

المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي

العودة إلى المستقبل

تحرير
د.دلال محمود

المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي:

العودة إلى المستقبل

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

2023

تحرير
د. دلال محمود



المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي: العودة إلى المستقبل

المدير العام: د. خالد عكاشة

تحرير وإشراف: د. دلال محمود

إخراج فني: عبد المنعم أبو طالب

رقم الإيداع: 2023-4101

الترقيم الدولي: 978-977-86525-3-6

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

6	تقديم	د. دلال محمود
12	الباب الأول: التأصيل النظري والحركي للحلف	د. إيمان رجب
14	الفصل الأول	استمرار حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة: البحث عن دافع
44	الفصل الثاني	تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف بعد الحرب الباردة: الأسباب والنتائج
74	الفصل الثالث	التحديات التي واجهت الحلف واستراتيجيات مواجهتها (2014-2022)
102	الباب الثاني: الحرب الأوكرانية وحلف شمال الأطلسي	
104	الفصل الرابع	الحرب في أوكرانيا: مرحلة فاصلة للأمن الأوروبي الشيء عرفات
148	الفصل الخامس	الحرب في أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي: انعكاسات استراتيجية آية عبد العزيز
184	الباب الثالث: استراتيجية حلف شمال الأطلسي 2022	
186	الفصل السادس	حلف شمال الأطلسي: التمرکز ومجالات العمل اللواء د. محمد قشقوش - د. توفيق الكليمندوس
222	الفصل السابع	حلف شمال الأطلسي: تطور الهيكل والأصول العسكرية أحمد عليبة
262	الفصل الثامن	حلف شمال الأطلسي: تحديات المستقبل لواء د. / محمد علام
300	الخاتمة	

تقديم

تأسس حلف شمال الأطلسي نتيجةً لبدايات الصراع الأيديولوجي الذي بدأ يلوح في الأفق بين الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. لقد كان السبب في نشأة حلف شمال الأطلسي (الناتو) يتمثل في الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق. ومن ثم رأت فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج ومعهم الولايات المتحدة الأمريكية، أن مصالحهم تحتم عليهم الدخول في حلف عسكري، فدخلوا في مفاوضات انتهت إلى إبرام معاهدة حلف الناتو والتصديق عليها من قبل الدول المؤسسة الإحدى عشرة، وأصبحت سارية من أغسطس 1949، ثم انضمت دول أخرى مثل اليونان وتركيا وألمانيا الغربية.

ولم يكن وجود "الناتو" بصفته حلفاً عسكرياً يحول دون تأطيره أيديولوجياً وسياسياً بالليبرالية، فكراً ومنهجاً وسياساتٍ أيضاً؛ فالعدو الأساسي للحلف هو عدو أيديولوجي. وبعبارة موجزة، كان الحلف هوية ليبرالية دفاعية في مواجهة الاشتراكية الهجومية التي كان يمثلها الاتحاد السوفياتي وكتلته الشرقية. ومن هذا المنطلق قَدَّم الحلف طوال فترة الحرب الباردة تطبيقاً نموذجياً لنظرية "مركب الأمن الإقليمي"، وقَدَّم منظومة أمنية متجانسة تجمع بين ضفتي الأطلسي، يجمعها "عدو مشترك واضح".

وبعد انتهاء الحرب الباردة، اتجه الحلف نحو التوسع؛ ليس في اتجاه الشرق فقط، بل في كافة الاتجاهات وعلى كل المستويات. فتطوّر مفهومه الاستراتيجي وأعاد هيكلة بنية عضويته وتنظيمه، وتحول من حلف دفاعي يسعى لتحقيق "الأمن الجماعي" بين دوله إلى منظمة عسكرية. واتسع تعريفه للتهديدات الأمنية لتشمل قضايا مثل اللاجئين والهجرات غير الشرعية والإرهاب، لتصبح بوصلة حركته تركز على تعريف الولايات المتحدة لهذه التهديدات الذي لم يَحُلْ من الاعتبارات السياسية،

وقد عكست مهامه في هذه المرحلة هذه الهيمنة الأمريكية على الحلف. وكثيراً ما تناولت الكتابات مدى جدية هذه التهديدات، ومدى ملاءمة الحلف لمواجهتها.

وتشير كثير من التحليلات إلى أن التطورات المختلفة التي شهدتها الحلف على مدار ثلاث عقود تقريباً، كانت تقليدية أو روتينية دفعت بعض دول الحلف إلى إهمال التزاماتها تجاهه، لدرجة دفعت الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى التهديد بالانسحاب من الحلف.

ومع عودة التوتر بين روسيا والولايات المتحدة بدايةً من 2014، وامتداد هذا التوتر إلى أغلب دول الحلف مع روسيا، ظلت الدول الأوروبية في مأزق حقيقي بين العقوبات التي فرضت على روسيا وبين الاعتماد الكبير على روسيا في امتداداتها للطاقة المتجهة إلى هذه الدول. وظلت العلاقات الروسية-الغربية تحت السيطرة إلى حد ما دونما تصعيد للتوتر، وظل الناتو متردداً في إعادة تعريف روسيا دولةً معاديةً أو دولةً غير متعاونة بما يكفي، لتأمين أهداف الحلف وليس لمواجهة التهديدات التي تواجهه.

ورغم أن جائحة كوفيد-19 مثلت تهديداً جسيماً للأمن الإنساني، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه الحلف هو الحرب في أوكرانيا، وهو الذي كان منخرطاً في الحرب منذ بداياتها، وربما كان أحد أسبابها. وتمتد انعكاسات هذه الحرب على الحلف إلى أكثر من بُعد، تبدأ بالاستراتيجيات التي يمكن أن تتأثر بهذه الحرب والتي ظهرت إرهاباتها في قمة الحلف في 28 يونيو 2022؛ ففي أجواء التصعيد المتبادل بين الغرب وروسيا على محور الأزمة الأوكرانية، صرّح الأمين العام لحلف شمال الأطلسي في السابع من فبراير 2022م، بأن "الحلف يسعى إلى تثبيت وجود عسكري طويل المدى في أوروبا الشرقية لتعزيز قوته الردعية"، ليظهر إدراك الحلف لروسيا، التي لم يتوقف الغرب يوماً عن اعتبارها عدوه الأول، على الرغم من تغير الظروف والسياقات التي نشأ فيها حلف شمال الأطلسي.

ولذا يمكن القول إنه مع بداية الحرب في أوكرانيا منذ فبراير 2022 عاد الحلف للتماسك كأنه استرد هويته، وقد أصبح هناك "عدو" من جديد، وعادت خبرات الماضي تشحذ همم الحلف وتخطيط استراتيجياته المستقبلية، فطور الحلف مفهومه الاستراتيجي من جديد ليُعيد تنظيم صفوفه ومهامه وهيكل عضويته،

لدرجة أن الرئيس الفرنسي ماكرون قد قال بأن الحلف "كان ميتًا دماغياً، وروسيا أعادته للحياة". وتمتد انعكاسات الحرب إلى بنية الحلف ذاتها، سواء في تغيير توجهات بعض الأعضاء، خاصة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، أو توسيع العضوية وضم بعض الدول الأوروبية (فنلندا والسويد)، أو في بنيته التنظيمية وأجهزته المختلفة، وربما في علاقاته الخارجية ببعض القوى الكبرى، خاصة الصين. كذلك فإن من المتوقع أن تتأثر مسارح العمليات الأربعة التي يعمل فيها الحلف، سواء من الناحية التنظيمية أو في تطور الأنظمة التسليحية التي يعتمد عليها الحلف؛ أي إن الحرب الأوكرانية تُجَدِّد عهود وأهداف الحلف الذي بهتت هويته لتعيدها مرة أخرى، لكن هذه المرة بدون أيديولوجية. لقد أثبت الحلف برجماتيته حينما تحول إلى منظمة أمنية ذات أهداف سياسية، وتجدد هويته الدفاعية لن يُعيد الثقة والمصادقية بالأيديولوجية الليبرالية للحلف.

وهذه الحالة من التجديد التي يشهدها حلف شمال الأطلسي تدفع إلى تقديم دراسة متعمقة عنه، تهدف إلى تحليل خبراته السابقة وربطها بتطوره المستقبلي. وعليه كان الهدف من هذا الكتاب هو تعميق المعرفة العلمية والتخصصية بالحلف، وتقديم رؤية تحليلية لعمله ومهامه ومستقبله. ولهذا ينقسم هذا الموضوع إلى ثلاثة أبواب تعالج الموضوع على النحو التالي:

الباب الأول يحمل عنوان (الباب الأول - التأسيس النظري والحركي للحلف). وفي ضوء ذلك، ينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول رئيسية: الفصل الأول (استمرار حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة: البحث عن دافع)، ويسعى للإجابة على السؤال: لماذا استمر حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة؟ وذلك من خلال تحليل أهم الأزمات التي تعرّض لها الحلف طوال الفترة الزمنية التي يغطيها هذا الباب، والتي شكّلت السياق المُصاحِب لاستمراره، كما يحلّل هذا الفصل أهم العوامل التي عززت قدرة الحلف على البقاء والاستمرار.

ويناقش الفصل الثاني (تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف بعد الحرب الباردة: الأسباب والنتائج)، مراحل تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف طوال الفترة التي تلت نشأته في 1949، كما يحلّل نتائج ذلك التطور من خلال تحديد أبعاد الثبات والتغير في

وظائف الحلف وأنشطته خلال تلك الفترة، وتم تحديدها في أربعة أبعاد تتضمن قدرًا من الثبات وقدرًا من التغيير في وظائف الحلف.

أما الفصل الثالث (التهديدات التي واجهت الحلف واستراتيجيات مواجهتها (2014-2020)، فيهتم بالتهديدات التي واجهت حلف الناتو بعد الحرب الباردة حتى عام 2020، والسياسات والاستراتيجيات التي طورها في التعامل معها. ويحلل هذا الفصل على وجه التحديد أربعة تهديدات رئيسية؛ هي: الإرهاب، والهجمات السيبرانية، وأزمة كورونا كوفيد-19، والتهديدات التي يواجهها أمن الطاقة.

ويقدم الباب الثاني (الحرب الأوكرانية وحلف شمال الأطلسي) تحليلًا للتداعيات القائمة والمحتملة التي تفرضها الحرب الأوكرانية على الأمن الأوروبي وما تمثله من تحدٍّ كبير له، واستجابة الحلف لهذه التداعيات. وهذا التحليل يقدم من خلال فصلين: الفصل الرابع بعنوان (الحرب في أوكرانيا: مرحلة فاصلة للأمن الأوروبي). ويستعرض الفصل تطور آليات الأمن الأوروبي، والدور الأمني لمؤسساته، سواء الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي. وفي هذا الصدد تستعرض الدراسة مراحل تطور الأمن الأوروبي، وأبرز التهديدات والتحديات الأمنية التي واجهها، وسبل التعامل معها التي كان للتطورات السياسية الدور الأساسي في تشكيل وفاعلية هذه السبل.

ويحلل الفصل الخامس (الحرب في أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي: انعكاسات استراتيجية)، أهم الاستراتيجيات والإجراءات التي اتخذها الحلف، والدول الأعضاء فيه بشكل أحادي بأسلوب غير مسبوق للتصدي لروسيا. كذلك يتناول الفصل أبرز الاستراتيجيات التي يطرحها الحلف لاستهداف التحديات الحالية والمقبلة التي قد تتعرض لها الدول الأعضاء في الحلف، وخاصةً الدول الواقعة في الجناح الشرقي للحلف.

والباب الثالث (استراتيجية حلف شمال الأطلسي 2022) ينتقل بالدراسة إلى استشراف مستقبل العمل لحلف شمال الأطلسي، من المؤشرات ذات الدلالة في واقعه الراهن. ولهذا ينقسم الباب إلى ثلاثة فصول: الفصل السادس بعنوان (حلف شمال الأطلسي: التمركز ومجالات العمل). يتناول هذا الفصل مجالات

العمل الأساسية لحلف شمال الأطلسي على مستويين: الخبرة التاريخية لعمل الحلف أثناء الحرب الباردة، ثم ينتقل الفصل لمناقشة تداعيات الحرب الأوكرانية على مجالات عمل الحلف، التي قد تدفعه إلى توسيع النطاق الجغرافي لمهامه وزيادة تنوعها، بما يجعله أداة أمنية في السياسة الخارجية لدوله الأعضاء الأكثر تأثيراً. ثم يأتي الفصل السابع (حلف شمال الأطلسي: تطور الهيكل والأصول العسكرية)، ليوضح البنية التنظيمية لحلف شمال الأطلسي، وكيف انعكست التطورات السياسية الكبرى التي مرّت بها العلاقات بين القوى الكبرى على هذه البنية، سواء على المستوى المؤسسي أو على مستوى الأهداف والمهام والعمليات.

وأخيراً، يقدم الفصل الثامن (حلف شمال الأطلسي: تحديات المستقبل)، استعراضاً معمقاً لحالة الجدل الفكري والعملي حول مستقبل حلف شمال الأطلسي؛ إذ يستعرض الاتجاهين الرئيسيين حول إذا ما كان المستقبل يحمل للحلف مرحلة جديدة من القوة والتأثير، أم أنه يحمل عوامل تفكك الحلف، مع تقديم الحجج التي يرددها كل اتجاه، ثم يعرض العوامل الموضوعية التي يمكن أن تؤثر في ترجيح أي من الاتجاهين، من واقع التطورات التي تشهدها العلاقات الدولية في المرحلة الحالية.

الباب الأول

التأصيل النظري والحركي لحلف شمال الأطلسي

* د. إيمان رجب

عضو اللجنة الخارجية للحكومة في الاتحاد الإفريقي ورئيس وحدة البحوث الأمنية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. زميل في كلية دفاع حلف الناتو في روما، ومدرس زائر في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تعد منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من المنظمات السياسية-العسكرية التي تكيفت بدرجة أو بأخرى مع التغييرات التي لحقت بالبيئة الأمنية في أوروبا في الفترة التي تلت تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة.

فرغم أنه بانتهاء الحرب الباردة انتفى السبب المباشر لنشأة هذه المنظمة - الذي ارتبط بالتصدي لسياسات الاتحاد السوفييتي العدائية، التي كانت تهدد أمن الدول الأوروبية والمصالح الأمريكية في تلك الفترة - فإن الدول الأعضاء في الحلف توافقوا بشكل كبير على أهمية استمرار الحلف، وعلى قائمة من التهديدات التي يتعين عليه الحلف التعامل معها، وتشمل تهديدات تقليدية مثل إدارة سباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية ومعدات نقلها، والعدوان العسكري التقليدي، وتهديدات غير تقليدية تشمل الإرهاب والهجمات السيبرانية والحروب المهجنة وغيرها.

وفي ضوء ذلك، لم تُعد وظيفة حلف الناتو تقتصر على التصدي للعدوان السوفييتي، التي كانت تُعرّف في وثائق الحلف بوظيفة "الردع والدفاع"، بل أصبح الحلف يقوم بثلاث وظائف رئيسية؛ هي: الدفاع الجماعي الذي هو في جوهره مهمة الردع والدفاع، وإدارة ومنع الأزمات، والأمن التعاوني، وهو المعنى بتوطيد العلاقات بالدول الشريكة للحلف.

وتتج عن ذلك أن أصبح حلف الناتو يوفر مظلة أمنية ليس للدول الأعضاء فيه فقط - التي بلغ عددها 30 دولة من أوروبا وأمريكا الشمالية - ولكن أيضاً لـ 40 دولة شريكة نجح الحلف في توطيد علاقات التعاون معها طوال الفترة التالية للحرب الباردة.

ولا يغفل الحديث عن قدرة الحلف على التكيف مع التغييرات التي طرأت على البيئة الأمنية بعد انتهاء الحرب الباردة، التحديات التي واجهها الحلف منذ نشأته، والأزمات التي مر بها، والتي تعد سمة رئيسية مميزة لمسيرة تطوره، كما أنه لا يقلل من أهمية مطالبات العديد من قادة الدول الأعضاء في الحلف بضرورة إدخال تطوير حقيقي على عمل الحلف يعكس أولويات الأمن الأوروبي ويقلل تبعية الحلف للأولويات الأمنية الأمريكية.

ويهدف هذا الباب بشكل رئيسي إلى مناقشة وتحليل مراحل تطور حلف الناتو منذ نشأته في 1949 حتى عام 2020، وما طرأ من تغيير على وظائفه والتهديدات التي يعمل على التصدي لها. وتعتمد الباحثة في هذا الباب على الأرشيف التاريخي الخاص بحلف الناتو، وعلى عدد من الوثائق الرسمية التي تم الاطلاع عليها خلال فترة وجودها في كلية دفاع حلف الناتو بروما بصفتها زميل أبحاث مقيماً في برنامج الزمالة الخاصة بدول الحوار المتوسطي، فضلاً عن عدد من المقابلات التي أجريت مع العاملين في مقر الحلف في بروكسل، والتي تساهم بشكل كبير في فهم السياق المُصاحب لتطور الحلف.

الفصل الأول

استمرار حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة: البحث عن دافع

تمهيد

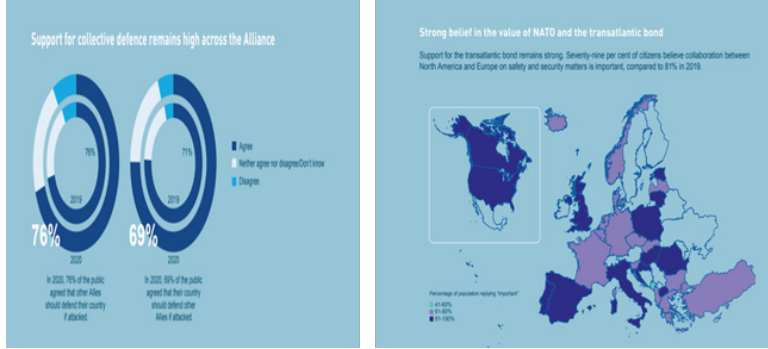
يُعد حلف الناتو من مُنظَّمات فترة الحرب الباردة التي استطاعت الاستمرار في البقاء حتى الوقت الراهن؛ وذلك رغم أنه مع نهاية الحرب الباردة وتفكُّك الاتحاد السوفييتي، تلاشى السبب المباشر لنشأة الحلف الذي ارتبط برغبة الولايات المتحدة في وقف تمدُّ النفوذ السوفييتي في أوروبا.

ويعكس استمرار بقاء الحلف اتفاق الدول الأعضاء فيه بدرجة ما على ضرورة استمراره كإطار لمواجهة أي تهديدات مستجدة ذات صلة باستخدام الأداة العسكرية بصورة رئيسية، خاصةً أن حلف الناتو يمتاز بامتلاكه قوة عسكرية خاصة به كما سيتضح لاحقاً، وهي قدرة لا تتوافر للمنظمات والهيئات الأمنية الأخرى العاملة في أوروبا، مثل الهيئات الأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبجانب الاتفاق السياسي بين الدول الأعضاء في الحلف على استمراره، هناك تأييد شعبي لبقاء الحلف؛ حيث يشير استطلاع رأي نفذته حلف الناتو على شعوب الدول الأعضاء فيه خلال عام 2019 إلى أن 81% من العينة المستطلع رأيها تعتقد بأهمية التعاون بين أعضاء الحلف في تحقيق الأمن والسلامة لهم، ونفذ الاستطلاع ذاته مرة أخرى خلال عام 2020، وبلغت نسبة من يعتقدون بأهمية التعاون بين أعضاء الحلف لتحقيق الأمن 79%⁽¹⁾.

كما تشير نتائج الاستطلاع إلى أن هناك دعمًا شعبيًا لوظيفة "الدفاع الجماعي" التي تعد إحدى الوظائف الثلاث الرئيسية للحلف؛ فخلال عام 2020 رأى 76% من المستطلعة آراؤهم أنه يتعين على الدول الأعضاء الدفاع عن دولتهم في حال تعرضها لأي اعتداء، بينما يرى 69% أن بلادهم يجب أن تساعد أي دولة من أعضاء الحلف في حال تعرضها لاعتداء⁽²⁾.

شكل رقم (1): نتائج استطلاع رأي حلف الناتو حول توجهات شعوب الدول الأعضاء



المصدر: "The Secretary General's Annual Report, Report of 2020, Op.Cit".

كما تكشف نتائج الاستطلاع عن وجود توجهات إيجابية لدى شعوب الدول الأعضاء حول مستقبل عضوية بلادهم في حلف الناتو؛ حيث رأى 62% من العينة المستطلع رأيها في 2020 أنهم سيصوتون لصالح بقاء دولتهم عضوًا في الحلف في مقابل 11% سيصوتون لصالح خروج دولتهم من عضوية الحلف. وكانت نتائج الاستطلاع المنفذ في 2019 تشير إلى أن نسبة من سيصوتون لصالح بقاء دولتهم عضوًا في الحلف هي 64%⁽³⁾.

ولا ينفي الحديث عن استمرار بقاء الحلف منذ نشأته في 1949 حتى يومنا هذا تعدد الأزمات التي تعرّض لها الحلف كما سيتضح لاحقًا؛ حيث تعدّ هذه الأزمات من السمات المميزة لمسيرة تطور الحلف ولتكيفه مع التغيرات التي لحقت بالبيئة الأمنية في أوروبا والعالم، ومن ثم الاستمرار في البقاء.

وفي هذا السياق، ينقسم هذا الفصل إلى جزأين رئيسيين: يحلل الجزء الأول أهم الأزمات التي مر بها الحزب منذ نشأته في 1949، وهي أزمة عضوية فرنسا في الحلف، وأزمة تبعيته لأولويات الأمن الأمريكي للأمن الأوروبي، ثم يناقش الجزء الثاني أهم أسباب قدرة الحلف على البقاء والاستمرار، وتم تحديدها في أربعة أسباب رئيسية؛ هي: استمرار الدعم الأمريكي لتطوير حلف الناتو، واستمرار المخاوف الأوروبية من التوسع الروسي، ومحورية دور الحلف في تحقيق الأمن الأوروبي، وتعزيز مكانة الحلف فاعلاً عالمياً قادراً على توفير الأمن والدفاع في مناطق عدة في العالم.

أولاً | أهم الأزمات المصاحبة لتطور الحلف منذ نشأته في 1949:

نشأ حلف الناتو في عام 1949 نتيجة اتفاق 12 دولة منها الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا على إنشاء منظمة سياسية-عسكرية لمواجهة تهديد التوسع السوفييتي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

ويرتكز الحلف منذ نشأته على مبدأ الدفاع الجماعي وCollective Defense. وتوضح المادتان 5 و6 من الميثاق المنشئ للحلف ما يعنيه هذا المبدأ بالنسبة إلى الدول الأعضاء؛ حيث تنص مادة 5 على أنه "تلتزم الدول الأعضاء بمساعدة بعضها بعضاً في حالة وقوع أي هجوم مسلح على أي دولة من الأعضاء في أوروبا أو في أمريكا الشمالية"، وأوضحت المادة أن "باقي الدول الأعضاء تلتزم باستخدام كافة الأدوات بشكل فردي أو جماعي لمساعدة الدولة المعتدى عليها على استعادة الأمن في منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليه وإن تطلب ذلك استخدام الأداة العسكرية".

وتوضح المادة (6) ماهية الهجوم المسلح الذي تتحدث عنه المادة (5)، وحددت نوعين له؛ هما:

- هجوم مسلح على إقليم أي من الدول الأعضاء في الحلف في أوروبا أو شمال أمريكا أو على الإدارات الفرنسية في الجزائر أو على إقليم تركيا أو أي من الأجزاء التابعة لأي من الدول الأعضاء في الحلف الواقعة شمال مدار السرطان.

- هجوم مسلح على قوات أو ناقلات أو طائرات أي من الدول الأعضاء المتمركزة على أراضيها أو في أي منطقة في أوروبا أو في المستعمرات التابعة لها أو في المتوسط أو في منطقة شمال الأطلسي شمال مدار السرطان⁽⁴⁾.

وكان الاتحاد السوفييتي في عام 1955 أعلن في رد فعل على إنشاء حلف الناتو، عن إنشاء تحالف عسكري خاص به يتكون من الدول الشيوعية الداعمة له، وأطلق عليه اسم حلف وارسو. ومع انتهاء الحرب الباردة تفكك حلف وارسو وانضمت معظم الدول الأعضاء فيه إلى حلف الناتو. تتألف قيادة حلف الناتو من جهاز التمثيل العسكري ومن جهاز التمثيل الدبلوماسي-السياسي. يتألف جهاز التمثيل العسكري للحلف من موظفي الحلف من العسكريين والبعثات العسكرية للدول الأعضاء لتمثيلها في الحلف. ويتألف

جهاز التمثيل الدبلوماسي-السياسي بشكل رئيسي من البعثات الدبلوماسية الدائمة للدول الأعضاء لدى الحلف.

وطوال السنوات التالية لنشأة حلف الناتو، تعرض لعدد من الأزمات تمحورت بشكل رئيسي حول عدم وجود قناعة لدى الحكومة الفرنسية، وفي حالات أخرى لدى بعض الحكومات الأوروبية، وفي حالات غيرها لدى الإدارة الأمريكية حول جدوى استمرار الحلف. وتتمثل أهم هذه الأزمات فيما يلي:

الأزمة الأولى: عضوية فرنسا في الحلف:

رغم كون فرنسا من الدول المؤسسة للحلف، ظلت أحد مصادر الانتقادات الموجهة للحلف ولجدوى استمراره⁽⁵⁾، وكان من بين هذه الانتقادات الخطاب الذي تبناه الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول حول مستوى استفادة فرنسا من الحلف؛ حيث وجه ديغول رسالة في 17 سبتمبر 1958 إلى الرئيس الأمريكي حينها ديويت أيزنهاور وإلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان، طالب فيها بتوسيع نطاق عمل الحلف ليكون ذا طابع عالمي ليشمل مناطق جغرافية تحتفظ فيها فرنسا بمصالح محددة، كما طالب بإنشاء إدارة ثلاثية للحلف تتكون من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا كأعضاء متساوين في الصلاحيات لتتولى مناقشة الاستراتيجية النووية للحلف. وكان مسعى الرئيس الفرنسي من وراء هذا المقترح الحفاظ على السيطرة الكاملة على القوات المسلحة الفرنسية، والاحتفاظ بحقه في الانسحاب من الحلف. وكان ديغول حينها لا يرى أن هناك فرقاً بين الحلف وأوروبا، وسعى لتوظيف قوة فرنسا في الحلف وشراكتها مع ألمانيا للضغط على الولايات المتحدة حتى تقبل المقترح الفرنسي.

ومع رفض الولايات المتحدة وبريطانيا المقترح الفرنسي، أعلن ديغول في 11 مارس 1959 انسحاب الأسطول البحري الفرنسي الذي كان متمركزاً في المتوسط من قيادة الحلف. وفي يونيو من العام نفسه رفضت فرنسا تخزين أي أسلحة نووية أجنبية على أراضيها؛ ما اضطر الولايات المتحدة إلى نقلها باستخدام 200 طائرة عسكرية إلى خارج فرنسا. وفي ربيع 1960 أوضحت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا للحكومة الفرنسية رفضهما إبرام أي اتفاق له علاقة بالتعاون النووي، خاصةً فيما يتعلق بتطوير رءوس نووية. ورداً على هذا الموقف رأت فرنسا أن "العلاقة الخاصة" بين الولايات المتحدة وبريطانيا أصبحت تعمل ضد المصالح الفرنسية؛ لذا اتجهت فرنسا نحو تعزيز علاقاتها مع باقي الدول الأوروبية،

وأعلنت في 21 يونيو 1963 سحب أسطولها البحري المتمركز حينها في الأطلسنطي والقناة الإنجليزية من قيادة حلف الناتو.

اشتدت الأزمة في 10 مارس 1966 حين أعلن ديغول رسمياً رغبة فرنسا في الانسحاب من الحلف ومن هيكل قيادته العسكرية المتكاملة integrated military command structure. وطلب إزالة كل القواعد التابعة للحلف من على الأراضي الفرنسية، ومغادرة كل العاملين في مؤسسات ومقرات الحلف العسكرية التي لا تتبع القيادة الفرنسية، وتم نقل القيادة العسكرية للحلف SHAPE من فرنسا إلى بروكسل. ورغم ذلك احتفظت فرنسا بعضويتها في باقي مؤسسات الحلف وفي مقره السياسي في بروكسل⁽⁶⁾.

وفي تسعينيات القرن العشرين بدأت فرنسا تعود تدريجياً للتشكيل العسكري للحلف، وتزامنت أولى الخطوات الفرنسية في هذا الصدد مع تنفيذ حلف الناتو عملية حفظ سلام في البلقان؛ حيث شاركت القوات الفرنسية في هذه العملية، وعادت فرنسا إلى اللجنة العسكرية للحلف؛ لكونها المسئولة عن أي قرارات تتعلق بهذه العملية. كما عيّنت فرنسا عدداً من ضباطها في القيادة العسكرية للحلف SHAPE من أجل المشاركة والمساعدة في التخطيط لهذه العملية.

واتخذت فرنسا خطوة أخرى في عام 2004 بتعيين ممثلين دائمين لها في SHAPE. وفي 2009 عادت فرنسا رسمياً إلى هيكل القيادة العسكرية المتكاملة للحلف⁽⁷⁾.

وترتبط أهمية هذه الأزمة بتوقيتها؛ حيث حدثت في الفترة التي سادت فيها علاقات الانفراج detent بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وكانت واشنطن حينها منشغلة بإدارة هذا النمط الجديد من العلاقات مع موسكو، وأغفلت التطورات الحادثة في أوروبا بما في ذلك فرنسا، كما أن هذه الأزمة عكست إصرار ديغول على تحقيق الاستقلال السياسي لفرنسا عن التوجهات الأمريكية، وأنها لن تلتزم في علاقاتها الخارجية بأي شيء يخدم المصالح الأمريكية، بما في ذلك العلاقات مع الاتحاد السوفييتي؛ حيث كان ديغول يرى أن الالتزام الوارد في المادة (5) من ميثاق الحلف يتحدث عن "عدوان" دون تحديد مصدره؛ وذلك على خلاف التفسير الأمريكي لهذه المادة حينها الذي يربط ذلك العدوان بدولة بعينها، وهي تحديداً الاتحاد السوفييتي. ومن ثم، رأى ديغول أنه لا يوجد ما يمنع فرنسا من أن تتعاون دبلوماسياً مع الاتحاد السوفييتي لتحقيق مصالح محددة ودون أن يمثل ذلك خرقاً للمادة (5)، وهو أمر كانت الولايات المتحدة تعترض عليه حينها⁽⁸⁾.

جدير بالذكر أن فرنسا لا تزال لديها رؤية تشككية نحو مستقبل حلف الناتو، وتفضل دومًا تقوية المؤسسات الأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي بدلًا من تقوية حلف الناتو؛ فعلى سبيل المثال، صرح الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون في مقابلة مع مجلة إيكونوميست في 2019 بأن "الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو لا تستطيع أن تستمر في الاعتماد على الولايات المتحدة للدفاع عنها. حاليًا نحن نشهد موتًا دماغيًا للحلف.. أوروبا تقف على حافة الهاوية ونحتاج إلى أن تتحرك بشكل استراتيجي كقوة جيوسياسية ولأن نكون متحكمين في مصيرنا"⁽⁹⁾.

وبعد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في فبراير 2022، صرح ماكرون خلال حملته الانتخابية بأن هذا التدخل هو بمنزلة "صدمة كهربائية" لحلف الناتو ستُساعد على توضيح دوره بشكل استراتيجي، وأكد: "لا زلت أتصور أننا بحاجة إلى إعادة بناء نظام أوروبي جديد للأمن. والحرب في أوكرانيا اليوم تجعل هذه الفكرة لا غنى عنها"⁽¹⁰⁾.

ويُفسّر كثير من الخبراء الفرنسيين موقف الحكومة الفرنسية من الحلف بمحدودية استفادة الجيش الفرنسي من حلف الناتو، لا سيما أن فرنسا ملتزمة بنسبة 2% التي حددها الحلف للإنفاق العسكري، وهو ما يجعل الحلف مفيدًا للدول التي لم يصل معدل الإنفاق العسكري فيها إلى هذه النسبة، وليس للدول التي تلتزم بهذه النسبة⁽¹¹⁾. وسيتم في الفصل الثاني من هذا الباب توضيح هذه المسألة بقدر من التفصيل.

الأزمة الثانية: الحلف أداة لحماية الأمن الأمريكي لا لحماية الأمن الأوروبي:

إن إعادة قراءة تفاصيل الأزمة الفرنسية السابقة في ظل الظروف الحالية تلفت الانتباه إلى أنها مهّدت لتيار سياسي في أوروبا يرى أن الحلف لم يتم إنشاؤه لتحقيق الأمن الأوروبي في مواجهة التهديدات السوفييتية كما روح لذلك الخطاب الرسمي الأمريكي خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، بل إنه كان أداة لخدمة المصالح الأمريكية حينها، التي ارتبطت باحتواء النفوذ السوفييتي في أوروبا.

وبمرور الوقت اكتسب هذا التيار السياسي وزنًا أكبر في المناقشات السياسية بدوائر صنع القرار الأوروبي وفي داخل حلف الناتو حتى أصبح معه واضحًا أن الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف لديها أولويات مختلفة فيما يتعلق بمصادر التهديد المحيطة بها مقارنةً بالأولويات الأمريكية؛ فعلى سبيل المثال، تُولي دول أوروبا الشرقية والوسطى الأعضاء

في الحلف أهمية كبيرة للتهديدات والتحديات المرتبطة بالسياسات الخارجية الروسية، في حين تُولي دول جنوب أوروبا الأعضاء في الحلف أهمية كبيرة للتهديدات والتحديات النابعة من جنوب المتوسط ومنطقة المشرق، بينما تُولي دول أوروبا الغربية الأعضاء في الحلف أهمية كبيرة للتهديدات والتحديات المرتبطة بالسياسات الأمريكية تجاه أولويات الأمن الأوروبي.

وعلى الجانب الآخر، فإن لدى الولايات المتحدة أولويات أخرى ذات صلة بمصالحها الاستراتيجية في أوروبا، ولا تتطابق بالضرورة مع أي من الأولويات الأوروبية. وخلال تسعينيات القرن العشرين، كانت هناك بعض الأصوات في واشنطن التي كانت ترى أنه كان من غير المناسب اعتماد الولايات المتحدة على الحلف في التعامل مع أوروبا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وأن هناك حاجة متزايدة لإصلاح الحلف أو للبحث عن بديل أكثر فاعلية⁽¹²⁾. ومثل هذه الآراء عبّر عنها بصراحة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حين طالب الدول الأوروبية بشكل صريح بأن تنفق المزيد على قواتها العسكرية، وهدد بإمكانية انسحاب بلاده من عضوية الحلف⁽¹³⁾.

وكان لاختلاف هذه التصورات تأثير كبير على قدرة الحلف على التحرك للتعامل مع أي تهديدات وتحديات تهدد أمن الدول الأعضاء، كما أن تمتع الولايات المتحدة بنفوذ كبير في الحلف جعل الدول الأوروبية الأعضاء فيه ترى أن الحلف لن سيتحرك بشكل فعّال إلا عند تعرض المصالح الأمريكية للتهديد، وهذا يفسر تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون السابق ذكرها التي طالب فيها الدول الأوروبية بعدم التعويل كثيراً على حلف الناتو، وبالتحرك بشكل جماعي لتقوية الدور الدفاعي والأمني للاتحاد الأوروبي.

وما يُعزّز استمرار هذه التصورات الأوروبية هو أن أي تطور طرأ على حلف الناتو كانت تقوده الولايات المتحدة، وأن هذه التطورات ارتبطت بشكل كبير بتوظيف واشنطن الحلف أداةً في تنفيذ رؤيتها العالمية للدور الأمريكي، وبقدرتها على إعادة توجيه التوافق داخل الحلف لدعم رؤيتها. ويمكن تحديد ثلاثة مظاهر للتدليل على ذلك؛ هي:

- محورية الموقف الأمريكية في صياغة المادة 5 من ميثاق الحلف وفي ضم كلٍّ من البرتغال وتركيا واليونان إلى عضوية الحلف رغم اعتراض كندا والدنمارك والنرويج على ذلك.

- التطوير المؤسسي في داخل الحلف الذي ارتبط بالرؤية الأمريكية؛ فعلى سبيل المثال فإنه بالتزامن مع الحرب الكورية التي خاضتها واشنطن ضد الاتحاد السوفييتي تم

تطوير المؤسسات العسكرية في الحلف كما سيتضح بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الباب لتكون قادرة على التصدي لأي رد فعل سوفياتي على الحرب⁽¹⁴⁾.

- قلة عدد الحالات التي تحرك فيها الحلف إعمالاً لمبدأ "الدفاع الجماعي" على النحو المذكور في المادة (5) استجابةً للتصورات الأوروبية، مقارنةً بالحالات التي تحرك فيها الحلف استجابةً للمصالح الأمريكية. وتُعد الأحداث الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 مثالاً جيداً في هذا الصدد؛ حيث تحرك الحلف استجابةً لهذه الأحداث استناداً إلى المادة 5 من ميثاقه لأول مرة منذ نشأته، واتخذ عدة إجراءات دعمًا للولايات المتحدة في تصديها للإرهاب.

وكانت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش تنظر إلى حلف الناتو قبل وقوع هذه الهجمات على أنه في "أزمة غير قابلة للعلاج"، وأنه غير قادر على التكيف مع التهديدات الجديدة⁽¹⁵⁾، ومع وقوع الهجمات عملت إدارة بوش على الضغط على الحلف؛ فعلى سبيل المثال صرّح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بأن "المهمة هي التي تُحدّد التحالف وليس التحالف هو من يحدد المهمة"⁽¹⁶⁾. وفي هذا الإطار تحركت إدارة بوش منفردة لاحتلال أفغانستان وشكّلت ائتلافًا من 27 دولة خارج إطار حلف الناتو، وشملت هذه الدول أستراليا والبحرين وبلجيكا وكندا وجمهورية التشيك والدنمارك ومصر وفنلندا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا واليونان وإيطاليا واليابان والأردن وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وكوريا الجنوبية ورومانيا وروسيا وإسبانيا وتركيا والإمارات وأوزبكستان⁽¹⁷⁾.

وعندما أرادت الولايات المتحدة أن تتدخل عسكرياً في العراق في 2003، سعت إلى توظيف حلف الناتو لدعم خطتها العسكرية، وهو ما أدى إلى أزمة في داخل الحلف؛ حيث سعت واشنطن خلال تلك الفترة إلى توجيه الحلف لتقديم الدعم الدفاعي لتركيا، وهو ما رفضته كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا، بينما أيده أغلبية الأعضاء بقيادة واشنطن، وبعد أسابيع من المناقشات نجحت واشنطن في بناء توافق حول دعم تركيا، وتدخل الحلف على النحو الذي سيتم توضيحه لاحقاً.

ثانيًا | الأسباب الرئيسية لاستمرار حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة:

إن قدرة حلف الناتو على الاستمرار والبقاء في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة الأمنية في أوروبا وفي المناطق المجاورة لها منذ انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي؛ ترتبط بأربعة أسباب رئيسية على النحو التالي:

السبب الأول: استمرار الدعم الأمريكي لتطوير حلف الناتو:

في فترة ما بعد الحرب الباردة، ظل استمرار حلف الناتو وتطويره مرتبطًا بالمصالح الأمريكية في العالم، خاصةً أن واشنطن تعاملت مع الحلف على أنه أحد أدوات تنفيذ استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تطوّرت بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وأخذت تهتم بالتهديدات الناشئة وغير التقليدية؛ فكما اتضح في القسم الأول من هذا الفصل، تلعب الولايات المتحدة دورًا مؤثرًا في تحديد توجه الحلف وتطويره بما يتوافق مع رؤيتها لأمنها القومي في بُعد الخارجي.

ويمكن الاستدلال على ذلك بكيفية تطور الحلف ليهتم بقضية مكافحة الإرهاب التي أصبحت بالنسبة إليه أحد التهديدات الرئيسية لأمن أعضائه والدول الشريكة أيضًا؛ حيث لعبت الولايات المتحدة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 دورًا مهمًا في دفع الحلف نحو الاهتمام بهذه القضية؛ فمن ناحية، كانت أحداث 11 سبتمبر وما مثلته من اعتداء على الأمن القومي الأمريكي سببًا في تفعيل المادة (5) من ميثاق الحلف لأول مرة منذ إنشائه في 1949، ونفذ الحلف ثمانية إجراءات في ضوء تلك المادة شملت الآتي⁽¹⁸⁾:

- تعزيز التعاون وتشارك المعلومات الاستخباراتية بشكل ثنائي، وبما يتلاءم مع أجهزة الحلف في مواجهة التهديدات الناتجة عن الإرهاب.

- أن توفر كل دولة من الأعضاء بشكل فردي أو جماعي، وفقًا لقدرات كل منها، المساعدة للدول التي تتعرض لتهديدات إرهابية نتيجة دعمها الحملات ضد الإرهاب.
- أخذ الإجراءات الضرورية لتوفير مزيد من الأمن لمنشآت الولايات المتحدة والدول الحليفة الأخرى.

- تحديد أصول الحلفاء في مناطق الناتو اللازمة للدعم المباشر للعمليات ضد الإرهاب.
- توفير تصاريح عبور للطائرات العسكرية الأمريكية والتابعة للحلفاء التي تُشارك في عمليات مكافحة الإرهاب، بما يتفق مع ترتيبات العبور الجوي والإجراءات الوطنية.
- تأمين استخدام الولايات المتحدة والدول الحليفة للموانئ والمطارات في أراضي الدول الأعضاء في الحلف لغرض العمليات ضد الإرهاب، بما في ذلك التزود بالوقود؛ وذلك بما يتفق مع الإجراءات الوطنية.
- استعداد الحلف لنشر قواته البحرية في شرق المتوسط من أجل تعزيز وجود الحلف في تلك المنطقة.
- استعداد الحلف لنشر عناصر من قوات الإنذار المبكر المحمولة جواً NATO Airborne Early Warning Force لدعم العمليات ضد الإرهاب.

ومن ناحية ثانية، يكشف تحليل البيانات الختامية لقمم الحلف، والتقارير السنوية الخاصة بأمينه العام، إلى أنه منذ تلك الأحداث تطوّر داخل أجهزة الحلف ما يمكن تسميته "ثقافة" خاصة بمكافحة الإرهاب. وهذه الثقافة بدأت تدريجياً تنعكس في مؤسسات الحلف ووثائقه طوال السنوات التالية⁽¹⁹⁾؛ فعلى سبيل المثال، عمل الحلف على تقوية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع الدول الأعضاء والدول الشريكة في أوروبا وآسيا التي تعرف باسم Euro-Atlantic partners، ويبلغ عدد هؤلاء الشركاء 21 دولة في شرق ووسط أوروبا ووسط آسيا. واتساقاً مع هذا التوجه تبنى الحلف في 2002 "خطة عمل الشراكة في مواجهة الإرهاب" The Partnership Action Plan Against Terrorism, PAP-T وهي تضع إطاراً للتعاون في محاربة الإرهاب مع تلك المجموعة من الدول الشريكة⁽²⁰⁾.

وعلى المستوى المؤسسي، أعاد الحلف هيكلة نفسه داخلياً، وأنشأ كيانات تُركّز في عملها على مكافحة الإرهاب، ومن ذلك إنشاء وحدة مكافحة الإرهاب في مقر الحلف في 2010 ككيان يتبع إدارة "التحديات الأمنية الناشئة"، وتم إنشاء خلية الاستخبارات الخاصة بالإرهاب terrorism intelligence cell في مقر الحلف ببروكسل في 2017؛ من أجل "تحسين تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء حول تهديد المقاتلين الأجانب"، وأيضاً تم تعيين روز جوتيمولر منسقاً يُشرف على جهود الحلف في مكافحة الإرهاب، وأصبح الحلف منذ 2017 عضواً كاملاً في التحالف الدولي ضد داعش في العراق وسوريا⁽²¹⁾. وتزامن مع ذلك

أن تُشكّل طوال السنوات الماضية مجموعة من الموظفين الدوليين الموجودين في مقر الحلف في بروكسل يكونون معنيين بقضية مكافحة الإرهاب، وأصبحوا جزءاً من الجهاز البيروقراطي داخل الحلف.

وعلى المستوى العملي/العسكري، تم دمج مكافحة الإرهاب في معظم الأنشطة الخاصة بالحلف المتعلقة بالمهام الثلاث الرئيسية التي حددتها وثيقة المفهوم الاستراتيجي 2010، لا سيما الأنشطة الخاصة بالدفاع الجماعي؛ حيث تشير وثيقة المفهوم الاستراتيجي للحلف 2010 إلى أن مكافحة الإرهاب هي ضمن اهتمامات الحلف، وأن الإرهاب يُعد ضمن التهديدات التي يتعيّن على الحلف التصدي لها بصورة جماعية؛ لأنه يُؤثّر على أمن الدول الأعضاء فيه. وسيتم تحليل هذه الوثيقة بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الباب.

إلى جانب ذلك، أشارت سياسة الشراكة الخاصة بالحلف إلى كون مكافحة الإرهاب من قضايا الحوار والتشاور والتعاون بين الحلف وشركائه في العالم⁽²²⁾.

وفي هذا السياق، تراكمت خبرات متعددة للحلف في مجال مكافحة الإرهاب طوال السنوات الماضية، وهي مرتبطة بمدخلين اثنين: الأول هو الحرب على الإرهابيين الذين يُهدّدون الأمن القومي للدول الأعضاء. ويؤطّر عمل الحلف في هذا المدخل وثيقة "المفهوم العسكري لمكافحة الإرهاب" التي تبناها الحلف في 2002. وتُجمل هذه الوثيقة عمل الحلف في ثلاث نطاقات؛ هي: التصدي للإرهاب antiterrorism وإدارة تداعيات الإرهاب، ومكافحة الإرهاب والتعاون العسكري.

وينصرف المدخل الثاني إلى إدارة الأزمات. ويهدف هذا المدخل إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء والدول الشريكة في مواجهة الهجمات الإرهابية باعتبارها أزمات. ويؤطّر عمل الحلف هنا وثيقة "التوجهات العامة لسياسة الحلف في مكافحة الإرهاب"، التي تم تبنيها في 2012، والتي سيتم تحليلها بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الباب.

وفي كلا المدخلين، تقوم فلسفة الحلف على أن مكافحة الإرهاب هي مسؤولية الدول الأعضاء والدول الشريكة، وما يوفره الحلف لهذه الدول هو المساعدة بناءً على طلبها بهدف تعزيز قدراتها في منع الإرهاب والتعامل مع تداعيات الهجمات الإرهابية. إلى جانب ذلك، تركز سياسة "تعزيز الاستقرار في الجنوب" التي أعلن عنها الحلف في

قمة وارسو 2016 - حسبما يشير إلى ذلك العديد من موظفي الحلف المعنيين بهذا الملف - على منطلق أن "عدم استقرار الجنوب يقود إلى الإرهاب". والهدف الذي يسعى الحلف إلى تحقيقه خلال السنوات المقبلة من خلال هذه السياسة هو العمل مع الشركاء من "أجل أن يكونوا في وضع أفضل لحماية أنفسهم" (23).

وفي إطار هذه السياسة، يعمل الحلف على مراجعة مجمل الأنشطة التعاونية التي ينفذها مع الشركاء في جنوب المتوسط، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والتي لها علاقة بمكافحة الإرهاب. وسيتم شرح ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الباب.

السبب الثاني: استمرار المخاوف الأوروبية من التوسع الروسي:

يُعدُّ هذا السبب ذا صلة مباشرة بالظروف المُصاحبة لنشأة الحلف في عام 1949؛ فرغم انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، فإن الدول الأعضاء في الحلف لا تزال تتخوَّف من الميول التوسُّعية لروسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفييتي، خاصةً دول أوروبا الشرقية، لا سيما أن هذه الميول التوسُّعية تُعبِّر عنها روسيا بشكل رئيسي باستخدام الأداة العسكرية.

وكان لهذه المخاوف تأثيرها الكبير في تقوية تمسك الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف باستمرار بقاء الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة ليكون هو الأداة العسكرية التي يمكن من خلالها ردع أي توسُّع عسكري روسي والتصدي له في حال وقوعه، خاصةً أن الدول الأوروبية لم تتمكن - كما سيتضح لاحقًا - من امتلاك قدرات عسكرية ضمن المؤسَّسات الأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي.

ويلاحظ أنه كلما عبَّرت روسيا عن ميولها التوسُّعية، سواء من خلال التصريحات أو التحرُّكات العسكرية، ضعفت الأصوات المنتقدة للحلف، وأصبحت الدول الأوروبية أكثر توحُّدًا في موقفها ورؤيتها حول أهمية تحرك الحلف ضد السياسات الروسية؛ ولذا أصبحت روسيا تدرك أن استمرار وجود حلف الناتو وتوحد موقف الدول الأوروبية الأعضاء فيه، يمثل عائقًا حقيقيًا أمام طموحاتها التوسُّعية.

وفي هذا السياق، عبَّرت روسيا عن ميولها التوسُّعية من خلال تدخلها في جورجيا في 2008، ثم في أوكرانيا في 2014 وفي فبراير 2022. وكذلك عبَّرت عن انتقادها خطط تطوير حلف الناتو في عدة مناسبات، وتركزت تلك الانتقادات حول قضيتين؛ هما:

أ- سياسة "الباب المفتوح" الخاصة بالعضوية في حلف الناتو: حيث ترى روسيا أن اتجاه

الحلف لتوسيع عضويته من خلال ضم دول أوروبا الشرقية التي كانت أعضاءً في حلف وارسو عن طريق سياسة الحلف المعروفة باسم "الباب المفتوح"، يمثل تهديدًا لمصالحها في تلك الدول. وتشير وثيقة خاصة بالبيت الأبيض إلى أنه في 1997 طلب الرئيس الروسي حينها بوريس يلتسن من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون التوصل إلى اتفاق ثنائي حول عدم ضم أي جمهورية سابقة في الاتحاد السوفييتي إلى حلف الناتو، ولكن كلينتون رفض ذلك وأوضح حينها: "لا أستطيع أن ألتزم بذلك نيابةً عن حلف الناتو، أنا لن أضع نفسي في موقف أعترض فيه توسع الناتو من خلال ضم أي دولة أو أن أسمح لك أو لأي شخص آخر بأن يفعل ذلك؟ حلف الناتو يأخذ هذا النوع من القرارات بالتوافق"⁽²⁴⁾.

وجدير بالذكر أن فكرة توسيع عضوية حلف الناتو من خلال ضم الجمهوريات السوفييتية السابقة، لم تكن ضمن القضايا التي ناقشت بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في 1989، وهذا ما أكده الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف في مقابلة في 2014 حين أوضح أن "موضوع توسع الناتو لم تتم مناقشته على الإطلاق، ولم يطرح خلال تلك السنوات.. أنا أتحمّل كامل المسؤولية عما أقوله في هذا الصدد. ولم تُثر أي دولة من أوروبا الشرقية هذا الموضوع حتى بعد تفكك حلف وارسو في 1991، ولم يُثر الموضوع كذلك القادة الغربيون"⁽²⁵⁾.

إلى جانب ذلك، توجد عدة اتفاقيات تضمن حق الدول الأوروبية في الاختيار بحرية بين عضوية الناتو أو أي منظمة أخرى في مسعاها إلى تحقيق أمنها القومي، وتعد روسيا طرفًا في هذه الاتفاقيات، ومنها مبادئ هيلسنكي 1975، وميثاق باريس 1990⁽²⁶⁾، والاتفاق التأسيسي لعلاقات حلف الناتو مع روسيا 1997⁽²⁷⁾ NATO-Russia Founding Act، وميثاق الأمن الأوروبي 1999⁽²⁸⁾؛ لذا ترى الدول الأوروبية أنه لا يحق لروسيا أن تُصدر حق أي دولة، بما في ذلك أوكرانيا، في الانضمام إلى الحلف.

ب- الطبيعة الهجومية لحلف الناتو: ترى موسكو أن لدى الحلف توجهات هجومية تهدد الأمن الروسي بشكل رئيسي؛ حيث ترى أن ضم الحلف في عضويته عدة دول من أوروبا الشرقية، أو سعيه إلى ذلك - كما في حالة أوكرانيا - يهدف إلى محاصرتها واحتوائها جغرافيًا، كما ترى أن تدخل الحلف في يوغسلافيا السابقة وكوسوفو وليبيا يؤكد أن الحلف ذو طبيعة هجومية وليس ذا طبيعة دفاعية كما تروج لذلك قياداته⁽²⁹⁾.

وعمل حلف الناتو طوال العقود الثلاثة الماضية، في تعامله مع هذه التوجهات الروسية، على خلق أطر للتعاون التعبوي/العملياتي مع موسكو في مجالات مكافحة الاتجار في المخدرات ومكافحة الإرهاب والتخطيط للعمليات المدنية الطارئة، كما وقّع الحلف اتفاقاً تأسيسياً لعلاقات حلف الناتو مع روسيا في 1997 وتم في مايو 2002 إنشاء مجلس حلف الناتو-روسيا. وستتم مناقشة هذه الأطر بالتفصيل لاحقاً.

وأصبحت هذه الأطر التعاونية هي الأدوات التي يستخدمها الحلف في الضغط على روسيا في حال اتجاهها للتوسع عسكرياً في أوروبا؛ فعلى سبيل المثال، حين أعلنت موسكو ضمها شبه جزيرة القرم في 2014 أعلن الحلف عن تعليق التعاون العملي مع روسيا practical cooperation اعتراضاً على خرقها قواعد القانون الدولي وتهديدها استقرار وأمن الدول الأعضاء في الحلف.

كما أعلن الحلف في قمة مدريد التي عُقدت في يونيو 2022 بعد تدخل روسيا عسكرياً في أوكرانيا، عن أن الدول الأعضاء توافقت على أن روسيا هي التهديد المباشر الأكثر أهمية لأمن واستقرار وسلام المنطقة الأوروبي-أطلسية. ورغم ذلك اتفق أعضاء الحلف على الحفاظ على قنوات الاتصال مع روسيا مفتوحة من أجل "إدارة أي مخاطر والتخفيف من حدتها، ومنع أي تصعيد ومن أجل زيادة الشفافية"⁽³⁰⁾.

السبب الثالث: محورية دور الحلف في تحقيق الأمن الأوروبي:

سعت أوروبا طوال الفترة التالية إلى انتهاء الحرب الباردة لتطوير منظومة للأمن الأوروبي، على نحو أصبح معه هناك ترتيبات واضحة للأمن الأوروبي تتألف من استراتيجيات وخطط عمل تتضمن تصوراً محدداً للتهديدات والمخاطر، ومصالح أمنية مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي، وهيئات أمنية وسياسية تابعة للاتحاد تقوم على تنفيذ تلك الاستراتيجيات لتحقيق الأمن الداخلي والأمن الخارجي للدول الأوروبية. ومن أهم تلك الهيئات وكالة الدفاع الأوروبية، والوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل (فرونتكس)، واليوروبول⁽³¹⁾.

ويُمثّل عام 2016 مرحلة فاصلة في مسيرة تطوير الاتحاد الأوروبي سياسات أمنية ودفاعية ذات طابع جماعي؛ فخلال هذا العام نجح الاتحاد في تبني "الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي: رؤية مشتركة، سياسة مشتركة، أوروبا أكثر قوة"، وهي تعرف اختصاراً باسم "الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي" EU Global Strategy

التي رسمت مساراً محدداً لدور الاتحاد في مجالي الأمن والدفاع، ولتقوية المكون الأمني في بنية المنظمة⁽³²⁾؛ حيث حددت هذه الاستراتيجية عدداً من الأهداف المُتَّفَق عليها بين الدول الأعضاء في هذا السياق، وهي زيادة المخصصات المالية لقطاع الأمن والدفاع، وإنشاء جيش أوروبي موحد، وإنشاء صناعة أوروبية دفاعية.

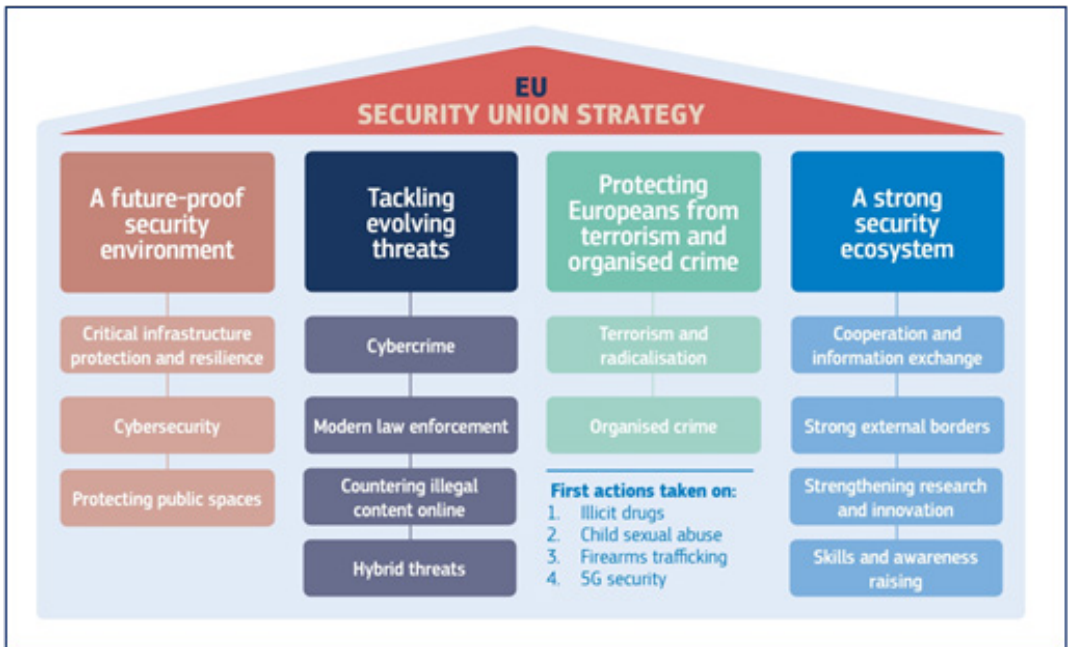
وارتكزت هذه الأهداف على تصوُّرات مشتركة بين الدول الأعضاء حول مصادر تهديد الأمن الأوروبي في فترة صدور وثيقة "الاستراتيجية العالمية"، التي تنوعت بين تهديدات داخلية شملت صعود اليمين المتطرف، وارتفاع سن السكان على نحو يُخلُّ بالهرم الديموغرافي والانكشاف الاقتصادي والتغيرات المناخية ونضاد موارد الطاقة، وتهديدات خارجية تمثلت في سياسات روسيا العدائية وتولُّد إحساس لدى الدول الأوروبية بتخلي الولايات المتحدة عن تأمين أوروبا مع تصاعد الخلاف بين واشنطن والدول الأوروبية حول مساهمتها في ميزانية حلف الناتو على النحو السابق ذكره، وتهديدات عابرة للحدود شملت الإرهاب والتطرف والهجرة غير المشروعة.

وفي السنوات التالية، تبنَّى الاتحاد الأوروبي عدة وثائق استراتيجية حددت الإطار العام للسياسات الأمنية التي ستنفذ بشكل جماعي من خلال الاتحاد الأوروبي ومُؤسَّساته، وبشكل فردي من قبل الدول الأعضاء؛ حيث أعلن الاتحاد في 24 يوليو 2020 "استراتيجية أمن الاتحاد الأوروبي" EU Security Union Strategy التي تغطي الفترة 2020-2025. وحددت الاستراتيجية التهديدات ذات الأولوية من وجهة نظر الاتحاد للأمن الأوروبي، وشملت التهديدات ذات الصلة بالأمن السيبراني، والإجرام الإلكتروني، والتغير المناخي، والحروب المهجنة، والهجمات الإرهابية والجريمة المنظمة، كما حددت أولويات لتحقيق الأمن للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال العمل الجماعي بما يحقق الأمن الداخلي في الاتحاد، ومن خلال التعاون مع دول الجوار، وهي الأولويات التي تعبر عن الأبعاد الخارجية للأمن الأوروبي (انظر شكل رقم 2)؛ وذلك على النحو التالي:

(1) الأولوية الأولى - تبني إجراءات وسياسات أمنية تتماشى مع المستقبل: ويشمل ذلك تعزيز صلابة resilience البنية التحتية الحيوية الرقمية والتقليدية بما يتماشى مع المخاطر المحتملة والمتوقعة في المستقبل، وتعزيز إجراءات تحقيق الأمن السيبراني وأمن المعلومات في ظل التوسع في تبني شبكات الجيل الخامس 5G على مستوى دول الاتحاد، وحماية المجال العام من الهجمات الإرهابية التي أصبحت تعتمد على تكنولوجيا حديثة، مثل الطائرات المسيرة Drones وغيرها⁽³³⁾.

(2) الأولوية الثانية - التعامل مع التهديدات قيد التطور evolving threats: وحددتها الاستراتيجية في الإجرام الإلكتروني الذي من المتوقع أن يتضخم مع التوسع في تطبيق شبكات الجيل الخامس 5G، ومحاربة المحتوى غير القانوني والضار على الإنترنت والمستخدم من قبل الإرهابيين وجماعات التجار في البشر خاصة الأطفال، ومواجهة التهديدات المهجنة التي تفاقمت خلال جائحة كورونا من قبل دول وفاعلين من غير الدول عملوا على توظيف الجائحة من خلال التلاعب بالمعلومات والبنية التحتية، وهو ما أدى إلى إضعاف التماسك الاجتماعي وإضعاف الثقة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي وفي حكومات الدول الأعضاء. ويتطلب ذلك - كما هو مذكور في الاستراتيجية - تعزيز قدرات قوات إنفاذ القانون لتتماشى مع التقدم التكنولوجي الذي يعتمد عليه هذا النوع من الجرائم، من خلال بناء قدراتها في مجال التحقيق باستخدام الأدلة الرقمية وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والبلوك تشين blockchain في تتبع الجرائم الإلكترونية⁽³⁴⁾.

شكل رقم (2): أولويات استراتيجية أمن الاتحاد الأوروبي 2020-2025



المصدر: European Commission, Op.Cit.

(3) الأولوية الثالثة - حماية الأوروبيين من الإرهاب والجريمة المنظمة: حيث تشير الاستراتيجية إلى استمرار التهديد الذي يمثله الإرهاب، خاصةً مع تنوع التكنولوجيا المستخدمة من قبل الكيانات الإرهابية في تجنيد الأعضاء والتخطيط للعمليات الإرهابية وجمع الأموال وفي ظل استمرار قضية الإرهابيين الأجانب في سوريا والعراق دون إخضاعهم لمحاكمة وفق القوانين المعمول بها، وعدم إخضاعهم لبرامج الدمج وإعادة التأهيل. كما حددت الاستراتيجية عددًا من أنشطة الجريمة المنظمة ذات الأولوية للاتحاد الأوروبي وتشمل تهريب المخدرات والاتجار غير المشروع في الأسلحة والاتجار في البشر وتهريب اللاجئين والجرائم البيئية والجرائم ذات الطابع المالي والاقتصادي مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهابيين⁽³⁵⁾.

(4) الأولوية الرابعة - تقوية البيئة الأمنية الأوروبية: وذلك من خلال إشراك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد في تحقيق الأمن في أوروبا كذا إضافة بُعد أمني لمختلف السياسات التي ينفذها الاتحاد الأوروبي؛ وذلك بهدف زيادة مستوى الأمن الذي يشعر به المواطن الأوروبي⁽³⁶⁾.

ويكمل هذه الاستراتيجية الشاملة عددٌ من الخطط والاستراتيجيات التخصصية التي تبناها الاتحاد الأوروبي والتي تتضمن إجراءات وسياسات مُحددة لتحقيق الأولويات المذكورة في الاستراتيجية، ومنها "استراتيجية الاتحاد الخاصة بالأمن السيبراني 2020"، و"استراتيجية الاتحاد لمواجهة الجريمة المنظمة (2021-2025)"، و"أجندة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب 2020"، و"خطة عمل الاتحاد الأوروبي لتهريب الأسلحة (2020-2025)"، و"استراتيجية الاتحاد لمحاربة الاتجار في البشر (2021-2025)"، و"استراتيجية الاتحاد الخاصة بالمخدرات (2021-2025)"⁽³⁷⁾.

ويتضح أن التوجه الحاكم للاتحاد الأوروبي في "استراتيجية أمن الاتحاد الأوروبي 2020" في تقييم الأوضاع الأمنية وتحديد المخاطر والتهديدات ذات الأولوية كان مرتبطًا بالتركيز على طبيعة التهديد دون تحديد مصدره، وهذا يُفسّر من ناحية الاهتمام بالتهديدات غير التقليدية ذات الطابع الرقمي والعابر للحدود وإغفال أي ذكر للتهديدات التقليدية المرتبطة بالتعرض لهجوم عسكري تقليدي، ويُفسّر من ناحية أخرى عدم ذكر روسيا بشكل مباشر كمصدر لأي من تلك التهديدات أو كطرف في ترتيبات الأمن الأوروبي.

ورغم هذا التطور في منظومة الأمن الأوروبي فإنها تفتقر إلى المكون العسكري الذي لا يزال يتمتع بأهمية متزايدة في تحقيق الأمن الأوروبي، خاصةً في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية. وهذه الفجوة في القدرات الأمنية الأوروبية مبرر لاستمرار حلف الناتو؛ لكونه الفاعل الأمني القادر على معالجة تلك الفجوة في القدرات. وفي هذا السياق يشير استطلاع رأي لمؤسسة بيو خلال عام 2022 إلى أن 66% من المستطلعة آراؤهم في 11 دولة من أعضاء حلف الناتو، بجانب السويد، لهم توجهات إيجابية نحو الحلف في مقابل 26% لهم توجهات سلبية. وتشير مؤسسة بيو إلى أن التوجهات الإيجابية نحو الحلف تتزايد في بريطانيا وألمانيا وبولندا والولايات المتحدة وهولندا مقارنة بعام 2021، مع تنامي التوجهات الإيجابية في السويد رغم كونها دولة محايدة⁽³⁸⁾.

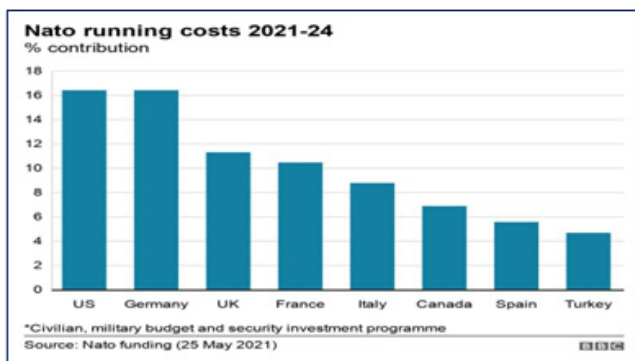
بعبارة أخرى، تتمايز ترتيبات الأمن الأوروبي عن حلف الناتو من ناحية من حيث مفهوم الأمن؛ حيث يتبنى الاتحاد الأوروبي مفهومًا شاملاً للأمن يهتم بأبعاده غير العسكرية، مثل الطاقة والاقتصاد، في حين يتبنى حلف الناتو مفهومًا سياسيًا-عسكريًا للأمن يهتم بالقدرات العسكرية باعتبارها الأداة الرئيسية لتحقيقه. ولهذا المفهوم انعكاساته على الأدوات والآليات المستخدمة في التصدي لأي تهديدات أمنية؛ فعلى سبيل المثال يمتلك حلف الناتو قوات عسكرية للرد السريع، وهي مزيج من القوات البرية والبحرية والجوية المصممة للانتشار السريع في حالة التعرض لأي هجوم. وقد تم بالفعل إرسال بعض هذه القوات إلى دول متاخمة لروسيا وأوكرانيا؛ إذ نشر الحلف بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم في 2014 أربع مجموعات قتالية متعددة الجنسيات في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا؛ هذا فضلاً عن قواته المتعددة الجنسيات الموجودة في رومانيا. وتمركزت هذه القوات هناك حتى تكون بمنزلة "حاجز" في حالة وقوع أي هجوم روسي محتمل.

ومع التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في فبراير 2022 نشر الحلف قوة ردع يبلغ قوامها 40 ألف جندي في دول أوروبا الشرقية المتاخمة لروسيا وأوكرانيا، كما يخطط الحلف لرفع عدد القوات هناك إلى 300 ألف. كما أنه لدى الحلف 100 طائرة مقاتلة في حالة تأهب قصوى، و120 سفينة، منها ثلاث مجموعات من حاملات الطائرات، تُسيّر دوريات في البحار من أقصى الشمال إلى شرق البحر المتوسط⁽³⁹⁾.

ومن ناحية أخرى، تعتمد السياسات الأمنية التي تنفذها المؤسسات الأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي على الدول الأعضاء في الاتحاد، وبشكل مكمل على الدول الشريكة للاتحاد

ودول الجوار، في حين أن ما ينفذه حلف الناتو من عمليات ومهام يعتمد بشكل رئيسي على الولايات المتحدة، وبشكل مكمل على باقي الدول الأعضاء الأوروبيين ثم على الدول الشريكة للحلف، وهو ما يتضح، على سبيل المثال، من خلال الميزانية المباشرة للحلف التي تبلغ قيمتها السنوية 2.5 مليار يورو. وهذه الميزانية لا تتعدى قيمتها %0.3 من إجمالي الإنفاق العسكري للدول الأعضاء. وتساهم الدول الأعضاء في هذه الميزانية سنوياً بنسب محددة استناداً إلى دخلها المحلي الإجمالي؛ أي إنه في المحصلة النهائية تساهم كل دولة من الأعضاء بنسبة صغيرة من مجمل الإنفاق العسكري لها وفق مبدأ "التمويل المشترك common funding".

وتستخدم هذه الميزانية في أوجه الإنفاق التي تخدم بشكل جماعي مصالح الدول الأعضاء التي لا تستطيع أي دولة من الأعضاء بمفردها تحمل نفقاتها، وتشمل النفقات الخاصة بمقر الحلف وأجهزته العسكرية والمدنية، إلى جانب البنية التحتية الخاصة بالمهمات والعمليات التي ينفذها الحلف في مناطق عدة في العالم. ومن ذلك مثلاً النفقات الخاصة بنظام الدفاع الجوي الخاص بالحلف. وتُعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا هما الدولتين الأكثر مساهمةً في ميزانية الحلف بنسبة 16.4% لكل منهما، وتأتي بعد ذلك بريطانيا بنسبة 11% تقريباً، وفرنسا بنسبة 10.5% (انظر شكل رقم 3)⁽⁴⁰⁾.



المصدر: "Op.Cit" NATO summit: What does the US contribute?.

ووفق المعادلة المعتمدة في تحديد نسب مشاركة الدول الأعضاء في الميزانية المباشرة للحلف، فإن نسبة الإنفاق العسكري للدولة على المستوى الوطني مهمة في تحديد نسبة مساهمتها في ميزانية الحلف؛ لذا يلزم الحلف أعضاءه من الدول بتخصيص نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها لإنفاقها العسكري على المستوى الوطني بحلول عام 2024.

وتُعد الولايات المتحدة هي الدولة ذات المخصص الأكبر للإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ فعلى سبيل المثال، خلال عام 2020 بلغ حجم الإنفاق العسكري الأمريكي ما نسبته 3.7 % من الناتج المحلي الإجمالي GDP، في حين كان متوسط الإنفاق العسكري للدول الأوروبية من أعضاء حلف 1.77 % من الناتج المحلي الإجمالي (41) GDP. وفي قمة الحلف في بروكسل 2021 اتفقت الدول الأعضاء على تعديل نسب مساهمة كل منها في الميزانية المباشرة للحلف تحقيقاً لمبدأ balanced burden-sharing بدءاً من عام 2023؛ وذلك على النحو الموضح في الشكل رقم 4.

شكل رقم (4): النسب المعدلة المساهمة الدول الأعضاء في الميزانية المباشرة للحلف 2021-2024

Nation	Cost share valid from 01/01/2021 to 31/12/2024 -	Adjusted cost share further to accession of North Macedonia "at 30"
Applicable		as from 1 January 2021 to 31 December 2024
Albania	0.0908	0.0908
Belgium	2.1059	2.1043
Bulgaria	0.3660	0.3656
Canada	6.8840	6.8789
Croatia	0.2997	0.2995
Czech Rep.	1.0567	1.0558
Denmark	1.3125	1.3116
Estonia	0.1249	0.1248
France	10.4986	10.4913
Germany	16.3572	16.3444
Greece	1.0581	1.0573
Hungary	0.7602	0.7595
Iceland	0.0645	0.0642
Italy	8.7881	8.7812
Latvia	0.1596	0.1595
Lithuania	0.2568	0.2566
Luxembourg	0.1694	0.1693
Montenegro	0.0292	0.0291
Netherlands	3.4532	3.4506
North Macedonia	n/a	0.0778
Norway	1.7784	1.7771
Poland	2.9887	2.9861
Portugal	1.0499	1.0491
Romania	1.2290	1.2279
Slovakia	0.5165	0.516
Slovenia	0.2277	0.2276
Spain	5.9956	5.9908
Turkey	4.7308	4.7266
United Kingdom	11.2908	11.2823
United States	16.3572	16.3444
TOTAL NATO	100.0000	100.0000

المصدر:

NATO Common-Funded Budgets And Programmers Cost Share Arrangements Valid From 1 January 2021 to 31 December 2024 , NATO official web portal: https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2020/5/pdf/200505-cost-shares-cb-mb-nisp-20-24.pdf

السبب الرابع: تعزيز مكانة الحلف بوصفه فاعلاً عالمياً:

استطاع حلف الناتو منذ نهاية الحرب الباردة أن يكتسب طابعاً عالمياً من خلال بُعدين رئيسيين: زيادة عدد الدول الممثلة فيه، واتساع نطاق عملياته.

ففيما يتعلق بالدول الممثلة في الحلف، فهناك نوعان من الدول، الدول الأعضاء أو الحليفة، والدول الشريكة. بالنسبة إلى الدول الأعضاء، فإن الحلف يتبع سياسة "الباب المفتوح" السابق ذكرها، ووفق المادة 10 من الميثاق المنشئ له يمكن أن توجه دعوة الانضمام للحلف إلى أي دولة تتوافق الدول الأعضاء في الحلف على دعوتها.

وقد تزايد عدد الدول الأعضاء في الحلف تدريجياً من 12 دولة حين أعلن عن نشأة الحلف في عام 1949 إلى 30 دولة من خلال 8 مراحل لزيادة عدد الأعضاء في الحلف. وكانت المرحلة الأولى في 1952 حين تم ضم اليونان وتركيا، والثانية في 1955 حين تم ضم غرب ألمانيا، والثالثة في 1982 حين تم ضم إسبانيا.

وكانت المرحلة الرابعة بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط حائط برلين وتوحد ألمانيا. وخلال تسعينيات القرن العشرين كانت هناك مناقشات عدة في أوروبا حول جدوى التوسع في عضوية الحلف لضم دول أوروبا الشرقية والوسطى وتأثير ذلك على تماسك الحلف وعلى العلاقة مع روسيا، وجرت دراسة إيجابيات وسلبيات هذا التوسع، واتخذ القرار في 1999 بضم التشيك وهنغاريا وبولندا إلى الحلف. وفي 2004 انضمت بلغاريا وإستونيا ولاتفيا ولتوانيا ورومانيا وسلوفينيا إلى الحلف. وفي 2009 تم ضم ألبانيا وكرواتيا، وفي 2017 انضمت الجبل الأسود إلى الحلف وفي 2020 تم ضم جمهورية شمال مقدونيا⁽⁴²⁾.

وبالنسبة إلى الدول الشريكة، طوّر حلف الناتو منذ انهيار الاتحاد السوفيتي نظماً متعددة للشراكة مع دول العالم، ويبلغ عدد الدول الشريكة للحلف 40 دولة، وتتمثل نظم الشراكة الخاصة بالحلف فيما يلي:

أ- مجلس الشراكة الأورو-أطلنطي (Euro-Atlantic Partnership Council, EAPC): ويضم الدول الأعضاء في الحلف ودول "الشراكة من أجل السلام"، وهي أرمينيا والنمسا وأذربيجان وبييلاروسيا والبوسنة والهرسك وفنلندا وجورجيا وأيرلندا وكازاخستان وقيرغيزستان ومالطا ومولدوفا وروسيا وصربيا والسويد وسويسرا وطاجكستان وأوكرانيا وأوزباكستان

ب- دول الحوار المتوسطي: وتضم سبع دول هي الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس.

ج- دول مبادرة إسطنبول: وتضم أربع دول من مجلس التعاون لدول الخليج العربي وهي البحرين والكويت وقطر والإمارات. وتشارك عمان والسعودية في أنشطة هذه المبادرة اختياريًا.

د- الدول الشريكة حول العالم Partners across the globe: وهو إطار للتعاون بين الحلف وعدة دول في العالم في مجالات مشتركة. ويضم هذا الإطار أفغانستان وأستراليا وكولومبيا والعراق واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وباكستان⁽⁴³⁾.

أما فيما يتعلق بنطاق عمليات الحلف، فيملك حلف الناتو القدرة على تنفيذ عمليات عسكرية لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها أمن الدول الأعضاء؛ وذلك استنادًا للمادة (5) من ميثاق حلف الناتو، وهي قدرة لا تتوافر لنظام الأمن الأوروبي.

وجدير بالذكر أن بعض العمليات العسكرية التي ينفذها الحلف، رغم أنها عكست توافق الدول الأعضاء على تنفيذها، كانت محط انتقاد من الدول الشريكة، ومن ذلك عملية الحلف في ليبيا في 2011 التي انتقدتها عدة دول شريكة منها روسيا؛ فعلى سبيل المثال وجهت البعثة الروسية الدائمة في الأمم المتحدة انتقادات مستمرة لانتهاك عملية حلف الناتو في ليبيا قواعد القانون الدولي ذات الصلة بتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين أثناء العمليات العسكرية⁽⁴⁴⁾.

وحاليًا، ينفذ حلف الناتو خمس عمليات هي:

- عملية كوسوفو (Kosovo Force, KFOR): يوجد في كوسوفو 3700 جندي من الدول الأعضاء في الحلف كجزء من قوات الحلف الخاصة بكوسوفو. وبدأت هذه العملية في يونيو 1999 بهدف وقف العنف والأزمات الإنسانية التي كانت تعاني منها البلاد، وبعد إعلان استقلال كوسوفو في فبراير 2008 وافق الحلف على الحفاظ على قواته هناك استنادًا إلى قرار مجلس الأمن 1244، وعملت قوات الحلف منذ ذلك الحين على مساعدة حكومة كوسوفو على إنشاء قوات أمنية متعددة الإثنيات تقوم بمهام لا تستطيع أن تقوم بها القوات الشرطة. ودعمت قوات الحلف كذلك رعاية الاتحاد الأوروبي للحوار بين بلجراد وبريستينا بخصوص شمال كوسوفو.

- عملية حماية البحر Sea Guardian: أطلق حلف الناتو في أكتوبر 2001 عملية معنية بتأمين

البحر المتوسط، وكانت تسمى حينها عملية المسار النشط Operation Active Endeavour وكانت معنية بتتبع وردع الأنشطة الإرهابية في البحر المتوسط. وتم إنهاء هذه العملية في أكتوبر 2016 كما سيتضح لاحقاً، وحلت محلها عملية حماة البحر لتكون عملية أكثر مرونة تنفذ من خلالها ثلاث مهام رئيسية؛ هي: رفع الوعي، ومحاربة الإرهاب في البحر، ودعم بناء القدرات. وبناءً على طلب الدول الأعضاء تستطيع هذه العملية تنفيذ مهام أخرى مثل تأمين حرية الملاحة وحماية البنية التحتية الحيوية.

- عملية العراق 2018: تم الإعلان عنها في قمة الحلف في بروكسل في يوليو 2018 بناءً على طلب من الحكومة العراقية وبالتنسيق مع التحالف الدولي ضد داعش. وهي عملية معنية بتدريب القوات العراقية وبناء قدراتها لتكون قادرة على منع عودة داعش وعلى محاربة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في العراق. ويشترك في العملية عناصر مدنية وعسكرية من المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات التعليمية العسكرية في بغداد. وتهتم هذه العملية ببناء القدرات في مجال السياسة والاستراتيجية، وتطوير القوات، وإدارة الموارد، والمرأة والأمن والسلام، وإعداد القيادات، وحوكمة القطاع الأمني.

- دعم الاتحاد الإفريقي: يقدم الحلف الدعم للاتحاد الإفريقي في عمليات حفظ السلام المنفذة في القارة الإفريقية. ومنذ يونيو 2007 قدم الحلف الدعم لعملية الاتحاد في الصومال من خلال الدعم الجوي ودعم النقل البحري بناءً على طلب من الاتحاد الإفريقي، كما قدم جسراً جويًا استراتيجيًا للاتحاد في عملياته في السودان في 2005. كما يقدم الحلف دعمًا لبناء القدرات لمبادرة الاتحاد الخاصة بالقوات الإفريقية الجاهزة (African Standby Force, ASF) التي سيعمل الاتحاد على نشرها في وقت الأزمات. وهذه القوات مرتبطة بمساعي الاتحاد لتطوير قدرات طويلة المدى تحافظ على السلم.

- عملية تأمين المجال الجوي للحلف: بدأ الحلف تنفيذ هذه العملية منذ قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم في 2014، ومع التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في 24 فبراير 2022 كثف الحلف الإجراءات المنفذة في هذه العملية، وتشمل قيام الطائرات المقاتلة للدول الأعضاء بمسح المجال الجوي للدول الأعضاء التي لا تمتلك طائرات مقاتلة.

وهذه العملية بمنزلة إجراء جماعي في وقت السلم مكّن الحلف من تتبع وتحديد أي اختراقات لمجاله الجوي واتخاذ الإجراء المناسب. وقد نشر الحلف مزيداً من الطائرات من أجل تعزيز أنشطة هذه العملية في خمس مناطق؛ هي: دول البلطيق، وعلى طول

حدود بلغاريا، وبولندا ورومانيا، والأدرياتيك الشرقي وغرب البلقان (ألبانيا والبحر الأسود وشمال مقدونيا وسلوفانيا) وأيسلندا، ودول البينولوكس (بلجيكا ولوكسمبورج وهولندا).

وبجانب قوات تأمين المجال الجوي، فإن لدى الحلف قوات بحرية على أهبة الاستعداد ونظام دفاع جوي للتصدي لأي هجمات جوية.

ويشير أرشيف عمليات حلف الناتو إلى أنه سبق للحلف خلال السنوات الماضية تنفيذ مجموعة أخرى من العمليات شملت الآتي:

- عملية البوسنة والهرسك في صيف 1992 التي نفذ خلالها الحلف حظر الأسلحة الخاص بالأمم المتحدة على البحر الأدرياتيكي، وفرض منطقة حظر طيران. وفي 1995 طلبت قوات حفظ السلام من الحلف تنفيذ عمليات جوية ضد أهداف صربية، ومع توقيع اتفاق سلام دايتون في ديسمبر 1995، شارك الحلف في القوات الأممية المعنية بتنفيذ اتفاق السلام وانتهت هذه العملية في ديسمبر 2004.

- شارك حلف الناتو في حرب احتلال العراق 2003 من خلال إطلاقه عملية "إظهار الردع" Display Deterrence التي تم خلالها نشر طائرات أو أكس وبطاريات الدفاع الجوي من أجل تعزيز الدفاع التركي، ونفذت قوات الحلف 100 طلعة جوية ياجمالي عدد ساعات 950 ساعة طيران. واستمرت العملية منذ 20 فبراير 2003 حتى 16 أبريل 2003.

- عملية أفغانستان: بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أنشأ الحلف في أغسطس 2003 بناءً على طلب من السلطات الأفغانية، قوات المساعدة الأمنية الدولية ISAF، واستمر عملها في أفغانستان حتى ديسمبر 2014، وكانت معنية بتطوير قوات أمن أفغانية جديدة، وتمكين السلطات الأفغانية من توفير الأمن في الدولة تمهيداً لإنشاء مؤسسات ديمقراطية وتعزيز حكم القانون بهدف منع أفغانستان من أن تصبح دولة راعية للإرهاب، بجانب المساهمة في إعادة بناء أفغانستان من خلال تحقيق الأمن والحماية في المناطق يُعاد بناؤها من جانب الأطراف المحلية والدولية. وتعد هذه العملية من أكبر عمليات إدارة الأزمات التي نفذها الحلف؛ حيث شاركت فيها قوات من 51 دولة، وتم إنهاء هذه العملية بحلول ديسمبر 2014 حين قامت قوات ISAF بنقل المسؤولية الأمنية إلى القوات والسلطات الأفغانية.

وفي 1 يناير 2015 أعلن الحلف عن عملية (Resolute Support Mission, RSM) بناءً على طلب الحكومة الأفغانية واستناداً إلى اتفاق بين الحلف وأفغانستان (Status of Forces Agreement, SOFA). وكانت هذه العملية معنية بتدريب ومساعدة القوات الأمنية والمؤسسات الأفغانية وتقديم المشورة لها، وتمركزت في كابول وفي مزار شريف في الشمال وفي هيرات في الغرب وفي قندهار في الجنوب وفي لاجمان في الشرق.

وكان من بين الوظائف التي تقوم بها هذه العملية دعم التخطيط وإعداد البرامج والميزانية، وتعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة، ودعم الالتزام بمبادئ سيادة القانون والحكم الجيد، والعمل على استدامة عمليات التجنيد في صفوف الجيش والتدريب وإدارة وتطوير الضباط. كما حظيت هذه العملية بدعم أممي من خلال قرار مجلس الأمن 2189 الصادر في 12 ديسمبر 2014 الذي أكد أهمية هذه العملية في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. وفي أبريل 2021 قرر حلف الناتو إنهاء هذه العملية مطلع سبتمبر 2021.

- مواجهة القرصنة في خليج عدن وقبالة القرن الإفريقي: نفذ حلف الناتو ثلاث عمليات عسكرية للتصدي للقرصنة في هذه المنطقة. حملت العملية الأولى اسم Operation Allied Provider واستمرت من أكتوبر إلى ديسمبر 2008، ونفذها الحلف بناءً على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وفي إطارها رافقت قوات حلف الناتو ناقلات تابعة لبرنامج الغذاء العالمي في أثناء عبورها خليج عدن لتأمينها ضد أي هجمات قد تتعرض لها من القراصنة هناك، وهو ما كان ليضعف الجهود الإنسانية الدولية في إفريقيا.

ونفذ الحلف العملية الثانية من مارس إلى أغسطس 2009، وحملت اسم Operation Allied Protector وهدفت إلى تعزيز سلامة الممرات التجارية الدولية والعبور الدولي قبالة القرن الإفريقي. وقامت القوات المشاركة في هذه العملية بعمليات استطلاع وتوفير الحماية لردع أي هجمات للقراصنة والجماعات المسلحة التي تهدد خطوط الاتصال البحرية والمصالح الاقتصادية.

وأطلق الحلف عملية ثالثة في 17 أغسطس 2009 باسم Operation Ocean Shield وركزت على مكافحة عمليات القرصنة البحرية قبالة القرن الإفريقي من خلال طلعات جوية متواصلة وتوفير الدعم للدول الإقليمية بناءً على طلبها لتطوير قدراتها في مكافحة أنشطة القرصنة. ويشير حلف الناتو في تقييمه لهذه العملية إلى أنه لم يُسجل أي هجوم

ناجح للقراصنة في هذه المنطقة منذ مايو 2012 كما تم إضعاف قدرات القراصنة الصوماليين، ولكن لم يتم القضاء عليهم بالكامل. وتم إنهاء العملية في 15 أغسطس 2016.

- عملية المسار النشط Operation Active Endeavour: نفذ حلف الناتو هذه العملية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى يتم ردع أي نشاط إرهابي في البحر المتوسط والدفاع ضد هذا النشاط إذا نجحت الكيانات الإرهابية في تنفيذه. وكانت هذه العملية تقوم على مراقبة حركة السفن التجارية وتفتيشها وكذا التدخل لإنقاذ المدنيين في حال غرق السفن، ومسح المضائق الرئيسية المؤدية إلى المتوسط. وحتى عام 2010 كانت هذه العملية تعتمد على قوات منتشرة ومتمركزة في مناطق عدة في المتوسط، ومنذ ذلك العام بدأت تعتمد على قوات يتم استدعاؤها عند الحاجة. ويرجع الاهتمام بالمتوسط إلى كونه من الممرات التجارية الأكثر استخدامًا في العالم.

وكان الحلف قد نفذ هذه العملية دعمًا للولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر استنادًا إلى المادة 5 من ميثاق الحلف، وكانت في البداية تشارك فيها الدول الأعضاء في الحلف فقط، ومنذ 2004 بدأ الحلف يقبل مشاركة الدول غير الأعضاء فيها.

ومنذ نوفمبر 2016 حل محل هذه العملية عملية حماية البحر Operation Sea Guardian السابق ذكرها.

- عملية العراق 2004: نفذ الحلف عملية دعم في العراق من 2004-2011 التي تألفت من عدة برامج شملت تدريب ومساعدة القوات الأمن العراقية. وخلال قمة الحلف في إسطنبول في يونيو 2004 اتفق الحلفاء على المساهمة في الجهود الدولية الهادفة إلى مساعدة العراق على إنشاء قوات أمن فعالة وتخضع للمساءلة. وتم في إطار ذلك إنشاء مهمة الحلف للتدريب في العراق التي حملت اسم NTM-I، وشاركت الدول الأعضاء في هذه المهمة من خلال المساهمات المالية والتبرع بالمعدات. وبالتوازي عمل الحلف مع الحكومة العراقية على تطوير إطار للتعاون في المدى الطويل.

- عملية ليبيا: أعلن حلف الناتو عن تدخله عسكرياً في ليبيا في 2011، وبرر هذا التدخل بأنه يستجيب لما ورد في قرار مجلس الأمن رقم 1970 ورقم 1973 المتعلقين بإنشاء منطقة حظر طيران وحظر أسلحة، ودعوتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التحرك من خلال المنظمات الإقليمية لاتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية الشعب الليبي. وفي

البداية فرض الحلف منطقة حظر طيران، وفي 31 مارس 2011 تولى الحلف قيادة كل العمليات العسكرية في ليبيا؛ وذلك في إطار عملية أطلق عليها اسم Operation Unified Protector. وتألّفت عملية الحلف من ثلاث مُكوّنات: تعلق المكون الأول بفرض حظر أسلحة في أعالي البحار وفي المتوسط لمنع نقل الأسلحة والمواد ذات الصلة والمرتزة إلى ليبيا. وتعلق المُكوّن الثاني بفرض منطقة حظر طيران لمنع أي طائرات من ضرب أهداف مدنية، وانصرف المُكوّن الأخير إلى الضربات الجوية والبحرية ضد القوات العسكرية المنخرطة في هجمات أو التي تهدد المدنيين الليبيين والمناطق المأهولة بالمدنيين. وانتهت هذه العملية في 31 أكتوبر 2011.

- مساعدة الاتحاد الإفريقي في دارفور: قدّم الحلف مساعدات لعملية الاتحاد الإفريقي في السودان AMIS التي هدفت إلى إنهاء العنف وتحسين الأوضاع الإنسانية في المناطق التي عانت من الصراع منذ 2003. وطوال الفترة من يونيو 2005 حتى 31 ديسمبر 2007 وفّر حلف الناتو نقلًا جويًا لـ 37 ألف جندي في قوات عملية الاتحاد، كما درب أكثر من 250 مسنولًا في العملية. وانتهت عملية الحلف حين استُبدِل بعملية الاتحاد الإفريقي مُهمّة مشتركة إفريقية-أممية في دارفور وهي التي تُعرّف باسم يوناميد UNAMID.

- مساعدة باكستان في احتواء آثار زلزال 2005: تعرّضت باكستان في 8 أكتوبر 2005 لزلزال أدى إلى مقتل 53 ألفًا وجرح 75 ألفًا وتشريد 4 ملايين على الأقل. وبناءً على طلب من الحكومة الباكستانية قدم الحلف في 11 أكتوبر 2005 مساعدة عاجلة للتخفيف من آثار الزلزال، ونقل جواً ما يقرب من 3500 طن من المون، ونشر مهندسين ووحدات طبية ومعدات متخصصة. وكانت هذه هي أكبر عملية إنسانية ينفذها الحلف، وانتهت في 1 فبراير 2006.

وعلى مر السنوات، ساعد حلف الناتو في تنسيق المساعدات الموجهة لدول عدة تعرضت لكوارث طبيعية، بما في ذلك تركيا وأوكرانيا والبرتغال من خلال المركز الأوروبي-أطلسي لتنسيق الاستجابة للكوارث⁽⁴⁵⁾ Euro- Atlantic Disaster Response Coordination Centre .

1. "The Secretary General's Annual Report", Report of 2020 , NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 2021, p. 40
2. Ibid, p.41
3. "The Secretary General's Annual Report", Report of 2020, Op.Cit., p.42.
4. "Collective defense – Article 5", NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_110496.htm
5. Anna Locher, "A crisis foretold: NATO and France, 1963–66", in: Transforming : للمزيد حول الانتقادات الفرنسية لحلف الناتو انظر: NATO in the Cold War, 1st Edition, Routledge, 2006 .
6. "France and NATO", CVCE– European Navigator, July 8, 2016: <https://www.cvce.eu/en/recherche/unit-content/-/unit/02bb76df-d066-4c08-a58a-d4686a3e68ff/c4bbe3c4-b6d7-406d-bb2b-607dbdf37207>
7. "Did you know that France did not leave NATO in 1966 but continued to play a very active role in the Alliance?", official web portal of the SHAPE: <https://shape.nato.int/page214871012>
8. Horst Mendershausen, "From NATO to Independence: Reflections on de Gaulle's Secession", RAND research papers (P-3334), March 1966.
9. "Emmanuel Macron warns Europe: NATO is becoming brain-dead", the Economist, Nov 7, 2019: <https://www.economist.com/europe/2019/11/07/emmanuel-macron-warns-europe-nato-is-becoming-brain-dead>
10. "War in Ukraine is 'electroshock' for NATO, says Emmanuel Macron", Politico, March 17, 2022: <https://2u.pw/Dn8Rxm>
11. Alexandra Brzozowski , "Ahead of NATO summit, allies remain divided about common funding", Euractiv, June 2, 2021: <https://www.euractiv.com/section/defence-and-security/news/ahead-of-nato-summit-allies-remain-divided-about-common-funding>
12. Derek Chollet and Amanda Sloat, "Ban NATO Summits", Foreign Policy, July 13, 2018.
13. Jonathan Guyer, "NATO was in crisis. Putin's war made it even more powerful", Vox, Mar 25, 2022: <https://www.vox.com/22994826/nato-resurgence-biden-trip-putin-ukraine>.
14. Mark Webber, "NATO: The United States, Transformation and the War in Afghanistan", The British Journal of Politics and International Relations, VOL 11, 2009.
15. Ibid, pp.52–53.
16. Ibid., p.52
17. The White House, "International Contributions to the War Against Terrorism and Operation Enduring Freedom", The White House official web portal: <https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/march11/coalitioncontributions.html>
18. "Collective defence – Article 5", Op.Cit.
19. Eman Ragab , "NATO Counterterrorism Cooperation with Partners in the Mediterranean: The Cases of Tunisia and Egypt", policy brief –Nato Defense College , December 25 ,2018, Rome.
20. تم في 2011 توسيع عدد الدول المستفيدة من هذا الإطار ليشمل دول الحوار المتوسطي؛ كل حالة على حدة، ثم حلت محل هذه الوثيقة "التوجهات العامة لسياسة الحلف تجاه مكافحة الإرهاب"، التي تبناها الحلف في 2012.
21. "The Secretary General's Annual Report", Report of 2017, NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 2018, p.57
22. "Active Engagement In Cooperative Security: A More Efficient And Flexible Partnership Policy", NATO official web portal: <https://2u.pw/B8p6nz>
23. شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول سياسي بوحدة مكافحة الإرهاب في حلف الناتو، فضلَ عدم ذكر اسمه، مقر حلف الناتو في بروكسل، 23 أكتوبر 2018.
24. "NATO–Russia relations: the facts", NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_111767.htm#Myths

25. Ibid.
26. Organization for Security and Cooperation in Europe OSCE, "Charter Of Paris For A New Europe- Paris 1990", OSCE official web portal: <https://www.osce.org/files/f/documents/0/6/39516.pdf>
27. "Founding Act", NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/su/natohq/official_texts_25468.htm
28. Organization for Security and Co-operation in Europe," Istanbul Document 1999", OSCE official web portal : <https://www.osce.org/files/f/documents/6/5/39569.pdf>
29. "NATO-Russia relations: the facts", NATO official web portal , July 22, 2022: https://www.nato.int/cps/en/natohq/top-ics_111767.htm#Myths
30. "Madrid Summit Declaration", NATO official web portal , June 29,2022: https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_196951.htm
31. إيمان رجب، "ترتيبات الأمن الأوروبي على ضوء الحرب الروسية-الأوكرانية.. أبعاد التأثير ومسارات المستقبل"، مركز تريندز، 9 أغسطس 2022: <https://cutt.ly/aCg6r2F>
32. European Union External Action, "Shared Vision, Common Action: A Stronger Europe, A Global Strategy for the European Union's Foreign And Security Policy", June 2016: https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eugs_review_web_0.pdf
33. European Commission, "Communication From The Commission To The European Parliament, The European Council, The Council, The European Economic And Social Committee And The Committee Of The Regions on the EU Security Union Strategy", Brussels –COM(2020), July 24, 2020, pp. 6-10.
34. Ibid.,pp. 6-10.
35. Ibid., pp.10-15.
36. Ibid.
37. Thomas Wahl, Commission Progress Report on Security Strategy Focuses on Threats from Russia's War,EU Crime, July 4, 2022: <https://eucrim.eu/news/commission-progress-report-on-security-strategy-focuses-on-threats-from-russias-war/>
38. " International Attitudes Toward the U.S., NATO and Russia in a Time of Crisis", Pew Research Center , June 20, 2022: <https://2u.pw/M7yTY8/>
39. " NATO's response to Russia's invasion of Ukraine", NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natohq/top-ics_192648.htm
40. " Nato summit: What does the US contribute?", BBC News, June 14, 2021: <https://www.bbc.com/news/world-44717074>
41. Ibid.
42. "Nato Member Countries ", NATO official web portal, August 31, 2020: https://www.nato.int/cps/en/natohq/nato_countries.htm
43. Partners", NATO official web portal, March 27, 2020: <https://www.nato.int/cps/en/natohq/51288.htm>
44. Russia criticises UN over NATO role in Libya, Reuters, March 9,2012: <https://www.reuters.com/article/russia-nato-libya-idUSL5E8E9B1N20120309>
45. "Operations and missions: past and present", NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52060.htm

الفصل الثاني

تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف بعد الحرب الباردة: الأسباب والنتائج

تمهيد

تعد أحد المداخل لتحليل تطور حلف الناتو كمنظمة سياسية-عسكرية هو تحليل ومناقشة التغيير الذي طرأ على وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" للحلف. وتحتوي هذه الوثيقة الإطار العام للمنظم لأنشطة الحلف وعملياته وتصورات الدول الأعضاء فيه حول التهديدات والتحديات ذات الأولوية؛ وذلك بما يتفق والغاية الرئيسية للحلف، وهي ضمان الحرية والأمن للدول الأعضاء.

ونظراً إلى كون الحلف منظمة سياسية-عسكرية، فإنه ينفذ ما يرد في وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" من خلال مجموعة من الأدوات السياسية والعسكرية. وتشمل الأدوات السياسية ترويج الحلف للقيم الديمقراطية، وتمكين الدول الأعضاء من التشاور والتعاون حول قضايا الأمن والدفاع لحل المشكلات وبناء الثقة، ومنع الصراعات في المدى الطويل. وتنصرف الأدوات العسكرية إلى استخدام الحلف، إذا فشلت التسوية السلمية للنزاعات، القدرات العسكرية لتنفيذ عمليات عسكرية وعمليات لإدارة الأزمات؛ وذلك بعد الموافقة السياسية من الدول الأعضاء في الحلف.

ويساعد تحليل وثائق "المفهوم الاستراتيجي" التي أصدرها الحلف منذ نشأته في 1949 حتى المرحلة الراهنة، في التعرف على أبعاد تطور رؤية الحلف لمهامه ووظائفه الرئيسية، وكذا على التهديدات التي تواجهها الدول الأعضاء في ضوء التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية طول تلك الفترة.

وفي ضوء ذلك، ينقسم هذا الفصل إلى قسمين: يستعرض القسم الأول تطور وثائق "المفهوم الاستراتيجي" منذ نشأته في 1949 حتى 2022، ويحلل القسم الثاني أبعاد الثبات والتغيير في وظائف وأنشطة حلف الناتو خلال تلك الفترة.

أولاً | مراحل تطور "المفهوم الاستراتيجي" للحلف:

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل فاصلة في تطور "المفهوم الاستراتيجي" لحلف الناتو؛ هي: مرحلة الحرب الباردة، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومرحلة ما بعد الحرب الروسية-الأوكرانية 2022. وفي كل مرحلة من هذه المراحل أصدر الحلف نسخاً متعددة من وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" بعد موافقة مجلس الحلف عليها North Atlantic Council NAC الذي يُعد الجهاز السياسي للحلف. وتكمل هذه الوثائق أطرّ عامةً للسياسات، وتقارير تحوي تفاصيل خاصة بكيفية تنفيذ هذه الاستراتيجيات سياسياً وعسكرياً، وفي الغالب تكون ذات طبيعة سرية وغير معلنة.

ويركز هذا القسم على تحليل ما حوته وثائق "المفهوم الاستراتيجي" بشكل رئيسي؛ نظراً إلى كون أغلبية الأطر العامة للسياسات ذات طبيعة سرية وغير متاحة، وما هو متاح منها سيتم تحليله بشكل مفصل في الفصل الثالث من هذا الباب. وفي ضوء ذلك، يعتمد هذا القسم على الأرشيف التاريخي الخاص بحلف الناتو، الذي يحوي نصوص ووثائق "المفهوم الاستراتيجي" للحلف من عام 1949 حتى عام 2022.

1. مرحلة الحرب الباردة 1949-1991:

تبى الحلف خلال هذه المرحلة أربع وثائق استراتيجية عزّزت في مجملها طبيعة حلف الناتو بصفته حلفاً يجمع بين الدفاع والردع في مواجهة تهديد الاتحاد السوفييتي لأمن الدول الأعضاء.

تبى الحلف الوثيقة الأولى في 6 يناير 1950، وحملت عنوان "المفهوم الاستراتيجي للدفاع عن منطقة شمال الأطلسي"، وتُعرّف اختصاراً باسم (DC 6/1). ونصّت هذه الوثيقة على أن الوظيفة الرئيسية للحلف هي ردع "أي عدوان"، وأن الحلف لن يستخدم القوة العسكرية إلا في حالة فشل الردع ووقوع هجوم على النحو الموضح في المادة 6 من ميثاق الحلف السابق ذكرها في الفصل الأول. وتضمنت الوثيقة كذلك نسبة مساهمة الدول الأعضاء في القدرات الدفاعية للحلف وأكدت أهمية القدرات النووية الأمريكية في ردع الاتحاد السوفييتي⁽¹⁾.

أصدر حلف الناتو الوثيقة الاستراتيجية الثانية خلال هذه الفترة في 3 ديسمبر 1952 بعنوان "المفهوم الاستراتيجي للدفاع عن منطقة شمال الأطلسي"، وتُعرّف اختصاراً

باسم (MC 3/5). وجاء صدور هذه الوثيقة بعد الحرب الكورية التي اندلعت في 25 يونيو 1950، وعملت على مأسسة التطوير الذي أدخلته الولايات المتحدة على الحلف خلال فترة الحرب؛ حيث كانت هذه الحرب سبباً في سعي الولايات المتحدة إلى تطوير الهيكل الداخلي للحلف وقدراته العسكرية؛ ففي 26 سبتمبر 1950 وافق الحلف على إنشاء قوات مشتركة تتبع قيادة مركزية، وتم في 19 ديسمبر 1950 ترشيح الجنرال دوايت أيزنهاور ليكون أول قائد أعلى للقوات المتحالفة في أوروبا (Supreme Allied Commander Europe, SACEUR)، وفي 2 أبريل 1951 اتفقت الدول الأعضاء في الحلف على إنشاء المقر الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا (Supreme Headquarters Allied Forces Europe, SHAPE). كذلك تم خلال هذه الفترة ضم اليونان وتركيا إلى عضوية الحلف.

ومن ثمّ تضمّنت هذه الوثيقة الهياكل الحديثة في الحلف، ولم تُحدِث تغييراً في وظيفة الحلف المنصوص عليها في الوثيقة الأولى، كما لم تتحدّث عن كيفية تعزيز القدرات العسكرية للحلف وتركت هذا الموضوع للمشاورات بين الدول الأعضاء.

تبني الحلف الوثيقة الاستراتيجية الثالثة في 23 مايو 1957، وحملت عنوان "المفهوم الاستراتيجي العام للدفاع عن منطقة الناتو"، وتعرف اختصاراً باسم (MC 14/2)، وتضمّنت بعداً جديداً في استراتيجية الحلف يتعلق بـ "الانتقام الشامل" باستخدام الأسلحة النووية؛ وذلك بالاعتماد على القدرات النووية الأمريكية التي يمكن استخدامها إذا تعرّضت الأراضي الأوروبية لأي هجوم نووي سوفياتي.

وأشارت هذه الوثيقة إلى ضرورة الاهتمام بالتطورات التي تقع خارج المنطقة العملياتية للحلف بسبب تأثيراتها على أمن الدول الأعضاء؛ وذلك في إشارة إلى ما وقع خلال عام 1956 من عدوان ثلاثي على قناة السويس، ومن التعامل العنيف للاتحاد السوفياتي مع التظاهرات في هنجاريا.

وكشف تطبيق هذه الوثيقة الاستراتيجية عن تحديات عدة للحلف، من أهمها صعوبة الاعتماد على "الانتقام الشامل" باستخدام الأسلحة النووية نظراً إلى تطوير الاتحاد السوفياتي صواريخ باليستية عابرة للقارات؛ حيث دفع ذلك الأوروبيين إلى التشكك بشأن إذا ما كان الرئيس الأمريكي سيضحي بأي مدينة أمريكية قد تستهدفها الصواريخ الروسية من أجل حماية مدينة أوروبية تتعرض لهجوم سوفياتي.

ومع تزايد القدرات النووية للاتحاد السوفييتي ازداد ضعف قدرات الحلف على الردع النووي، كما أنه مع تولي جون كينيدي رئاسة الولايات المتحدة في 1961 بدأ يتحدث عن أن حدوث مناقشات باستخدام الأسلحة النووية قد يحدث عن طريق الخطأ أو بسبب سوء الحسابات، وتزامن ذلك مع أزمة برلين التي أدت إلى إنشاء حائط برلين وأزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر 1962. ونتيجة لذلك بدأت الولايات المتحدة تقلل الإشارة في خطابها إلى القدرات النووية، وسعت عملياً إلى تطوير القدرات غير النووية للحلف.

وقد مهد ذلك، إلى جانب إعلان فرنسا انسحابها من التشكيل العسكري للحلف في 1966 على النحو السابق بيانه في الفصل الأول، لتبني الوثيقة الاستراتيجية الرابعة في 12 ديسمبر 1967 التي حملت اسم "المفهوم الاستراتيجي العام للدفاع عن منطقة منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي" وتعرف اختصاراً باسم (MC 14/3). وتعد هذه هي الوثيقة الوحيدة التي تبناها الحلف دون الرجوع إلى مجلس الحلف، وأعلنتها لجنة تخطيط الدفاع التي لم تكن فرنسا تتمتع فيها بأي تمثيل بعد خروجها من التشكيل العسكري للحلف.

وتميّزت هذه الوثيقة الرابعة بأنها أعادت تعريف الردع ليكون مرتبطاً بالمرونة flexibility؛ حيث نصت على أن "مفهوم الردع الخاص بالحلف يرتكز على المرونة التي ستمنع المعتدي المحتمل من التنبؤ بقدر من الثقة برد فعل الحلف على العدوان، وهو ما سيقود المعتدي إلى الاعتقاد بأنه ستكون هناك مخاطر غير متوقعة بصرف النظر عن طبيعة الهجوم الذي سينفذه" (2).

وحَدَدت الوثيقة ثلاثة أنواع من الاستجابة يمكن أن ينفذها الحلف في مواجهة أي عدوان، هي: الدفاع المباشر (أي إحباط الهجوم باستخدام مستوى القوة التي يستخدمها المعتدي)، وتصعيد متعمد (أي إحباط الهجوم من خلال خطوات تدريجية للتصعيد؛ منها التهديد باستخدام القدرة النووية بالتوازي مع تصعيد الأزمة)، والرد باستخدام القدرات النووية.

2. مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1991-2022:

مثل انتهاء الحرب الباردة تحدياً كبيراً لحلف الناتو، نظراً إلى كونه ارتكز في نشأته على التصدي لأي عدوان محتمل من الاتحاد السوفييتي حسبما اتضح في الوثائق

الاستراتيجية السابقة. وبتفكك الاتحاد وانتهاء الحرب الباردة أصبح يتعين على الدول الأعضاء في الحلف التكيف مع هذا التغيير وإعادة تعريف هوية الحلف ومهامه الرئيسية.

وخلال هذه الفترة، أصدر الحلف ثلاثة نسخ من المفهوم الاستراتيجي خلال الأعوام 1991 و1999 و2010. تضمنت وثيقة عام 1991 نصوصًا مختلفة عن النسخ السابقة؛ حيث نصت على أن "سياسات الحلف تركز على الحوار والتعاون والدفاع الجماعي" وأسست لشراكات وأطر للتعاون مع الدول المعادية سابقًا.

بعبارة أخرى، فإنه منذ عام 1991 تبني حلف الناتو اقتراحًا أكثر اتساعًا لمهامه ضم إلى جانب الدفاع والردع مهمة الأمن التعاوني، وهي مهمة معنية ببناء شراكات مع الدول غير الأعضاء في الحلف. وبدأ الحلف يهتم بمكافحة الإرهاب والتكنولوجيا الحديثة وانتشار أسلحة الدمار الشامل⁽³⁾، كما بدأ الحلف منذ هذا العام ينفذ عمليات خارج أراضي الدول الأعضاء، كما اتضح في الفصل الأول.

إلى جانب ذلك أصبح حلف الناتو لديه توجه خاص بأن تحقيق الأمن للدول الأعضاء يتطلب، بدلًا من معاداة الاتحاد السوفييتي وبقاياه، الدخول في حوار مع روسيا الوريث الشرعي للاتحاد، ومع الجمهوريات السوفييتية التي استقلت بعد تفكك الاتحاد، وضم من يرغب منها في عضوية الحلف.

كما أصبحت طبيعة التهديدات التي يعمل الحلف على التصدي لها استنادًا إلى نص هذه الوثيقة "متعددة الأوجه ومتعددة الأبعاد"⁽⁴⁾.

وإلى جانب هذه الأبعاد الجديدة في المفهوم الاستراتيجي للحلف، تضمنت وثيقة 1991 كذلك تأكيد استمرار كون الحلف هو المؤسسة الرئيسية للعلاقات الأورو-أطلسية، وأنه يعمل على تحقيق التوازن الاستراتيجي في أوروبا بهدف "الردع والدفاع ضد أي تهديد بالاعتداء على أي أراضٍ تابعة للدول الأعضاء في الحلف"⁽⁵⁾.

وصدرت الوثيقة الثانية خلال هذه الفترة في عام 1999؛ وذلك بالتزامن مع الذكرى الخمسين لنشأة حلف الناتو، وتبنت مفهومًا واسعًا للأمن يشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الدفاعية/العسكرية. وحددت الوثيقة مجموعة من المخاطر المستجدة بعد انتهاء الحرب الباردة يتعين على الحلف التصدي لها، وشملت الإرهاب والصراعات الإثنية وانتهاك حقوق الإنسان وعدم

الاستقرار السياسي والضعف الاقتصادي وانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ومعدات نقلها، كما حددت هذه الوثيقة وظائف الحلف الرئيسية في الأمن والتشاور والردع والدفاع وإدارة الأزمات⁽⁶⁾.

وفي نوفمبر 2010 صدرت الوثيقة الثالثة خلال هذه الفترة باسم "الانخراط النشط، الدفاع الحديث Active Engagement, Modern Defense"، وعكست التطورات والإصلاحات التي مر بها الحلف منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تم ذكرها تفصيلاً في الفصل الأول من هذا الباب.

وما يميز هذه الوثيقة أنها حددت ثلاث وظائف رئيسية للحلف لا تزال هي الإطار الموجه لأنشطته خلال المرحلة الراهنة، وهي: الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات والأمن التعاوني (انظر شكل رقم 1). كما تضمنت الوثيقة تقديراً جماعياً للدول الأعضاء للمخاطر والتهديدات التي يتعرض لها أمن المنطقة الأورو-أطلنطية وشملت والإرهاب، والهجمات السيبرانية والمشاكل البيئية، وسيتم تحليل محتوى هذه الوثيقة بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الباب.

شكل رقم (1): الوظائف الرئيسية لحلف الناتو



المصدر: هذا الشكل التوضيحي من إعداد الباحثة.

3. مرحلة ما بعد الحرب الروسية-الأوكرانية 2022:

ظلت وثيقة عام 2010 هي الإطار الحاكم لنشاط حلف الناتو حتى صدور وثيقة 2022 التي هي الوثيقة الحالية في يونيو 2022؛ أي أنها صدرت تقريباً بعد أربعة

أشهر من التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وأعدت هذه الوثيقة ذكر المهام الثلاث الرئيسية للحلف المذكورة في وثيقة 2010، وهي الدفاع والردع ومنع وإدارة الأزمات والأمن التعاوني⁽⁷⁾.

ثانيًا | أبعاد الثبات والتغيير في حلف الناتو خلال المرحلة الراهنة:

اتضح من نصوص وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" للحلف في نسخها المتعددة منذ نشأة الحلف في 1949، أن الحلف باعتباره منظمة دفاعية جماعية يمتلك قدرة على التطور من أجل القيام بدور جديد تكيّفًا مع التغيرات في البيئة الدولية التي يعمل فيها، خاصةً بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي.

ويناقش هذا القسم بشكل رئيسي أربعة أبعاد لهذا التطور تتضمّن قدرًا من الثبات وقدرًا من التغيير في وظائف الحلف: يتمثل البعد الأول - وهو يُعبّر عن الثبات - في استمرار ارتباط تطور الحلف بالرؤية الأمريكية لدوره ولتقبله. وينصرف البعد الثاني إلى تعبير معنى وظيفة الردع والدفاع التي هي جوهر وظيفة الدفاع الجماعي للحلف. ويتعلق البعد الثالث بتولي الحلف مهمة جديدة منذ 1991 وهي إدارة ومنع الأزمات، في حين يتمثل البعد الرابع في تغيير ثقافة الأمن الجماعي داخل الحلف من كونها تستند إلى العداء مع الاتحاد السوفييتي إلى أخرى تقوم على الشراكات والحوار.

1. استمرار ارتباط تطور الحلف بالرؤية الأمريكية:

حسبما اتضح في الفصل الأول من هذا الباب، تعد الولايات المتحدة قوة رئيسية مؤثرة في الحلف؛ ليس فقط من حيث قدرته على القيام بالمهام المنوطة به، ولكن أيضًا من حيث محورية دورها في تطويره من الناحية المؤسسية.

فبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، حرصت الولايات المتحدة على استحداث وظيفة جديدة للحلف ليست ذات صلة بالردع والدفاع ضد أي اعتداء محتمل من الاتحاد السوفييتي؛ حيث عملت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون على تطوير دور للحلف خارج إطار المادة (5) من ميثاق الحلف، وهو الدور الخاص بإدارة الأزمات، واستندت في ذلك إلى ما لديها من قدرات عسكرية ومن قيادة سياسية داخل الحلف تمكنها من بناء توافق بين الدول الأعضاء مساند لهذا التحول. وفي هذا الإطار كانت الولايات المتحدة هي من يحدد أطروا وأساليب تدخل حلف الناتو في إدارة أزمة البوسنة السابق توضيحها.

ورغم محورية الدور الأمريكي في فترة التسعينيات في قيادة وتوجيه تطور مهام الحلف، فإنه طوال هذه الفترة ظل من الأدوات "الاختيارية" للولايات المتحدة في تنفيذ سياساتها العالمية، وليس أداة "ضرورية" كما كان خلال فترة الحرب الباردة، حتى إن مراجعة الدفاع التي تُجرى كل أربع سنوات (Quadrennial Defense Review, QDR) والتي أعلنت في 1997، لم تذكر حلف الناتو كأحدى الأدوات التمكينية اللازمة لتنفيذ الولايات المتحدة أهدافها العالمية⁽⁸⁾، كما أن الاستراتيجية الوطنية العسكرية التي أعلن عنها رئيس الأركان الأمريكي في 1997، لم تشير إلى الحلف في أي جزء منها⁽⁹⁾. كذلك فإن استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي صدرت في 1999 نصّت على أنه "يجب أن نكون على استعداد للتحرك بمفردنا عندما تتطلب مصالحنا ذلك". وتشير الخبرة العملية في تلك الفترة إلى أنه عندما كان التحرك الجماعي مطلوباً فهو مقبول من جانب واشنطن في حال كونه تحت القيادة الأمريكية، سواء كان في إطار المنظمات والأحلاف الموجودة أو من خلال تشكيل تحالفات وائتلافات عند الحاجة.

وكانت عملية عاصفة الصحراء 1991 هي جزئياً الاستثناء على ذلك؛ حيث قدم عدد من الدول الأعضاء في الحلف بشكل فردي دعماً سياسياً ولوجستياً للولايات المتحدة، ولكن لم يتولّ الحلف قيادة أي عمليات عسكرية لإخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية.

وكانت تبعية حلف الناتو للسياسة الأمريكية ولرؤية واشنطن لدورها في العالم سبباً في بدايات التوتر بين أوروبا والولايات المتحدة، وهو ما يطلق عليه بعض المتخصصين "التوتر عبر المحيط الأطلسي"؛ ففي حالات معينة اعتبرت الحكومات الأوروبية أن الولايات المتحدة شريك لا يمكن الاعتماد عليه في الدفاع عن أوروبا، وفي المقابل كانت الولايات المتحدة، خاصةً الكونجرس، تعتبر أن الدول الأوروبية لا تتحمل أي أعباء خاصة بالحلف، ولا تقدر المخاوف العالمية كما تراها واشنطن.

وجدير بالذكر أنه خلال فترة الحرب الباردة، كانت تُجرى في داخل الحلف الكثير من المشاورات حول القضايا التي تقع خارج نطاق عمليات الحلف، وبنهاية الثمانينيات بدأت هذه القضايا تظهر في البيانات السياسية للحلف دون ذكر تفاصيل التنسيق السياسي أو العملي بين أعضاء الحلف المتعلقة بتلك القضايا.

وبصفة عامة، يمكن القول إنه كلما ابتعد الحلف في القضايا التي يتصدى لها عن

الاتحاد السوفييتي زاد الخلاف والاختلاف بين الدول الأعضاء. وفي هذا السياق يمكن فهم انقسام الدول الأعضاء حول أزمة قناة السويس 1956، وعدم الرضا الأمريكي عما سمته واشنطن "لامبالاة الحلفاء" بخصوص إسرائيل أثناء حرب 1973.

علاوة على ذلك لم يرد أي ذكر للحلف في مبدأ كارتر الخاص بالتزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الخليج أو في مبدأ ريجان الخاص بمساندة الجماعات المناهضة للشيوعية في الدول النامية؛ حيث نص مبدأ كارتر المعلن في 1980 من قبل الرئيس الأمريكي على أنه "في حال محاولة أي دولة السيطرة على منطقة الخليج سيتم التعامل مع هذه المحاولة على أنها اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسيتم الرد على هذا الاعتداء بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية". واتساقاً مع هذا المبدأ قامت الإدارة الأمريكية حينها بتعزيز قدرات القوات الأمريكية للانتشار في منطقة الخليج، وتعزيز حضور القوات البحرية الأمريكية في المحيط الهندي، وتعزيز دعم الولايات المتحدة لاستقلال باكستان⁽¹⁰⁾.

بينما نص مبدأ ريجان الذي أعلن عنه في 1985 على "التصدي للاتحاد السوفييتي ومساندة الجماعات المناهضة للشيوعية التي تنشط في كل قارات العالم من أفغانستان إلى نيكاراغوا، وإلحاق الهزيمة بكل الجماعات المدعومة من الاتحاد السوفييتي التي تحول دون تحرر الشعوب"، وتنفيذاً لهذا المبدأ قدمت الولايات المتحدة الدعم لحركة المجاهدين في أفغانستان التي كانت آنذاك تنشط ضد الاحتلال السوفييتي للبلاد⁽¹¹⁾. ومثلت هذه الحركة في الفترة التالية لتحرير أفغانستان من الاحتلال السوفييتي نواة تشكّل تنظيم القاعدة الإرهابي.

وهذا التوتربين الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف والولايات المتحدة اتضح بشكل كبير خلال فترة الرئيس السابق دونالد ترامب؛ فحسبما اتضح في الفصل الأول، حرص ترامب على التعبير بأكثر من طريقة عن عدم تحمل الأوروبيين أعباء خاصة بالحلف تتقارب مع ما تتحمله الولايات المتحدة، وهو ما كان سبباً في ردود فعل متباينة من قبل الأعضاء الأوروبيين كما تم تحليلها تفصيلاً من قبل.

2. تغيير معنى وظيفة "الردع والدفاع":

منذ نشأة الحلف في 1949 كانت وظيفة الردع والدفاع هي المهمة الأساسية له كما اتضح سابقاً، ولكن مع نهاية الحرب الباردة تغيرت أهمية هذه الوظيفة وما تعنيه بالنسبة إلى

أنشطة وعمليات الحلف؛ فمنذ 1991 أصبح الردع والدفاع إحدى الوظائف الثلاث للحلف وليس الوظيفة الوحيدة. وعلى ضوء الحرب الروسية-الأوكرانية 2022، أعاد الحلف تعريف وظيفة الردع والدفاع من حيث تحديد مسارات العمل الخاصة بها؛ حيث أصبحت تركز هذه الوظيفة بشكل رئيسي على القدرات النووية والتقليدية ونظم الدفاع الصاروخي التي يمتلكها الحلف إلى جانب القدرات السيبرانية وتلك القدرات ذات الصلة بالفضاء.

وأصبح هناك أربع مسارات لعمل الحلف في إطار تنفيذه مهمة الردع والدفاع؛ هي: المسار الأول - تعزيز صلابة ومرونة المجتمعات لتكون قادرة على الصمود في مواجهة الأزمات والكوارث:

وفق التصورات السائدة في داخل الحلف، فإن الصلابة تعني "القدرة على المقاومة وعلى التعافي بسهولة وسرعة من الصدمات باستخدام مزيج من الأدوات المدنية والاقتصادية والسياسية والعسكرية". بعبارة أخرى فإن تحقيق الصلابة يتطلب تعاوناً مدنياً-عسكرياً وتكامل جهود الدولة والمجتمع لتحقيق الصلابة الشاملة overall resilience، كما أن مستوى الصلابة الشاملة المتحقق يؤثر على قدرة الحلف على القيام بمهامه والحفاظ على مستوى معين من القدرة على نقل القوات والمعدات.

وعمل حلف الناتو منذ عام 2014 على مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق مستويات عالية من "الصلابة الشاملة" من خلال إصداره "متطلبات الحلف الأساسية لتحقيق الصمود الوطني" NATO Baseline Requirements for National Resilience وهي تركز على أربع وظائف رئيسية؛ هي: استمرار الحكومات في القيام بمهام الحكم، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان، وتأمين البنية التحتية المدنية الحيوية، ودعم القطاعات المدنية للمؤسسة العسكرية.

شكل رقم (2): متطلبات حلف الناتو الأساسية لتحقيق الصمود الوطني



المصدر: هذا الشكل التوضيحي من إعداد الباحثة

وتتضمن هذه الوظائف الأربعة، وفق رؤية الحلف المعلنة في عام 2016، سبع مجالات محددة يمكن أن تستخدمها الحكومات في التخطيط لتعزيز صلابتها في مواجهة أي أزمة وقياس ما تحقق، وهي:

- استمرار الحكومات في القيام بمهامها، خاصةً اتخاذ القرار وتنفيذه في وقت الأزمات.
- وجود منظومة تضمن استمرار توفير خدمات الطاقة والكهرباء في وقت الأزمات.
- القدرة على التعامل بفاعلية مع التحركات غير المنضبطة للسكان والحيلولة دون اكتسابها طابعًا عنيفًا أو مسلحًا.
- القدرة على تأمين موارد المياه والطاقة وحماية المخزون الاستراتيجي منها.
- وجود منظومة صحية ذات كفاءة وفاعلية في التعامل مع الأزمات الصحية وتضخم عدد الإصابات.
- وجود منظومة اتصالات فعّالة في وقت الأزمات (تقليدية-رقمية).
- وجود منظومة نقل وطرق ومواصلات ذات كفاءة عالية تسمح بالتنقل السريع لقوات الحلف وبياتاحة الخدمات المدنية في وقت الأزمات.

وزادت أهمية هذا المسار مع جائحة كورونا كوفيد-19؛ حيث استجاب الحلف للجائحة من خلال عمله على تعزيز قدرته وقدرات الدول الأعضاء والدول الشريكة على التعامل مع عدد كبير من الإصابات بكورونا والحفاظ على استمرار خطوط الإمداد والتموين المدنية. كما اتخذ الحلف عدة إجراءات خلال فترة الجائحة شملت حماية القوات التابعة له، وتسهيل نقل الإمدادات الطبية الحرجة، وتسخير الموارد من أجل الاستجابة بشكل مبتكر، كما قامت قوات الحلف بدعم الجهود المدنية لوجستياً وفي مجال التخطيط، وفي مجال المستشفيات الميدانية، وفي مجالات نقل المرضى وترحيل المدنيين وتطهير الأماكن العامة. وسيتم مناقشة هذه الإجراءات تفصيلاً في الفصل الثالث من هذا الباب.

المسار الثاني- تعزيز جاهزية الحلف وقدرته على الاستجابة:

أعلنت قمة ويلز 2014 عن خطة عمل الجاهزية (The Readiness Action Plan, RAP) لتعزيز قدرة الحلف على الاستجابة للتحديات الأمنية الجديدة من الشرق ومن

الجنوب. وفي قمة وارسو في 2016 وافقت الدول الأعضاء على عدد من الخيارات للحلف يمكن من خلالها الاستجابة لأي تهديد أيًا كان مصدره، بهدف حماية أقاليم الدول الأعضاء في الحلف وشعوبها وفنائها وخطوط الاتصال، وهو ما يعرف بتوجه 360 درجة للحلف؛ أي أنه يتعامل مع أي تهديد أيًا كان مصدره.

فعلى سبيل المثال، منذ 2017 نشر الحلف 4 كتائب متعددة الجنسيات في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا، وتم اتخاذ إجراءات لتعزيز الأمن في الجزء الجنوبي الشرقي للحلف، كما نفذ الحلف عدة إجراءات من أجل تعزيز قدرته على التكيف مع التحديات النابعة من الجنوب، بما في ذلك بناء القدرات والتدريبات والتخطيط المتقدم وإنشاء المركز الإقليمي للجنوب في نابولي بإيطاليا Regional Hub for the South in Naples الذي يساهم في رفع مستوى معرفة الحلف بالأوضاع الأمنية في المنطقة.

كما أطلق الحلف في قمة بروكسل 2018 "مبادرة الجاهزية" لتعزيز قدرته على الاستجابة السريعة، سواء في مجال الحروب أو التدخلات العسكرية السريعة في أي أزمة. وبموجبها تم توفير 30 كتيبة ميكانيكية و30 سرًا جويًا، و30 بارجة بحرية جاهزة للاستخدام خلال 30 يومًا كحد أقصى.

وفي إطار هذا المسار أيضًا، استمر الحلف في تنفيذ التدريبات المشتركة بهدف تعزيز جاهزية قوات الدول الأعضاء ومستوى التنسيق العملياتي interoperability بينها، وعمل كذلك على تقوية تعاونه مع الاتحاد الأوروبي في مجال تعزيز الجاهزية المدنية ومكافحة التهديدات المهجنة؛ وذلك بهدف تجنب تكرار الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد، ومن أجل تحقيق التكامل وتطوير التنسيق العملياتي بين الحلف والاتحاد.

إلى جانب ذلك، أعلن الحلف عن كون الفضاء الإلكتروني منطقة عمليات عليه أن يكون قادرًا على ممارسة الدفاع والردع فيها كما يمارسه في الفضاء أو البحر أو البر، وأنشأ الحلف، اتساقًا مع هذا التوجه، مركز عمليات الفضاء السيبراني في بروكسل.

المسار الثالث - الحفاظ على التفوق العسكري والتكنولوجي للحلف:

يُعدُّ الحفاظ على هذا التفوق، وفق التصورات السائدة في الحلف، هو "عاملاً مُمكنًا للحلف ليكون قادرًا على ردع الخصوم والدفاع ضدّهم". ويشمل تفوق الحلف تكنولوجيًا أربع مجالات هي: الذكاء الاصطناعي، ونظم التسليح الذاتية، والبيانات الضخمة، والبيوتكنولوجي التي أحدثت تغييرًا في طبيعة الحروب.

ومن أجل الحفاظ على التفوق في هذه المجالات، وافق الحلف على تنفيذ استراتيجية خاصة بالتكنولوجيا المستحدثة، وأنشأ "مُسرعًا للابتكار الدفاعي في شمال الأطلسي" (Defense Innovation Accelerator for the North Atlantic, DIANA)، وفي 2022 أطلق الحلف صندوقًا للابتكار مؤلّفًا من الحكومات والقطاع الخاص والأكاديميين؛ وذلك في مسعى من الحلف للعب دور منسق للتعاون حول كل الأبعاد الأمنية للتكنولوجيات المستحدثة.

المسار الرابع - الاستثمار في الدفاع:

يعمل الحلف على تشجيع الدول الأعضاء على الاستثمار في الإنفاق على الدفاع على المستوى الوطني، ويُسجّعهم على الوصول في الإنفاق إلى مستوى 2% على الأقل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة الاسترشادية التي حدّدها الحلف كما اتضح في الفصل الأول من هذا الباب. وفي 2014 اتفق الحلفاء على أن يتم تحقيق هذه النسبة خلال عقد من الزمن؛ أي بحلول 2024، كما اتفق الأعضاء في إطار الفترة الزمنية ذاتها على إنفاق 20% من الإنفاق العسكري السنوي الخاص بهم على امتلاك أسلحة ومعدات جديدة بما في ذلك المعدات ذات الصلة بالبحوث والتطوير. كما التزم الحلفاء بتطوير قواتهم البحرية والجوية والبرية بما يتفق والأطر العامة والمعايير الخاصة بالحلف المتعلقة بالقابلية للانتشار وغيرها، خاصةً ما يتعلق منها بإمكانية أن تعمل قوات الدول الأعضاء بعضها مع بعض بفاعلية.

وحسبما اتضح في الفصل الأول من هذا الباب، حقّقت الدول الأعضاء تقدّمًا منذ 2014 في تنفيذ الالتزام الخاص بزيادة الإنفاق الدفاعي. ويعدّ عام 2022 هو العام الثامن الذي يستمر فيه زيادة الإنفاق الدفاعي لدى الأعضاء الأوروبيين وكندا بإجمالي تراكمي بلغ 350 مليار دولار منذ 2014⁽¹²⁾.

3. تعزيز دور الحلف في إدارة الأزمات المؤثرة على الأمن العالمي:

ترجع بدايات اهتمام حلف الناتو بإدارة الأزمات إلى وثيقة المفهوم الاستراتيجي 1991 التي أشارت إلى اهتمام الحلف بالأزمات "ما دامت تؤثر على أمن الدول الأعضاء". وفي وثيقة 1999 أصبح لدى الحلف رسمياً مهمة جديدة هي "إدارة ومنع الأزمات" باعتبارها الوظيفة المكملّة للدفاع والدرع، ولوظيفة الأمن التعاوني. وذكّر في هذه الوثيقة بشكل واضح أن إدارة الأزمات ستتضمّن عمليات خارج نطاق المادة 5 وخارج

أقاليم الدول الأعضاء في الحلف.

ووسَّعت وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" 2010 دور الحلف في هذا المجال ليشمل "تدخُّله عندما يكون ممكنًا وضروريًا لمنع الأزمات وإدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار بعد الصراعات ودعم إعادة الإعمار"، وأكدت أهمية تعدُّد الأطراف المُساهمة في ذلك وتعدُّد أدواتها.

وحسبما اتضح سابقًا، فإن إدراج هذه الوظيفة كان لاحقًا على مُمارَسة الحلف عدَّة مهام ذات صلة بإدارة الأزمات في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، والتي تم فيها تجرِبة واختبار إجراءات إدارة الأزمات السياسية والعسكرية والإنسانية وتلك الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية.

وقد طوِّر حلف الناتو مقارنةً شاملة لإدارة الأزمات تتضمن استخدام إجراءات عسكرية وسياسية لمواجهة أي أزمة في أي مرحلة من مراحل تطوُّرها، سواء قبل الصراع أو خلاله أو بعد تسويته؛ وذلك استنادًا إلى الدروس المستفادة من مشاركة الحلف في إدارة الأزمات خلال التسعينيات، التي كشفت - وفق ما هو متداول بين العاملين في الحلف - عن أن الإدارة الفعَّالة لأي أزمة تتطلَّب خليطًا من الأدوات العسكرية والسياسية والمدنية؛ وذلك مع تأكيد هذه المقاربة أهمية التدريب لبناء قدرات القوات المسلحة وتحسين التفاعل بين المدنيين والعسكريين والتخطيط المشترك بينهما وتعزيز التنسيق العملياتي interoperability بين الناتو والدول الشريكة. وذكرت وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" 2022 بُعْدًا إضافيًا للمقاربة الشاملة للحلف، وهو محورية الأمن الإنساني في إدارة الحلف للأزمات ومنعها.

وخلال المرحلة الراهنة، يميز الحلف بين ثلاثة أنواع للعمليات التي ينفذها في ضوء وظيفة "إدارة ومنع الأزمات"، وهي على النحو التالي:

1. عمليات إدارة الأزمات في إطار المادة (5) من الميثاق المنشئ للحلف:

يظل الحلف مُستعدًّا لتنفيذ أي عملية ذات صلة بمنع وإدارة الأزمات وترتبط بالمادة (5) من الميثاق المنشئ له؛ أي الأزمات التي تمثل تهديدًا لأمن الدول الأعضاء في الحلف. ولم يُنقذ الحلف أي عملية في إطار هذه المادة خلال مرحلة الحرب الباردة، وكان اهتمام الحلفاء في تلك المرحلة هو الاستعداد والتخطيط والجاهزية وتنفيذ

تدريبات لأي حالات طارئة ذات صلة بالمادة (5) قد تقع في المستقبل⁽¹³⁾.

2. عمليات إدارة الأزمات خارج إطار المادة (5) من الميثاق المنشئ للحلف:

نُفذ الحلف هذا النوع من العمليات منذ تسعينيات القرن العشرين، وشمل ذلك عمليات إدارة الأزمات في البوسنة والهرسك وكوسوفا وشمال مقدونيا وأفغانستان وفي البحر المتوسط وقُباله القرن الإفريقي وفي ليبيا. كما شملت أيضًا عمليات دعم قدرات الاتحاد الإفريقي السابق ذكرها في الفصل الأول من هذا الباب.

3. عمليات إدارة الأزمات للتخفيف من آثار الكوارث البيئية والتكنولوجية:

وتشمل هذه العمليات الكوارث التي تقع في الدول الأعضاء أو في الدول الشريكة. وكان الحلف قد طوّر إجراءات لحماية المدنيين من أي هجوم نووي منذ خمسينيات القرن العشرين، وسرعان ما تم إدراك أن هذه الإجراءات يمكن استخدامها في مواجهة أي كوارث، مثل الفيضانات والزلازل والحوادث التكنولوجية والأوبئة. وكانت أول مساعدات يقدمها الحلف في التعامل مع الكوارث في 1953 في الفيضانات شمال أوروبا.

وبهدف تعزيز قدرات الحلف على الاستجابة لهذا النوع من الأزمات، أعلن الحلف في 1958 عن إجراءات لتنسيق التعاون بين دوله في فترات الكوارث، وجرت مراجعة هذه الإجراءات في 1995 بهدف تطبيقها مع الدول الشريكة إلى جانب الدول الأعضاء. وفي 1998 أنشأ الحلف المركز الأورو-أطلسي لتنسيق الاستجابة للكوارث EADRCC من أجل تنسيق المساعدات التي تقدمها الدول الأعضاء والدول الشريكة لأي منطقة تتعرّض لكوارث في دولة من الأعضاء أو في دولة شريكة. وينفذ الحلف تدريبات سنوية خاصة بإدارة الأزمات CMX تضم مدنيين وعسكريين من أجل تعزيز التنسيق العملي. كما أنشأ الحلف وحدة الاستجابة للكوارث التي تتألف من خليط مدني وعسكري متعدّد الجنسيات تُوفدهم الدول الأعضاء والدول الشريكة بشكل تطوعي، ويتم نشر هذه الوحدة في المناطق المتأثرة بالكوارث.

كما نُفذ الحلف بعد موافقة مجلس الاتحاد عدة عمليات لتنسيق المساعدات في دول تعرّضت لفيضانات مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية التشيك وهنغاريا ورومانيا وأوكرانيا، ولدول تعرضت لزلازل مثل تركيا وباكستان، ولدول تعرضت

لحرائق ضخمة مثل البرتغال وشمال مقدونيا. كما ساند الحلف الدول الأعضاء والدول الشريكة في مواجهة الأزمات الناتجة عن جائحة كورونا كوفيد-19 كما سيُرد تفصيلاً في الفصل الثالث من هذا الباب.

4. تحول ثقافة الأمن الجماعي للحلف من "التصدي للعدوان" إلى "الشراكة والحوار":

من أبعاد التغيير الملحوظة في حلف الناتو منذ انتهاء الحرب الباردة، توجه الحلف نحو تعزيز ثقافة الأمن الجماعي بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء من خلال آليات الحوار وبناء التصورات المشتركة، بدلاً من العداء كما كان الوضع منذ نشأة الحلف في 1949 حتى انتهاء فترة الحرب الباردة.

ويمكن القول إن تحليل هذا البعد كأحد أبعاد التغيير في حلف الناتو يمكن من خلال تطوّرين طرأ على الحلف: التطور الأول خاص بعلاقة الحلف بالدول الشريكة. ويتعلق التطور الثاني بعلاقة الحلف بروسيا. وسيتم تحليل كل من هذين التطوّرين على حدة. أ. علاقة حلف الناتو بالدول الشريكة:

يعزز من هذه الثقافة الجديدة المهمة الثالثة الرئيسية للحلف وهي مهمة الأمن التعاوني. وترتكز هذه المهمة على فكرة مفادها أن تعزيز الأمن الأوروبي-أطلنطي؛ أي أمن الدول الأعضاء في الحلف، يتطلب بناء شبكة من الشراكات مع دول ومنظمات عدة حول العالم.

وبدأت شراكات الحلف في 1990 حين أعلن في قمة لندن عن التزامه "بمديد الصداقة" للدول المعادية له في الحرب الباردة. وهذا أدّى إلى إنشاء أطر للتعاون مثل "مجلس التعاون لشمال الأطلنطي" في 1991، وفي 1994 تم إطلاق برنامج "الشراكة من أجل السلام"، الذي يُعد أول برنامج شراكة رسمي يتعلق بدول حوار الحلف في أوروبا والاتحاد السوفييتي السابق. وفي السنة نفسها أعلن الحلف عن إطلاق الحوار المتوسطي حسبما ذُكر سابقاً بالتفصيل.

وراجع حلف الناتو سياسات الشراكة في قمة 2010 بهدف أن تكون شراكات الحلف مبنية على الحوار والتعاون التشاركي، ولها توجه استراتيجي واضح، وهو ما أدى إلى إطلاق سياسة شراكة جديدة في أبريل 2011. وركزت السياسة الجديدة على تقوية أطر الشراكة الموجودة من خلال تقوية آلية التشاور وتسهيل مزيد من التعاون ذي المغزى substance-driven cooperation، وحددت كذلك قائمة من أدوات وأنشطة تعاون

حلف الناتومع الشركاء.

وفي إطار هذه السياسة الجديدة، أصبح حلف الناتو يوفر للدول الشريكة "مزيداً من الانخراط السياسي مع الحلف" وأصبح لها "دور مهم في صياغة قرارات واستراتيجيات الحلف في العمليات التي يقودها، والتي تشارك فيها تلك الدول" (14). واتساقاً مع هذه السياسة تم تحديث الإطار السياسي-العسكري الذي يُوَظَر تفاعل الحلف مع الدول الشريكة، وتم منح الدول الشريكة بعض الصلاحيات في المشاركة في اتخاذ القرار، لكنها ليست كذلك التي للدول الأعضاء في الحلف.

فتحت هذه التطورات المجال لأطر جديدة للتشاور السياسي بين حلف الناتو والشركاء، سواء كان ذلك مرتبطاً بالأحداث الجارية أو بموضوعات محددة، كما وفّرت صيغاً مرنة تعرف باسم "30+n" أي بين الحلف بمجمّل أعضائه الثلاثين وكل دولة شريكة على حدة. وتستخدم هذه الصيغة عند الحاجة من أجل تعزيز التشاور حول قضايا أمنية هي محل اهتمام ولها أولوية في التعاون السياسي بين الحلف والدول الشريكة، مثل الدفاع السيبراني.

كما سمحت سياسة الشراكة الجديدة 2011 للحلف بتوسيع أطروبرامج الشراكة لتشمل الدول التي ليس لها برنامج ثنائي مع الحلف، والتي تسمى "شركاء حول العالم"، مثل كولومبيا التي أصبحت شريكاً في 2017.

الغايات الاستراتيجية للشراكة:

تحدّد سياسة حلف الناتو الخاصة بالشراكة عدداً من الغايات الاستراتيجية التي يسعى الحلف لتحقيقها من خلال علاقاته مع الدول الشريكة وهي كالتالي:

- تعزيز الأمن الأوروبي-أطلنطي والاستقرار والسلام.
- تعزيز الأمن والتعاون الإقليمي.
- تسهيل التعاون المشترك في القضايا محل الاهتمام، بما في ذلك التحديات الأمنية المستحدثة.
- تجهيز الدول المهتمة والراغبة في الانضمام إلى عضوية الحلف.
- نشر القيم الديمقراطية ودعم عمليات الإصلاح ذات الصلة.

- تحسين الدعم للعمليات والمهام التي يقودها الحلف.
 - تحسين الوعي situational awareness بالتطورات الأمنية بهدف منع الأزمات بما في ذلك الإنذار المبكر.
 - بناء الثقة وتحقيق تفاهم مشترك حول دور الحلف وأنشطته من خلال الدبلوماسية العامة.
- وفي إطار مسعى حلف الناتو لتحقيق هذه الغايات، تشمل القضايا ذات الأولوية في علاقات الحلف مع الدول الشريكة، التي تخضع لحوار ونقاش وتشاور مشترك، ما يلي:

- التشاور السياسي حول التطورات الأمنية بما في ذلك القضايا الأمنية من منظور إدارة ومنع الأزمات.
- التعاون في العمليات والمهام التي يقودها الحلف.
- الإصلاح الدفاعي وبناء القدرات والتعليم والتدريب.
- التنسيق العملي.
- مكافحة الإرهاب.
- التخطيط للطوارئ المدنية Civil emergency planning.
- التحديات الأمنية الناشئة المرتبطة بالدفاع السيبراني وأمن الطاقة والأمن البحري والتصدي للقرصنة .

وحسبما اتضح في الفصل الأول من هذا الباب، نجح حلف الناتو في تطوير شراكات مع 40 دولة حول العالم، وأصبحت هذه الدول تقدم الدعم السياسي واللوجستي لعمليات الحلف؛ فعلى سبيل المثال، في ديسمبر 2021 كان هناك 24 دولة غير عضو في الحلف تساهم بما يزيد على 7000 جندي في عمليات يقودها الحلف.

- مجالات تعاون الحلف مع الدول الشريكة:

تظل القاعدة الحاكمة لعلاقة حلف الناتو بالدول الشريكة هي أن الشركاء هم من يحددون مستوى تعاونهم مع الحلف، من خلال اختيار أدوات ومجالات التعاون المشترك التي يتيحها الحلف لهم. وتتمثل مجالات التعاون مع الدول الشريكة في الآتي:

• **التشاور:** وهي ركيزة أساسية للشراكة؛ حيث يساهم التشاور السياسي في فهم أفضل للتطورات الأمنية بما في ذلك القضايا الإقليمية وصياغة مقاربة مشتركة لمنع الأزمات أو للتعامل مع التحديات الأمنية. وتعد لجان الحلف وإداراته لقاءات منتظمة مع الدول الشريكة من أجل تطوير أطر للتعاون في مجالات محددة، وتُجرى هذه اللقاءات بشكل فردي أو جماعي.

• **التنسيق العملياتي Interoperability:** وهي القدرة على العمل مع الشركاء باستخدام معايير ومبادئ وإجراءات ومعدات موحدة يحددها الحلف. ويُعد هذا المجال ضرورياً في عمل الحلف مع الدول الشريكة التي ترغب في دعم الحلف في تحقيق غاياته الاستراتيجية والتكتيكية والعملياتية. وبصفة عامة تهدف معظم أنشطة الحلف إلى تعزيز التنسيق العملياتي.

وفي 2014، ويهدف تعزيز التنسيق العملياتي مع الدول الشريكة، أطلق الحلف مبادرة التنسيق العملياتي للشراكة Partnership Interoperability Initiative التي تضمنت آليات للتعاون مع الدول التي ترغب في تحقيق تنسيق عملياتي أكبر مع الحلف والمشاركة في العمليات التي يقودها أو في قوات الاستجابة التابعة له NATO Response Force.

وفي إطار هذه المبادرة حصلت كلُّ من الأردن وجورجيا وأستراليا وفنلندا والسويد وأوكرانيا على فرص مُتقدمة في التعاون مع الحلف، مثل تسهيل مشاركة هذه الدول في تمارين وعقد لقاءات تشاورية منتظمة حول القضايا الأمنية. كما أنشأت هذه المبادرة منصة التنسيق العملياتي Interoperability Platform، وهي منتدى للقاءات بين دول شريكة مختارة شاركت في عمليات الحلف أو أخذت خطوات واضحة في تعميق التنسيق العملياتي معه. وفي هذه المنصة تُناقش المشروعات والقضايا التي تؤثر على التنسيق العملياتي، مثل التعليم والتدريب والمناورات والتقييم وتطوير الإمكانيات ونظم القيادة والسيطرة والدعم اللوجستي.

إلى جانب ذلك، أنشأ الحلف عدة أدوات حتى تساعد الدول الشريكة على تطوير قدراتها على نحو يُمكنها من المشاركة في العمليات التي يقودها الحلف، وفي تعزيز مستوى التنسيق العملياتي بينها وقوات الدول الأعضاء في الحلف، ومن هذه الأدوات ما يلي:

- الإصلاح الدفاعي وبناء القدرات المؤسسية: حيث يرى الحلف أن تحقيق استقرار مستدام يرتبط بوجود حوكمة متطورة للقطاع الدفاعي والأمني وللمؤسسات العاملة في هذين القطاعين. ويعد هذا النوع من الحوكمة أمراً لازماً لتحقيق صلابة resilience فعّالة للدول الشريكة.

وفي 2001 تبني الحلف والدول الشريكة "خطة عمل الشراكة حول بناء المؤسسات الدفاعية". وتضمنت الخطة تقديم النصح الخاص بالإصلاح الدفاعي من خلال برنامج تعاون ثنائي بين الحلف والدول الشريكة وبرنامج استشاري للخبراء يركّز على قضايا مُحدّدة مثل برنامج تحسين التعليم الدفاعي، وبرنامج بناء النزاهة.

وفي قمة الحلف في ويلز في 2014، أطلق الحلف "مبادرة بناء القدرات الدفاعية والأمنية ذات الصلة"، وارتكزت على خبرة الحلف في دعم ومساعدة وتدريب الدول التي تحتاج إلى دعم في بناء قدراتها.

وتهدف هذه المبادرة إلى تأكيد التزام الحلف تجاه الدول الشريكة بمساعدتها على تحقيق الاستقرار ومنع الصراعات والسلام من خلال بناء قدراتها بدلاً من أن ينشر الحلف قوات تابعة له. ويتم ضم الدول الشريكة إلى هذه المبادرة بناءً على طلبها، وبعد موافقة الدول الأعضاء في الحلف.

وبموجب هذه المبادرة يُمكن أن يتم تطوير برامج وقوائم للتعاون لبناء القدرات الدفاعية بناءً على طلب الدول الشريكة، وبعد موافقة الدول الأعضاء في الحلف. وقد ناقش حلف الناتو هذه المبادرة مع كل من جورجيا والعراق والأردن وتونس ومولدوفا بناءً على طلب هذه الدول.

وفي قمة الحلف ببروكسل في 2018، أعلن الحلف عن التزامه بتعزيز دوره في "مساعدة الشركاء بناءً على طلبهم في بناء مؤسسات دفاعية قوية وتحسين الحكم الجيد وتعزيز الصلابة حتى يكونوا قادرين على تحقيق الأمن لأنفسهم". ويرجع هذا التوجه للحلف إلى اعتقاد الدول الأعضاء فيه بأن الاستثمار في أمن الدول الشريكة يساهم في تحقيق أمنها وفي تصدي الحلف للتحديات الأمنية بكفاءة وفاعلية⁽¹⁶⁾.

- تطوير قدرات الدول الشريكة في مجال مكافحة الإرهاب، والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل وللتحديات الأمنية الناشئة، مثل المرتبطة بالدفاع السيبراني وأمن الطاقة والأمن البحري، بما في ذلك مكافحة القرصنة والتخطيط المدني العاجل Civil emergency planning.

- البرامج والأدوات المتاحة للدول الشريكة :

حسبما ذُكر سابقاً، يُوظّر علاقة حلف الناتو مع الدول الشريكة قاعدة رئيسية مفادها أن الشركاء هم من يُحدّدون مستوى تعاونهم مع الحلف، وفي هذا السياق، فإن الحلف يُتيح قائمة من البرامج تهدف إلى نقل التعاون من مستوى التشاور والنقاش السياسي إلى المستوى التطبيقي، ولكن تظل الدول الشريكة هي صاحبة القرار في اختيار أيّ من تلك الأدوات والبرامج، وفي أحيان معينة، وبناءً على طلب الدول الشريكة، قد يستحدث الحلف برامج خاصة تستجيب لاحتياجات معينة للدول الشريكة.

ويوجد في الحلف ثلاث أنواع من برامج التعاون الثنائي مع الدول الشريكة التي تحدد الأهداف التي يتم تحقيقها، وأدوات التعاون ومستواه. وسيتم تناول كل نوع منها على حدة.

النوع الأول- وهو "البرنامج الفردي للشراكة والتعاون" (Individual Partnership and Cooperation Programme, IPCP) وهو البرنامج الأساسي بين الحلف وأي دولة شريكة. ومدة البرنامج عامان، وهو متاح لكل الدول الشريكة بمختلف أنواع برامج الشراكة التي تنتمي إليها. ويصيغ البرنامج الدولة الشريكة من خلال مُشاوَرات مع العاملين في الحلف، ثم يوافق عليه مجلس الحلف والدولة الشريكة.

النوع الثاني- وهو "خطة عمل الشراكة الفردية" (Individual Partnership Action Plans, IPAP)، ويمكن أن تختار الدول الشريكة هذا البرنامج بدلاً من البرنامج الأول، وهو يتيح فرصة لتعميق التعاون مع الحلف والتركيز على جهود الإصلاح داخل الدول الشريكة. ومدة هذا البرنامج عامان.

ويحتوي هذا البرنامج على قائمة طويلة من الغايات المشتركة والأهداف التي يتم تحقيقها من خلال الإصلاح السياسي والأمني والدفاعي. وتُحدّد هذه القائمة أولويات علاقة الحلف بالدول الشريكة، وتُنظّم كل أبعاد العلاقات معها، كما أنها تُوفّر تشاوراً سياسياً متقدّماً، ودعماً منتظماً للإصلاحات الديمقراطية والدفاعية والأمنية التي تقوم بها الدولة الشريكة، كما يحتوي على تقييم سنوي ينفذه الحلف حول مستوى التقدم المتحقق من جانب الدولة الشريكة.

النوع الثالث - هو "البرنامج الوطني السنوي" (Annual National Programme, ANP)، وبالمقارنة بينه وبين البرنامجين السابقين، يُعدّ هو الأكثر تحديداً ويتم تطوير محتوى هذا البرنامج من خلال مشاورات بين الدولة الشريكة والحلف، وهو يركز بصفة عامة على الإصلاح الشامل في مجالات الديمقراطية والأمن والدفاع.

وهذا البرنامج متاح للدول التي ترغب في الانضمام إلى عضوية الحلف والتي تنفذ خطة عمل العضوية (Membership Action Plan, MAP)، وهي الخطة التي تستخدم من أجل تتبع التقدم الذي تحققه الدول من أجل الانضمام إلى الحلف. وتعد كل من جورجيا وأوكرانيا الدولتين اللتين تستفيدان من هذا البرنامج. وعلى خلاف النوعين السابقين، لا يتطلب "البرنامج الوطني السنوي" موافقة مجلس الحلف عليه، ولكن هناك تقييم سنوي حول مستوى التقدم المتحقق في الإصلاح يُعدّه موظفو الحلف، ويُناقش مع الدولة الشريكة في مجلس الحلف.

ويتيح حلف الناتو للدول الشريكة عدة أدوات لمساعدتهم على تطوير قدراتهم الدفاعية ومؤسساتهم لتكون قادرة على تحقيق الأمن الذاتي وعلى المشاركة في عمليات الحلف، وكذا التنسيق العملياتي مع قوات الحلف. وتشمل هذه الأدوات ثلاث مجالات رئيسية؛ هي: مجال "بناء القدرات وتعزيز التنسيق العملياتي"، ومجال "دعم التحول الدفاعي من خلال التعليم والتدريب والمناورات"، ومجال "التعاون الأوسع". وفيما يلي مناقشة لأدوات كل من هذه المجالات على حدة.

- أدوات بناء القدرات وتعزيز التنسيق العملياتي، وتشمل ما يلي:

أ. أداة "عملية التخطيط والمراجعة" (Planning and Review Process, PARP) وهي تساعد على تحسين التنسيق العملياتي من خلال التدريب والتمارين والعمليات. وفي هذه العملية يتناقش الأعضاء في الحلف مع الدول الشريكة من أجل تحديد الأهداف التخطيطية وتنفيذ مراجعات منتظمة من أجل تتبع مستوى التقدم المتحقق، كما توفر هذه الأداة إطاراً لمساعدة الشركاء حتى يطوروا قوات مسلحة فعّالة ومستدامة وحتى يتمكنوا من المحافظة على جهود الإصلاح والتحول في قطاعي الأمن والدفاع. وتُعدّ أداة "عملية التخطيط والمراجعة" هي الأداة الرئيسية لتنفيذ الأهداف المتفق عليها في برنامج "خطة عمل الشراكة الفردية IPAP".

وتتاح هذه الأداة للدول الشريكة الأورو-أطلنطية بشكل تطوعي، وبالنسبة لباقي الدول الشريكة تكون حالة بحالة بعد موافقة مجلس الحلف.

ب. أداة "برنامج تقييم مفهوم القدرات العملية" Operational Capabilities Concept "OCC Evaluation and Feedback Programme)، وتستخدم في تطوير وتدريب القوات البرية والبحرية والجوية أو قوات العمليات الخاصة في الدول الشريكة التي تسعى إلى الالتزام بمعايير الحلف؛ إذ يتم من خلال هذه الأداة تجهيز قوات الدول الشريكة للعمل مع الحلف بمجرد نشرها دون الحاجة إلى تدريب إضافي. وبعض الدول الشريكة تستخدم هذا البرنامج كآلية لإحداث تحول في قواتها العسكرية. وقد ساهمت هذه الأداة في زيادة عدد الدول المساهمة في العمليات التي يقودها الحلف وفي قوات الاستجابة الخاصة به.

ج. أداة "برنامج التدريبات والمناورات العسكرية" Military Training and Exercise Programme, MTEP وتهدف إلى تعزيز التنسيق العملي. وهذه الأداة تضع تخطيطًا للتدريبات والمناورات العسكرية مدته 5 سنوات بالتشاور مع الدول الشريكة. د- يتيح حلف الناتو للدول الشريكة بعض التدريبات النوعية، ومنها تدريبات إدارة الأزمات crisis-management exercises؛ إذ يمكن للحلف أن يدعو الدول الشريكة للمشاركة في هذه التدريبات حالة بحالة. وتتضمن هذه التدريبات عدة أنشطة منها المشاورات حول الإدارة الاستراتيجية للأزمة موضوع التدريب، ويقوم على هذه المشاورات مجلس الحلف والوزراء في عواصم الدول المشاركة وممثلو الدول الأعضاء في مقر الحلف.

هـ. في حال رغبة الدول الشريكة في المشاركة في العمليات التي يقودها حلف الناتو، يتيح لها الحلف ما يُسمى "الإطار السياسي-العسكري" Political-Military Framework PMF ويحدد هذا الإطار مبادئ مشاركة الدول الشريكة في التشاور السياسي وعملية صنع القرار والتخطيط العملي الخاص بعملية الحلف التي ستساهم فيها.

و. أداة مبادرة بناء النزاهة Building Integrity Initiative: وتهدف إلى نشر الممارسات الجيدة وتقوية الشفافية والمساءلة والنزاهة لتقليل مخاطر الفساد في المؤسسات الدفاعية بالدول الشريكة.

ز. أداة برنامج التطوير الاحترافي Professional Development Programme: ويهتم بالعاملين المدنيين في المؤسسات الدفاعية والأمنية من أجل بناء قدراتهم الخاصة بالإدارة الديمقراطية والإشراف والمتابعة.

ح. سياسة صندوق الشراكة Partnership Trust Fund policy: ويوفر الحلف من خلال هذا الصندوق تمويلًا للدول الشريكة في تنفيذ مشروعات تحول القطاع الدفاعي ومشاريع نزع السلاح بناء على طلبها.

- أدوات دعم التحول الدفاعي من خلال التعليم والتدريب والمناورات:

يقدم حلف الناتو عدة أدوات للدول الشريكة من أجل مساعدتها على التقدم في عمليات التحول والإصلاح في المؤسسات الدفاعية والأمنية. وتتمثل هذه الأدوات في الآتي:

أ. التعليم والتدريب: يتيح الحلف هذه الأداة لصناع القرار وللقوات المسلحة وللموظفين المدنيين ولمثلي المجتمع المدني في الدول الشريكة. وينفذ الحلف أنشطة التعليم والتدريب من خلال مدرسة الحلف في ألمانيا وكلية الحلف في روما و30 مركز شراكة للتدريب والتعليم.

ويتيح الحلف لكل الدول الشريكة قائمة تتضمن كل الأنشطة التدريبية والتعليمية بشكل سنوي ليقوم الشركاء باختيار ما يرغبون فيه، وتسمى هذه القائمة باسم "قائمة تعاون الشراكة" (Partnership Cooperation Menu, PCM) وتتضمن 1400 نشاط موزعة على 37 مجالاً، وتنفذ في أكثر من 50 دولة، وتلبي سنوياً احتياجات 1000 شخص من الدول الشريكة. وفي ضوء سياسة الحلف، يمكن للدول الأعضاء والدول الشريكة أن تقدم مساهمات لهذه القائمة.

ب. برنامج تحسين التعليم الدفاعي Defense Education Enhancement Programmes, DEEPs: وهو برنامج يصمم وفق احتياجات الدولة الشريكة، ويستهدف بناء وتطوير وإصلاح المؤسسات التعليمية العسكرية في مجال الدفاع والأمن.

- أدوات التعاون ذات الصلة بمفهوم موسع للأمن:

يتيح حلف الناتو للدول الشريكة بعض أدوات للتعاون المشترك في مجالات ذات صلة بمفهوم واسع للأمن لا يقتصر على البعد العسكري، ويتعلق بمجالات البحوث

والتطوير ودمج المرأة في تحقيق الأمن والسلام والاستعداد والجاهزية للكوارث. ويندرج ضمن هذه الفئة ثلاثة من أدوات تعاون حلف الناتو مع الدول الشريكة، وهي كالتالي:

أ- برنامج العلم من أجل السلام والأمن (Science for Peace and Security, SPS): ويهتم بالمشاريع التعاونية المشتركة بين الدول الأعضاء والدول الشريكة في مجال العلوم المدنية والتكنولوجيا ذات الصلة بالجانب الأمني⁽¹⁷⁾.

ب- برنامج الاستعداد للكوارث والاستجابة لها، وينفذها المركز الأوروبي-أطلنطي لتنسيق الاستجابة للكوارث EADRCC السابق ذكره، وهو يتولى تنسيق مختلف جهود الدول الأعضاء والدول الشريكة من أجل التخفيف من آثار الكوارث مثل الفيضانات وحرائق الغابات والزلازل وإدارة تداعياتها.

ج- برنامج تنفيذ الأجندة الأممية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 1325 وغيره من القرارات ذات الصلة. وقد طرح حلف الناتو هذا البرنامج مع الدول الشريكة لأول مرة في عام 2007 واقتصر حينها على الدول الشريكة في "مجلس الشراكة الأوروبي-أطلنطي"، وفي السنوات التالية وسع الحلف من الدول الشريكة التي يشملها هذا البرنامج، وتمكّن من بناء كتل من الدول الشريكة الملتزمة بتنفيذ متطلبات تعزيز دور المرأة في الأمن والسلام. ويتكون التكتل من 55 دولة شريكة للحلف. وعملياً، أحرز حلف الناتو تقدماً في دمج المرأة في أنشطة التعليم والتدريب والمناورات وتخطيط وتنفيذ العمليات والمهام.

ثالثاً | علاقة حلف الناتو بروسيا⁽¹⁸⁾:

عمل حلف الناتو منذ انتهاء الحرب الباردة على إعادة تعريف علاقاته بروسيا بعيداً عن اعتبارها دولة معادية؛ حيث أصبحت دولة يمكن التعاون معها، وانعكس هذا التوجه الجديد لحلف الناتو ودوله الأعضاء في عدد من الخطوات التي اتخذها الحلف مع روسيا. وكانت أولى هذه الخطوات في عام 1994؛ حين أطلق الحلف برنامج "الشراكة من أجل السلام" وكانت روسيا أول دولة تنظم لهذا البرنامج.

وفي 27 مايو 1997 وقع الحلف والرئيس الروسي حينها بوريس يلتسن اتفاق روسيا-الناتو NATO-Russia Founding Act للتعبير عن إصرارهما على "العمل معاً على بناء سلام دائم

وشامل في المنطقة الأورو-أطلسية استناداً إلى مبادئ الديمقراطية والأمن التعاوني". وأسّس هذا الاتفاق للتعاون في مجالات حفظ السلام وضبط التسلّح ومكافحة الإرهاب ومحاربة تهريب المخدرات والدفاع الصاروخي، كما اتفق الجانبان حينها على أن يرتكز التعاون بينهما على مبادئ حقوق الإنسان والحريات المدنية والابتعاد عن التهديد أو استخدام كل منهما القوة ضد الآخر أي ضد دولة ثالثة.

وفي 28 مايو 2002 وقع حلف الناتو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إعلان روما الذي حمل عنوان "علاقات روسيا-الناتو: نوعية جديدة". وأسّس هذا الإعلان لمجلس روسيا-الناتو باعتباره مجلساً يضمُّ أعضاءً متساوين، ومبنياً على التوافق. وقاد المجلس منذ نشأته التعاون بين الجانبين في مجال مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات وضبط التسلح والدفاع الصاروخي، كما تعاون الحلف مع روسيا في مساندة أفغانستان، وزدّت روسيا قوات الحلف في كابول بمعلومات حول طرق انتقال بديلة هناك أكثر أمناً، وساعدت في تدريب ضباط من أفغانستان وباكستان ودول آسيا الوسطى على مجابهة تهريب المخدرات.

وقد تعرّض هذا التعاون مع اعتداء القوات الروسية في 2008 على جورجيا؛ حيث أعلن الحلف، ردّاً على هذا العدوان، عن وقف الاجتماعات الرسمية لمجلس روسيا-الناتو، ووقف التعاون مع روسيا في بعض المجالات. ولكن في الوقت نفسه استمرَّ الحلف في مطالبة روسيا بالتراجع عن الاعتراف باستقلال أوسيتيا وأبخازيا.

وفي قمة الناتو في 2009، اعترفت الدول الأعضاء في الحلف بالاختلاف بينها وبين روسيا حول جورجيا، ولكن قرّرت استئناف التعاون السياسي والعملي معها. وفي مسعى من حلف الناتو إلى مستوى جديد من التعاون مع روسيا، اتفق الحلف مع الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف على إطلاق "مرحلة جديدة للتعاون باتجاه شراكة استراتيجية حقيقية" استناداً إلى مبادئ وقواعد اتفاق روسيا-الناتو 1997 وإعلان روما 2002. ودعا الحلف روسيا لبحث مجالات التعاون وتعزيزها في مجال مكافحة الإرهاب والدفاع الصاروخي ومجابهة القرصنة.

وفي السنوات التالية قامت روسيا بالتعاون مع الحلف في أفغانستان، ونفذت تدريبات مشتركة لمكافحة القرصنة، كما تمّت مناقشة تنفيذ مهام مشتركة لتفكيك الأسلحة الكيميائية السورية.

وبدأت علاقات حلف الناتو مع روسيا تتوتر مجدداً منذ عام 2014؛ حيث أعلن الحلف في 1 أبريل 2014 بعد قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم، بتعليق كل أنشطة التعاون العملي مع روسيا، ورغم ذلك استمرت روسيا في عدائياتها ضد أوكرانيا، وتعامل الحلف مع ذلك من خلال مسارين: الأول هو تعزيز قدراته الدفاعية، والمسار الثاني هو الإبقاء على الحوار السياسي مع روسيا مفتوحاً.

وفي قمة الحلف في وارسو 2016 اتفق أعضاء الحلف على أن "تحسين العلاقة مع روسيا يتوقف على تغيير حقيقي في أفعالها لتكون متسقة مع القانون الدولي والالتزامات روسيا الدولية. وحتى يتحقق ذلك، لن تعود العلاقات مع روسيا إلى سابق عهدها". وفي 14 مارس 2018 وقع هجوم سلازيبيري باستخدام الغاز الروسي، وعبر الحلفاء عن قلقهم من اختراق ذلك للأعراف الدولية، وبعد مشاورات بين أعضاء الحلف اتفقوا مع بعض الدول الشريكة على طرد 150 دبلوماسياً روسياً من أكثر من 25 دولة. وفي 27 مارس 2018 أعلن الأمين العام للحلف سحب اعتماد 7 من العاملين في بعثة موسكو لدى الحلف، ورفض منح الاعتماد لثلاثة آخرين وقرر خفض حجم البعثة الروسية إلى 20 شخصاً.

وفي قمة الحلف في 2019 اتفق أعضاء الحلف على أن "الأفعال العدائية لروسيا تمثل تهديداً لأمن المنطقة الأورو-أطلنطية ورغم ذلك يظل الحلف منفتحاً على الحوار مع روسيا عندما تسمح أفعال روسيا بذلك". وتم الاتفاق على أن تظل قنوات الاتصال مع روسيا مفتوحة كما كانت منذ 2014. وفي إطار ذلك لم يتم تعليق أعمال مجلس روسيا-الناتو وتُعقد اجتماعاته منذ أبريل 2016، وتتصدر أوكرانيا قائمة أجندة الحوار في المجلس. كذا موضوع أنشطة الحرب الهجينة التي تقوم بها روسيا في الدول الأعضاء، والوضع في أفغانستان، كما تستمر اللقاءات بين الأمين العام للحلف ووزير الخارجية الروسي في مناسبات متعددة، كما يُبقي الحلف على خط اتصال عسكري-عسكري مع روسيا، وهذه القنوات مهمة لتعزيز الشفافية وتجنب التصعيد وخفض المخاطر الناتجة عن سوء الفهم وسوء التقدير⁽¹⁹⁾.

ويمكن القول إن جهود حلف الناتو منذ تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة لإعادة تعريف العلاقة مع روسيا من كونها دولة معادية إلى دولة متعاونة مع الحلف نتج عنها تغيير التصورات السائدة داخل الحلف حول روسيا، ولكن لم تؤد إلى تغيير التصورات الروسية تجاه الحلف؛ فحسبما تم توضيح بعض هذه التصورات في الفصل الأول من هذا الباب، تظل روسيا ترى في الحلف منظمة تهدد أمنها القومي ونفوذها في دول أوروبا الشرقية.

1. "Strategic Concepts", NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_56626.htm
2. Full text is available in: "A Report By The Military Committee to the Defence Planning Committee on Overall Strategic Concept for the Defense Of The North Atlantic Treaty Organization Area", MC 14/3(Final) 16 January 1968, NATO Strategy Documents 1949 - 1969: <https://www.nato.int/docu/stratdoc/eng/a680116a.pdf>
3. "The Alliance's New Strategic Concept (1991)", NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_23847.htm
4. Ibid.
5. Mark Webber, Op.Cit.
6. "The Alliance's Strategic Concept (1999)", NATO official Web portal: https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_27433.htm#:~:text=At%20their%20Summit%20meeting%20in,years%20of%20the%20Cold%20War.
7. "Strategic Concept 2010", NATO Official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_82705.htm
8. "NATO 2022 Strategic Concept", NATO Official web portal: https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2022/6/pdf/290622-strategic-concept.pdf لمزيد من التفصيل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، انظر الباب الثاني من هذا الكتاب.
9. US Department of Defense, "Report of the Quadrennial Defense Review ", May 1997: <https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/quadrennial/QDR1997.pdf?ver=2014-06-25-110930-527>
10. Mark Webber, Op.Cit., p.51
11. For more details see: Richard Haas (ed.), Transatlantic Tensions: The United States, Europe, and Problem Countries,(Brookings Institution Press, 1999).
12. US office of the historian, "foreign relations of the united states, 1977-1980", volume xviii; <https://history.state.gov/historical-documents/frus1977-80v18/d45>
13. "Reagan Doctrine, 1985", Archive of the US Department of State: <https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/rd/17741.htm>
14. "Deterrence and defense", NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_133127.htm
15. "Crisis management", NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_49192.
16. "Active Engagement In Cooperative Security: A More Efficient And Flexible Partnership Policy", Op.Cit.
17. NATO Public diplomacy division, "Partnerships: a cooperative approach to security", NATO official web portal: <https://2u.pw/6VKXQn>
18. "Partnerships: projecting stability through cooperation", NATO official web portal: <https://2u.pw/sXUa0l>
19. "Partnership tools", NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_80925.htm
20. NATO Public Diplomacy Division, "NATO-Russia Relations: The Background", Media Backgrounder March 2020,NATO official web portal: https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2020/4/pdf/2003-NATO-Russia_en.pdf
21. Ibid.

الفصل الثالث

التحديات التي واجهت الحلف واستراتيجيات مواجهتها (2014-2020)

تهديد

يواجه حلف الناتو منذ نهاية الحرب الباردة بيئة أمنية شديدة التعقيد، خاصةً منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، على نحو دفع الدول الأعضاء في الحلف إلى إعادة النظر في قائمة التحديات والتهديدات التي تواجهها أمن المنطقة الأورو-أطلنطية في أكثر من مناسبة.

وحسبما اتضح في الفصل السابق، تُعد وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" لحلف الناتو هي الوثيقة المرجعية في فهم ومعرفة التهديدات ذات الأولوية بالنسبة إلى الحلف؛ حيث تتضمن هذه الوثيقة قسمًا خاصًا بالتهديدات التي يتعيّن على الحلف التصدي لها. ويهتم هذا الفصل بالفترة الزمنية الممتدة منذ نهاية الحرب الباردة حتى عام 2020، وخلال هذه الفترة، وحسبما اتضح في الفصل الثاني، أصدر الحلف ثلاث نسخ من وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" تضمّنت كلُّ منها قائمة مختلفة من التهديدات ناتجة عن السياق المصاحب لصدور كلِّ منها.

ففي وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" لعام 1991، تم بشكل واضح النص على أن "التحديات والمخاطر الأمنية التي يواجهها الحلف تختلف في طبيعتها عن تلك التي كان يواجهها في الماضي". واستنادًا إلى هذا التقدير، رأت هذه الوثيقة أن احتمال تعرض أي من الدول الأعضاء في الحلف لهجوم تقليدي واسع النطاق لم يُعد قائمًا. وفي المقابل، رأت الوثيقة تزايد أهمية تهديدات أخرى للأمن الأورو-أطلنطي، وهي تهديدات "متعددة الأوجه في طبيعتها، وقد تأتي من اتجاهات متعددة على نحو يجعل هناك صعوبة في توقعها وتقديرها". ووفق التقديرات الواردة في هذه الوثيقة، فإن ما يهدد الأمن الأورو-أطلنطي في فترة صدورها أربعة تهديدات رئيسية هي:

- عدم الاستقرار في وسط وشرق أوروبا الناتج عن صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية، بما في ذلك الصراعات الإثنية والنزاعات الإقليمية. وتشير الوثيقة إلى أن عدم الاستقرار في هذه المناطق قد يتطور إلى صراع مسلح قد تتدخل فيه قوى خارجية على نحو يؤثر بشكل كبير على أمن الدول الأعضاء في الحلف.
- عملية التغيير التي تشهدها روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي والتي قد تكتسب أبعادًا عنيفة تؤثر على الأمن الأوروبي-أطلسي، خاصةً في ظل امتلاكها ترسانة من الأسلحة التقليدية تشير الوثيقة إلى أنها "تفوق في حجمها مجمل الأسلحة التقليدية في الدول الأوروبية من أعضاء الحلف".
- عدم الاستقرار في منطقة جنوب المتوسط وفي الشرق الأوسط، الذي يرجع - وفق التقدير الوارد في هذه الوثيقة - إلى سباق التسلح بين دول المنطقة، وانتشار تكنولوجيا التسليح بما في ذلك التكنولوجيا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية. وأشارت الوثيقة إلى أن هذه العوامل كانت سببًا في حرب الخليج 1991 التي أثمرت على أمن الدول الأعضاء في الحلف.
- تهديدات ذات طبيعة مختلفة مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتعطيل تدفق الموارد الحيوية. وتشير الوثيقة إلى أنه في حال تأثر أمن المنطقة الأوروبي-أطلسية بأي من هذه التهديدات سيتم تفعيل المادتين (5) و(6) من الميثاق المنشئ للحلف.
- ووفق التقديرات الواردة في هذه الوثيقة، تُعد القدرات العسكرية لروسيا، بما في ذلك المكوّن النووي فيها، هي مصدر التهديد الرئيسي للأمن الأوروبي-أطلسي وللتوازن الاستراتيجي في أوروبا.
- بينما رأت وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" لعام 1999 أن ما يُهدد الأمن الأوروبي-أطلسي هو "مجموعة مُنوّعة من المخاطر العسكرية وغير العسكرية يصعب التنبؤ بها" وشملت هذه المخاطر ما يلي:
- حالة عدم الاستقرار واللايقين حول مستقبل التغيير في المناطق المجاورة للدول الأعضاء في الحلف؛ فبعض الدول المجاورة للمنطقة الأوروبي-أطلسية كانت تمرُّ بصعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبصراعات إثنية وبفشل في جهود

الإصلاح السياسي وانتهاك لحقوق الإنسان وتعاني من ضعف حكوماتها، وترى الوثيقة أن هذه الأوضاع قد تكتسب بُعداً مسلحاً، وتقود إلى أزمات إقليمية قد تتطوّر بشكل يؤثر سلباً على أمن الدول الأعضاء في الحلف.

- امتلاك الدول غير الأعضاء في حلف الناتو أسلحة وقدرات نووية.
- انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومعدات نقلها رغم مختلف الجهود الدولية ذات الصلة بنزع التسليح ووقف سباق التسلّح. وتشير الوثيقة إلى تحوّل الحلف من اتساع السوق السوداء التي يتم من خلالها الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتصنيع هذه الأسلحة وتنامي دور الفاعلين من غير الدول فيها.
- تزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ودمجها في نظم التسليح التقليدية المُستخدمة في حلف الناتو وفي داخل الدول الأعضاء في الحلف، قد يجعل هذه النظم أكثر عرضةً للاختراق عن طريق عمليات معلوماتية تُنفّذها دول معادية أو فاعلون من غير الدول على نحو يُهدّد تفوّق الحلف في نظم التسليح التقليدية.
- تهديدات ذات طبيعة مختلفة، مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتعطيل تدفق الموارد الحيوية والجريمة المنظمة والتدفقات البشرية غير المنظمة بسبب الصراعات المسلحة.

وتشير الوثيقة إلى أن احتمال تعرّض أيّ من الدول من أعضاء الحلف لعدوان باستخدام أسلحة تقليدية من أي اتجاه "يظل غير محتمل، ولكن وقوع هذا العدوان في المدى الطويل يظل ممكناً". وفي هذه الحالة سيتم تفعيل المادة (5) والمادة (6) من الميثاق المُنثني للحلف⁽¹⁾.

وفي المقابل تضمّنت وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" لعام 2010 - وهي أول وثيقة يُصدرها الحلف خلال القرن الحادي والعشرين - تقديرًا مختلفًا وأكثر تحديداً للتهديدات التي يُواجهها الأمن الأوروبي-أطلنطي؛ فوفق هذه الوثيقة فإن تقدير الحلف للتحديات والتهديدات ذات الأولوية يضع الإرهاب على القائمة ثم يأتي في مرتبة ثانية عدم الاستقرار والصراعات المسلحة في الدول المجاورة للحلف، ثم الهجمات السيبرانية. وكان تقدير الحلف لاحتمال تعرض أي من دوله لهجمات عسكرية تقليدية منخفضاً؛ ما يجعل هذا التهديد في آخر القائمة.

ووفق نص وثيقة 2010، كان الحلف يرى وقت الإعلان عن الوثيقة أن السياسات التي تبناها الحلف في مجال الدفاع والردع خلال السنوات السابقة حققت نجاحًا على نحو يجعل فرص تعرُّض أيِّ منطقة تابعة للحلف لهجوم عسكري ضعيفة. وأكدت الوثيقة كذلك أن التعامل مع احتمال التعرُّض لهجوم عسكري على أنه احتمال ضعيف لا يعني تجاهله تمامًا، خاصةً أن هناك دولاً ومناطق عدَّة في العالم تعرَّضت لهجمات تقليدية ولاحتيال جزء من أراضيها، وهو ما يعزز أهمية متابعة التطور الحادث في القدرات العسكرية الحديثة وتأثيرها على الأمن الأورو-أطلنطي، بما في ذلك انتشار الصواريخ الباليستية والأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ومُعَدَّات نقلها⁽²⁾.

وعلى ضوء ذلك، يهتمُّ هذا الفصل بمناقشة أهمِّ التهديدات بالنسبة إلى حلف الناتو الوارد ذكرها في وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" للحلف لعام 2010 باعتبارها هي الأحدث مُقارَنَةً بباقي الوثائق التي أصدرها الحلف خلال الفترة التي يُعْطِيها هذا الفصل. وسيتم على وجه التحديد تحليل أربع تهديدات رئيسية هي الإرهاب والهجمات السيبرانية وأزمة كورونا كوفيد-19 والتهديدات التي يواجهها أمن الطاقة، كما سيحلل هذا الفصل الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها الحلف في التعامل مع تلك التهديدات.

أولاً | تهديد الإرهاب:

تشير وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" للحلف الصادرة في عام 2010 إلى أن الإرهاب يأتي على رأس قائمة التهديدات التي يتعرَّض لها الأمن الأورو-أطلنطي. ويستند ذلك إلى تصوُّر سائد داخل الحلف بأن الإرهاب يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن شعوب الدول الأعضاء في الحلف وللأستقرار الدولي، لا سيما أن التهديدات الناتجة عن الإرهاب أصبحت تكتسب أبعادًا جديدة بسبب استخدام الكيانات الإرهابية للتكنولوجيا الحديثة على نحوٍ ضاعف تأثير أي هجمات إرهابية. وتشير هذه الوثيقة إلى أن حالة عدم الأستقرار والصراعات المُسلَّحة في الدول المجاورة لحلف الناتو تُساعد على توفير بيئة حاضنة للكيانات الإرهابية وما يرتبط بذلك من تنامي أنشطة الإجرام العابر للحدود، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر.

وحسبما اتضح سابقًا، يرجع اهتمام الحلف بالإرهاب بوصفه مُهدِّدًا لأمن الدول الأعضاء إلى أحداث 11 سبتمبر 2001، لكن منذ ذلك الحين حدث تطوُّر في تعامل الحلف مع هذا التهديد، خاصةً فيما يتعلَّق بتزايد الاهتمام بتوثيق العلاقات مع الدول الشريكة من أجل مكافحته والتصدي له.

وقد كان إعلان تنظيم داعش عن سيطرته على مناطق في العراق وسوريا في يونيو 2014، الحدث الذي دفع الحلف وكلاً من الدول الشريكة له في منطقة المتوسط الأعضاء في الحوار المتوسطي على وجه الخصوص⁽³⁾، إلى البحث في كيفية تنشيط التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، خاصةً بعد تبني الحلف "سياسة تعزيز الاستقرار" projecting stability policy في قمة وارسو في 2016. وتستند هذه السياسة إلى منطوق أن "عدم الاستقرار في الجنوب يقود إلى الإرهاب"، والهدف هو العمل مع الشركاء من "أجل أن يكونوا في وضع أفضل لحماية أنفسهم"⁽⁴⁾.

كما أن تزامن صعود تنظيم داعش مع موجة الإرهاب المحلي في دول الحوار المتوسطي، أحدث تغييرًا في تصوُّراتها حول جدوى التعاون مع حلف الناتو في مجال مكافحة الإرهاب، ودفعها إلى البحث عن أطر تعاون جديدة مع الغرب، بما في ذلك حلف الناتو؛ بهدف تعزيز قدراتها العسكرية حتى تكون أكثر قدرة على التعامل مع الإرهاب والتحديات المرتبطة به⁽⁵⁾.

وترتبط أهمية مناقشة كيفية تعامل حلف الناتو مع الإرهاب بصفته أحد التهديدات التي يتعرَّض لها الأمن الأوروبي-أطلنطي، بأنه من ناحية يكشف عن أبعاد قدرة الحلف بوصفه منظمة دفاعية جماعية على التغيير من أجل القيام بدور جديد في مواجهة الإرهاب الذي هو تهديد ناشئ لم يكن موجودًا من قبل عند نشأة حلف الناتو في 1949، وأخذ يهدد الأمن القومي للعديد من الدول الأعضاء فيه وللدول الشريكة معه أيضًا بصورة واضحة في الفترة التالية على صعود تنظيم داعش 2014.

فعلى سبيل المثال، يشير تقرير هيئة اليوروبول التابعة للاتحاد الأوروبي إلى أنه خلال عام 2014، بلغ إجمالي الهجمات الإرهابية التي نفذت في أوروبا 201 من الهجمات الإرهابية، وقع الجزء الأكبر منها في بريطانيا بإجمالي 109 هجمات⁽⁶⁾، وارتفع إجمالي الهجمات الإرهابية التي وقعت في أوروبا خلال عام 2015 إلى 205 هجمات إرهابية⁽⁷⁾.

كما أنه من ناحية ثانية تساهم مناقشة أهمية هذا التهديد بالنسبة لحلف الناتو في تفكيك بعض الصور النمطية السائدة عن علاقة الحلف بدول الحوار المتوسطي، التي كانت تشير إلى أن "الحلف يقدم لهذه الدول أكثر مما ترغب في الحصول عليه"، وأنها "عازفة عن تنشيط التعاون معه"⁽⁸⁾؛ فحسبما سيتضح لاحقاً فإن ما يقدمه حلف الناتو لهذه الدول في مجال مكافحة الإرهاب محدود جداً ويقتصر على الاستشارات وبعض التدريبات⁽⁹⁾.

والحديث عن تزايد أهمية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بالنسبة لحلف الناتو، وبالنسبة لدول الحوار المتوسطي في الفترة التي تلت صعود تنظيم داعش 2014، يتطلب تحليلاً للتصورات السائدة داخل الحلف حول مستوى التعاون العسكري الممكن في مجال مكافحة الإرهاب مع هذه الدول؛ فهذه التصورات تُحدّد مستوى ومجال التعاون الممكن.

فمن جانب حلف الناتو، يُعدّ دوره في مجال مكافحة الإرهاب بصفة عامة قاصراً على التعاون العسكري، ولا يتعامل مع الإجراءات غير العسكرية⁽¹⁰⁾؛ وذلك على خلاف الاتحاد الأوروبي.

وتُعرّف قائمة المصطلحات المعتمدة من قبل حلف الناتو، مكافحة الإرهاب بأنها "كل الإجراءات المانعة والدفاعية والهجومية التي يتمُّ اتخاذها لتقليص إمكانية تعرُّض القوات والأشخاص والممتلكات لأي تهديدات أو أفعال إرهابية، وتعزز القدرة على الاستجابة للأفعال الإرهابية"⁽¹¹⁾.

كما أن حاجة الحلف للحصول على توافق الدول الأعضاء فيه ومن ثم التمويل، يضع قيوداً على ما يمكن أن يقوم به في هذا المجال⁽¹²⁾؛ حيث يُفضّل بعض الأعضاء أن تقود المنظمات الأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي، مثل فرونتكس Frontex، الجهود الخاصة بمكافحة الإرهاب، في حين تُفضّل دول أخرى أن يلعب حلف الناتو دوراً ما في هذا المجال.

ويزداد اختلاف وجهات النظر بين الدول الأعضاء في الحلف حول حدود دور الحلف في التصدي للإرهاب عندما يتعلق الأمر بالتعاون مع دول الحوار المتوسطي؛ وذلك لسببين: ينصرف السبب الأول إلى أن فلسفة الحلف في التعامل مع الإرهاب ترى أن مكافحة الإرهاب تقع ضمن الحسابات الأمنية الخاصة بالدول الأعضاء؛ أي أنها تعد

من قضاياها الداخلية⁽¹³⁾، ولدى كل عضو تقييمات مختلفة لقوة الدول الشريكة، ولديه مستويات مختلفة من الثقة بهم كشركاء في مكافحة الإرهاب⁽¹⁴⁾.

ويرتبط السبب الثاني بمحدودية التمويل المتاح في الحلف لتمويل الأنشطة الخاصة بمكافحة الإرهاب مع الدول الشريكة. فعلى سبيل المثال، يكشف تحليل مستوى التعاون بين حلف الناتو وكل من تونس ومصر - اللتين هما من الدول الشريكة في إطار برنامج الحوار المتوسطي - عن أن فرص التعاون التي يُوفِّرها الحلف لكل منهما في مجال مكافحة الإرهاب محدودة بالنظر إلى ما تحتاجه كلتاها؛ أي أن الحلف يوفر لهما أقل مما تحتاجانه في مجال مكافحة الإرهاب⁽¹⁵⁾.

كما باتت كل منهما تدرك أن انتقال فرص التعاون تلك من كونها موضعاً للحوار والتشاور السياسي إلى نطاق للتعاون العملي بين الجانبين، يتوقّف على مدى توافر موارد مالية للحلف وعلى درجة تسييس مواقف الحلف منها بسبب رؤى بعض الدول الأعضاء فيه، خاصةً تركيا⁽¹⁶⁾؛ فمثلاً بات واضحاً لكل من تونس ومصر أن الحلف غير قادر على تشارك المعلومات الاستخباراتية مع كلٍّ منهما؛ فالخليفة المعنية بتبادل المعلومات الاستخباراتية داخل حلف الناتو تخدم مجلس الحلف فقط، وما يصل إلى الخلية من معلومات توفره طواعيةً الدول الأعضاء في الحلف في وقت وقوع الهجومات الإرهابي، ولا يتم تشاركها مع الآخرين؛ لذا تتبادل تونس المعلومات الاستخباراتية الخاصة بمكافحة الإرهاب بصورة ثنائية مع الدول الأعضاء في الحلف لا مع الحلف نفسه. وفي حالة مصر؛ فإنه رغم أن اتفاق التعاون بينها وبين الحلف ينص على التزام الطرفين بتبادل المعلومات الاستخباراتية في مجال مكافحة الإرهاب⁽¹⁷⁾، فإن ما يحدث عملياً هو تبادل المعلومات أثناء لقاءات ممثلي الأعضاء في الحلف مع مصر.

وبصفة عامة، فإن هذه القيود في تحديد مستوى ومجالات التعاون بين الحلف ودول الحوار المتوسطي في مكافحة الإرهاب، هي نتاج رؤية الحلف لتعاونه مع هذه الدول؛ فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 تزايد اهتمام الحلف بمكافحة الإرهاب حسبما سبقت الإشارة، وعمل على تقوية التعاون مع الدول الأعضاء والشركاء في مجلس الشراكة الأورو-أطلنطي من خلال إعلانه عن "خطة عمل الشراكة في مواجهة الإرهاب" (The Partnership Action Plan Against Terrorism, PAP-T) في 2002. وتضع هذه الخطة

إطاراً للتعاون في محاربة الإرهاب مع تلك المجموعة من الدول الشريكة. ولم تُشير هذه الخطة حينها إلى دول الحوار المتوسطي⁽¹⁸⁾.

وكان تزايد نفوذ وحضور تنظيم القاعدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد احتلال العراق في 2003 على نحو هدد مصالح العديد من أعضاء الحلف، قد دفع الحلف إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتعاون مع دول الحوار المتوسطي في مجال مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق دعت قمة إسطنبول 2004 إلى توسيع نطاق عملية المسار النشط⁽¹⁹⁾ Operation Active Endeavour, OAE، لتشمل منطقة المتوسط بالكامل؛ بهدف "تعزيز مساهمتها في الحرب ضد الإرهاب"⁽²⁰⁾، ودعت كذلك إلى تقوية التعاون العملي / العسكري مع الشركاء في المنطقة من خلال "تطوير الحوار السياسي معهم، وتعزيز أسلوب تنسيق الجهود العسكرية interoperability، وتطوير إصلاح القطاع الدفاعي، والمساهمة في الحرب ضد الإرهاب".

وشهدت السنوات التي تلت قمة إسطنبول توسيع نطاق "خطة عمل الشراكة في مواجهة الإرهاب 2002" لتشمل دول الحوار المتوسطي؛ كل حالة على حدة⁽²¹⁾، كما تم تطوير ما يمكن تسميته "الإطار الخاص بالحلف للتعاون في مكافحة الإرهاب مع الدول الشريكة"، ويتألف هذا الإطار من مُكوّنين رئيسيين: يتعلّق المُكوّن الأول باتفاق التعاون الفردي السابق ذكره؛ حيث يُشجّع حلف الناتو الدول الشريكة معه على توقيعها، وأن يذكروا فيه رغبتهم في التعاون في مكافحة الإرهاب.

وهذه الاتفاقيات، حسبما ذكر في الفصل الثاني من هذا الباب، تستمر لمدة عامين، ويتم تحديد بنودها وفق احتياجات الدول الشريكة، وفي إطار ما هو متاح لها في قائمة تعاون الشراكة (Partnership Cooperation Menu, PCM). وتتألف القائمة من أكثر من 1400 نشاط تدريبي مصنفة في 37 مجالاً تنفذها الكيانات المختلفة التي تتبع الحلف، وبعضها أنشطة خاصة بمكافحة الإرهاب، مثل مجموعة التدريبات المتعلقة بالاستجابة للإرهاب، وبعضها الآخر مُصنّفة في مجموعات أخرى تُعرّف في داخل الحلف باسم "المجالات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب"، وتشمل مجالات التخطيط المدني للتعامل مع الأزمات، وبرنامج العلم من أجل السلام والأمن، وتأمين الحدود⁽²²⁾.

ويتمثّل المُكوّن الثاني في وثيقة "التوجهات العامة لسياسة الحلف الخاصة بمكافحة

الإرهاب " NATO's policy guidelines on counter-terrorism 2012. وحلت هذه الوثيقة محل " خطة عمل الشراكة في مواجهة الإرهاب 2002 " السابق ذكرها.

وأوضحت وثيقة التوجهات العامة جهود الحلف في مجال مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الدول الشريكة في ثلاثة محاور محددة؛ هي: التوعية Awareness، والقدرات Capabilities، والانخراط Engagement (انظر شكل رقم 1).

وحددت تلك الوثيقة أن هدف محور التوعية هو تعزيز معرفة الدول الأعضاء في الحلف، وفهمهم للإرهاب من خلال تشارك المعلومات الاستخباراتية، وأن هدف محور القدرات هو أن يُوفّر الحلف للأعضاء، بناءً على طلبهم " القدرات والخبرات التي راكمها منذ 2001 في التعامل مع الإرهاب" (23)، خاصة ما يرتبط منها بالتخطيط المدني للطوارئ وحماية البنية التحتية الحيوية.

وتنحصر الأنشطة التي يمكن أن يُنفّذها الحلف مع الشركاء، بما في ذلك شركاء الحوار المتوسطي وفق ما هو وارد في وثيقة التوجهات العامة في محور الانخراط، وهي تقتصر على التعليم والتدريب الذي تُنفّذه المؤسسات التعليمية التابعة للحلف، وأنشطة برنامج العلم من أجل السلام والأمن، وبرنامج تطوير التعليم الدفاعي (24) Defense Education Enhancement Programme, DEEP التي تتعلق بمكافحة الإرهاب والتي يتم ذكرها في قائمة تعاون الشراكة (25) PCM .

شكل رقم (1): التوجهات العامة لسياسة حلف الناتو الخاصة بمكافحة الإرهاب 2012



المصدر: هذا الشكل التوضيحي من إعداد الباحثة.

ومن المُهم توضيح أن وثيقة التوجُّهات العامة 2012 طَوَّرها الحلف حين كانت التقديرات السائدة تُشير إلى أن تهديد تنظيم القاعدة بعد اختفاء أسامة بن لادن (ثم قتله في 2011) قد تراجع، ومن ثم لم تكن هناك حاجة إلى توفير أي أنشطة إضافية للشركاء بخلاف ما يرتبط بمهمة الحلف الرئيسية والمتعلقة بالأمن التعاوني.

ومن ثم، فإنه بالنظر إلى نوعية التعاون المتاح للدول الشريكة في ضوء وثيقة 2012، يمكن القول إنه من الناحية العملية، يُعدُّ الحلف كيانًا استشاريًا للشركاء، ومُؤسَّسة تعليمية وتدريبية لديها خبرة فنيَّة مهمَّة في مجال الإرهاب ويُمكن أن تساعد بصورة غير مباشرة جيوش الدول الشريكة في تنفيذ عمليات تهدف إلى احتواء الكيانات الإرهابية وعزلها، وفي تبني إجراءات لمنع وقوع أيِّ أعمال إرهابية جديدة وأخرى لاستعادة الكفاءة بعد وقوع الحادث الإرهابي⁽²⁶⁾.

وفي قَمَّة الحلف في وارسو في 2016، أعلن الحلف عن وثيقة جديدة ذات صلة بمكافحة الإرهاب، وهي وثيقة "سياسة تعزيز الاستقرار". وتستند هذه السياسة إلى منطق أن "عدم الاستقرار في الجنوب يقود إلى الإرهاب"، والهدف هو العمل مع الشركاء من "أجل أن يكونوا في وضع أفضل لحماية أنفسهم"⁽²⁷⁾. ويرجع سبب تبني الحلف هذه السياسة الجديدة إلى أن المناقشات بين الدول الأعضاء في الحلف في الفترة السابقة على قمة وارسو، كانت تشير إلى أن تقييم برامج الشراكة التي نفَّذها الحلف مع دول جنوب المتوسط على وجه التحديد، كشفت من ناحية عن مساهمة ما للحلف في تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، ولكن من ناحية ثانية كشفت عن محدودية الأنشطة التي ينفَّذها الحلف مع الدول الشريكة في هذه المنطقة، وعدم ارتباطها باستراتيجية واضحة للحلف، ومن ثم محدودية القيمة المضافة المتحققة عنها⁽²⁸⁾.

ومن ثم فإن "سياسة تعزيز الاستقرار" تكاد تكون الإطار المُوجَّه لمجمل الأنشطة التي كان يُنفَّذها الحلف مع الدول الشريكة في جنوب المتوسط، أو التي يخطط لتنفيذها، بحيث يتم تعزيز قدرة الشركاء على حماية أنفسهم والتصدي للإرهاب، ومن ثم تحقيق الاستقرار من خلال مجالات محددة تُوجَّه إليها أنشطة الحلف، وتشمل ما يلي:

- مجال بناء القدرات الدفاعية للدول الشريكة في الجنوب: حيث يُنفَّذ الحلف بناءً على طلب الحكومة العراقية برامجًا لبناء القدرات الدفاعية للمؤسسات

الأمنية هناك، ودخل الحلف في مفاوضات مع الأردن لتصميم برامج خاصة ببناء القدرات في مجال الاتصالات والقيادة والسيطرة والدفاع السيبراني. ويُقدّم الحلف الدعم لتونس في إنشاء مركز للمعلومات الاستخباراتية خاص بمكافحة الإرهاب، كما أعلن الحلف في البيان الختامي لقمة بروكسل 2021 عن استعداده لتقديم الدعم لليبيا لتعزيز قدراتها الدفاعية والأمنية⁽²⁹⁾.

• مجال الأمن البحري: حسبما ذُكر في الفصل الثاني، كان حلف الناتو يُنفذ عملية "المسار النشط في المتوسط" طوال الفترة من 2002 حتى عام 2016، وأعلن في 2016 عن إطلاق عملية أخرى هي عملية "حماة البحر". وتُنفَّذ هذه العملية أنشطة متعددة في البحر المتوسط استناداً إلى المادة (5) من الميثاق المُنشئ للحلف؛ أي أنها تقوم بأنشطة ذات صلة بالدفاع الجماعي عن أمن الدول الأعضاء، وكذلك أنشطة أخرى تُنفَّذ بعيداً عن المادة (5) من ميثاق الحلف. وتشمل تلك الأنشطة حسبما ذُكر سابقاً، رفع الوعي الاستراتيجي بالوضع في البحر المتوسط، والتصدي للإرهاب البحري، وبناء القدرات ذات الصلة بالأمن البحري، ودعم عملية الاتحاد الأوروبي في المتوسط التي تُعرَف باسم "سوفيا"، وهي مَعْنِيَةٌ بمكافحة تهريب المهاجرين عبر المتوسط، كما يتعاون الحلف على نطاق محدود مع الاتحاد الأوروبي في تأمين بحريّة من أجل التعامل مع تدفّقات المهاجرين، ويقتصر دور الحلف على جمع المعلومات ومشاركتها مع الاتحاد الأوروبي والسلطات اليونانية والتركية.

• مجال المعلومات الاستخباراتية: نظراً إلى أهمية المعلومات الاستخباراتية في جهود مكافحة الإرهاب، أنشأ حلف الناتو في 2016 مركزاً للجنوب داخل قيادة القوات المشتركة في نابولي، ويُعرَف اختصاراً باسم NSD-S HUB، وبدأ المركز العمل بالكامل في 2018. ويهدف هذا المركز إلى تحسين تنسيق تبادل المعلومات الاستخباراتية، ورفع الوعي الاستراتيجي للدول الأعضاء في الحلف حول تطوُّرات الإرهاب في الشرق الأوسط وإفريقيا، وبناء القدرات الدفاعية لدول المنطقة، كما قام الحلف بتفعيل نظام الاستطلاع Allied Ground Surveillance system الموجود في إيطاليا منذ نهاية 2017؛ من أجل جمع مزيد من المعلومات الاستخباراتية حول تطوُّرات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁽³⁰⁾. وتم كذلك

استحداث منصب مساعد الأمين العام للحلف لشؤون المعلومات الاستخباراتية ليتولى مسؤولية تحسين قدرات الحلف في تجميع المعلومات الاستخباراتية. كذلك استخدم الحلف النظام الاستخباراتي المعروف باسم Global Hawks في توفير معلومات استخباراتية للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش.

وفي إطار "سياسة تعزيز الاستقرار"، تعاون حلف الناتو مع الدول الشريكة في مجال مكافحة الإرهاب على أكثر من مستوى. ونستعرض هنا ثلاث حالات ورد ذكرها في التقرير السنوي للأمين العام لحلف الناتو خلال عام 2019، وهي أفغانستان والعراق والاتحاد الإفريقي، وسيتم تناول كلٍّ منها على حدة.

الحالة الأولى - أفغانستان: حيث يشير التقرير إلى أن حلف الناتو من خلال عملياته هناك Resolute Support Mission وما تقدمه من دعم سياسي وعملياتي للقوات الأفغانية، استمرَّ خلال تلك السنة في دعمه للقوات الأفغانية في تفكيك شبكات التنظيمات الإرهابية وبناء قدراتها على الحيلولة دون عودة أفغانستان مرة أخرى إلى ممارسة دور الدولة الراعية للإرهاب الدولي.

كما نفذت قوات الحلف في 2019 عمليات غير قتالية ذات صلة بتدريب المؤسسات الأمنية الأفغانية في مجال التخطيط العملي وتطوير الميزانية وإدارة شؤون الضباط والإشراف المدني، وعملت على تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام من خلال البرامج التدريبية، ونفذت عدة برامج لرفع قدرات الشرطة والجيش الأفغانيين من خلال البرامج التعليمية المتقدمة، وتعزيز القدرة على حماية المدنيين أثناء الاشتباك ضد الجماعات الإرهابية.

ووفق تقديرات حلف الناتو وما يقوم به من مراجعات لمستوى التقدم في قدرات القوات الأفغانية في مجال مكافحة الإرهاب؛ رأى الحلف أنه تحسّنت قدرة القوات الأفغانية على حماية المدن وتأمين الانتخابات الرئاسية وتأمين الطرق الرئيسية مع تزايد الهجمات الإرهابية هناك⁽³¹⁾.

بجانب ذلك، يُقدّم الحلف دعمًا ماليًا للقوات الأمنية الأفغانية من خلال صندوق للجيش الوطني الأفغاني Afghan National Army Trust Fund، ويتكوّن هذا الصندوق من مساعدات مالية من المجتمع الدولي تُقدّم دعمًا للمؤسسات الأمنية الأفغانية. ومع نهاية عام 2019، بلغ إجمالي المساهمات في الصندوق 3 مليارات دولار. وتوجّه

هذه الأموال إلى استدامة الجيش الأفغاني وما يرتبط بذلك من تمويل برامج التعليم العسكري الاحترافي الخاصة بالحلف، وبناء القدرات وبناء قدرة المرأة على العمل في المؤسسات الأمنية، وتمويل تنفيذ خطة الحكومة الأفغانية الخاصة بتعزيز قدرات المؤسسات الأمنية التي تحوي أربعة محاور؛ هي: تعزيز القدرات القتالية، ومكافحة الفساد، وتطوير قيادات عسكرية جديدة، وتحسين نظم القيادة والسيطرة⁽³²⁾.

الحالة الثانية- العراق: تهدف مهمة حلف الناتو في العراق إلى تمكين القوات العراقية من منع عودة تنظيم داعش مرة أخرى للسيطرة على أجزاء من إقليم الدولة، ويؤطر مهمة الحلف هناك شراكة مع الحكومة العراقية تقوم على احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه واستقلاله، وهي مهمة غير قتالية تقدم التدريب والنصح والاستشارات للقوات والمؤسسات العراقية. وتنسق هذه المهمة ما تنفذه من أنشطة في العراق مع التحالف الدولي ضد داعش ومع الاتحاد الأوروبي ومع الأمم المتحدة.

وفي 2019 ساعدت مهمة الحلف العراق في مجال إصلاح القطاع الأمني، وقدمت النصح لوزير الدفاع والمستشار الأمن القومي ولمركز العمليات الوطني التابع لمجلس الوزراء. ونفذت مهمة الحلف هناك برامج تدريب المدربين في داخل المؤسسات التعليمية العسكرية العراقية؛ وذلك بهدف تكوين كادر أكاديمي داخل تلك المؤسسات قادر على إعداد وتخريج أجيال جديدة من الضباط، كما نفذت عدة برامج لبناء القدرات في تفكيك العبوات الناسفة بأنواعها المختلفة، وفي مجال تعزيز القدرات في مجال التخطيط المدني-العسكري دعمًا للعمليات، وفي مجالات الدفاع السيبراني وحكم القانون والقوانين ذات الصلة بالتدخل في الصراعات المسلحة ومكافحة الفساد وحماية المدنيين والأطفال.

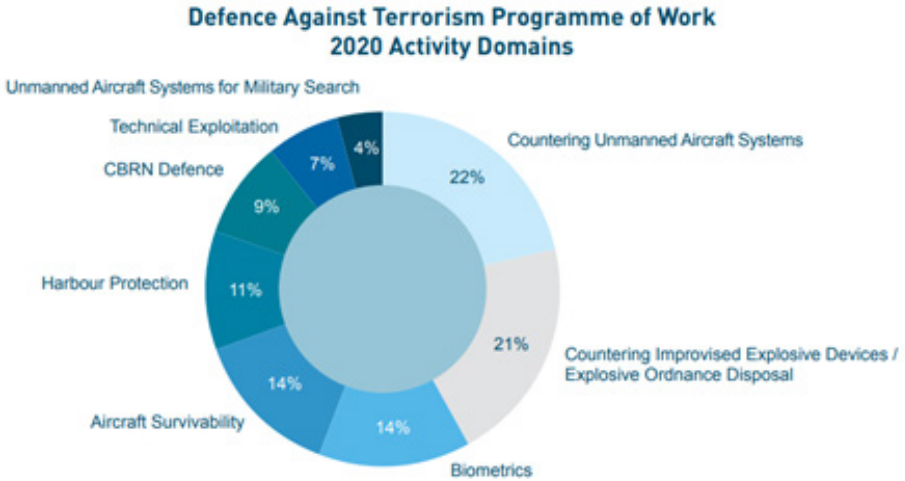
كما تحرص مهمة حلف الناتو هناك على تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام في العراق؛ حيث يُوجد من بين أعضاء المهمة استشاريٌّ خاصٌ بهذه المسألة. وخلال أكتوبر 2019، اتفق حلف الناتو مع بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق على تقوية التعاون العملي ليشمل برامج بناء قدرات إدارات الموارد البشرية وإدارات الأزمات والحوكمة، ودعم تمثيل المرأة في المؤسسات الأمنية العراقية⁽³³⁾.

الحالة الثالثة- الاتحاد الإفريقي: ففي إطار الدعم والمساعدة التي يقدمها حلف الناتو للاتحاد الإفريقي على النحو الذي تم توضيحه من قبل، كان بناء قدرات الاتحاد

في مجال مكافحة الإرهاب أحد مجالات الدعم التي قدمها الحلف؛ حيث نفذ الحلف في أبريل 2019 برنامجًا تدريبيًا مشتركًا مع الاتحاد الإفريقي يستند إلى منهج مرجعي طوره حلف الناتو في مجال مكافحة الإرهاب NATO Counter-Terrorism Reference curriculum؛ وذلك بالشراكة مع "تحالف الشراكة من أجل السلام" المُكوّن من عدد من الخبراء ومنظمات دفاعية ينتمون إلى 60 دولة. وتم كذلك تنفيذ أول حوار بين حلف الناتو والاتحاد الإفريقي حول مكافحة الإرهاب من أجل تحديد مجالات التعاون المستقبلي. وبجانب تعاون حلف الناتو مع الدول الشريكة في مجال مكافحة الإرهاب، فإن الحلف ينفذ برامج لبناء قدرات الدول الأعضاء في التصدي للإرهاب. وفي هذا السياق أنشأ الحلف منذ قمة إسطنبول التي عُقدت في 2004 برنامج عمل الدفاع ضد الإرهاب Defense against Terrorism Programme of Work لمعالجة النقص في التنسيق العملي لدى الدول الأعضاء المتعلق بالاشتباك العسكري مع الكيانات الإرهابية من خلال أنشطة التدريب والمناورات، فضلًا عن تعزيز دمج التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الإرهاب. وتلتزم كل دولة من أعضاء الحلف بأن تقود الجهود المتعلقة بكل نشاط من أنشطة هذا البرنامج بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات البحثية والأكاديمية⁽³⁴⁾.

وتغطي أنشطة هذا البرنامج عدّة مجالات ذات صلة بمكافحة الإرهاب، وهي: مجابهة الطائرات المُسيّرة بدون طيار، ومجابهة العبوات الناسفة، والحماية ضد التهديدات الإرهابية المنقولة بحرًا، والدفاع ضد استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية، والحروب الإلكترونية، والاستغلال التقني، وهو ذو صلة بتجميع وتحليل المواد في العمليات العسكرية المُنمّدة، وتعزيز قدرات استخدام البيانات الحيوية، والبيانات المُجمّعة من أرض المعركة في تتبّع الإرهابيين الأجانب على وجه الخصوص. ونفّذ حلف الناتو، في إطار هذا البرنامج، خلال عام 2019، 18 مشروعًا كانت النسبة الكبرى منها في مجالات مجابهة العبوات الناسفة، ومجابهة الطائرات المُسيّرة بدون طيار، وفي تعزيز قدرات استخدام البيانات الحيوية، والبيانات المُجمّعة من أرض المعركة في تتبّع الإرهابيين الأجانب⁽³⁵⁾، وخلال عام 2020 استمرّت ذات المجالات في أولوية تنفيذ المشروعات في هذا البرنامج⁽³⁶⁾.

شكل رقم (2): أنشطة برنامج عمل الدفاع ضد الإرهاب 2020



المصدر: "The Secretary General's Annual Report", Report of 2020, Op.Cit"

ثانياً | الهجمات السيبرانية:

أصبحت الهجمات السيبرانية، وفق تقدير حلف الناتو، مُتكررة وأكثر تنظيماً وتتسبب في خسائر كبيرة للحكومات وللقطاع الخاص وللإقتصادات الوطنية بشكل عام. ويشير الحلف إلى أنها تكاد تؤثر سلباً على ازدهار المنطقة الأورو-أطلسية وأمنها. وهذا النوع من الهجمات قد تنفذه الجماعات المتطرفة والإرهابية، أو جماعات الإجرام المنظم، أو أجهزة الاستخبارات الأجنبية.

ويقع التصدي لهذه الهجمات ضمن مهام الحلف الرئيسية الخاصة بالدفاع والردع. ويشير التقرير السنوي للأمين العام للحلف في 2019 إلى أن "أي هجمات إلكترونية كبيرة الأثر قد تؤدي إلى تفعيل المادة (5) من ميثاق الحلف". وتستند فلسفة حلف الناتو في التصدي لهذا النوع من الهجمات إلى أن الدول الأعضاء تقع عليها المسؤولية الأولى منفردة في حماية فضاءها الإلكتروني، ثم تأتي ثانياً المسؤولية الجماعية بسبب التداخل الموجود بين هذه الفضاءات في عناصر قوتها وعناصر ضعفها.

ويقدم الحلف في إطار هذه الفلسفة الدعم للدول الأعضاء في هذا المجال من خلال مركز عمليات الفضاء الإلكتروني التابع له. ويساعد هذا المركز الدول الأعضاء على تنفيذ عمليات للتصدي للهجمات الإلكترونية بمختلف أنواعها وفي الحفاظ على استقلال قراراتها الوطنية.

ودعمًا لدور حلف الناتو في التصدي لهذا النوع من الهجمات، وافقت الدول الأعضاء على دمج قدراتها السيبرانية في عمليات الحلف، مع الحفاظ على تبعية تلك القدرات للدولة العضو، وتم إخضاع قوات الناتو السيبرانية كذلك للقانون الدولي. وقد ساعد حلف الناتو في 2019 الدول الأعضاء على تنفيذ التزامهم الخاص بالدفاع السيبراني الذي أقرته قمة وارسو 2016، والذي يهدف إلى تعزيز الصلابة السيبرانية للدول الأعضاء، بما يتضمّن ذلك من تقوية الأطر التشريعية والمؤسسية والاستثمار في العنصر البشري لمواجهة التهديدات السيبرانية.

وفي هذا السياق، يُعد حلف الناتو منصة جيدة لتدريب وتنفيذ تطبيقات على الدفاع السيبراني والاستعداد لأي هجمات سيبرانية، ولتشارك المعلومات، خاصةً فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستحدثة، كما يواصل الحلف مشاوراته مع الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة مثل الاتحاد الأوروبي حول أحدث أشكال التهديدات السيبرانية والقدرات المطلوبة للتصدي لها.

كما يُعزّز حلف الناتو علاقاته مع القطاع الخاص العامل في مجال التكنولوجيا من خلال برنامج الحلف "NATO Industry Cyber Partnership" الذي أعلن عنه في 2014. ويهدف هذا البرنامج إلى تسهيل التعاون بين الحلف والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي المهتم بالتكنولوجيا⁽³⁷⁾.

إلى جانب ذلك، يستثمر حلف الناتو بشكل كبير في دراسة وتحليل التأثيرات المتوقعة للتكنولوجيا المستحدثة على الأمن؛ ففي تقرير الأمين العام للحلف لعام 2019، ذكر أن "التكنولوجيا المستحدثة سيكون لها تأثير عميق على كيفية تنفيذ الحلف مهامه الأصلية، وعلى مستقبل أمن الدول الأعضاء الذي سيظل مرتبطًا بفهم وتبني وتطبيق تلك التكنولوجيا".

بالإضافة إلى ذلك، تبني حلف الناتو في 2019 خريطة طريق من أجل تطوير عمل الناتو في مجالات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الصواريخ الجديدة

والبيوتكنولوجي. وتساهم خريطة الطريق هذه في إثراء معرفة الدول الأعضاء بالقدرات المطلوب تطويرها للتعامل مع هذه التكنولوجيا المستحدثة والأطر القانونية والقيمية وعلاقتها باستخدام الأسلحة التقليدية.

كما واصل الحلف دعمه التعاون العلمي بين الدول الأعضاء في مجال التكنولوجيا المستحدثة من خلال برنامج "العلم من أجل السلام والأمن" SPS، ويركز هذا البرنامج على 10 مجالات للتعاون مع الدول الأعضاء والدول الشريكة؛ منها المفاهيم المتقدمة للنظم، والطاقة والكهرباء، والاتصالات والشبكات، وجمع وتحليل البيانات، وتحليل المعلومات ودعم القرار، والسلوك الثقافي والاجتماعي والمؤسسي، والأداء البشري المتقدّم والصحة، والانخراط الدقيق. وخلال الفترة 2014-2019 نفذ برنامج "العلم من أجل السلام والأمن" 855 مشروعًا، وكان 40% من هذه المشروعات ذات صلة بالتكنولوجيا المستحدثة⁽³⁸⁾. وخلال عامي 2019 و2020 نفذ البرنامج النسبة الكبرى من المشروعات في مجال تحليل المعلومات ودعم القرار وجمع وتحليل البيانات والمفاهيم المتقدمة للنظم.

وتعد قضية الهجمات السيبرانية من قضايا التعاون بين حلف الناتو والشركات الخاصة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ وذلك في مسعى من الحلف للوقوف على آخر التطورات المعرفية الخاصة بهذا المجال. وتأتي لهذا التعاون أنشأ الحلف عدة قنوات وأطر مؤسسية؛ منها "منتدى الناتو للصناعات" NATO-Industry Forum، واستضاف هذا المنتدى خلال عام 2019 على سبيل المثال في واشنطن أكثر من 500 خبير وممثل من القطاع الخاص وصناعات الدفاع لمناقشة تأثير التطور التكنولوجي على صنع القرار.

كما أنشأ الحلف "المجموعة الاستشارية للصناعات" NATO Industrial Advisory Group وهي مَعنيّة بإدارة الحوار مع الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا المستحدثة بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا وفي أمريكا الشمالية. وبنهاية 2019 نشرت هذه المجموعة 240 دراسة حول موضوعات ذات صلة بتوظيف التكنولوجيا في موضوعات أمنية ودفاعية⁽³⁹⁾.

وفي عام 2020، نفذ الحلف "خريطة الطريق حول التكنولوجيات المستحدثة" التي كانت قمة الحلف في لندن قد تبنتها في 2019، وبموجب خريطة الطريق هذه نطّم

الحلف عدة ورش عمل في مجالات تكنولوجياية متعددة شارك فيها مسؤولون من الدول الأعضاء ومن القطاع الخاص وأكاديميون. وناقشت ورش العمل أيضًا تحديات التنسيق العملياتي والتمويل وعلاقات الحلف مع الشركات الخاصة التي تصنع تكنولوجيا ليست ذات صلة بالدفاع.

كما أعلن حلف الناتو في 2020 عن إنشاء "مجموعة استشارية حول التكنولوجيا الناشئة" وتتألف من 12 خبيرًا في مجال الصناعة والدراسات البحثية من أجل تقديم المشورة للحلف حول سبل تبني التكنولوجيا الحديثة ودمجها في أنشطة الحلف. وقدمت المجموعة المشورة للحلف حول أفضل السبل لتمويل برامج الابتكار التكنولوجي، كما أنشأت المجموعة شبكة لمراكز الابتكار ونفذت عدة أنشطة لرفع مستوى الوعي التكنولوجي بين الدول الأعضاء في الحلف (40).

بالإضافة إلى ذلك، شهد عام 2020 استمرار علاقات حلف الناتو بالصناعات ذات الصلة بالتكنولوجيا الناشئة، لا سيما مع تفشي جائحة كورونا؛ فمن خلال أطر التعاون المتعددة، قدّمت هذه الصناعات للحلف مساعدات في تحليل آني للبيانات ورسم خرائط آنية لحجم انتشار الوباء في الدول الأعضاء وللتغير الحادث في شبكات الإمداد والتمويل (41).

وتكتسب الهجمات السيبرانية أهمية متزايدة داخل حلف الناتو بسبب ارتباطها كما ورد في تقرير الأمين العام للحلف لعام 2020 بالتهديدات غير التقليدية الهجينة Threats Hybrid التي تستخدم فيها أدوات عسكرية وأخرى غير عسكرية من أجل استهداف القوات المسلحة أو منشآت مدنية أو القطاع الخاص؛ حيث يشير التقرير المذكور إلى أن هذه الهجمات المهجنة تُضعف التماسك الداخلي في الدول الأعضاء، وتُضعف الحلف بشكل كبير. ومثال على ذلك الهجمات السيبرانية التي تستهدف دولاً من أعضاء الحلف دون أن تصل تلك الهجمات إلى مستوى الهجوم المسلح، ولكنها تحوي معلومات معادية قد تضر بالمجتمع دون أن يتم تحريك جندي واحد عبر الحدود. وفي إطار ذلك، أصبحت مجابهة التهديدات المهجنة أولوية للحلف، ولذا استثمر الحلف خلال عام في تعزيز قدرته على ردع هذه التهديدات من خلال مشاركة المعلومات الاستخباراتية ونشر المعلومات حول التحديات المُهَجَّنَة.

كما تزامن مع ذلك تزايد اهتمام الدول الأعضاء في الحلف بتحليل نقاط ضعفهم في

مواجهة الأنشطة المُهَجَّنة التي تقوم بها كل من الصين وروسيا. وفي هذا السياق يلعب حلف الناتو دورًا تنسيقيًا وتوعويًا للدول الأعضاء حول كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة في الأنشطة المُهَجَّنة المعادية، وكيف يمكن توظيف تلك التكنولوجيا من قبل الدول الأعضاء في التصدي لتلك الأنشطة.

إلى جانب ذلك، يهتم حلف الناتو بتعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي من أجل تبادل وجهات النظر حول كيفية التعامل مع هذا النوع من التهديدات، خاصةً من خلال مركز التميز الأوروبي لمكافحة التهديدات المهجنة وعن طريق التدريبات المشتركة⁽⁴²⁾.

ثالثاً | جائحة كورونا كوفيد -19:

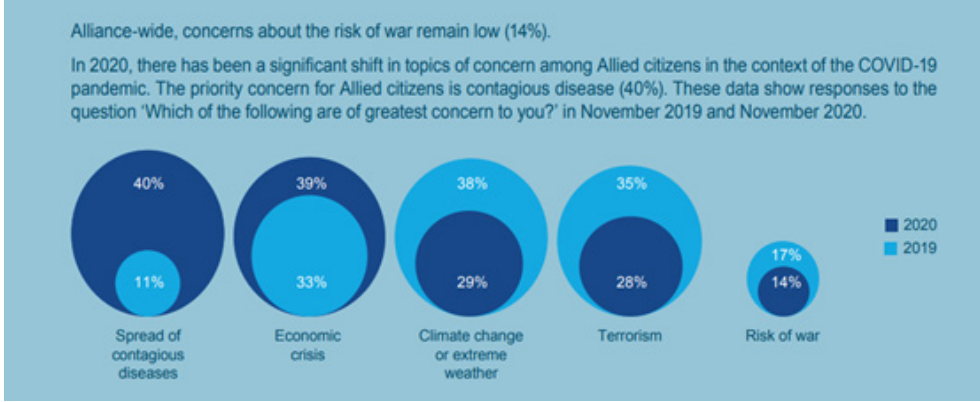
اكتسبت جائحة كورونا كوفيد-19 أولوية في قائمة التهديدات والتحديات الخاصة بحلف الناتو، وكان هدف الحلف في تصديده للجائحة هو الحيلولة دون تحوُّل الأزمة الناتجة عن الجائحة من كونها أزمة صحية إلى أزمة أمنية، واعتمد الحلف في جهوده في هذا الصدد على خبراته في إدارة الأزمات والكوارث.

ويرجع اهتمام الحلف بكورونا كأحد التحديات الرئيسية المؤثرة على الأمن في منطقة الحلف إلى عاملين: يتعلق العامل الأول بتأثير الجائحة على كل الأنشطة ذات الصلة بعمل الحلف التي تتضمن الاتصال المباشر بين قوات الدول الأعضاء وممثليهم في مقرات الحلف ببروكسل.

وينصرف العامل الثاني إلى تنامي مخاوف الشعوب في الدول الأعضاء؛ حيث يُشير استطلاع رأي نُفِذَ الحلف في 2020 لمعرفة تأثير كورونا على رأي شعوب الدول الأعضاء واهتماماتهم مقارنةً باهتماماتهم في عام 2019، إلى أن 50% من السكان يرون أن التهديد لأمن دولهم زاد مع الجائحة، وبلغت هذه النسبة 56% بين من تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا.

كما تشير نتائج الاستطلاع ذاته إلى أن انتشار الأوبئة والأزمات الاقتصادية كانت على قائمة اهتمامات المواطنين المستطلعة آراؤهم في الدول الأعضاء، بينما كانت المخاوف من حرب تقليدية متدنية جدًا.

شكل رقم (3): الأولويات الأمنية لشعوب الدول الأعضاء في حلف الناتو



.The Secretary General's Annual Report", Report of 2020 , Op.Cit.,p.43"

ومنذ بدء الجائحة، قدّم حلف الناتو الدعم للقطاعات المدنية من خلال النقل الجوي وتنظيم الطلعات الجوية لتوفير ونقل الإمدادات الطبية الأساسية، وأنشأ مستشفيات ميدانية وتشارك الخبرات الطبية وطوّر استجابات مبتكرة.

وخلال الموجة الأولى للجائحة ساند الحلف السلطات المدنية في الدول الأعضاء من خلال نصف مليون مُجنّد، وساهمت الدول الأعضاء في الحلف في نقل 1500 طن من المُعدّات الطبية جواً ونفّذوا 350 طلعة لنقل الطواقم الطبية، وساهموا في بناء 100 مستشفى ميداني وأكثر من 25 ألف سرير.

وعمل المركز الأوروبي-أطْلنطي للاستجابة للأزمات على تنسيق الاستجابة لطلبات المساعدة من الدول الأعضاء والدول الشريكة، وتم من خلال هذا المركز توفير إمدادات طبية للشركاء وللأعضاء بهدف تقليل الضغط على نظمها الصحية. وفي يوليو 2020 وبناءً على طلب من الأمم المتحدة قام المركز بتنسيق نقل مستشفى ميداني إلى أكرا في غانا بالتعاون مع الطيران الملكي البريطاني وبرنامج الأمم المتحدة للغذاء، واستخدمت المستشفى في دعم جهود خطوط الدفاع الصحي في مكافحة انتشار الوباء⁽⁴³⁾.

كما عقد وزراء دفاع الدول الأعضاء في الحلف اجتماعاً في يونيو 2020 واتخذوا قرارات مهمة للتصدي للموجة الثانية من الجائحة، واتفقوا على وضع خطة عملياتية مرنة

تتماشى مع حجم انتشار الوباء في الدول الأعضاء وفي الدول الشريكة، وعلى توفير تمويل إضافي لشراء الإمدادات والخدمات الطبية، وعلى إنشاء مخزون استراتيجي من المُعدّات الطبية.

وفي ضوء هذه القرارات، أنشأ الحلف صندوقًا لتمويل الاستجابة للجائحة وهو يُوفّر مخزونًا من المُعدّات والإمدادات الطبية من أجل تقديم مساعدات عاجلة للدول الأعضاء وللدول الشريكة عند الحاجة. ويتم تخزين هذه المعدات في مخازن تُوفّرها الدول الأعضاء داخل أراضيها، ويتم شراء جزء من هذا المخزون والجزء الآخر هو تبرّعات من الدول الأعضاء. وشملت تلك التبرعات أجهزة تنفّس تبرّعت بها هنجاريا والولايات المتحدة وأدوات حماية شخصية تبرّعت بها ألمانيا، كما قدمت 16 دولة من أعضاء الحلف تبرّعات مالية للصندوق بلغت 5 ملايين يورو.

ومن خلال هذا الصندوق قدم حلف الناتو مساعدات في شكل معدات طبية بقيمة 1.5 مليون يورو لكل من ألمانيا وجمهورية التشيك والجبل الأسود وشمال مقدونيا. واستخدم الحلف جزءًا من الصندوق في تقديم مساعدات للدول الشريكة للحلف الأكثر معاناةً من الجائحة، مثل العراق وتونس وأوكرانيا والبوسنة والهرسك.

كما قدم حلف الناتو مساعدات للحكومات في المناطق التي ينفذ فيها عمليات ومهمات، مثل أفغانستان؛ حيث قدم الحلف إمدادات طبية لقوات الأمن الأفغانية، كما نسق الحلف مساعدة الدول الأعضاء بعضهم بعضًا في التصدي للجائحة؛ فمثلًا استقبلت إسبانيا دعمًا من ألمانيا وجمهورية التشيك وإستونيا ولاتفيا ولتوانيا ولكسمبورج وبولندا وتركيا بتنيق من الحلف. وحصلت إيطاليا على دعم من ألمانيا وجمهورية التشيك وإستونيا ولكسمبورج وبولندا وسلوفاكيا وتركيا والولايات المتحدة، وحصلت الجبل الأسود على دعم من إستونيا وهولندا وبولندا وتركيا والولايات المتحدة. وحصلت مقدونيا الشمالية على دعم من بلغاريا والتشيك وإستونيا وهنجاريا وهولندا والنرويج وبولندا وسلوفاكيا وتركيا والولايات المتحدة. ولعب حلف الناتو دور تنسيق مهمًا في كل هذه الحالات⁽⁴⁴⁾.

رابعاً | تهديدات أمن الطاقة:

تُعدّ التهديدات التي يمكن أن يتعرض لها أمن الطاقة في الدول الأعضاء في الحلف من

التحديات الأمنية المستحدثة التي بدأ الحلف يهتم بها بشكل تدريجي منذ العقد الأول للقرن الحادي والعشرين. وترجع بدايات هذا الاهتمام من الحلف إلى قمة بوخارست التي عُقدت في عام 2008؛ حين اتفق أعضاء الحلف على أول تقرير يتعلّق بدور الحلف في تحقيق أمن الطاقة، وهو تقرير سري غير معلن.

وتضمّن هذا التقرير، وفق ما هو مُتداول، إطاراً سياسياً عاماً لدور الحلف في التعامل مع أي تهديد يتعلق بأمن الطاقة. ومع تعدد التطورات التي أصبحت تؤثر على إمدادات الطاقة إلى القارة الأوروبية، بدأ الحلف يُضيف بعداً عملياً في تعامله مع أمن الطاقة.

ومن أهم تلك التطورات، تزايد استخدام روسيا مسألة الطاقة كأحد أدوات سياستها الخارجية وكأحد أدوات الحروب المُهجنّة التي تستهدف بها أوكرانيا وغيرها من الدول الأوروبية، وتعرّض قوافل النفط التابعة للحلف في أفغانستان لهجمات متعددة من الجماعات المسلحة هناك على نحو هدّد إمدادات الوقود للمعدات العسكرية التابعة لعملية الحلف في أفغانستان، وعمليات القرصنة والهجمات الإرهابية التي تعرّضت لها البنية التحتية للطاقة في عدة دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل محاولة الهجوم الإرهابي الذي استهدف منشأة الغاز في منطقة عين صالح بالجزائر في عام 2016⁽³⁶⁾.

وقد ورد في وثيقة المفهوم الاستراتيجي للحلف 2010، نصّ ذو صلة برؤية الحلف للتهديدات التي يمكن أن يتعرّض لها أمن الطاقة في الدول الأعضاء؛ حيث نصّت على أن "كل الدول أصبحت تعتمد بشكل متزايد على ممّرات النقل والنقل الوسيط والاتصال التي تعتمد عليها التجارة الدولية وأمن الطاقة. وهذه الطرق بحاجة إلى مجهودات دولية ضخمة لتأمين صلابتها ضد أي هجوم أو اضطراب أو تعطيل من قبل الجماعات الإرهابية، كما أن بعض دول الحلف ستكون أكثر اعتماداً على مصادر الطاقة الأجنبية، وفي حالات معينة على شبكات توزيع طاقة أجنبية من أجل الاستجابة لاحتياجاتهم من الطاقة. وما دام هناك نصيب كبير من استهلاك العالم من الطاقة يتم نقله عبر العالم فإن إمدادات الطاقة مُعرّضة بتزايد للاضطراب"⁽⁴⁷⁾.

ومع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بدأت هذه القضية تكتسب أهمية استراتيجية في الحلف؛ ففي 2014 انعقد اجتماع غير رسمي لمجلس الحلف مع

خبراء في الطاقة، وعُرف حينها باسم Energy NAC، وشاركت في هذا الاجتماع المفوضية الأوروبية، والإدارة الأمريكية، والوكالة الدولية للطاقة، وتم الاتفاق على جعل هذا الاجتماع ذا صفة سنوية.

وقد حدّد حلف الناتو ثلاثة مجالات لدوره في تحقيق أمن الطاقة في المنطقة الأوروبي-أطلسية؛ هي:

- رفع الوعي الاستراتيجي من خلال تشارك المعلومات الاستخباراتية ذات الصلة بتطورات الطاقة، والتشاور السياسي بين الدول الأعضاء في الحلف بعضها وبعض، وبين أعضاء الحلف والدول الشريكة، وتبادل الرؤى مع الخبراء. وتم بالفعل إنشاء قسم لأمن الطاقة في "إدارة التحديات الأمنية الناشئة" في مقر الحلف في بروكسل في 2010، وتم إنشاء مركز للتميز في 2012 في ليتوانيا معنيًا بأمن الطاقة.

- دعم حماية البنية التحتية للطاقة: وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تبادل أفضل الخبرات بين الخبراء، وتنظيم دورات تدريبية، وإضافة سيناريوهات تتعلق بالطاقة في المناورات والتدريبات العسكرية. ورغم أن مسؤولية تأمين البنية التحتية للطاقة تقع على عاتق كل دولة من الأعضاء منفردة، فإن الحلف عمل على زيادة قدراته في هذا الصدد من خلال التدريب والمناورات المشتركة؛ فعلى سبيل المثال، تقوم القوات البحرية التي يكلّفها الحلف بعمل تمشيط ومراقبة للممرات البحرية وللموانئ الرئيسية، كما تُساهم عمليات مكافحة القرصنة التي يُنفّذها الحلف في تأمين خطوط النقل التجارية لإمدادات الطاقة⁽⁴⁸⁾.

• تحسين كفاءة الطاقة المستخدمة في الجانب العسكري من خلال تقليل استهلاك الطاقة في المُعدّات العسكرية والاهتمام بمصادر الطاقة الصديقة للبيئة. وقد أعلن الحلف في قمة ويلز في 2014 التزامه بما سماه "الدفاع الأخضر" green defense، وبوضع معايير مشتركة خاصة باستخدام التكنولوجيا التي ترفع كفاءة استخدام الطاقة في المجال العسكري⁽⁴⁹⁾. ويتضمن قيام الحلف بهذا الدور تشارك أفضل الممارسات الوطنية، واستخدام مُعدّات قتالية ذات كفاءة في استخدام الطاقة، وتطوير معايير لكفاءة استخدام الطاقة في العمليات العسكرية. وفي مسعى من حلف الناتو لتعزيز دوره في هذه المجالات الثلاث، عمل الحلف على بناء شراكات مع الوكالة الدولية للطاقة، ومع المفوضية الأوروبية، واهتمّ بتوثيق العلاقات

مع المهندسين العسكريين والشركات العاملة في صناعات ذات صلة بالدفاع، كما قام مركز التميز للطاقة التابع للحلف بتوسيع عضويته ليشمل 11 دولة. ويوفر هذا المركز تحليلات وتدريبات ذات صلة بتوجهات الحلف في مجال أمن الطاقة.

ومع ضم روسيا شبه جزيرة القرم في 2014 بدأ الحلف يهتم بالعلاقة بين الطاقة والحروب المَهْجَنَة؛ حيث تزامن مع هذا الحدث تكرار استخدام روسيا رفع سعر الغاز وتوفير إمدادات الطاقة للانفصاليين في أوكرانيا، وتهديدها بقطع إمدادات الطاقة عن كييف إذا لم تقم بالدفع المسبق لقيمتها. وفي إطار دعم الحلف لأوكرانيا قام الحلف بتنفيذ تدريب في أكتوبر 2017 تركّز حول كيفية حماية شبكة الكهرباء في البلاد ضد أي هجوم سيبراني⁽⁵⁰⁾.

إلى جانب ذلك، بدأ حلف الناتو ينظم تدريبات عملية ذات صلة بأمن الطاقة؛ ففي 2015 نظم الحلف أول تدريب على رفع الوعي الاستراتيجي بأمن الطاقة في مدرسة الحلف بألمانيا بمشاركة متدربين من أكثر من 20 دولة من الأعضاء ومن الدول الشريكة، وتحول هذا التدريب فيما بعد إلى نشاط سنوي، كما نفذ مركز الحلف الإقليمي في الكويت في 2018 أول تدريب خاص بأمن الطاقة، وشارك فيه عدد من الدول الشريكة، واستعرضت فيه خبراتها الخاصة بتأمين البنية التحتية للطاقة.

1. "The Alliance's Strategic Concept (1999)", Op.Cit.
2. "Active Engagement, Modern Defense (Strategic Concept 2010)", pp. 3-4, NATO official web portal: <https://www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept-2010-eng.pdf>
3. تشمل هذه الدول تونس ومصر والجزائر والمغرب وإسرائيل وموريتانيا والأردن.
4. مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول سياسي بوحدة مكافحة الإرهاب في حلف الناتو، فضلَ عدم ذكر اسمه، مقر حلف الناتو في بروكسل، 23 أكتوبر 2018.
5. Eman Ragab, Op.Cit.
6. "Europol Review –General Report On Europol Activities 2014", p. 31: <https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/europol-review-2014.pdf>
7. "Europol Review –General Report On Europol Activities 2015", p. 18: " https://www.europol.europa.eu/annual_review/2015/resources/europol-review-2015.pdf
8. Eman Ragab, Op.Cit.
9. NATO glossary of terms and definitions, AAP-06(2018), p.35.
10. Julliette Bird, "NATO's Role in Counter-Terrorism", Perspectives on Terrorism, Vol.9, No.2, 2015.
11. NATO glossary of terms and definitions, AAP-06(2018), p.35.
12. Thierry Tarday, "The internal nature of the Alliance's cohesion", NDC Policy Brief, no 1, October 18, 2018.
13. Warren Chin, "NATO and the future of International Terrorism and counter terrorism", Center of Excellence –Defense Against Terrorism, p. 20
14. مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول بحلف الناتو فضلَ عدم ذكر اسمه، مقر حلف الناتو في بروكسل، 23 أكتوبر 2018.
15. للمزيد حول هذه القضية انظر: إيمان رجب، "حدود التعاون في مكافحة الإرهاب بين "الناتو" والشركاء في شمال إفريقيا.. حالتا مصر وتونس"، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر 2019، ص ص 29-31.
16. مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع السفير أليساندرو مينوتو-ريزو نائب الأمين العام لحلف الناتو خلال الفترة 2001-2007، روما، 25 سبتمبر 2018.
17. Mohamed Mustafa Orfy, NATO and the Middle East: The Geo Political Context Post -9/11, (London: Routledge, 2011), pp.132-133.
18. "NATO and the fight against terrorism", Response to Terrorism Briefing, NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 2008, p.11.
19. أطلق الحلف هذه العملية كرد فعل على أحداث 11 سبتمبر 2001، وتعد أول عملية ينقُذها الحلف بهدف مساعدة الولايات المتحدة باعتبارها عضواً في الحلف على التصدي للإرهاب؛ وذلك تنفيذاً للمادة 5 من الميثاق المنشئ للحلف. وكانت أطلقت هذه العملية في 26 أكتوبر 2001 واستمرت حتى نوفمبر 2016.
20. Istanbul Summit Communiqué, June 28,2004: https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_21023.htm
21. This 2002 action plan was opened in 2016
22. "Update On NATO's Cooperation With Mediterranean Dialogue Countries", Partnerships And Cooperative Security Committee (PCSC), NATO HQ in Brussels, November 17, 2017, pp.5-7.
23. "NATO's policy guidelines on counter-terrorism: Aware, Capable and Engaged for a Safer Future", NATO official documents, May 21,2012.

24. Brief of Dr Keniz Yuksel-Beten, Senior Advisor SPS and partnership cooperation, Proceedings of a conference entitled "The New Challenges to Global Security: NATO's response", emerging security challenge Division-NATO headquarter , Brussels, November 28,2011, pp.58-59.
25. مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع رئيس وحدة مكافحة الإرهاب بحلف الناتو، بروكسل، 23 أكتوبر 2018.
26. NATO glossary of terms and definitions, AAP-06(2018), p.35.
27. مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع مسئول سياسي بوحدة مكافحة الإرهاب في حلف الناتو، فضل عدم ذكر اسمه، مقر حلف الناتو في بروكسل، 23 أكتوبر 2018.
28. Margherita Bianchi, Guillaume Lasconjarias, and et al., "Projecting Stability in NATO's Southern Neighbourhood", NDC Conference Report, Research Division – NATO Defense College, No. 03/17 – July 2017, p.8.
29. " Brussels Summit Communiqué 2021 ", NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_185000.htm
30. See the official web portal of the NSD-S HUB: <https://thesouthernhub.org/about>
31. Alliance Ground Surveillance (AGS), NATO official web portal: https://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_48892.htm
32. "The Secretary General's Annual Report", Report of 2019 , NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 2020, p. 70
33. Ibid. p 71
34. Ibid.,pp 71-72
35. "NATO's Defence Against Terrorism Program", NATO official web portal, p.1: <https://2u.pw/nzwLgN>
36. "The Secretary General's Annual Report", Report of 2019 , Op.Cit., pp. 69-70
37. " The Secretary General's Annual Report", Report of 2020 , NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 2021, p. 79
38. "The Secretary General's Annual Report", Report of 2019 , Op.Cit., p 27
39. Ibid., p 48
40. Ibid., p 58
41. The Secretary General's Annual Report", Report of 2020 , Op.Cit., p.56
42. Ibid., p. 66
43. Ibid., p. 27
44. Ibid., p. 35
45. Ibid.,p 37
46. "الجزائر: هجوم يستهدف منشأة لإنتاج الغاز"، بي بي سي عربي، 18 مارس 2016: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/03/160318_al-geria_attack_gasfield
47. "Active Engagement, Modern Defence (Strategic Concept 2010)", Op.Cit., p.4.
48. " NATO's Role in Energy Security", NATO Emerging Security Challenges Division and Public Diplomacy Division, 2011: https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_publications/20111026_Energy_Security_EN.pdf
49. VÁCLAV BARTUŠKA, PETR LANG et al, "The Geopolitics of Energy Security in Europe", in: Tomáš Valášek (ed.), New Perspectives on Shared Security: Nato's Next 70 Years, 2019, Carnegie Endowment for International Peace: <https://carnegieeurope.eu/2019/11/28/geopolitics-of-energy-security-in-europe-pub-80423>
50. Julijus Grubliauskas and Michael Rühle, "Energy security: a critical concern for Allies and partners", NATO Review,26 July 2018: <https://www.nato.int/docu/review/articles/2018/07/26/energy-security-a-critical-concern-for-allies-and-partners/index.html>

الباب الثاني

الحرب في أوكرانيا: مرحلة فاصلة للأمن الأوروبي

تقدم الحرب الروسية - الأوكرانية التي بدأت منذ فبراير 2022 نموذجاً للأحداث العالمية التي تمثل علامات فارقة في تطور العلاقات الدولية، والتي تمتد آثارها للعالم كله وللعديد من القضايا تبدأ من العلاقات بين القوى الكبرى والتطور المحتمل في بنية النظام العالمي، إلى تصدير الأزمات الاقتصادية العالمية من أزمة الغذاء، إلى أزمة الطاقة، إلى أزمة التضخم. ورغم هذا فإن القارة الأوروبية تعد هي المسرح الأساسي لهذه الحرب ولتداعياتها.

والمؤسسات التكاملية التي تدير أغلب علاقات القارة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي)، تواجه تحديات ليست هينة بفعل الحرب الروسية - الأوكرانية؛ وعلى الرغم من أنها تماسك هذه المؤسسات وجهودها الكبيرة للحفاظ على موقف موحد فيما بينها؛ فإن طول أمد الحرب قد يؤثر على هذه المؤسسات من جانب. ومن جانب آخر، قد يؤثر على الأمن الأوروبي، ويحد من مستوى التجانس والاتساق بين دوله. وفي هذا الباب الذي يضم فصلين، يكون الاهتمام الأساسي هو تحليل التداعيات المحتملة للحرب الروسية - الأوكرانية على الأمن الأوروبي الشامل، وكذلك كيف يتعامل حلف شمال الأطلسي، باعتباره المؤسسة الأمنية الأكثر انخراطاً في مجريات الحرب وتطوراتها، بحكم وجود الولايات المتحدة الأمريكية على قمته.

الفصل الرابع

الحرب في أوكرانيا: مرحلة فاصلة للأمن الأوروبي

* الشيماء عرفات

باحثة بوحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تهديد

في نهاية فبراير الماضي، جلبت روسيا للقارة الأوروبية ما تم اعتباره الاختبار والتهديد الأمني الأكثر خطورة على القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وحتى ما قبل الإعلان الرسمي للحرب، كان الوضع يعتبر خطراً لحد كبير، بسبب عدد القوات الكبيرة التي كان مرابطة على الحدود الروسية الأوكرانية حينها. هذا الوضع الذي اعتبره في حينه مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" أن "أوروبا تمر بمرحلة هي الأخطر على أمنها منذ نهاية الحرب الباردة"⁽¹⁾. إلا أنه، ومنذ بداية الحرب، توالى التصريحات والتعليقات التي وضحت محورية تلك الحرب؛ حيث صرح الأمين العام للحلف "ينس ستولتنبرغ" في قمة الناتو بمديرد، إن روسيا تمثل "تهديداً مباشراً" لأمن دول الناتو، وشدد على أن الحلف يواجه "أخطر أزمة أمنية منذ الحرب العالمية الثانية"⁽²⁾.

تركت الحرب الروسية الأوكرانية، تداعيات جمة على العالم كله، فقد أدت الحرب والعقوبات الغربية التي أعقبتها على موسكو إلى زيادات حادة في أسعار الأسمدة والمعادن والطاقة، ونتج عن ذلك أزمة غذاء مستعرة وموجة تضخمية ما زالت تضرب الاقتصاد العالمي. إلا أن أوروبا باعتبارها في مسرح الأحداث، وإن لم تخلقه، فقد أثرت عليها الحرب من كل الجوانب. إلا أنه يُهمننا في موضعنا هذا أن نتتبع تلك التأثيرات أو التداعيات على الأمن الأوروبي. ونظراً لتعقيد تلك القضية، لعمق جذورها ما بُنيت عليه، وتشعب طبيعة هذا الأمن؛ فإن الفصل سيحاول بالبداية توضيح طبيعة المنظور الأوروبي للأمن، حتى يسهل تفكيك وفهم تاريخ تكون المؤسسات القائمة على الأمن الأوروبي.

تلك المؤسسات التي لم يُقم عليها المكون الأوروبي فقط، بل تداخل معها مؤسسات أخرى أثرت بقوة على طبيعته، وعلى رأسهم حلف شمال الأطلسي "الناتو". وعليه فوجب قبل توضيح تعاطي تلك المؤسسات المختلفة مع الحرب الروسية الأوكرانية، أن نوضح خلفية الصراع الروسي الأوكراني، بما يتصل بعلاقة تلك المؤسسات به منذ بدايته الحديثة. وأخيراً بعد توضيح شكل وأساليب تعاطي الجانب الأوروبي مع الحرب، سيتم إبراز المعوقات التي يمكن أن تؤثر على طبيعة هذا التعاطي مستقبلاً.

لقد تطور مفهوم الأمن منذ الثمانينيات؛ حيث بدأ تطوير اتجاهات تستجيب لتهديدات تتجاوز الجانب العسكري المباشر⁽³⁾، لتظهر تهديدات غير تقليدية (كالتغيرات البيئية، وتنامي الهجرة واللجوء، وانتشار الإرهاب)، وكانت المدارس الأوروبية هي المتبني الأساسي لتلك المقاربة نحو الأمن غير التقليدي، فساهمت مدارس مثل كوبنهاجن وباريس وويلز، في إثراء الدراسات المتعلقة بالأمن من هذا المنظور. وقد اجتمعت تلك المدارس على انتقاد محورية الدولة في دراسات الأمن التقليدية، وغلبت الاهتمام بالأدوات العسكرية عن غيرها، وأكدت على شمولية التهديدات التي تتعرض لها الدول، بالإضافة لإيلائهم جانباً معتبراً للثقافة والجمهور في بلورة منظور الأمن لدى الدول، ولهذا فهم يركزون على أهمية الرأي العام في بلورة السياسة الخارجية والأمنية الداخلية، على خلاف النهج التقليدي الذي يرى أن دوائر النخب هي المحتكر لتشكيل تلك السياسات⁽⁴⁾.

ساهم هذا المنظور في تحديد نمط الاتحاد الأوروبي منذ بداية تأسيسه كتجمع اقتصادي لدول أوروبا الغربية في التعامل مع قضية الأمن والدفاع الأوروبي، كما عزز وجود حلف الناتو الذي يُعد الدعامة الأساسية للدفاع والأمن الأوروبي بشكله التقليدي. هذا الحلف الذي سبب وجوده، وجود رفاهية لدى الدول الأوروبية لتوسع منظورها للأمن عن شكله التقليدي، ولكن هذا المنظور لم يؤدِّ لتطوير تلك الطموحات لمكون أمني داخل الاتحاد، وهذا ما سيتم استعراضه، من خلال تتبع تطور منظومات الأمن الأوروبي، وما تُمثله الحرب الروسية الأوكرانية كمحطة في تطوره.

أولاً | التطور التاريخي لأسس الأمن الأوروبي:

كان للحرب العالمية الثانية تأثيراً مدمراً على أوروبا، بالنظر إلى عدد الضحايا والبنية التحتية المدمرة. والدمار الذي عانت منه القارة، وتوسع الشيوعية في الدول الأوروبية، جعل القادة الأوروبيين والأمريكيين يفهمون أن مستقبل بلدانهم يعتمد على تعاون وتكامل أكبر⁽⁵⁾. فقادت الحرب العالمية الثانية دولاً أوروبية مثل بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة، لاتخاذ الخطوات الأولى لإنشاء دفاع أوروبي. وكانت معاهدة "بروكسل" التي وقعت كل من بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة في عام 1948 واحدة من أولى المحاولات نحو الدفاع الجماعي، ولكنها لم تنجح في توفير الأمن ووقف التوسع الشيوعي.

منذ ذلك الحين، تم النقاش حول الوصول لترتيبات أمنية تسعى لحماية القارة الأوروبية من التوسع الشيوعي. ونظرًا لأن الاتحاد السوفيتي حينها كان عضوًا في مجلس الأمن، فلم يكن من الممكن الاعتماد عليه بتلك المهمة. وعليه، تم التوصل لتأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1949، الذي ضم الولايات المتحدة و11 دولة غربية. وكان من المفترض حينها أن الولايات المتحدة ستعمل فقط على مساعدة الحكومات الأوروبية في جهود الدفاع، على سبيل المثال، فقد وعد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك "دين آتشيسون" الكونجرس بأنه لن يحتاج إلى إرسال أعداد كبيرة من القوات إلى أوروبا، وأعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "دوايت أيزنهاور" معارضته لتوفير حماية أمريكية دائمة⁽⁶⁾.

ولكن تأسيس الحلف، لم يتناف مع تطلع عدد من الدول الأوروبية لتكوين منظومة دفاعية أوروبية. وحينها تم اقتراح إنشاء دفاع أوروبي عُرف اختصارًا باسم (EDC) من قبل مجلس التخطيط الوطني الفرنسي، مهمته تأسيس جيش أوروبي موحد⁽⁷⁾. وحينها قدم رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق "رينيه بليزن" اقتراحًا لما كان يُعرف باسم (EDC) إلى الجمعية الوطنية في عام 1950. وفي عام 1952 وقَّعت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا على الاقتراح. إلا أن الانسحاب الفرنسي من توقيع المعاهدة الخاصة بـ (EDC) عام 1954، بسبب اختلافهم مع الولايات المتحدة على مسار تأسيس الجيش؛ هو ما أدى لانتهيار محاولة التأسيس لجيش أوروبي.

على ضوء هذا الفشل، اجتمع في سبتمبر 1954 تسع دول، وهي إيطاليا وفرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وعقدوا مؤتمرًا محوريًا في لندن. وبناءً عليه تم الإقرار بضرورة عدم انسحاب القوات الأمريكية من أراضي الاتحاد الأوروبي، وكان هذا المؤتمر النواة لتأسيس اتحاد أوروبا الغربية (WEU) كأول منظمة أوروبية تتحمل مسؤولية عن الدفاع والأمن وفقًا لبنود معاهدة "بروكسل" بعد فشل EDC. وهي مجموعة دفاعية مشتركة مع قوة جوية وقيادة مشتركة.

بدأ أنه منذ منتصف الخمسينيات حتى فترة الحرب الباردة، لم يكن هناك تطور كبير أو سعي ذو مغزى نحو تأمين دفاع أوروبي حقيقي؛ حيث كانت الولايات المتحدة بمثابة القوة المهيمنة والأساسية في مواجهة الاتحاد السوفيتي، فكان الجانب الأوروبي يُعول بكثافة على التأمين الأمريكي للقارة الأوروبية. إلا أنه، ومع تفكك "العدو السوفيتي" في عام 1991، اضطر الناتو إلى إعادة التفكير في سبب وجوده وتبرير بقاءه. وترافق مع هذا الحدث وجود مفاوضات حول تحول المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي عام 1991⁽⁸⁾، والذي جلب بعض الطموحات الجديدة في مجال السياسة الأمنية، وفقاً لمعاهدة ماستريخت. وعليه، في عام 1993 أعاد الاتحاد الأوروبي وفق أحد بنود المعاهدة، التطلع لوضع سياسة دفاعية وخارجية مشتركة كأحد أهدافه.

لم تكفل المعاهدة وحدها السبب في إعادة التطلع لوضع سياسة دفاعية وخارجية مشتركة للاتحاد الأوروبي، بل قد كان هناك حدثان رئيسيان قد حفزا الحكومات الأوروبية على إعادة التفكير في التزامها بتحديد سياسة وقدرة دفاعية أوروبية مشتركة. الحدث الأول في عام 1997⁽⁹⁾، عندما عازمت حكومة حزب العمال برئاسة "توني بليير" على إظهار الدور المركزي للمملكة المتحدة في أوروبا، عن طريق تولي زمام المبادرة في إعادة هيكلة التعاون الدفاعي الأوروبي، وقد تم القيام بذلك جزئياً للتعويض عن استبعاد المملكة المتحدة، الذي اختارته بنفسها من المشاريع الأوروبية الأخرى، وعلى الأخص منطقة اليورو. أما الحدث الثاني الذي مثل نقطة تحول بالنسبة للأوروبيين فقد كان حرب كوسوفو.

لقد أوضحت "كوسوفو" بشكل مؤلم أن أوروبا تعتمد على القدرات العسكرية الأمريكية؛ فقد أظهرت الحرب أن الولايات المتحدة لديها موارد أفضل للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، بالإضافة إلى الموارد الجوية والبحرية المتفوقة، والخدمات اللوجستية، والاتصالات. ومع ذلك، فقد أكدت أيضاً على حقيقة أن القيادة الأمريكية في أوروبا هشة، وأن معظم الأمريكيين غير مستعدين للمخاطرة بحياتهم في صراعات أوروبية فوضوية لا تتعرض فيها مصالحهم الوطنية للخطر. هذا "الدرس المستفاد من كوسوفو" أدى بالتالي إلى إعادة التفكير في التعاون الدفاعي الأوروبي، ليس من أجل تقويض الناتو، ولكن لتزويد الاتحاد الأوروبي بالوسائل العسكرية لدعم وسائله الدبلوماسية المتاحة. وبهذا يبدو أن الحرب الروسية الأوكرانية قد أعادت جدلاً كان موجوداً منذ ما يزيد عن عقدين.

وعليه ، بداية عام 1998 ، اقترحت بريطانيا وفرنسا جيشًا أوروبيًا ، ووافقنا على الدفاع الجماعي . وفي إعلان سانت مالو ومبادرة لندن بقيادة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "توني بلير" والرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك" ، اتفقت بريطانيا وفرنسا على لعب دور مهم في أمن ودفاع الاتحاد الأوروبي ، واقترحتا تأسيس صندوق دفاع بقيمة 5 مليارات يورو ، يهدف لتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي الكبير على الولايات المتحدة . ولهذا كان (CFSP) عام 1999 ، بمثابة إشارة أولية إلى تأسيس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي ، الذي عبر عن استعداد دول الاتحاد للمغامرة بما كان حتى الآن المجال الحصري لحلف الناتو . وقد كان هدف تلك السياسة مواجهة التحديات غير التقليدية للأمن الأوروبي ، والتي ليست بالضرورة أن تكون عسكرية ، وهو ما يتسق مع ما سبق توضيحه بأن المنظور الأوروبي للأمن يركز على الأبعاد غير التقليدية .

بالوقت ذاته ، فقد دعمت قمة الناتو بواشنطن في 24 أبريل 1999 ، الاتجاه نحو قدرة دفاعية أوروبية أكثر وضوحًا . وفي قمة الاتحاد الأوروبي اللاحقة في كولونيا بألمانيا ، في يونيو 1999 ، ألزمت الحكومات الأوروبية نفسها لأول مرة بشكل لا لبس فيه بسياسة دفاعية أوروبية مشتركة ، وأعلنوا أن "الاتحاد يجب أن يكون لديه القدرة على العمل المستقل ، مدعومًا بقوات عسكرية ذات مصداقية ، من أجل الاستجابة للأزمات الدولية دون المساس بإجراءات الناتو" (10) .

وأثناء قمة هلسنكي 1999 ، أعلنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزامها بعدد من "الأهداف الرئيسية" العسكرية؛ فأعلنوا أنه بحلول عام 2003 ، يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي قادرًا على نشر ما يصل إلى 15 لواءً (من 50000 إلى 60000 جندي) (11) ، ويجب أن تكون هذه القوات الجديدة التابعة للاتحاد الأوروبي قابلة للنشر بسرعة - في غضون 60 يومًا - وأن تكون قادرة على الحفاظ على مثل هذا النشر لمدة عام واحد على الأقل ، وستكون هناك حاجة لحوالي 150 ألف جندي لأغراض التناوب .

إن تلك التعهدات ، التي يمكن أن نلاحظ أن أغلبها لم يتحقق للآن ، لم تمنع حينها من ظهور الخلاف الرئيسي في تنظيم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو . فعلى الرغم من أن الإدارات الأمريكية دعت باستمرار لضرورة وجود تحركات أوروبية نحو "تقاسم الأعباء" بشكل أكبر ، إلا أنها ظلت مصرّة أيضًا على أنه لا ينبغي تنفيذ هذه المبادرات خارج إطار الناتو . ولهذا بدا أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة يقبلون بالحاجة إلى دعم الأوروبيين من أجل

الحفاظ على اعتمادهم. وعليه، عارضت واشنطن أي مقترحات للإنفاق والعمل المستقل، مفضلة بالوقت ذاته أن تفعل أوروبا المزيد، ولكن فقط تحت إشرافها⁽¹²⁾.

وبرزت تلك الخلافات جلية، منذ بدأ التفاوض على شكل التعاون بين المؤسستين. وقد استمر التفاوض في تلك المرحلة على طريقة التنسيق بينهم، ونتج عنه بعد مفاوضات امتدت لسنوات من 1999 إلى 2002، إعلان لشراكة استراتيجية بينهم في مجال إدارة الأزمات. ونتج عنها بعد شهر في مارس 2003 ترتيبات "برلين بلس"، إلا أنها كانت ترتيبات ذات فعالية محدودة من الناحية الأمنية. ولم ينتج عنها سوى عمليتين محدودتين، وهما عملية "كونكورديا" التابعة للاتحاد الأوروبي في مقدونيا، وكان الهدف من هذه المهمة المتواضعة، التي استمرت من مارس إلى ديسمبر 2003 وشارك فيها 357 جندياً، مواصلة جهود تحقيق الاستقرار في مهمة الناتو السابقة مقدونيا.

أما العملية الثانية، وهي الأكثر نجاحاً والمستمرة حتى الآن، فقد كانت عملية "أثيا" في البوسنة، والتي بدأت في ديسمبر 2004 للإشراف العسكري على اتفاقية "دايتون" التي أنهت حروب البلقان في التسعينيات، بدلاً عن قوات تثبيت الاستقرار التابعة للناتو، ولا تزال هذه العملية العسكرية الأكبر والأطول التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي حتى الآن. إلا أن هذا التنسيق لم يستمر طويلاً، وهو ما تم إرجاعه لمناورات العرقلة التي كانت تتم من أطراف بالمؤسستين سواء بالاتحاد الأوروبي من فرنسا المؤمنة بالاستقلال الذاتي للاتحاد، أو من قبرص منذ انضمامها للاتحاد الأوروبي في 2004، وهو ما قابله من عرقلة تركية من داخل الناتو رداً على قبول قبرص بالاتحاد، وتأخر عملية انضمامها للاتحاد، ووصولها المحدود للتنسيق الدفاعي الأوروبي. وظهر هذا الفشل في تحقيق التوافق عندما لم يتم التوصل للترتيب الخاص بطلب الاتحاد الأفريقي بنقل جوي استراتيجي لمهمته العسكرية بعثة للسودان عام 2005. وبعد تأخر أثر على مصداقية المؤسستين، تم إرسال بعثتين منفصلتين.

وكان أبرز التطورات الأمنية بالنسبة للاتحاد منذ ذلك الوقت، وحتى اجتياح روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، هو إنشاء وكالة الدفاع الأوروبية 2004، والتي أصبح منوطاً بها تولي هذا الجانب. وفي 2009 تم التوقيع على معاهدة لشبونة، التي عززت السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة. وفي قمة لشبونة 2010، أكد الحلفاء عزمهم على تحسين الشراكة الاستراتيجية بين الناتو والاتحاد الأوروبي. وألزم المفهوم الاستراتيجي لعام

2010 التحالف بالعمل بشكل أوثق مع المنظمات الدولية الأخرى، لمنع الأزمات وإدارة النزاعات وتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع.

بالنسبة لكل من الاتحاد الأوروبي والنااتو، فقد كان ضم روسيا لشبه جزيرة القرم بمثابة نقطة تحول⁽¹³⁾، بالنسبة للنااتو، فبقمة ويلز عام 2014 تم التأكيد على ضرورة زيادة الإنفاق الدفاعي لدول النااتو (أغلبهم من دول الاتحاد) ليصل إلى 2 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وبالوقت ذاته فقد تنامى الإنفاق الدفاعي لدول الاتحاد. وقد تم وضع إعلانين مشتركين بين الاتحاد الأوروبي والنااتو في عامي 2016 و2018⁽⁴⁾، وسَّعاً نطاق التعاون بين الطرفين؛ ليشمل مجالات مثل التهديدات الإلكترونية والهجينة والقدرات الدفاعية ومكافحة الإرهاب والتنقل العسكري. وحاول الاتحاد الأوروبي وحلف النااتو أيضاً تنسيق جهودهما عندما كان كلاهما ينفذ عمليات في نفس البلد أو المنطقة - على سبيل المثال في أفغانستان أو العراق - أو في مكافحة القرصنة قبالة القرن الأفريقي.

ولكن قبل قيام الحرب الروسية الأوكرانية، كان التعاون قد توقف لحد كبير واقتصر إلى حد كبير على الاتصالات على مستوى الموظفين⁽¹⁵⁾. وهو ما انعكس على سبيل المثال بأنه لا يوجد حتى نظام اتصالات آمن للسماح للمنظمتين بمشاركة المعلومات السرية. بالتوازي مع دفع زخم التعاون بين الطرفين الاتحاد والنااتو، أطلق الاتحاد الأوروبي مساره الخاص لتعزيز سياساته الدفاعية، وقد كان العام 2016 مرحلة فاصلة في مسيرة تطوير الاتحاد الأوروبي لسياسات أمنية ودفاعية ذات طابع جماعي؛ فخلال هذا العام نجح الاتحاد في تبني "الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي: رؤية مشتركة، سياسة مشتركة، أوروبا أكثر قوة"⁽¹⁶⁾ EU Global Strategy، والتي رسمت مساراً محدداً لدور الاتحاد في مجالي الأمن والدفاع، ولتقوية المكون الأمني في بنية المنظمة؛ حيث حددت عددًا من الأهداف المتفق عليها بين الدول الأعضاء في هذا السياق، وهي زيادة المخصصات المالية لقطاع الأمن والدفاع، وإنشاء جيش أوروبي موحد، وإنشاء صناعة أوروبية دفاعية.

وأنت تلك الاستراتيجية كنتيجة لجدل حول الحكم الذاتي الاستراتيجي الأوروبي، الذي طُرح لأول مرة من قبل مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2013 في إشارة إلى الأمن والدفاع⁽¹⁷⁾. على الرغم من عدم تعريفه بشكل صريح، فقد تم ترقيته باعتباره طموحاً استراتيجياً أوسع في الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي لعام 2016،

والتي تمت الموافقة عليها فوراً بعد استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبعد عدة شهور، تم الإشارة لتعريف الاستقلالية الاستراتيجية بشكل فضفاض على أنها قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل في مجالي الأمن والدفاع مع الشركاء عندما يكون ذلك ممكناً، وبمفرده عندما يكون ذلك ضرورياً.

وتم إنشاء صندوق الدفاع الأوروبي (EDF) في 7 يونيو 2017 على إثر تلك الخطة. وكان الهدف الرئيسي من EDF هو المساهمة في استخدام أفضل لنفقات أعضاء الاتحاد في الدفاع عن طريق تعزيز الإدارة والتنسيق الأفضل، وتقليل الازدواجية، وتنسيق وتكملة الاستثمارات الوطنية في البحوث الدفاعية، وحتى التعاون في تمويل مشروعات التكنولوجيا والمعدات العسكرية.

ولم تمنع الحرب الروسية الأوكرانية اعتماد المفوضية الأوروبية، آخر شهر مايو 2022، برنامج العمل السنوي الثاني لصندوق الدفاع الأوروبي (EDF)، وذلك بتخصيص 924 مليون يورو لتعزيز قدرات وأدوات الابتكار الدفاعي للدول الأعضاء⁽¹⁸⁾، تحت مظلة واحدة جديدة تسمى مخطط الابتكار الدفاعي للاتحاد الأوروبي (EUDIS)، والذي سيعمل في شراكة وثيقة وتحت رعاية الصندوق لتحفيز الابتكار الدفاعي.

ولم تتوقف جهود الاتحاد الأوروبي عند حدود تأسيس الصندوق، بل نجد أنه في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية الذي عُقد في بروكسل في 11 ديسمبر 2017، تم اعتماد القرار الرسمي من 25 دولة من دول الاتحاد لإنشاء منظمة التعاون الدفاعي الدائم⁽¹⁹⁾ (PESCO)، والذي أعلنت فيه الدول الموقعة التزامها بتعاون أمني ودفاعي استراتيجي دائم، بما يتيح للدول الأوروبية الموقعة التعاون بشكل أوثق لبناء القدرات الأمنية والعسكرية، من خلال تمويل تطوير القدرات العسكرية المسلحة وزيادة الإنفاق الدفاعي، والوصول لتكامل دفاعي أوروبي وإعطاء الاتحاد دوراً أكثر تماسكاً في التعامل مع الأزمات الدولية والإقليمية على كافة الأصعدة، وإنشاء مقر للقوة العسكرية الموحدة المقترحة في كل دولة من الدول الموقعة على اتفاقية "بيسكو".

وقد سعت فرنسا في الوقت ذاته، بتقديم مبادرة التدخل الأوروبية (European Intervention Initiative)، والتي تُعرف اختصاراً بـ EII، وهي مشروع عسكري مشترك بين 14 دولة أوروبية خارج الهياكل العسكرية القائمة مثل (الناتو)، وتهدف إلى تطوير ثقافة استراتيجية أوروبية مشتركة، وتحسين الروابط والتعاون الوثيق بين القوات المسلحة

للدول الأوروبية التي لديها الاستعداد والقدرة على تنفيذ المهام والعمليات العسكرية الدولية المشتركة، وذلك من خلال تحسين التفاعل في أربعة مجالات رئيسية: التنبؤ الاستراتيجي وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتطوير السيناريو والتخطيط، ودعم العمليات، وتبادل الخبرات المكتسبة في الميدان وتحليل القضايا الحرجة التي تمت مواجهتها⁽²⁰⁾.

وقد كان هذا الزخم نحو تطوير اتجاه دفاعي للاتحاد الأوروبي، مدفوعًا بالتهديدات النوعية التي كانت تواجه الاتحاد الأوروبي، والتي كانت لا تقع في مجال اهتمامات حلف الناتو، كالتغيرات المناخية، وصعود التيارات اليمينية الشعبوية، والصراعات المتزايدة في دول الجوار الأوروبية الشرقية والجنوبية، وتنامي خطر الهجرة، وما يتبعه من تزايد لمخاطر الإرهاب. وأتى هذا كله في وقت كان الخلاف يتنامى فيه بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة، والذي وصل لأعلى مستوياته أثناء حكم الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" الذي اتهم الدول الأوروبية بالتخاذل، وعدم التزامها بتحقيق هدف الإنفاق الدفاعي 2% من الناتج المحلي الإجمالي، حتى وصل لذروة تهديده وفقًا لبعض المصادر المقربة له باقتراح انسحاب الولايات المتحدة من الحلف⁽²¹⁾. وبالوقت ذاته، أبدت الدول الأوروبية امتعاضها من الضغط الأمريكي، وكان أكثر الدول تعبيرًا عن امتعاضها هي فرنسا على لسان الرئيس ماكرون الذي أعلن أن الحلف أصيب بسكتة دماغية⁽²²⁾.

وفي السنوات التالية، تبنى الاتحاد الأوروبي عدة وثائق استراتيجية حددت الإطار العام للسياسات الأمنية التي ستنفذ بشكل جماعي من خلال الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، وبشكل فردي من قبل الدول الأعضاء؛ حيث أعلن الاتحاد في 24 يوليو 2020 "استراتيجية أمن الاتحاد الأوروبي" EU Security Union Strategy، والتي تغطي الفترة 2020-2025، وحددت الاستراتيجية التهديدات ذات الأولوية من وجهة نظر الاتحاد للأمن الأوروبي، وشملت التهديدات ذات الصلة بالأمن السيبراني، والإجرام الإلكتروني، والتغير المناخي، والحروب المهجنة، والهجمات الإرهابية، والجريمة المنظمة⁽²³⁾.

إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية أتت لتغير بشكل كبير نظرة الاتحاد الأوروبي للأمن، والتي ركز فيها على الجوانب غير التقليدية للأمن متجاهلاً الاستثمار بقوة في الجوانب التقليدية للأمن. وهو ما ظهر جلياً في تحاذل عدد كبير من دول الاتحاد عن تقديم معدات أو تدريب عسكري ذي أهمية لأوكرانيا، والتي ترجع لسببين: أولهما تخلف تلك الدول عن تحديث

ترساناتها، وظهر ذلك في تعليق قائد الجيش الألماني "ألفونس ميس" على إثر الغزو الروسي لأوكرانيا؛ حيث قال البوندسوير: "الجيش الذي يُسمح لي بقيادته، مكشوف إلى حد ما. ولهذا فإن الخيارات التي يمكننا تقديمها للسياسيين لدعم حلف الناتو محدودة للغاية". والثاني، تجاهل التهديد الروسي للقارة، وتزايد الاعتماد عليها طوال سنين، حتى أصبحت متحكمة بشكل كبير بمصادر الطاقة الأساسية للاتحاد. وهو ما ساهم في تأخر ردود الفعل الأوروبية عن نظيرتها الأمريكية والبريطانية تجاه الغزو الروسي⁽²⁴⁾.

وفي مسعى من الاتحاد الأوروبي للتعامل مع هذا القصور، أصدر الاتحاد بعد أيام من الحرب الروسية، وثيقتين مهمتين: الأولى هي "إعلان فرساي" في 11 مارس 2022، والثانية هي وثيقة "التوجه الاستراتيجي" Strategic Compass في 21 مارس 2022⁽²⁵⁾. وبالإعلان أكدت الدول الأوروبية على ضرورة زيادة الإنفاق الدفاعي لدعم القدرات الدفاعية الأوروبية، مع التأكيد على أهمية التحول عن الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية، وتنويع مصادر الطاقة سواء من موردين آخرين، ومصادر مختلفة للطاقة. ولم تمنع الحرب من تأكيد الاتحاد على أهمية الاستثمار في مصادر الأمن الأخرى، كالأمن السيبراني، والأمن الاقتصادي، وغيرهما⁽²⁶⁾.

وعزز الاتحاد الأوروبي التأكيد على تلك الأهداف بوثيقة "التوجه الاستراتيجي"⁽²⁷⁾، والتي تم فيها التأكيد على استكمال إنشاء "قدرة الاتحاد الأوروبي للانتشار السريع" EU Rapid Deployment Capacity المؤلفة من 5000 جندي قادر على التدخل السريع للتعامل مع أي أزمة أمنية، وسيكون الاتحاد كذلك مستعداً لنشر 200 خبير للقيام بالمهام المنفذة في إطار سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد، خلال 30 يومًا من وقوع أية أزمة، وتنفيذ تدريبات منتظمة بحرية وجوية، وتعزيز القدرة على الانتشار العسكري في مختلف الدول الأعضاء بالاتحاد، تلك المهام التي كانت حصرًا على حلف الناتو.

وبهذا يمكن أن نرى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على تعزيز اتجاه الاتحاد الأوروبي نحو لعب دور أكبر تجاه حفظ الأمن الأوروبي. إلا أن تلك الوثائق لن تكون مختلفة عمّا سبقتها، من تطلعات كان يملكها الاتحاد الأوروبي، منذ تأسيسه للعب هذا الدور، كما وضحنا. ولهذا يظل الوقت هو الفيصل في الحكم على حجم ما يمكن تحقيقه من طموحات، وكذلك للإجابة على كفاية تلك المبادرات للتحويلات التي ستنتج عن الحرب الروسية الأوكرانية من عدمها. وهو ما ينقلنا للجزء الثاني من الفصل الذي يقف على جذور

الحرب الروسية الأوكرانية وحجم المساهمة الأوروبية، باعتبار تلك الحرب هي التهديد الأكبر للقارة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو ما قد يبرز في خلق تصور عمّا يمكن أن تخلفه تلك الحرب على منظومة الأمن الأوروبي.

ثانياً | الحرب الروسية - الأوكرانية والمؤسسات الأمنية الأوروبية:

تشتمل الحرب الروسية الأوكرانية على عدة أبعاد كانت دافعة نحو الصراع؛ حيث تتقاطع الأبعاد السياسية والأمنية مع الأبعاد التاريخية والثقافية والجغرافية. تلك الأبعاد بقدر تعقيدها، فإن الوقوف عليها ضروري لمحاولة رسم صورة حقيقية لطبيعة الصراع، بما قد يساهم في تبيان ما قد يترتب عليها، وسبل التعامل مع تلك الترتيبات داخل منظومة الأمن الأوروبي.

سياق الصراع في التاريخ الحديث:

بداية، وجب التأكيد على أن السرد التاريخي وما صاحبه من تحولات سياسية، أدت للصراع حالياً، ستركز على التاريخ الحديث، أي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وما تبعه من تحولات بالمنطقة، نظراً لتعدد وتركيب تاريخ المنطقة، بما لا يسمح بسردها بشكل تفصيلي. ولهذا سيتم التركيز على الجانب الأحدث في مسار الصراع.

كانت ثورات 1989 في دول شرق ووسط أوروبا هي التي أُنذرت بسقوط الحكومات المدعومة من الاتحاد السوفيتي في تلك البلدان. وعليه، سرعان ما تقدمت تلك الدول، التي كانت أعضاء بحلف وارسو المناهض للناتو، للانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي⁽²⁸⁾؛ حيث يُنظم الانضمام للاتحاد الأوروبي معاهدة روما التي تضمن عضوية الاتحاد الأوروبي لأي دولة أوروبية مستعدة وقادرة على تحمل المسؤوليات ذات الصلة، مع ضرورة تلبية معايير كوبنهاغن للانضمام. ولهذا كان على الدول الشيوعية السابقة تنفيذ إصلاحات لممارسات الأعمال التجارية وحقوق الملكية والأنظمة القانونية، للتكيف مع قانون الاتحاد الأوروبي واقتصاد السوق.

ويتبع حلف الناتو أيضاً سياسة مشابهة، وهي "سياسة الباب المفتوح" المنصوص عليها في المادة 10 من معاهدة الأطلسي؛ حيث يوفر هذا العضوية لأي "دولة أوروبية في وضع يمكنها من تعزيز مبادئ هذه المعاهدة والمساهمة في أمن منطقة شمال الأطلسي". وقد أرادت جميع الدول الشيوعية السابقة الانضمام إلى الناتو لحماية مصالحها وتطلعاتها كدول مستقلة ذات سيادة.

تلك السياسة المنفتحة المُتبعة من قبل الاتحاد الأوروبي والناٲو، قد كانت وراء التوسع شرقاً. فقد انضمت ثلاث من مجموعة فيشغراد Visegrád - جمهورية التشيك والمجر وبولندا- إلى الناٲو في عام 1999. وفي العام التالي، شكلت عشر دول أخرى مجموعة "Vilnius" بغرض التحضير والضغط من أجل عضوية الناٲو. وقد انضمت سبعة منهم، بلغاريا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا، إلى الناٲو في عام 2004، قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي مباشرة، وكان على بلغاريا ورومانيا الانتظار حتى عام 2007.

إلا أن توسيع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، لم يكن مبنياً حصراً على معاهدة روما، والمادة العاشرة لحلف الناٲو. بل إنها قد بُنيت كذلك على أساس وثيقة هلسنكي النهائية (1975) التي وقع عليها الاتحاد السوفيتي و35 دولة أوروبية والولايات المتحدة وكندا، وكذلك ميثاق باريس (1990) الذي وقعه الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي "ميخائيل غورباتشوف". وتؤكد كلتا الوثيقتين على حق الدول ذات السيادة في تقرير المصير في اختيارها للشراكات. وكان لأوكرانيا وضع خاص بجانب تلك المواثيق، ففي مذكرة بودابست (1994) وافقت روسيا على احترام وحدة أراضي أوكرانيا وحدودها الحالية مقابل نزع السلاح النووي الأوكراني. ولهذا اعتبر الكاتب⁽²⁹⁾ Simon Sweeney أن طلب الانضمام الأوكراني قائم على أساس القيم والضم المشترك لمبادئ الديمقراطية، وعلى أسس الجدارة، ووفقاً لرغبة الدولة نفسها. بعكس المطالبات الروسية بشأن أوكرانيا، والتي تستند إلى العرق والجنسية والجغرافيا السياسية.

وفيما يخص فكرة دخول روسيا للناٲو، التي تم عرضها في وقت ما من قبل الرئيس بوتين بدياة حكمه؛ فقد أوضح الأمين العام السابق لحلف الناٲو "جورج روبرتسون"، أن بوتين طلب دعوته للانضمام للحلف. وحينها أوضح "روبرتسون" أن الناٲو لا يدعو الدول للانضمام، بل يجب أن تتقدم بطلب⁽³⁰⁾. إلا أنه لم يتقدم بوتين بطلب قط، وبحلول عام 2004 كان قد ابتعد عن الفكرة، وانشغل بالثورة البرتقالية والحركة المؤيدة للديمقراطية في أوكرانيا. وبالرغم من شكلية التعليق على طبيعة الطلب الروسي، فإنه يوضح أن جذور عدم التفاهم وضعف الثقة، ونظرة روسيا لنفسها كقوة عظمى يجب احترامها ومعاملتها بشكل متساوٍ مع الولايات المتحدة، لم يغب عن ذهن بوتين منذ توليه للحكم. إلا أن هذا لم يمنع سعي الطرفين لتنسيق العلاقات بينهما. ولهذا، بغرض التنسيق

مع روسيا بشكل مختلف عن العضوية المباشرة؛ عرض الناتو على روسيا شراكة، من خلال القانون التأسيسي للناتو وروسيا في عام 1997، وتم تعزيز تلك الشراكة من خلال تأسيس مجلس الناتو وروسيا في عام 2002 للمساعدة في التعاون الأمني. ومرت العلاقة بين الطرفين بالكثير من التجاذبات، حتى تم تعليق جميع أشكال التعاون المدني والعسكري العملي مع روسيا في أبريل 2014، ردًا على التدخل العسكري الروسي والأعمال العدوانية في أوكرانيا، وضمها غير القانوني وغير الشرعي لشبه جزيرة القرم، وهو الأمر الذي لن يعترف به الناتو أبدًا. وفي أكتوبر 2021، علقت روسيا عمل بعثتها الدبلوماسية لدى الناتو، وطالبت الناتو بإغلاق مكتب معلومات الناتو في موسكو وتعليق عمل بعثة الارتباط العسكرية لحلف الناتو في موسكو⁽³¹⁾.

يوضح تعاطي الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" أن طبيعته قد ساهمت بشكل كبير في تصاعد الصراع، نظرًا لشخصيته ونظراته التي اختلفت عن الرؤساء السابقين له، الذين فضلوا التقارب مع الغرب بشكل كبير. ومع وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى السلطة، عام 1999، ثم فوزه بانتخابات 2000 و2004، اتجه للحفاظ على ما أسماه حدود "الاتحاد الروسي"، ولو بالقوة إذا لزم الأمر. وخلال ولايته الأولى والثانية، انفجرت "الثورات الملونة" في عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة (جورجيا، أوكرانيا، قرغيزستان)، وأعقبتها انتخابات أفرزت نخبة سياسية وفكرية جديدة أقرب إلى الفكر الليبرالي الغربي. وهو ما اعتبره بوتين "مؤامرة أمريكية" للنفاذ إلى مناطق النفوذ الروسي، وتعامل معها باعتبارها تهديدًا خطيرًا ليس للدولة الروسية فقط من الناحية الاستراتيجية، ولكن بنفس القدر له شخصيًا ولنظامه، الذي أسس شرعيته عبر قدرته على فرض النظام داخليًا، ومحاولة إعادة الاحترام خارجيًا لروسيا، وإعادة دورها كقوة عالمية كبرى. لذلك بدأ بوتين في إثارة القلاقل الداخلية في أوكرانيا، عام 2004، ودخل في حرب ضد جورجيا عام 2008، ودعم انفصال إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن أراضيها.

خصوصية أوكرانيا:

تعتبر أوكرانيا من نواح كثيرة مركزية لهوية روسيا، ليس فقط لأن فيها ما يقرب من ثمانية ملايين فرد من أصل روسي، يقطن معظمهم في الجنوب والشرق، ولكن أيضًا لموقعها الجيو-استراتيجي كمنطقة عازلة بين روسيا وأوروبا، ومنذ البداية اعتبر العديد

من السياسيين الروس أن استقلال أوكرانيا كان خطأ تاريخياً، وكان الكثيرون ينظرون إلى خسارتها والسماح لها بالوقوع في أحضان الغرب، على أنها ضربة كبيرة لمكانة روسيا الدولية⁽³²⁾.

فوجد من بين جميع الأراضي التي خسرها الروس في عام 1991، أن شبه جزيرة القرم هي المنطقة التي شعر بها الروس بعمق خسارتهم⁽³³⁾، نظراً لمكانتها الفريدة في الثقافة والتاريخ الروسيين، التي ترجع قبل كل شيء إلى حصار "سيفاستوبول" العظيم في حرب القرم والحرب العالمية الثانية. وكانت الخسارة أكثر مرارة، نظراً لحقيقة أن القرم لم تكن جزءاً من أوكرانيا التاريخية، ولكن قدمها "نيكييتا خروتشوف" كهدية للاحتفال بالذكرى 300 لاتحاد أوكرانيا مع موسكو، واعتُبر القوميون الروس أن ذلك لم يكن هذا سوى المثال الأكثر فظاعة على جهل القيادة السوفيتية وازدراءها للتاريخ الروسي.

وبالرغم من أن روسيا قد اعترفت باستقلال أوكرانيا في عام 1992⁽³⁴⁾، وعلى إثر ذلك تم استئناف العلاقات ومحاولة تنظيمها قانونياً منذ ذلك الحين، ففي عام 1997 وقع الطرفان اتفاقية "حول" الصداقة والتعاون والشراكة بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا". وهو ما سمح بتطور العلاقات حتى وصلت إلى مستويات عالية، لا سيما في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبحسب نتائج عام 2004، بلغ حجم التبادل التجاري 18 مليار دولار، أي أكثر من ضعف الأرقام المعلنة عام 1999، لكن الطرفين كانا على موعد مع أول اختبار للعلاقة فيما بات يُعرف باسم "ثورة الميدان" أو "الثورة البرتقالية" في 2004، والتي كانت شرارة الثورات الملونة التي شهدتها الفضاء السوفيتي السابق، ما أقلق موسكو التي خشيت من انتقال العدوى إليها؛ حيث اندلعت سلسلة من الاحتجاجات والأحداث السياسية من أواخر نوفمبر 2004 حتى يناير 2005، عقب جولة إعادة التصويت على الانتخابات الرئاسية الأوكرانية التي تنافس فيها حليف موسكو "فيكتور يانوكوفيتش" مع الرئيس السابق "فيكتور يوشينكو" الذي رفع شعار التقارب مع الغرب. وفي تلك المرحلة نجح يوشينكو، لكن كان الأهم من نجاح يوشينكو هو توضيح حجم الانقسام بأوكرانيا، وقدر الاهتمام والتدخل الروسي في الشؤون الأوكرانية.

هذا الدور الروسي، قد ساهم جزئياً في عودة "يانوكوفيتش" إلى السلطة في 2010، الذي تسببت سياساته الموالية لروسيا في العودة إلى "الميدان" في 2014، بسبب رفضه التوقيع على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي كان أكبر شريك تجاري لأوكرانيا في ذلك

الوقت. وأدى تفاقم الاحتجاجات لهروب الرئيس السابق "يانوكوفيتش" لروسيا. هذا الهروب هو ما أطلق صافرة التدخل الروسي في أوكرانيا، واستخدام الخطاب الحالي بأن من يحكم أوكرانيا هم مجموعة من النازيين، ودخلت روسيا في مواجهة مباشرة مع أوكرانيا، من خلال احتلالها لشبه جزيرة القرم. بالوقت ذاته أصبح "بترو بوروشنكو" رئيسًا لأوكرانيا.

على إثر الاحتلال الروسي للقرم، تعدت أوكرانيا على حقوق الأقلية الروسية في البلاد، من خلال العديد من التحركات، منها على سبيل المثال: إلغاء القانون المتعلق باللغات الإقليمية الذي سمح للمناطق الأوكرانية التي تحوي أقليات ثقافية كبيرة باستخدام لغاتهم الخاصة في إداراتهم المحلية. وفي 2019، تم إنهاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد الروسي. ولم يتراجع الرئيس الأوكراني الحالي "فولوديمير زيلينسكي" عن تلك السياسة المعادية للتدخل الروسي في الشؤون الأوكرانية، بل أمعن في تقويض دعائم النفوذ الروسي بأوكرانيا سواء من ناحية النخب أو اللغة أو الجوانب الثقافية المختلفة.

بالوقت ذاته كانت البيئة الأمنية في المنطقة تزداد توترًا⁽³⁵⁾؛ ففي عام 2016، استجاب الناتو لمخاوف الدول الأعضاء على طول الحدود الروسية من خلال تعزيز قدراته العسكرية في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا، وأكد على التزامه بتعهده لعام 2008 بأن أوكرانيا وجورجيا "ستصبحان" عضوين. وفي عام 2019، تخلت الولايات المتحدة أيضًا عن معاهدة القوات النووية الوسيطة (INF) بعد اتهام روسيا بعدم الامتثال، وهي خطوة من شأنها أن تسمح بالانتشار النووي في وسط وشرق أوروبا وكذلك حول المحيط الروسي في آسيا، وكذلك قامت واشنطن بتقديم 2.5 مليار دولار من المساعدات العسكرية لكيف منذ 2014، بما في ذلك 450 مليون دولار، عام 2021، كما شاركت كيف في مناورات أمريكية وسمحت بنشر صواريخ أمريكية على أراضيها واستقبلت الآلاف من الجنود الأمريكيين. وهو ما دفع بوتين للمطالبة عدة مرات بضرورة تخفيف الحشد العسكري الأمريكي بأوكرانيا لعدم وجود مبرر له، كما أعلنت كيف عدة مرات رغبتها في الانضمام لحلف "الناتو"؛ الأمر الذي وصفه بوتين بـ"الخط الأحمر" الذي لن يسمح بتجاوزه.

في مواجهة هذه البيئة الأمنية المتدهورة، وتصوره أن الغرب كان منقسمًا ومشتتًا للغاية، وبخاصة بعد الانسحاب الفوضوي من أفغانستان؛ بحيث لا يستطيع الرد بقوة، راهن

”بوتين“ على غزو شامل في فبراير 2022⁽³⁶⁾. وقد كانت الهوية محورية في تلك الحرب، وطوال فترة حكم بوتين؛ حيث اتبعت موسكو سياسة تجاه أوكرانيا وبيلاروسيا تستند إلى افتراض أن هويتها الوطنية مصنعة⁽³⁷⁾، وبالتالي هشة. تلك الفكرة التي آمن بها بوتين تساعد في تفسير استراتيجية روسيا العسكرية ببداية الحرب، التي افترضت أن هناك عددًا كافيًا من الأوكرانيين، على الأقل في الجزء الشرقي من البلاد، سيقبلون شكلاً من أشكال إعادة الاندماج في مجال النفوذ الروسي بسبب العلاقات الثقافية واللغوية والدينية المشتركة، وغيرها من العلاقات مع روسيا. متجاهلاً استطلاعات الرأي قبل الحرب التي أظهرت أن أعدادًا كبيرة من الأوكرانيين على استعداد لحمل السلاح للدفاع عن بلادهم ضد الغزو الروسي.

ولذلك، وبداية من منتصف عام 2021، بدأت روسيا في حشد قواتها العسكرية على حدودها الغربية بالتزامن مع حشد عسكري أمريكي-أوروبي في أوكرانيا؛ حيث قدمت روسيا، نهاية العام 2021، وثيقة ”الضمانات الأمنية“ التي رفضتها واشنطن، فبدأت روسيا في التلويح باستخدام الأداة العسكرية عبر تنفيذ مناورات عسكرية أشرف عليها بوتين شخصياً في 19 فبراير 2022، ثم أعلن بوتين الاعتراف رسمياً بجمهوريةتي ”لوغانسك“ و”دونيتسك“-المعروفة باسم ”إقليم دونباس“- الانفصاليين، في 22 فبراير 2022. كما أعلن تدخله لمساعدة الانفصاليين في تلك المنطقة، فجرى الإعلان عن العملية العسكرية الروسية ”المحدودة“ كما وصفها بوتين، في 24 فبراير 2022، باسم ”الدفاع عن دونباس“⁽³⁸⁾، والتي مثلت البداية الرسمية للغزو الروسي لأوكرانيا. تعاطي مؤسسات الأمن الأوروبي مع الحرب:

ينقسم القائمون على الأمن الأوروبي ما بين حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي، ونظراً لأن حجم التكامل بين دول الاتحاد، لم يتم بلورته بشكل كامل في عدة ملفات منها السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة. وبالرغم من مساعي دول الاتحاد لبلورة مثل تلك السياسة، فإن فكرة الإجماع التي تحكم القرار الأوروبي، تحول دون إحراز تقدم كبير في هذا المجال. ولهذا يظل لكل دولة مساحة كبيرة في تحديد سياساتها الخارجية والدفاعية تجاه القضايا المختلفة، سواء الداخلية أو الدولية، وهو ما يُعد مؤثراً بشكل كبير على حجم مساهمة الاتحاد الأوروبي ككل تجاه سلامة وأمن النظام الدولي. وينصرف هذا الأمر، على حجم وشكل مساهمة الدول الأوروبية الأعضاء بكل من الاتحاد الأوروبي والناتو، في الحرب الروسية الأوكرانية.

بدأت الدول ذات الصلة بالأمن الأوروبي الاستجابة للتخريب الروسي منذ فترة سابقة عن الغزو الأخير؛ فنجد أنه في استجابة لضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، كثف الحلفاء الغربيون دعمهم بشكل كبير لأوكرانيا، حتى إن هذه المساعدة كانت العامل الفارق في التطور الكبير للقوات المسلحة الأوكرانية الحالية عن وضعها ما قبل اجتياح روسيا لشبه جزيرة القرم. فقد كانت هذه المساعدة إلى حد كبير في شكل تدريب الجيش الأوكراني من خلال البرامج التي يقودها الناتو، والبرامج الثنائية مثل عملية "أوريبتال" المدعومة من المملكة المتحدة، وكذلك من خلال التزويد الثنائي بالمعدات غير المميّنة.

امتدت تلك المساعدات لأبعد من التدريب فقط؛ ففي عام 2018، أصبحت الولايات المتحدة أول حليف لأوكرانيا يقدم أسلحة دفاعية فتاكة محورية، وهذا عندما وافقت إدارة "ترامب" على توفير صواريخ جافلين المضادة للدبابات لأوكرانيا. وفي عام 2019، اشترت أوكرانيا عددًا من طائرات بيرقدار بدون طيار من تركيا. وأدت تلك الزيادة في القوات العسكرية الروسية في شبه جزيرة القرم وعلى الحدود الشرقية لأوكرانيا على مدار عام 2021 وأوائل عام 2022، إلى زيادة الضغط على الدول الغربية لزيادة دعمها للبلاد. ولهذا، لأول مرة بدأت عدة دول، بما في ذلك المملكة المتحدة ودول البلطيق، في تزويد أوكرانيا بأسلحة دفاعية فتاكة. وعلقت روسيا حينها إن المساعدة العسكرية الغربية لأوكرانيا كانت استفزازًا، واتهمت الغرب بدعم أوكرانيا في عسكرة شرق أوكرانيا وتفكيك اتفاقي مينسك لعامي 2014 و2015، اللذين كانا أساسًا لحل سياسي للصراع هناك⁽³⁹⁾.

بالنسبة لاستجابة الناتو، نجد أنه وبالإضافة لإعلان أغلب الدول الأعضاء زيادة إنفاقهم الدفاعي ليصل لهدف الـ 2% من إجمالي الناتج الإجمالي، إلا أن الإنفاق ستظهر آثاره بعد فترة، ولكن في إطار الاستجابة بشكل مباشر، وعلى اعتبار أن الحلف دفاعي، وأن أوكرانيا ليست عضوًا بالناتو، فلا يمكنه التدخل بشكل مباشر في الحرب. إلا أنه سعى لحماية حدوده عن طريق تعزيز قواته على حدوده الشرقية المجاورة لروسيا وأوكرانيا؛ حيث وافق الحلف على إنشاء أربع مجموعات قتالية جديدة لرومانيا وبلغاريا -المطلتين على البحر الأسود- والمجر وسلوفاكيا، واعتبرت تلك المنطقة نقطة ضعف كبيرة لدى الحلف لفترات طويلة، بالرغم من أهميتها المحورية لروسيا؛ حيث قالت مديرة برنامج البحر الأسود في معهد الشرق الأوسط البحثي، ومقره واشنطن، "يوليا جوجا": "إن البحر الأسود بحد ذاته هو بوابة روسيا للمياه الدافئة، ولا سيما البحر الأبيض المتوسط"، "إنها بوابة روسيا لإظهار القوة، والقوة في الشرق الأوسط وأفريقيا وما وراءها"⁽⁴⁰⁾.

وكذلك استكمل الحلف أربع مجموعات تم نشرها في بولندا ودول البلطيق المجاورة لروسيا وبيلاروسيا، وقام الحلفاء بنشر المزيد من القوات والطائرات والسفن. وقد أعلن الأمين العام لحلف الناتو "ينس ستولتنبرغ" أن الحلف سيساعد أوكرانيا على المدى الطويل في التحول من المعدات السوفيتية إلى معدات الناتو، مشيرًا إلى أن الحلف "سيعزز قواته بنشر ما يصل إلى 300 ألف من القوات المتأهبة للقتال على حدوده الشرقية"⁽⁴¹⁾.

كانت المساهمة الأكبر في دعم أوكرانيا، قائمة بشكل كبير على جهود الدول نفسها؛ فالولايات المتحدة تُعد المانح الأكبر والداعم لأوكرانيا؛ حيث إنها قد مدت أوكرانيا بمساعدات أمنية بقيمة 13.5 مليار دولار كمساعدات أمنية لأوكرانيا، منذ 24 فبراير، وفقًا لوكيل وزارة الدفاع الأمريكية للسياسة "كولين كال"⁽⁴²⁾. وقد أضافت في المساعدات الأخيرة إمداد أوكرانيا بأنظمة مضادة للطائرات بدون طيار "الدرون"، والتي اعتبر "كال" أنها ستشكل العمود الفقري للدفاع الأوكراني في السنوات المقبلة. وكان ثاني أكبر مانح لأوكرانيا، بريطانيا التي التزمت بتقديم دعم عسكري بلغ 2.3 مليار جنيه إسترليني (2.72 مليار دولار)⁽⁴³⁾، وبالإضافة للمعدات العسكرية الفتاكة والمساعدات غير المميتة، قدمت المملكة برنامجًا لتدريب ما يصل إلى 10000 جندي أوكراني كل 120 يومًا. وقد أعلنت هولندا وكندا والسويد وفنلندا والنرويج والدنمارك مشاركتها.

وقد أخذت الدولتان على عاتقهما مع بولندا، تنسيق الجهود الدولية لدعم أوكرانيا، وهذا من خلال المركز الدولي لتنسيق المانحين، الذي تم إنشاؤه حديثًا ومجموعة الاتصال الدفاعية الأوكرانية. ففي فبراير 2022، ومرة أخرى في نهاية مارس، عقدت المملكة المتحدة مؤتمرات للمانحين، تضمن الأخير أكثر من 35 دولة وممثلين من الناتو والاتحاد الأوروبي، لمناقشة متطلبات أوكرانيا للمساعدات القاتلة وغير المميتة و"تشجيع المزيد من التبرعات"⁽⁴⁴⁾. وعلى إثر المؤتمرات، تم إنشاء المركز الدولي للتنسيق بين المانحين (IDCC) في شتوتغارت، مقر القيادة الأوروبية الأمريكية في أبريل 2022، لتنسيق المساعدات وتسهيل تقديمها.

لعب الاتحاد الأوروبي دورًا استثنائيًا مقارنة بردود فعله على الأزمات والحروب السابقة، وحتى مقارنة برد فعله عند سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم؛ فقام الاتحاد الأوروبي بموافقة الدول الأعضاء به على تقديم المساعدات بمختلف أشكالها لأوكرانيا. فوفقًا لتصريح الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية "جوزيب بوريل": "سيظل

الاتحاد الأوروبي مركزاً وثابتاً في دعمه لأوكرانيا في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال، وأوكرانيا بحاجة إلى مزيد من الأسلحة، وهذا ما سوف نقدم لهم". أتى هذا التصريح عندما وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تعبئة الدفعة الخامسة من المساعدة العسكرية بقيمة 500 مليون يورو، مما جعل المبلغ الإجمالي 2.5 مليار يورو من المعدات العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية⁽⁴⁵⁾.

وقد تم الاتفاق على تدابير المساعدة السابقة في 28 فبراير و23 مارس و13 أبريل 2022 و23 مايو. وكانت تلك المساعدات العسكرية الفتاكة سابقة للاتحاد؛ حيث يعتبر تقديم الاتحاد الأوروبي أسلحة فتاكة من خلال مرفق السلام الأوروبي التابع له، هو المرة الأولى التي يوافق فيها التكتل في تاريخه، على توريد أسلحة فتاكة إلى دولة ثالثة⁽⁴⁶⁾. وقد تم تنسيق المساعدات الثنائية لعدد من دول الاتحاد من خلال المرفق، وإن قامت دول أخرى بتقديم المساعدة بشكل ثنائي، ومقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي تعد دول الطوق لأوكرانيا كدول البلطيق وبولندا وغيرها، أكبر الداعمين لأوكرانيا.

وكحال الدول الغربية الأخرى واليابان، وبالتوازي مع تقديم المساعدات العسكرية، كان هناك توجه نحو فرض عقوبات كبرى على روسيا، إلا أننا نجد أنه قبل بدء العمل العسكري الروسي في أوكرانيا في 24 فبراير 2022، كانت التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية تنطبق بالفعل على 193 فرداً و48 كياناً. يخضع الأفراد المعينون لتجميد الأصول وحظر السفر⁽⁴⁷⁾، إلا أنها تظل متواضعة مقارنة بحزم العقوبات التي تم فرضها بعد الغزو العسكري.

وقد توسعت تلك العقوبات، على إثر الغزو الروسي لأوكرانيا، واتسمت بطابع تنسيقي ومركز لحد كبير يعكس العقوبات الأقدم؛ ففي أوائل مارس أنشأت المفوضية الأوروبية فريق عمل خاصاً بالتجميد والاستيلاء على الأصول، لضمان التنسيق على مستوى الاتحاد الأوروبي لتنفيذ العقوبات ضد القلة الروسية والبيلاروسية المدرجة في القائمة. وتعمل فرقة العمل هذه أيضاً جنباً إلى جنب مع فرقة العمل الخاصة بالنخب الروسية والوكلاء والقلة (REPO) التي أنشأتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وحلفاء آخرون.

وكانت العقوبات مختلفة في طبيعتها، إلا أنها هدفت في النهاية لقطع أواصر العلاقات بين روسيا والغرب، اعتراضاً على محاولة روسيا المنفردة تغيير طبيعة النظام الدولي، الذي

يضمن عدم التغيير العنيف لحدود الدول؛ بحيث تهدف تلك العقوبات لعزل روسيا عن النظام الدولي. ولهذا وجدنا عددًا من العقوبات الهادفة لتحقيق هذا الهدف الخاص بعزل روسيا، بدءًا من محاولات تقييد وصول روسيا إلى الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁸⁾؛ بحيث يحظر على معظم البنوك الروسية أي شكل من أشكال الإقراض وشراء الأوراق المالية، وفرض تجميد كامل للأصول على عدد من البنوك الروسية، وقطع التعامل مع البنوك الروسية عن طريق برنامج "سويفت".

وفيما يخص العقوبات التجارية، نجد أنه في 15 مارس، أعلنت المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي، جنبًا إلى جنب مع دول مجموعة السبع وغيرها من "الشركاء ذوي التفكير المماثل"، سوف يُنهي وضع الدولة الأولى بالرعاية لروسيا⁽⁴⁹⁾. ولم يتم الاكتفاء بذلك، بل تم فرض قيود على تصدير سلع وتقنيات محددة تتعلق بالنفط وقطاع التكرير وصناعة الطيران والفضاء والسلع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج المتعلقة بقطاع الدفاع والأمن، بما في ذلك أشباه الموصلات والتقنيات المتطورة مثل الطائرات بدون طيار s والبرامج المرتبطة بها وبرامج التشفير⁽⁵⁰⁾.

وتم فرض حظر في أوائل أبريل على تصدير وقود الطائرات وأجهزة الكمبيوتر الكومومية وغيرها من أشباه الموصلات المتقدمة والإلكترونيات المتطورة والبرامج والآلات الحساسة ومعدات النقل إلى روسيا. وفي 3 يونيو 2022 وافق الاتحاد الأوروبي أيضًا على حظر تدريجي على شراء أو استيراد أو نقل النفط الخام الروسي وبعض أنواع البترول ومنتجاته، في غضون ستة إلى ثمانية أشهر. ومع ذلك، سيكون هناك استثناء مؤقت لواردات النفط الخام عبر خطوط الأنابيب لتلك البلدان غير الساحلية، بما في ذلك المجر، التي تعتمد على الإمدادات الروسية وليس لديها خيارات بديلة قابلة للتطبيق، وستستفيد بلغاريا وكرواتيا أيضًا من استثناء مؤقت⁽⁵¹⁾. وتوضح طبيعة تلك العقوبات، استهدافها للنمو الاقتصادي الروسي المستقبلي، من خلال منع تقديم أي تقنيات متطورة، تساعد على دفع هذا النمو.

إلا أنه ولمحاولة مواجهة الرواية الروسية، بأن الغرب هو المسبب لأزمات العالم الثالث الخاصة بالطاقة والغذاء؛ قام الاتحاد الأوروبي بالتأكيد على أنه سيكون هناك عدد من الإغراءات لتجنب أي "عواقب سلبية محتملة على الغذاء وأمن الطاقة في جميع أنحاء العالم"، ولهذا أكد الاتحاد الأوروبي بأنه سيتمدد الإغراءات من العقوبات لتشمل المنتجات

الزراعية من كيانات روسية معينة مملوكة للدولة، ونقل النفط من روسيا إلى دول ثالثة. وأوضح الاتحاد الأوروبي أيضاً أن أيًا من الإجراءات التي اعتمدها حتى الآن لا تستهدف تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، بما في ذلك القمح والأسمدة، بين دول العالم الثالث وروسيا.

الخروج عن الحياد التاريخي:

لم يقتصر تعاطي المؤسسات والدول القائمة على منظومة الأمن الأوروبي على تقديم المساعدات لأوكرانيا، وتعزيز الجوانب الدفاعية والأمنية لمواجهة أي مخاطر محتملة من أي هجوم روسي، بل امتدت لتصل لحدوث تحولات في طبيعة الحياد، هذا النهج الذي انتهجه عدد من الدول الأوروبية، باعتباره الطريق الأمثل لحفظ أمنها، وتجنب التصعيد بما يحافظ على سلامتها وسلامة المنظومة الأمنية الأوروبية التي تنتمي لها. فلقد أظهرت الأشهر القليلة الماضية بالفعل تحولاً في طبيعة الحياد⁽⁵²⁾، ليس فقط مع سعي السويد وفنلندا للحصول على عضوية الناتو؛ حيث قدمت طلبات مترامنة للانضمام إلى الناتو في 18 مايو 2022. وفي 29 يونيو 2022، دعا الناتو الدولتين للانضمام إلى الحلف. وقال الأمين العام إن هناك "إرادة قوية" داخل الحلف للمصادقة في أسرع وقت ممكن⁽⁵³⁾، ومن المتوقع أن يكون انضمام الدولتين هو الأسرع، نظراً لاندماج منظومتيهما الدفاعية والأمنية بشكل كبير مع هياكل الناتو.

هذا التغيير في طبيعة الحياد رُصد أيضاً في مواضع عدة، وبخاصة مع انضمام سويسرا - المحايدة تاريخياً - إلى العقوبات المفروضة على روسيا، وإرسالها مدداً عسكرياً لأوكرانيا؛ حيث وصف الرئيس السويسري هذا الإجراء بأنه خطوة فريدة من نوعها. وفي تطور غير مسبوق منذ العام 1939، قدمت السويد مساعدات عسكرية نوعية لأوكرانيا، وقررت النرويج تزويد أوكرانيا بمنظومات تسليحية متطورة، خلافاً للسياسة التي اتبعتها بخصوص عدم إرسال أسلحة إلى دول غير أعضاء في الناتو⁽⁵⁴⁾. وفي سابقة تاريخية، بموافقة 67% من الناخبين، اختارت الدنمارك الانضمام للسياسة الدفاعية الأوروبية التي ابتعدت عنها في العقود الثلاثة الماضية⁽⁵⁵⁾، واعتبرت رئيسة وزراء الدنمارك "ميتي فريدريكسون" أن نتيجة الاستفتاء رسالة قوية للحلفاء في أوروبا وحلف الناتو من ناحية، وإلى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" من ناحية أخرى، قائلة: "نحن نبين أنه عندما يجتاح بوتين بلداً حراً ويهدد استقرار أوروبا، فنحن الباقين نتجمع معاً".

تحمل تلك التحولات، جُملة من التغييرات في منظومة الأمن الأوروبي، من خلال تعزيز التعاون بين الحلفاء سواء من خلال الاتحاد الأوروبي أو الناتو. وتُنهي بالوقت ذاته، حديثًا قد استمر طويلاً، عن ضرورة حفاظ أوكرانيا على الحياد، كسبيل لعدم إثارة التوترات مع روسيا، بالنظر لتجربة فنلندا المجاورة لروسيا على سبيل المثال. فعلى مدى عقد من الزمان، كان العديدون يتحدثون عن ”فنلدة“ أوكرانيا؛ حيث سيؤدي تبني وضع فنلندا المحايد للدولة إلى تأمينها من الإجراءات الروسية المحتملة وإرضاء طموحات موسكو. ولكن في عام 2022، أصبح هناك حديث عن ”أكرنة“ فنلندا؛ حيث تبنت الدولتان المحايدتان سابقاً فهماً متغيراً للتهديدات وتقديرًا أكبر للتحالفات، وخاصة فوائد الدفاع الجماعي لحلف الناتو.

ويُمثل انضمام السويد وفنلندا للناتو، مجالاً لمسرح عمليات، ومواجهة جديدة بين الناتو وروسيا، ستؤثر لا محالة على معادلة الأمن الأوروبي المستقبلية. فبانضمامهما تصبح كل الدول السبع المطلة على القطب الشمالي بخلاف روسيا أعضاءً بالناتو. ولهذا فقد أصبح من المتوقع أن يكون القطب الشمالي مجال مواجهة بشكل كبير وفق آخر التحديثات في مواقف دوله؛ فوجد على سبيل المثال أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت استحداث منصب سفير لمنطقة القطب الشمالي، من أجل تكثيف دبلوماسيتها هناك⁽⁵⁶⁾، وكذلك فقد شدد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ”ينس ستولتنبرغ“ على ضرورة تعزيز الأمن على الجانب الشمالي للحلف لمواجهة روسيا، بعد جولة في كندا زار خلالها منشآت عسكرية في القطب الشمالي، وحذر من أن ”القطب الشمالي سيكون أقصر طريق للصواريخ والقاذفات الروسية إلى أمريكا الشمالية“، وأضاف: ”إن هذا يجعل دور (نوراد) (قيادة دفاع الفضاء الجوي لأمريكا الشمالية) حيويًا لأمريكا الشمالية، وبالتالي لحلف شمال الأطلسي“⁽⁵⁷⁾.

ويُمكن أن نخلص من الجزء السابق، بأن الحرب الروسية الأوكرانية جلبت بلاشك عددًا من التحولات داخل منظومة الأمن الأوروبي، وسببت حالة يغلب عليها الإجماع في الاستجابة للتهديد الروسي، الذي كان يتوارى كمهدد أساسي للقارة الأوروبية لسنوات طوال، بالرغم من تحذيرات عدد من الدول المجاورة لروسيا كبولندا ودول البلطيق من الخطر الروسي. إلا أن هذه الحالة من الصعب للغاية الحفاظ على زخمها، لوجود عدد من المعوقات الهيكلية التي ستؤثر بقوة على القرار الأوروبي المستقبلية.

ثالثاً | المحددات المؤثرة على التطور المستقبلي للأمن الأوروبي:

بالرغم من أن استجابة الاتحاد الأوروبي للحرب الروسية الأوكرانية في بدايتها فاجأت العديدين، فلمرة واحدة فاق الاتحاد التوقعات وبفارق كبير، فتلاشت الانقسامات بين الدول الأعضاء بسرعة في مواجهة العدوان الروسي، وتبنيّ الاتحاد مجموعة من العقوبات الشاملة على موسكو⁽⁵⁸⁾. وأشاد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" باستجابة الاتحاد الأوروبي للصراع، ووصفها بـ"الصحة الجيوسياسية". ومع ذلك، هناك أسباب للقلق بشأن الادعاء بأن ردها ينذر "بصحة جيوسياسية" أوسع.

منها ما أوردته وكالة الدفاع الأوروبية European Defense Agency، بأنه وكإحدى النتائج المباشرة للحرب الروسية-الأوكرانية، تزايدت الضرورة الملحة لاستقلال استراتيجي أوروبي فعال، وأن أهم ما يعيق تحقيق ذلك الهدف ثلاثة أنواع من الإشكاليات في نظام الدفاع الأوروبي الحالي: عجز الإنفاق على قطاع الدفاع، والعجز في مجال التصنيع الدفاعي، والعجز في العتاد⁽⁵⁹⁾. ولا تُعد أوجه القصور تلك، منفصلة عن أسباب أخرى، أدت لوجود هذا التراجع الأوروبي في القيام بمهمته، التي تقتضي القيام على أمنه. تلك الأسباب قد فاقم تأثيرها الحرب الروسية الأوكرانية، وإن لم تكن السبب في أغلبها، إلا أنه وبلا شك كلما طال أمد الحرب، ازدادت تفاقمًا. وعليه فيجب الوقوف عليها؛ لأن توضيحها سيوفر رؤية أوضح لمآلات تحرك الاتحاد الأوروبي مستقبليًا، وفق شكل تعاطيه معها.

دفة العلاقات عبر الأطلسي:

إن الولايات المتحدة من خلال انفرادها لحد كبير بمقدرات الناتو، باعتبارها المساهم الأكبر في الحلف، قد لعبت دورًا محوريًا بمنظومة الأمن الأوروبي، وقد أثبتت الحرب الروسية الأوكرانية الأخيرة، لأي مدى أهمية هذا الدور الذي لعبته الولايات المتحدة، متجاوزًا كل تشكيل سابق بتراجع دورها، بسبب سياساتها الخارجية المتخبطة الأخيرة في الكثير من الملفات، والتي كان آخرها الخروج العشوائي من أفغانستان. وعليه، فإن أي تطور لسياسة أمنية أوروبية، سيكون للولايات المتحدة مساهمة فيه، من خلال تحديدها لشكل العلاقات التي تريد أن تكون بينها وبين الدول الأوروبية، واستثمارها في تطوير هذا الاتجاه، سواء باستثمارها في الطريق المعتاد بانفرادها الأكبر بالتحكم في حماية أوروبا، أو دعمها لمزيد من الاستقلالية الأوروبية في هذا المجال، ولكل خيار تكلفته، ومؤيدوه ومعارضوه.

فقد أكد مختلف المسؤولين بالاتحاد الأوروبي، والعديد من رؤساء الدول الأوروبية، في مواطن عدة، على أنه لا يمكنه الاعتماد على الولايات المتحدة كما كان يفعل من قبل⁽⁶⁰⁾. ووصلت تلك الوثيرة ذروتها أثناء فترة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب"، الذي لم يتوان في أي مناسبة عن توجيه التهديدات للأوروبيين، بأن عصر تواكلهم وتنمية رفاهتهم على حساب الولايات قد انتهى. وبالرغم من أن الرئيس "بايدن" قد اتبع نهجًا مختلفًا عن سلفه لإيمانه بعمق العلاقات بين الطرفين، فإن الاتجاه الانعزالي الذي تنامي داخل الولايات المتحدة، وتصاعد النظرة للصين كمهدد أساسي لمكانة الولايات المتحدة، يجعل مستوى ثقة الأوروبيين في استمرار دعم الولايات المتحدة منخفضًا، حتى لو بدا مرتفعًا في الوقت الحالي بسبب الحرب، ولكن استمراره بالوثيرة نفسها يُعد مستبعدًا، نظرًا لتكلفته الكبيرة على الولايات المتحدة.

ويعتبر هذا التحليل للعديد من القائمين على الشؤون الخارجية والدفاعية لأوروبا، هو السبب في توقع أن الولايات المتحدة قد تساهم بشكل إيجابي في الاتجاه نحو اعتمادية أكبر للأوروبيين على أنفسهم، وبخاصة في القضايا التي تخصهم عن غيرها، كالقلاقل في جوارها الشرقي والجنوبي مثلًا. إلا أن الولايات المتحدة التي تمتلك أسهمًا تجارية كبيرة في أوروبا⁽⁶¹⁾، فكلا الطرفين أكبر شريك تجاري واستثماري للآخر؛ حيث بلغ إجمالي تجارة السلع والخدمات 1.1 تريليون دولار في عام 2019. ومن ثم ستعزز أوروبا المستقرة والأمنة مصالح أمريكا، ليس فقط الاقتصادية وإنما أيضًا السياسية، وهذا يخدم بشكل كبير سياستها الخارجية، وذلك يعني أن زعزعة استقرار أوروبا ستضع موقع أمريكا العالمي على المحك؛ حيث ستكون الولايات المتحدة وحيدة في مواجهة التحديات العالمية المتشابكة.

بالإضافة للتوجس المتوارث لدى القيادات الأمريكية المتعاقبة في التوجه نحو الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، وهو ما قد يُدعم استثمارها في الاتجاه المضاد، الذي يعمق الاعتماد عليها دفاعيًا، مع تعويض تخلفهم عن المساهمة في المنظومة الدفاعية الأوروبية، من خلال توجيههم لمزيد من الإنفاق الدفاعي، الذي يتواءم مع أولويات الناتو، ويُعزز مكانته. وهو ما قد يتوافق مع تصريح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" عندما وقّع على بروتوكول موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي: "إن بلاده ستسعى إلى توسيع الحلف ليكون الأقوى"⁽⁶²⁾. وأضاف خلال كلمة سبقت التوقيع، إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "راهن على تقسيم الناتو،

ولكنه فشل لأن دولتين جديدتين ستنضم إلى "مضيفًا: "إن أبواب الحلف مفتوحة لبقية الدول الأوروبية".

ولا تُعد تحركات الولايات المتحدة السابقة مدفوعة فقط من إرادة الإدارات الأمريكية السابقة، بل إنها في أحيان كثيرة، كانت مباركة برغبة عدد من الدول الأوروبية، باستمرار غطاء الحماية الأمريكية من خلال حلف الناتو، وكان على رأسها دول الجناح الشرقي للاتحاد الأوروبي. فنجد أنه منذ تطلع دول أوروبا الغربية، وعلى رأسها فرنسا والمملكة المتحدة، لدور أمني أوسع للاتحاد الأوروبي؛ كانت دول أوروبا الشرقية والوسطى⁽⁶³⁾، بشكل عام، لا تتطلع إلى تقسيم جديد للمهام، يتحمل فيه الاتحاد الأوروبي مزيدًا من المسؤولية عن الشؤون الدفاعية.

فعلى عكس نظرائهم في أوروبا الغربية، يميل صانعو السياسة والمحللون في أوروبا الشرقية والوسطى إلى التأكيد على الأهمية المستمرة للالتزام دفاعي جماعي موثوق وقوي (وفقًا للمادة 5 من الناتو). وبالنسبة للعديد من تلك الدول، فإن الالتزام الدفاعي لحلف شمال الأطلسي، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، هو الذي يوفر لهم ضمانًا آمنًا موثوقًا به. بالإضافة لأن الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى النفوذ العسكري والخبرة الدفاعية العملية الكافية، فإنه لا يعتبر المنظمة المفضلة للتعامل مع قضايا الدفاع بالنسبة لهم. وأخيرًا فإن تلك الدول تعاضم توجسهم، مع الإجراءات الروسية قبيل بداية الحرب، مما أكد توجههم من التمسك بضمانة الوجود الأمريكي في القضايا الأمنية.

وبالرغم من التعهدات الكبيرة التي قدمها الاتحاد الأوروبي، وعدد من كبير من دوله، على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية، بزيادة إنفاقهم الدفاعي؛ بما يساهم في تدعيم قدراتهم الدفاعية. إلا أن هذا لم يساهم في تهدئة تلك المخاوف، فنجد على سبيل المثال أن رئيس الوزراء البولندي "ماتيو مورافيسكي" قد ندد بأوليغارشية الأمر الواقع التي تفرضها فرنسا وألمانيا - على حد قوله - على الاتحاد الأوروبي، داعيًا إلى "العودة إلى مبادئ" التنكس⁽⁶⁴⁾، في مقال بشأن الحرب في أوكرانيا نشرته صحيفة "لوموند" الفرنسية. وكتب "مورافيسكي" إن الحرب في أوكرانيا "كشفت الحقيقة حول أوروبا" التي "رفضت الاستماع إلى صوت الحقيقة الصادر عن بولندا حول طموحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "الإمبريالية"، معتبرًا أن ذلك "يُصور المشكلة الأوسع التي يواجهها الاتحاد الأوروبي اليوم".

يتوافق انتقاد "مورافيسكي" اللاذع مع الشعور المترسخ لتلك الدول بعدم اهتمام المحور الألماني الفرنسي بمخاوفهم من تمدد النفوذ الروسي. فنجد على سبيل المثال، أن ألمانيا كانت على وشك افتتاح خط "نورد ستريم 2" قبل الغزو الروسي الأخير لأوكرانيا، برغم نداءات تلك الدول المتكررة بضرورة تقليل الاعتماد على روسيا. وعزز هذا الشعور كذلك، الموقف الألماني غير المتناسب مع وزن ألمانيا في الاتحاد الأوروبي. ففي منتصف مايو، صرح وزير دفاع لاتفيا بصراحة أن ثقة الأخيرة في ألمانيا كانت "قريبة من الصفر"؛ حيث أكد تحليل أجراه معهد Kiel للاقتصاد العالمي على التناقض بين الإعلانات والتسليم، فبينما احتلت ألمانيا المرتبة الرابعة في جميع أنحاء العالم من حيث قيمة الأسلحة الموعودة لأوكرانيا، فقد سلمت الثلث فقط بحلول منتصف يونيو.

ولم تستأثر تلك الدول بفكرة الحفاظ على الوجود الأمريكي بمفردها، فنجد أكبر دولة بالاتحاد تتوافق ضمناً على أهمية هذا الوجود، فنجد أن سبب خلاف الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" ووزيرة الدفاع الألمانية السابقة "كرامب كارينباور" فيما يخص الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، هو أن الاتحاد الأوروبي ببساطة لا يمكن أن يصبح مستقلاً ذاتياً في المستقبل المنظور، وبالتأكيد ليس في مجال الدفاع؛ حيث سيظل الاعتماد على الولايات المتحدة سمة مميزة⁽⁶⁵⁾. ففي مجالات مثل الدفاع عن الأراضي، ناهيك عن الردع النووي، فإن أي حديث عن الحكم الذاتي هو مجرد وهم؛ حيث سيستمر الأوروبيون في الاعتماد على الولايات المتحدة، التي تعتبر تدخلها في الأمن الأوروبي، أولاً وقبل كل شيء من خلال الناتو، وجودياً. ويصدق هذا بشكل أكبر في عصر العدوان الروسي؛ حيث تم اعتبار أن الحديث عن الحكم الذاتي الاستراتيجي هو وهم خطير يخاطر بدفع واشنطن بعيداً في وقت تحتاجها أوروبا فيه بشدة.

في النهاية، يعتمد الكثير على الكيفية التي تقررها الولايات المتحدة وضع نفسها فيما يتعلق بتقسيم العمل بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وحتى الآن، أظهرت إدارة "بايدن" دعمها لمبادرات الدفاع الأوروبية؛ فقد انضمت إلى PESCO، وهي تتفاوض على اتفاقية تعاون مع وكالة الدفاع الأوروبية. ومع ذلك، فإن المشاركة المتزايدة للاتحاد الأوروبي في الدفاع، ومحاولات دفع الدول الأعضاء لتطوير واكتساب المعدات العسكرية من خلال التعاون داخل الاتحاد الأوروبي بدلاً من الشراء من الولايات المتحدة، يمكن أن يؤدي إلى خلافات مع الولايات المتحدة وغيرها من حلفاء الناتو من خارج الاتحاد الأوروبي

بشأن الشروط، التي يجب على الدول والشركات غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الوفاء بها للمشاركة في المشاريع التي تتلقى تمويلاً من الاتحاد الأوروبي⁽⁶⁶⁾.
وعليه، فتحقيق هذا التوازن هو ما سيقود تفكير الولايات المتحدة مستقبلاً، وعليه
سيحدد حجم انخراطها في منظومة الأمن الأوروبي.
ضعف البنية الدفاعية الأوروبية:

في الأشهر الثلاثة التي أعقبت الغزو، أعلنت الدول الأوروبية زيادات تقارب 200 مليار يورو في ميزانياتها الدفاعية⁽⁶⁷⁾، وتحلت حكومة المستشار الألماني "أولاف شولتز" عن النهج الألماني التقليدي، القائم على الموازنة بين الاعتبارات الأمنية والمصالح التجارية. فبعد ثلاثة أيام من الغزو الروسي لأوكرانيا، أعلن المستشار "أولاف شولتز" ثورة في السياسة الخارجية الألمانية، وفي جلسة استثنائية للبوندستاغ الألماني في 27 فبراير 2022، وصف "شولتز" حرب "بوتين" بأنها لحظة فاصلة (Zeitenwende)، وأعلن عن تحولات بعيدة المدى في السياسة. وشمل ذلك تسليم أسلحة إلى أوكرانيا، وإنشاء صندوق خاص بقيمة 100 مليار يورو للجيش بهدف استثمار أكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي في الدفاع. كما شدد على الدور المستمر للبلاد في المشاركة النووية، وأعلن إحلال طائرات F-35 محل طائرات تورنادو، وبالتالي إنهاء نقاش محلي طويل ومثير للجدل⁽⁶⁸⁾.

ولم تحتكر ألمانيا مشهد إعلان التوجه نحو مزيد من الإنفاق الدفاعي بمفردها؛ فنجد أن السويد أعلنت تعزيز نفقاتها الدفاعية، والتزمت الدنمارك بتطبيق معيار الناتو بأن تبلغ ميزانيتها العسكرية 2% من دخلها القومي، كما أعلنت رومانيا ولا تفضيا زيادة إنفاقها الدفاعي إلى 2.5% من إجمالي الناتج المحلي، وأعلنت بولندا زيادة إنفاقها الدفاعي إلى 3% بحلول عام 2023⁽⁶⁹⁾ من 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وأعلنت إيطاليا -القوة الاقتصادية الثالثة في الاتحاد الأوروبي- التي تنفق 1.41% فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع، نيتها رفع الإنفاق الدفاعي. ففي 16 مارس 2022، صوت البرلمان بأغلبية على رفع الإنفاق الدفاعي إلى 2%. أما فرنسا فأعلنت أنها تعمل على تخصيص أكثر من 2% من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري، في حين قررت السويد زيادة الإنفاق العسكري إلى أكثر من 2%⁽⁷⁰⁾.

لا يُعد هذا الاتجاه استثناءً، بل هو تكملة لاتجاه بدأ منذ احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، بضرورة زيادة الإنفاق الدفاعي؛ حيث تعهدت الدول الأوروبية حينها

بقمة الناتو بويلز 2014 الخاصة بضرورة الوصول لـ 2% إنفاقاً دفاعياً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا الهدف لم يحققه إلا القليلون؛ فوفقاً لآخر بيانات نجد أن الناتو⁽⁷¹⁾، قد أعلن أنه من المتوقع أن تحقق تسع دول فقط من أصل 30 دولة هدف الإنفاق بنسبة 2% في عام 2022، ارتفاعاً من ثلاثة أعضاء في عام 2014. وسجلت اليونان وليتوانيا ولاتفيا وجمهورية سلوفاكيا أكبر زيادة في الإنفاق الدفاعي، نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2014 و2022. ويمكن ملاحظة أن الدول الثلاث الأخيرة هي من الدول على خطوط المواجهة المباشرة من تشابكات الحرب الروسية الأوكرانية، إلا أنه أكد في الوقت ذاته، على حقيقة أن جميع الدول الأعضاء زادت الإنفاق الدفاعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، باستثناء تركيا والولايات المتحدة. وأنفقت المملكة المتحدة والنرويج نفس النسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع في عامي 2014 و2022.

وتمثل القرارات الأخيرة في أوروبا لتعزيز ميزانيات الدفاع أخباراً جيدة، ولكنها تأتي بعد عقود من التخفيضات في الميزانية والاستثمار الدفاعي الهزيل، الذي أدى إلى انخفاض كبير ودائم في قيمة القوات المسلحة الأوروبية، خاصةً مقارنةً بفترة الحرب الباردة. فعلى مدى العقدين الماضيين، فقدت الجيوش الأوروبية 35% من قدراتها⁽⁷²⁾. وهو ما ظهر من خلال الاشتباكات العسكرية في أفغانستان والعراق وليبيا والساحل الإفريقي، فلاتزال القوات المسلحة الأوروبية تعتمد على الدعم الأمريكي للعوامل التمكينية الحاسمة مثل إعادة التزود بالوقود جواً والجسر الجوي الاستراتيجي وقدرات الاستطلاع والاستخبارات. ويُعد الانسحاب الفوضوي من أفغانستان عرضاً واقعياً لهذه المشكلة؛ حيث كانت الدول الأوروبية غير قادرة على إجلاء مواطنيها وحلفائها دون دعم لوجستي من واشنطن.

ولا تُعتبر المشكلة فقط في حجم الإنفاق الهزيل مقارنةً بحجم الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي، بل في إدارته أيضاً؛ فالإنفاق العسكري الأوروبي الإجمالي، خصوصاً بعد احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم، لا يعتبر منخفضاً في المطلق. ففي عام 2020، أنفقت أوروبا بشكل جماعي 378 مليار دولار على الدفاع (ما يقرب من نصف إجمالي الإنفاق الدفاعي للولايات المتحدة). وفي 2019 كان لا يزال الأوروبيون من حيث القيمة الدولارية ينفقون أكثر من الصين، وما يقرب من خمسة أضعاف ما تنفقه روسيا، وقد أنفقت ألمانيا وبولندا مجتمعتين على الدفاع أكثر من روسيا⁽⁷³⁾.

وحيث إن الجانب الأوروبي يسيطر على إدارته حالة من التشردم؛ فقد دفعت الثقافات الاستراتيجية المختلفة والصناعات الدفاعية المتنافسة الحكومات الأوروبية إلى إعطاء الأولوية للحلول الوطنية على حساب المشاريع الجماعية؛ حيث أكدت وكالة الدفاع الأوروبية مؤخرًا⁽⁷⁴⁾، أن دول الاتحاد الأوروبي أجرت 11 % فقط من إجمالي مشترياتها من المعدات في إطار أوروبي في عام 2020، وهذه الحصة أقل بكثير من الحصة البالغة 25 % التي تم الوصول إليها في عام 2011، وهي أقل بكثير من التزام الدول الأعضاء في عام 2017 بأن تصل إلى 35 % من إجمالي المشتريات.

وقد أدى هذا النقص في التنسيق إلى تجزئة المشهد الدفاعي؛ حيث تعاني القوات المسلحة الأوروبية من فائض كبير عن الحاجة، مع 29 نوعًا مختلفًا من المدمرات، و17 نوعًا من دبابات القتال الرئيسية، و20 نوعًا من الطائرات المقاتلة، مقارنة بأربعة، وواحد، وستة، على التوالي، للولايات المتحدة⁽⁷⁵⁾. وعزز مشاكل تلك الصناعات أيضًا سلاسل التوريد الهشة، التي أظهرتها جائحة Covid-19، مع الاعتماد المتزايد على المواد الخام الهامة من المصادر الدولية، بما في ذلك الصين، في قطاعات معينة.

وبالتطبيق على الحالة الألمانية، نظرًا للتطوير الكبير المنتظر منها في الجانب الدفاعي على سبيل المثال، فقد توصلت دراسة استعرضت شراء ألمانيا لأنظمة الأسلحة الكبيرة في السنوات الأخيرة لنتيجة هامة؛ فوجدت أنه كان من الممكن تجنب 35 إلى 54 % من تكاليف الإنفاق على تلك الأنظمة. وأرجعت الدراسة هذا الإهدار لوكالة المشتريات الألمانية التي تتجنب المخاطرة أكثر من اللازم، وتحكمها الإجراءات المعقدة والمتوافقة مع القانون، بالإضافة لعمليات تأخر الإنتاج، والمصالح الصناعية الضيقة، والافتقار إلى المشتريات المشتركة داخل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وخلصت الدراسة إلى أن التحول عن المصالح الصناعية الوطنية أو حتى الإقليمية الضيقة يتطلب تغييرًا في العقلية⁽⁷⁶⁾.

إلأنه لتجنب تلك المشكلة، قد أنشأت دول الاتحاد الأوروبي بالفعل أدوات مهمة لتعزيز مثل هذا النهج التعاوني، كالتعاون المنظم الدائم (بيسكو) وصندوق الدفاع الأوروبي؛ حيث تم تخصيص 8 مليارات يورو من 2021 إلى 2027. كما أعلنت المفوضية الأوروبية مؤخرًا أيضًا برنامج أكثر ابتكارًا بقيمة 500 مليون يورو (507 مليون دولار) لتحفيز أعضاء الاتحاد الأوروبي على متابعة المشتريات المشتركة. مع التأكيد على أن تركز هذه

الاستثمارات المنسقة على القدرات المتطورة، والبناء على المشاريع الحالية مثل جهد 15 دولة لتطوير نظام دفاع جوي أرضي جديد بحلول عام 2028، وبرنامج مقاتلات الجيل التالي الفرنسي الألماني الإسباني، والتي تحمل تسمية "نظام القتال الجوي المستقبلي" (FCAS)، وتضم علاوة على الطائرات المقاتلة الجديدة، إنتاج طائرات مسيرة وصواريخ مجنحة متطورة.

إلّا أنه وبالرغم من أهمية تلك الأدوات، فإنها دون إرادة سياسية قوية من دول الاتحاد الأوروبي، والدفع نحو أنفاق واستثمار دفاعي أكثر كفاءة وأكبر حجمًا، وينظر للمصالح الكلية للاتحاد الأوروبي ككل عن السياسات الوطنية لكل دولة على حدة، مع إصرار قوي على عدم التراجع عن الحالة الحالية المتأثرة بالخوف من التهديد الروسي. فإن الاتحاد الأوروبي سيجد نفسه أمام نفس المشكلات المستمرة من عقود، ولكن في وضع مستقبلي أسوأ بسبب تصاعد احتمالات التهديد الروسي والصيني للاتحاد الأوروبي.

تعاظم الضغوط الاقتصادية:

كما أوضحنا أن طبيعة النهج الأوروبي في النظر للمخاطر التي تواجه الأمن، كانت وما زالت تركز بشكل كبير على التهديدات غير التقليدية للأمن، فتحاول أوروبا دومًا التصدي لتلك التهديدات بشكل أشمل، ولكن ما كان يعيها حتى الآن، وفي المجال المنظور تركيزها على تلك التهديدات بشكل أكبر عن التهديدات التقليدية والوجودية للأمن كالغزو العسكري. ولكننا نجد أن الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي، يواجه معضلة عميقة، فمن ناحية التهديد التقليدي من خلال تهديد وجوده من خلال الغزو، برزت مرة أخرى، ما يستتبع ضرورة توجيه استثمار كبير من قبله في هذا الجانب.

ومن ناحية أخرى، فإن التهديدات غير التقليدية كتغير المناخ والهجرة وتنامي التطرف، تتزايد بكتافة أيضًا، مدفوعة بعقود من التراخي، ومتأثرة بقوة بوجود تهديد وجودي كالغزو الروسي. ولهذا فإنه بعد استعراض المعوقات الخاصة بالجانب التقليدي من الأمن الأوروبي، التي تضعف الاستثمار في سياسة دفاعية قوية وواضحة، سنوضح في هذا الجزء المعوقات الأخرى التي تواجه الاتحاد في طريقه لوضع سياسة متماسكة للأمن الأوروبي بطيفه الأشمل، والتي ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تعزيزها.

ويعتبر أهم تلك المعوقات بلا منازع، هو الضغوط الاقتصادية العميقة التي تواجه الاتحاد الأوروبي بسبب استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، والتي عظمها تغيرات أخرى

كانت تجري بطبيعة الاقتصاد الدولي، كالصعود الصيني، وتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد. فخلال الأشهر الماضية، قد توقفت روسيا عن ضخ الغاز، وخفضت الكميات لدول أخرى بشكل كبير. وهو ما أدى لعدد كبير من التحذيرات من المخاطر التي سيتعرض لها الاتحاد. على سبيل المثال، فقد حذر رئيس الوزراء البلجيكي "ألكسندر دي كرو" من صعوبة فصول الشتاء خلال 5 إلى 10 سنوات مقبلة، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا إلى مستويات قياسية جديدة⁽⁷⁸⁾. تأتي التصريحات بالتزامن مع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى نحو 15 ضعف متوسط السعر في الصيف الماضي، يناظره في الوقت نفسه ارتفاع لأسعار الكهرباء بسبب التهديد بقطع مزيد من الإمدادات الروسية.

وفي تحليل أجراه بنك "جولدمان ساكس"، يفيد بأنه إذا قرر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" قطع إمدادات الغاز بشكل كامل، فإن تكاليف الطاقة المنزلية الأوروبية سترتفع بنحو 65%. ويحذر البنك في تحليله من أن صناعات مثل إنتاج الإسمنت والكيماويات في ألمانيا وإيطاليا سيتعين عليها خفض استخدامها للغاز بنسبة تصل إلى 80%، وهو ما سيؤدي لانكماش الناتج المحلي الإجمالي لهاتين الدولتين بنسبة 3% و4% على التوالي⁽⁷⁹⁾.

وبالرغم من أن السياسة الأوروبيين قد خصصوا بالفعل نحو 280 مليار يورو لتخفيف آلام ارتفاع أسعار الطاقة على الشركات والمستهلكين، فإن ضخامة الأزمة تُعرض المساعدات لخطر التضاؤل⁽⁸⁰⁾. وكان آخرهم ألمانيا التي أعلنت عن حزمة مساعدات ثالثة هي الأكبر على الإطلاق منذ تولي "شولتزر" للعائلات الألمانية بقيمة 40 مليار يورو، بهدف مساعدة ملايين الأسر على مواجهة ارتفاع أسعار الكهرباء. وقد كانت قيمة الحزمتين السابقتين أكثر من 30 مليار يورو⁽⁸¹⁾.

يأتي هذا الإنفاق مع توقع مستقبلي بزيادته على مستوى الدول الأوروبية؛ ففي المملكة المتحدة وحدها، ستتكلف الحكومة نحو 110 مليارات جنيه إسترليني حتى عام 2023، بسبب تغطية تكاليف الطاقة الإضافية، وفقاً لدراسة أجراها معهد الحكومة (Institute for Government). وبهذا فإن الدول الأوروبية أمام مشكلة مزدوجة، فمن ناحية مطلوب منها مزيد من الدعم لارتفاع التكاليف المعيشية، ومن الناحية الأخرى فإنهم يواجهون ضعف نمو قد يصل لركود، بما يقلل العوائد التي يمكن أن تحصل عليها الدول الأوروبية، لتغطية تلك التكاليف.

وهو ما ترتب عليه ظهور دعوات قوية لترشيد الاستهلاك، وانتهاء زمن الوفرة والرفاهية، الذي تمتعت به الشعوب الأوروبية ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فنجد أن الرئيس الفرنسي قد طلب من مواطنيه "شد الأحزمة"، لأن زمن الوفرة اللاحق على الحرب العالمية الثانية في أوروبا قد ولى، أو في طريقه إلى الأفول، بسبب نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا، وبسبب التضخم المالي العالمي وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بشكل كبير وغير مسبوق. وهو ما طلبه أيضاً رؤساء حكومات سائر الدول الأوروبية، ومن بينهم المستشار الألماني "أولاف شولتس" من مواطنيه، على الرغم من أن الاقتصاد الألماني هو الأقوى حتى اليوم بين اقتصادات الاتحاد الأوروبي⁽⁸²⁾.

لا تنعكس تلك الأزمة الاقتصادية على الشعوب والحكومات الأوروبية فقط، إلا أنها نظراً لعمقها، ستؤثر بلا شك على كافة التزامات الاتحاد الأوروبي، وبخاصة التزامه تجاه أوكرانيا، وسبل دعمه في مواجهتها في وجه روسيا. فقد لاحظ معهد "كيل" الألماني للاقتصاد العالمي⁽⁸³⁾ (Ifw)، الذي يتابع أسبوعياً المساعدات المقدمة من كل الدول إلى كييف، أنه في يوليو الماضي، لم تتعهد الدول الرئيسية في القارة الأوروبية، مثل فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا، بأي التزام جديد تجاه أوكرانيا. وقال المعهد: "إن هذا انخفاض حاد مقارنة بشهر أبريل أو مايو".

وأفاد مدير المعهد "كريستوف تريبيش" بأن المساعدات المالية والعسكرية انخفضت إلى ما دون احتياجات أوكرانيا. ووفقاً لتقرير المعهد، فمنذ بداية الحرب تم التعهد بمبلغ 84 مليار دولار من المساعدات المالية والإنسانية والعسكرية لأوكرانيا للوقوف بوجه روسيا، ولكن انخفاض المساعدات في الصيف لا يبشر بالخير بالنسبة للالتزام الأوروبي في الأشهر المقبلة، بل يؤكد صعوبة الحفاظ عليها بمرور الوقت. ولفت التقرير إلى أنه من دون المساعدات والمواد والذخيرة العسكرية المستمرة إلى أوكرانيا، لن تكون أوكرانيا قادرة على خوض الحرب. وهو ما يتوافق مع تصريح لدبلوماسي أوروبي تساءل فيه: "كيف يمكننا أن نشرح للرأي العام أننا نواصل الإعلان عن شحنات أسلحة عندما تكون هناك أيضاً أزمة في الغذاء والقوة الشرائية في بلادنا؟".

ولن تؤدي فقط تلك الأزمات الاقتصادية لاحتمالات تخلف أوروبا عن دعم أوكرانيا، بل ستساهم كذلك في تخلفها عن الالتزام بأهدافها المتعلقة بالحياد المناخي، بالرغم مما تتكبده من خسائر بسبب التغير المناخي، والذي شهدت أسوأ نتائجه هذا العام؛ إذ إن الأراضي

الأوروبية انزلت في أسوأ موجة جفاف منذ 500 عام، بحسب تأكيد المرصد العالمي للجفاف، التابع للمفوضية الأوروبية، في تقرير له نُشر بنهاية أغسطس الماضي⁽⁸⁴⁾. وحذر التقرير أن جميع المجاري المائية في القارة الأوروبية تقريباً جفت هذا الصيف، ما تسبب في انخفاض الطاقة الكهرومائية المولدة في أوروبا بنسبة 20% في الأشهر الأخيرة. وبالرغم من حجم وتداعيات أزمة التغير المناخي، الذي أصبحت تداعياته واضحة بشكل جلي، فإن الدول الأوروبية قامت بالنكوص جزئياً عن التزاماتها المناخية الخاصة بتسريع الوصول للحياد المناخي، رداً على أزمة الطاقة التي تضرب القارة. فوجد أن الكثير من الدول الأوروبية أعلنت إعادة الاعتماد على محطات توليد الطاقة بالفحم؛ حيث أعلنت الحكومة البريطانية، في 31 مايو 2022، أنها ستمدد خدمة المحطات الحرارية العاملة بالفحم الحجري، والتي كان مفترضاً أن تتوقف عن العمل نهائياً أواخر هذا العام. وتلاهها إعلان الحكومة النمساوية أنها ستعيد تشغيل محطة طاقة تعمل بالفحم الحجري، بسبب النقص في إنتاج الكهرباء الناجم عن خفض واردات الغاز الروسي، في 20 يونيو 2022. وفي 16 يوليو 2022⁽⁸⁵⁾، أعلن المستشار الألماني "أولاف شولتزر" الاعتماد على الفحم مجدداً لإنتاج الطاقة، لكنه قال إن قرار ألمانيا بإعادة تنشيط محطات الطاقة التي تعمل بالفحم والنفط لتخفيف نقص الطاقة، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، هو قرار مؤقت فقط، وأن حكومته لا تزال ملتزمة بفعل كل شيء لمكافحة أزمة المناخ. وقد جعل هذا التزايد الأوروبي في التسابق للعودة إلى استخدام الفحم، وكالة الطاقة الدولية تتوقع ارتفاع الاستهلاك العالمي للفحم هذا العام 2022، ليتطابق مع المستوى القياسي المسجل في عام 2013، مع محاولات أوروبا لتعويض نقص إمدادات الغاز الطبيعي؛ حيث قالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها، إن الاستهلاك العالمي للفحم من المرجح أن يرتفع 0.7% في العام الحالي، ليصل إلى 8 ملايين طن، بالإضافة إلى أن استهلاك الفحم في الاتحاد الأوروبي سيتهجه نحو الارتفاع 7% هذا العام، مع سعي الدول الأعضاء لتوفير إمدادات الغاز المتراجعة⁽⁸⁶⁾.

وكل ما سبق استعراضه من تداعيات اقتصادية محتملة، يُعد جزءاً ضئيلاً من كل التداعيات المتوقعة على القارة الأوروبية وبالتالي أمنها. ولهذا، كلما زادت تلك الضغوط، تعمقت تلك التداعيات، وهو ما سيتبعه بالتبعية انخفاض الالتزام الأوروبي بقضية الأمن وبخاصة الدفاعي، وعلى المدى الأقرب ما يخص التزاماتها تجاه دعم أوكرانيا بوجه روسيا.

معضلة مواجهة الحروب الهجينة:

أبرزت الحرب الروسية الأوكرانية، أهمية الدور الذي تلعبه الحروب الإلكترونية أو الهجينة في مجريات الحرب؛ حيث كانت تلك الحرب هي الأولى من حيث توسع استخدام روسيا لهذا النوع من الهجوم، الذي أتى بالتزامن بل وسبق الهجوم الفعلي على الأرض في أوكرانيا. هذا الاستخدام يُعد منطقيًا من الناحية النظرية، في النزاعات التي تشمل الجيوش الحديثة؛ نظرًا لأن الهدف منه هو إضعاف الميزة المعلوماتية والأصول غير الملموسة (مثل البيانات)، والاتصالات، وأصول الاستخبارات، وأنظمة الأسلحة للخصم. وكذلك فقد تساهم الهجمات الإلكترونية في تعطيل أو تدمير الأهداف الحرجة دون مجازفة، بتوجيه ضربات مباشرة يمكن اعتراضها. ويمكن أيضًا استخدامها للتأثير السياسي، من خلال تعطيل التمويل والطاقة والنقل والخدمات الحكومية، لإرباك عملية صنع القرار للمدافعين عن قرارها، وخلق اضطراب اجتماعي⁽⁸⁷⁾. وبالرغم من أن الحرب الروسية على أوكرانيا قد أبرزت هذا النوع من الحروب، فإنها قد بدأت بشكل مختلف قبلها⁽⁸⁸⁾؛ فقد كلفت هجمات القرصنة والجرائم الإلكترونية بأنواعها المختلفة الاقتصاد العالمي أكثر من 6 تريليونات دولار عام 2021 فقط، ويتوقع أن تكلف هذه الجرائم الاقتصاد العالمي نحو 10.5 تريليونات دولار سنويًا بحلول عام 2025.

ونظرًا لطبيعة تلك الحرب، التي لا تستلزم مواجهة مباشرة على الأرض، كالحرب الجارية حاليًا في أوكرانيا، حيث إنها تتم في فضاء إلكتروني؛ فلم تتوان روسيا عن استهداف الداعمين لأوكرانيا بغية عرقلة هذا الدعم. ففي 22 يونيو الماضي، أكدت دراسة لشركة مايكروسوفت الأمريكية، نشرتها صحيفة نيويورك تايمز، أن أنشطة سيبرانية خبيثة مرتبطة بالكرملين استهدفت حكومات دول الناتو، إلا أن أغلب عمليات القرصنة الروسية فشلت. وأوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة كانت الهدف الرئيس، يليها بولندا، كونها مقر نقل المساعدة العسكرية الغربية إلى أوكرانيا، إضافة إلى الدنمارك والنرويج وفنلندا والسويد وتركيا. وقد توافقت التقرير، مع تحذير مدير إحدى أكبر وكالات التجسس في بريطانيا للاتصالات الحكومية (GCHQ) "جيريمي فيلمنج" خلال مؤتمر للأمن السيبراني في 17 مايو 2022، أن بوتين يخطط لهجوم إلكتروني يتطلع فيه إلى استهداف أمريكا وحلف الناتو ودول الاتحاد الأوروبي لدعمها المستمر لأوكرانيا⁽⁸⁹⁾.

وأكد على هذا التصريح، إعلان وزير الخارجية الإيطالي "لويجي دي مايو" خلال منتدى "أمبروسيتي" الاقتصادي في مدينة "سيرنويو" الإيطالية، أن هجمات القرصنة الإلكترونية على شركات دول غرب أوروبا ارتفعت منذ اندلاع الحرب التي تشنها روسيا في أوكرانيا. ونقلت وكالة "بلومبرغ" للأخبار عن "دي مايو" قوله: "إن الهجمات تندرج في إطار استراتيجية لزعزعة الاستقرار، منذ حدوث الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022. وهي جزء من استراتيجية لزيادة التوتر في الدول الغربية. ونحن على استعداد لمواجهةها"⁽⁹⁰⁾.

ويتضح مما سبق، أن الحرب الروسية الأوكرانية قد أظهرت تزايد انخراط القطاع العسكري والأمني في أي بلد في ضمان خطوط الأساس للقدرة على الصمود؛ هذا يشمل تأمين البنية التحتية الحيوية، والأمن السيبراني، والحركة الآمنة للجماهير الكبيرة من الناس، وحماية الاتصالات، والإمدادات الغذائية، والنقل، من بين أمور أخرى. فاليوم أصبح بفعل الحرب السيبرانية، لا يوجد خطوط فاصلة في استهداف المدني أو العسكري، فكلاهما متأثر بالآخر. ولهذا فلا يمكن إهمال هذا الترابط العسكري - المدني المتزايد في أي تخطيط أمني وعسكري مستقبلي. وهو ما يجب أن يلزم على الاتحاد الأوروبي وضعه في حسابه، عند مواجهة هذا البُعد غير التقليدي المتعلق بأمنه.

وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي لطالما صرَّح برغبته في لعب دور أكبر على المستوى العالمي، ومجال الابتكار التكنولوجي يُعد أبرز تلك المجالات التي تسمح للقوى الكبرى القادمة بلعب هذا الدور، وهو ما يمكننا ملاحظته في الاستثمار الأمريكي في هذا المجال، لمواجهة التطور الصيني؛ فإن الاتحاد الأوروبي يُعد متخلفاً عن الركب في هذا المجال. ففي الاتحاد الأوروبي⁽⁹¹⁾، يُمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 1.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 2.1% في الصين و3.3% في الولايات المتحدة. ومنذ عام 2000، أنتج الاتحاد الأوروبي 17% فقط من شركات التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم، مقارنة بـ 35% في آسيا و48% في الولايات المتحدة.

ويوضح حجم البحث والتطوير بمجال التكنولوجيا السبب وراء تلك الفجوة؛ فعلى مدى العقد الماضي، زادت الصين حصتها من الناتج المحلي الإجمالي المخصص للبحث والتطوير بنسبة 0.7%، مقارنة بالاتحاد الأوروبي بنسبة 0.31% فقط. بالإضافة إلى أن الاستثمار في البحث والتطوير الأوروبي يميل إلى التركيز أكثر على القطاعات التقليدية مثل السيارات والبتروكيماويات والمستحضرات الصيدلانية، بينما يكون الأداء ضعيفاً في

مجال التكنولوجيا الفائقة. ولا يختلف الوضع في الإنفاق على تطوير الدفاع؛ حيث أنفقت الولايات المتحدة 80 مليار دولار على البحث والتطوير المتعلقين بالدفاع في عام 2019، مقارنة بنحو 9 مليارات دولار في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي⁽⁹²⁾.

إلا أنه في فبراير 2022، وعلى إثر تلك التطورات التي أصبحت ماثلة بالنظام الدولي، قد أعلنت المفوضية الأوروبية عن نيتها لإصدار قانون الرقائق الأوروبية، الذي يهدف إلى زيادة إنتاج الرقائق بشكل كبير⁽⁹³⁾. وكذلك يخطط الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدراته بتطوير "صندوق أدوات مختلط" للمساعدة في معالجة التهديدات مثل المعلومات المضللة، على سبيل المثال، من خلال إنشاء "فرق استجابة سريعة مختلطة". ويريد الاتحاد الأوروبي أيضًا تعزيز الدفاع السيبراني من خلال إجراء تمارين منتظمة، وتعمل المفوضية على "قانون المرونة الإلكترونية" لتصميم معايير من شأنها أن تساعد في مواجهة الهجمات الإلكترونية من القوى الأجنبية، بما في ذلك التدخل في الانتخابات⁽⁹⁴⁾. ولكن يبقى كالبند السابقة المتعلقة بالأمن التي أوضحناها، ضرورة وجود الجديدة والاستمرارية والدفع نحو المزيد من الاستثمار الأوروبي، لضمان حدوث تطوير بهذا الجانب كذلك.

تفاقم أزمات الهجرة واللجوء، وتنامي التيارات الشعبوية:

منذ 24 فبراير، اضطرت ثلث سكان أوكرانيا إلى ترك منازلهم في أكبر أزمة نزوح بشري في العالم، وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ووفقًا لبيانات المفوضية، فإن أكثرهم يُقيم في بولندا وروسيا وألمانيا⁽⁹⁵⁾. تلك الموجة الكبيرة من اللاجئين، في ظل أزمة اقتصادية عاصفة تضرب الاتحاد الأوروبي، تُنبئ بأن أغلب الدول الأوروبية ستواجه احتمالات كبيرة لتنامي التيارات الشعبوية، المعادية بطبيعتها للهجرة. وقد سعى الاتحاد الأوروبي لتأجيل مواجهة تلك الأزمة الخاصة بتلك الموجة الكبرى من اللاجئين؛ نظرًا لأن تأثيرات موجة اللجوء السوري في 2015، والتي كانت أقل عددًا بكثير من الأزمة الحالية، ما زال يتعامل الاتحاد ودوله مع آثارها حتى الآن.

ولهذا سعى الاتحاد الأوروبي للالتفاف على منح الاعتراف الكامل باللاجئين الأوكرانيين. وبغرض إدارة تدفق اللاجئين، وبالوقت ذاته، تأجيل التعامل مع قضية اللجوء؛ أُطلق آلية كان قد تم نسيانها لوقت طويل، وهي آلية تسمح بمنح اللاجئين الأوكرانيين الحماية المؤقتة لمدة ثلاث سنوات. وقد تم استخدامها منذ ما يزيد عن عقدين للاجئين من كوسوفو، إلا أن هذا التأجيل، لن يحل جذور المشكلة؛ فعلى الرغم من عودة مئات الآلاف من اللاجئين من

كوسوفو ويوغوسلافيا السابقة إلى ديارهم، فإنه في معظم الحالات، تخضع حركات اللاجئين لما يسميه عالم الهجرة ونائب رئيس المفوضية السابق "ألكسندر. ألينيكوف": (قانون نيوتن الرابع)؛ حيث لا يزال معظم السكان النازحين نازحين. وعليه، فإذا انتصرت موسكو في هذه الحرب، فسُيلزم ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتحويل الحماية المؤقتة إلى وضع لاجئ كامل وإدماج الأوكرانيين في أنظمتها التعليمية وسوق العمل واللغات والمجتمعات⁽⁹⁶⁾. وهو ما سيُندرج بأزمة أشد من سابقتها السورية.

ولا تقتصر الأزمة الخاصة باللاجئين على المدى المتوسط فقط، بل إن الحرب ذاتها، كلما زادت احتمالات استمرارها، فإن هذا سيزيد من مناخ الاضطرابات على المدى المنظور كذلك. فوفقاً للتقرير الذي أعدته شركة الاستخبارات Verisk Maplecroft، وشمل 198 دولة في إطار "مؤشر الاضطرابات المدنية"، هناك إشارة إلى أن 101 دولة أظهرت أخطاراً متزايدة في الربع الثالث من عام 2022، في أضخم زيادة منذ إعداد هذا الترتيب في عام 2016، والذي يستند إلى دراسات استقصائية تقيّم عوامل مثل التضخم وآليات التغلب على نزاع وتأثير الاضطرابات.

وأوضح التقرير أنه يتزايد احتمال حصول اضطرابات في أوروبا، التي تستعد لشتاء طويل يتخلله إرباك في إمدادات الطاقة، نتيجة الحرب في أوكرانيا، وكذلك في الدول النامية؛ حيث أثار ارتفاع أسعار السلع الأساسية قلقاً من أزمة غذاء عالمية. ولفت الباحثون إلى أن التهديد سيتفاقم خلال الأشهر المقبلة، علماً أن الاضطرابات المدنية يمكن أن تتخذ شكل تظاهرات وإضرابات عمالية، مع احتمال تمزيق النسيج الاجتماعي لدول، لا سيما في بلدان متقدمة، كما أفادت "بلومبرغ"⁽⁹⁷⁾.

وتُشكل تلك البيئة المضطربة، المناخ الأمثل لتنامي التيارات الشعبوية. وقد بدأت ارهاصات هذا التحول الشعبي بالفعل، في العديد من الدول الأوروبية، نظراً لتزامن الحرب الروسية الأوكرانية مع العديد من الاستحقاقات الانتخابية، سواء البرلمانية أو الرئاسية، وكذلك لبروز تداعيات الوضع الاقتصادي المتراجع مع ضرورة دعم أوكرانيا، بما أدى للإطاحة بقيادات كبرى كرئيس الوزراء الإيطالي السابق "ماريو دراغي". وهو أمر لشدة تكراره، أصبح يُشكل قناعة لدى المتعاطين مع القارة الأوروبية، وهو ما ظهر في تصريح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في يونيو الماضي خلال منتدى سان بطرسبرغ: "إن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة في أوروبا، ستؤدي إلى تقسيم مجتمعاتهم، وستؤدي حتماً إلى الشعبوية، وتغيير النخب (السياسية) على المدى القصير"⁽⁹⁸⁾.

ولا يمكن أن نقول إن الوضع الحالي يدحض هذا التفسير لحد بعيد؛ ففي المجر، أعيد انتخاب الزعيم المحافظ "فيكتور أوربان" رئيسًا للوزراء لولاية رابعة على التوالي، من خلال تأمين 53% من الأصوات الوطنية ضد كتلة معارضة موحدة تتكون من ستة أحزاب مختلفة. هذا الزعيم الذي يقف منفردًا في وجه باقي دول الاتحاد، من خلال عرقلة برامج العقوبات الخاصة بهم، وإصراره على استمرار علاقة بلاده بروسيا ورئيسها "فلاديمير بوتين"، بالرغم من المقاطعة التي يشنها الاتحاد ضده. ولم يكتف بذلك، بل وسع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، من خلال توقيع عديد من العقود طويلة الأجل مع روسيا التي تكفل لبلاده حاجاتها من الغاز، بأسعار تقل بما يقدر بخمسة أضعاف، سرعان ما زادت بحسب آخر التقديرات إلى أكثر من عشرة أضعاف الأسعار العالمية. وأعلن كذلك عن بدء العمل بالتعاون مع مؤسسة "روس أتوم" (مؤسسة بناء المحطات النووية الروسية) في توسعة محطة "باكش" النووية، وتوصل إلى اتفاق يقضي بالبدء في بناء مفاعلين آخرين جديدين في غضون عشر سنوات، بموجب قرض روسي تقدر قيمته بعشرة مليارات دولار⁽⁹⁹⁾. وبالمثل، أعيد انتخاب الرئيس الصربي "ألكسندر فوتشيتش" بنسبة 60% من الأصوات.

وامتد هذا المد الشعبي لعدد من الدول الكبرى بالاتحاد الأوروبي كفرنسا وإيطاليا، وهذا من خلال حصول الأحزاب اليمينية الطابع على مساحات لم تتمكن من امتلاكها من قبل. ففي فرنسا، استطاع حزب "التجمع الوطني" - وهو حزب "ماريان لوبان" التي هُزمت أمام الرئيس الحالي "إيمانويل ماكرون" في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بفارق أقل من سابقتها - أن يحقق نتيجة تاريخية في الانتخابات البرلمانية التي عُقدت في شهر يونيو 2022 بفوزه بـ 89 مقعدًا، في سابقة للحزب، جعلته من أقوى الأطراف المعارضة بالبرلمان الفرنسي. وبالانتقال لإيطاليا، فقد ارتفعت أسهم التحالف اليميني المكونة من تشكيله من أحزاب "الرابطة" بقيادة "ماتيو سالفيني"، و"فورزا إيطاليا" بزعامة "سيلفيو برلسكوني"، والحزب الذي ضمن التأثير الأكبر: حزب "إخوة إيطاليا" اليميني المتطرف بزعامة "جيورجيا ميلوني"، والذي سبق له أن رفض أن يدخل في الائتلاف الحاكم بقيادة "ماريو دراغي"⁽¹⁰⁰⁾.

ولا يمكن في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وعدم وجود أفق لنهايتها، بما يفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما سينعكس بالتبعية على الأوضاع السياسية، أن

نضع تصورًا للمدى الذي يمكن أن تصل إليه شعبية الأحزاب الشعبوية. هذا المدى الذي سيساهم في تغيير طبيعة الإجماع الأوروبي تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، نظرًا لأن تلك الأحزاب هي الأكثر رفضًا لاستمرار تقديم الدعم الأوروبي إلى أوكرانيا في حربها أمام روسيا. ختامًا:

على الرغم من أن الحرب الروسية الأوكرانية قد بدا للوهلة الأولى للعديد من المتابعين للشأن الأوروبي، أنها بمثابة محطة تحويلية في الأمن الأوروبي، وأنها قد بدأت في دفع الاتحاد الأوروبي ودوله بمختلف توجهاتها إلى اتباع نهج أكثر ديناميكية وفاعلية تجاه قضايا الأمن الأوروبي؛ فإنه من خلال الاقتراب والتتبع السريع لتاريخ الأمن الأوروبي، وطبيعته، اتضح أن الحرب الروسية الأوكرانية كانت بمثابة مسرّع لطموحات كانت موجودة منذ سنوات طوال، ومُبيّنة لمواطن ضعف كانت راسخة في جنبات الهياكل القائمة على الأمن الأوروبي. لا يمكن بالطبع الجزم أن الحرب لن تساهم في تغيير طبيعة الأمن الأوروبي، ولكن المعضلة تكمن أن الحرب الروسية أتت في وقت على الاتحاد الأوروبي، كل مكونات أمنه فيه، توجد مهددات وأزمات عميقة. وعليه فإن تحول الاتحاد الأوروبي كفاعل رئيسي في منظومة الأمن الأوروبي، سيحتاج إلى الكثير من العمل والمثابرة والمفاوضات والتحويلات العميقة لتحقيقه، وإلا فإننا سنكون أمام تكرار لنموذج كوسوفو بالنسبة للأمن الأوروبي، وسيظل على الولايات المتحدة من خلال الناتو لعب الدور الأكبر في ضمان استمرار منظومة الأمن الأوروبي.

1. بوريل: الأمن الأوروبي يمر بالمرحلة الأخطر منذ انتهاء الحرب الباردة، موقع يورونيوز عربية، 7 فبراير 2022. <https://arabic.euronews.com/2022/02/07/eu-borrell-says-europe-going-through-most-critical-moments-since-ussr-collapsed>
2. قمة الناتو مع النظام الدولي ضد "وحشية روسيا" و"طموح الصين"، موقع إنديبننت عربية، 29 يونيو 2022. <https://bit.ly/3AKH13K>
3. سالي إسحق، الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة النهضة، مجلد 14، عدد 4، أكتوبر 2013)، ص 4.
4. سعاد محمود، الأمن في العلاقات الدولية: محاضرات في دراسات متقدمة في نظرية العلاقات الدولية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 31-33.
5. LeuretaLumi, THE REBIRTH OF THE EUROPEAN DEFENSE COMMUNITY: WHY DO STATES WISH TO BUILD AUTONOMOUS DEFENSE? (Webster University: Degree of Master in International Relations, Missouri, USA, 2018) PP 8-10
6. Doug Bandow, NATO No Longer Serves American Interests, The National Interest, 5 December 2019. <https://nationalinterest.org/blog/skeptics/nato-no-longer-serves-american-interests-102162>
7. LeuretaLumi, *ibid*, pp 10-12.
8. Johannes Varwick and Joachim A. Kooops, The European Union and International Organizations: The European Union and NATO, Knud Erik Jørgensen(Editor), Routledge Taylor & Francis publishers, 30 July 2010. Pp 103-106
9. Peter van Ham, Europe's New Defense Ambitions: Implications for NATO, the U.S., and Russia, (George C. Marshall European Center for Security Studies:GarmischPartenkirchen, Germany, April 2000) PP 3-5 <https://www.marshallcenter.org/en/publications/marshall-center-papers/europes-new-defense-ambitions-implications-nato-us-and-russia/europes-new-defense-ambitions-implications-nato-us>
10. Paul J. Teunissen, Strengthening the Defense Dimension of the EU: An Evaluation of Concepts, Recent Initiatives and Development, (European Foreign Affairs Review: Vol. 4, No. 3, Autumn 1999), pp 327-352.
11. Peter van Ham, *ibid*, p 12
12. Doug Bandow, *ibid*.
13. Luis Simón, EU-NATO Cooperation In An Era Of Great-Power Competition, The German Marshall Fund of the United States (GMF), 26 November 2019. <https://www.gmfus.org/news/eu-nato-cooperation-era-great-power-competition>
14. Relations with the European Union, NATO, 26 July 2022. https://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_49217.htm
15. Ian Bond and Luigi Scazzieri, THE EU, NATO AND EUROPEAN SECURITY IN A TIME OF WAR, Centre for European Reform, 5 August 2022. <https://www.cer.eu/publications/archive/policy-brief/2022/eu-nato-and-european-security-time-war>
16. إيمان رجب، ترتيبات الأمن الأوروبي على ضوء الحرب الروسية-الأوكرانية.. أبعاد التأثير ومسارات المستقبل، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 9 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3KO7nqq>
17. Nathalie Tocci, European Strategic Autonomy What It Is, Why We Need It, How to Achieve It, (Rome: IstitutoAffariInternazionali(IAI), 2021), p7 <chrome-extension://efaidnbmnnpbpcjpcglclefindmkaj/https://www.iai.it/sites/default/files/9788893681780.pdf>
18. European Defense Fund: €1 billion to boost the EU's defense capabilities and new tools for defense innovation, European Commission, 25 May 2022. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_22_3283
19. Permanent Structured Cooperation (PESCO), European Commission, 25 August 2022. <https://www.pesco.europa.eu/about/>
20. Claire Mills, European Intervention Initiative, Briefing paper, House of Commons Library, 23 September 2019, pp 1-3. <chrome-extension://efaidnbmnnpbpcjpcglclefindmkaj/https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-8432/CBP-8432.pdf>
21. Julian E. Barnes and Helene Cooper, Trump Discussed Pulling U.S. From NATO, Aides Say Amid New Concerns over Russia, New York Times, 14 January 2019. <https://www.nytimes.com/2019/01/14/us/politics/nato-president-trump.html>

22. Nato alliance experiencing brain death, says Macron, BBC News, 7 November 2019. <https://www.bbc.com/news/world-europe-50335257>
23. إيمان رجب، مرجع سابق.
24. Nikolaus J. Kurmayer, German army is 'bare' and has little to offer, says German army chief, EURACTIV, <https://www.euractiv.com/section/politics/news/german-army-is-bare-and-has-little-to-offer-says-german-army-chief/>
25. إيمان رجب، مرجع سابق.
26. The Versailles declaration, 10 and 11 March 2022, European Council, 11 March 2022. <chrome-extension://efaidnbnmnbbpcjpcglclefindmkaj/https://www.consilium.europa.eu/media/54773/20220311-versailles-declaration-en.pdf>
27. A Strategic Compass for a stronger EU security and defense in the next decade, European Council, 21 March 2022. <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/03/21/a-strategic-compass-for-a-stronger-eu-security-and-defence-in-the-next-decade/>
28. Simon Sweeney, Has NATO and EU expansion provoked the conflict in Ukraine?, UK in a Changing Europe, 2 March 2022, <https://ukandeu.ac.uk/has-nato-and-eu-expansion-provoked-the-conflict-in-ukraine/>
29. Ibid.
30. Jennifer Rankin, Ex-Nato head says Putin wanted to join alliance early on in his rule, The Guardian, 4 Nov 2021. <https://www.theguardian.com/world/2021/nov/04/ex-nato-head-says-putin-wanted-to-join-alliance-early-on-in-his-rule>
31. Relations with Russia, NATO, 14 July 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_50090.htm
32. محمد أبو غزالة، التدايعات الجيو-استراتيجية للأزمة الأوكرانية على أوروبا، (أبو ظبي: مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 4 مايو 2022) <https://trendsre-https://search.org/ar/insight/04-05-2022>
33. Dominic Lieven, Understanding Putin, UK in a Changing Europe, 11 March 2022. Understanding Putin - UK in a changing Europe (ukandeu.ac.uk)
34. أوكرانيا الحائرة بين الشرق والغرب تدفع فاتورة التاريخ والجغرافيا، 23 أغسطس 2022، صحيفة الشرق الأوسط. <https://bit.ly/3TfT1T>
35. عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 3 مايو 2022. <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361>
36. Jeffrey Mankoff, Russia's War in Ukraine: Identity, History, and Conflict, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 22 April 2022. <https://www.csis.org/analysis/russias-war-ukraine-identity-history-and-conflict>
37. Ibid.
38. SAKHRI MOHAMED, The Russo-Ukrainian War and the future of the international system, 21 August 2022. <https://www.politics-dz.com/en/the-russo-ukrainian-war-and-the-future-of-the-international-system/>
39. Claire Mills and John Curtis, Military assistance to Ukraine since the Russian invasion, UK Parliament, 15 August 2022, p 5. <https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9477/CBP-9477.pdf>
40. Michael Winfrey and Andra Timu, NATO Races to Counter Russia's Threat in Europe's Weak Spot, 19 August 2022. <https://www.bloomberg.com/news/features/2022-08-19/ukraine-war-nato-races-to-counter-russia-threat-in-vulnerable-black-sea-region>
41. الناتو يعلن الاتفاق على زيادة الإنفاق الدفاعي: روسيا أكبر تهديد لأمننا، 29 يونيو 2022، الشرق. <https://bit.ly/3CzVlic>
42. صائد الدرونز.. "فامباير" يدخل الخدمة في حرب أوكرانيا، صحيفة العين، 25 أغسطس 2022. <https://al-ain.com/article/vampire-inter-venes-ukraine-battle>
43. بريطانيا تمد أوكرانيا مسيرات لرصد الألغام تحت الماء، صحيفة الشرق، 28 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3dYrLsu>
44. UK Defence Ministers host Ukrainian government to plan future military aid, Ministry of Defence, 7 April 2022. <https://www.gov.uk/government/news/uk-defence-ministers-host-ukrainian-government-to-plan-future-military-aid>
45. European Peace Facility: EU support to Ukraine increased to €2.5 billion, European Council, 22 July 2022. <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/07/22/european-peace-facility-eu-support-to-ukraine-increased-to-2-5-billion/>
46. Claire Mills and John Curtis, *ibid*, p 4.

47. Claire Mills, Sanctions against Russia, UK Parliament, 9 August 2022, p 40. <https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9481/CBP-9481.pdf>
48. Enforcing sanctions against listed Russian and Belarussian oligarchs: Commission's "Freeze and Seize" Task Force steps up work with international partners, European Commission, 17 March 2022. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_22_1828
49. Statement by Executive Vice-President Dombrovskis on EU Decision to Stop Treating Russia as a Most-Favoured-Nation at the WTO, European Commission, 15 March 2022. https://ec.europa.eu/commission/commissioners/2019-2024/dombrovskis/announcements/statement-executive-vice-president-dombrovskis-eu-decision-0_en
50. Russia's military aggression against Ukraine: EU agrees new sectoral measures targeting Belarus and Russia, European Council, 9 March 2022. <https://bit.ly/3RadU10>
51. Claire Mills, *ibid*, p 44.
52. Hanna Shelest, European security after Russia's war of aggression in Ukraine, Macdonald-Laurier Institute, July 2022. <https://macdonaldlaurier.ca/european-security-after-russias-war-of-aggression-in-ukraine/>
53. NATO enlargement: Sweden and Finland, UK Parliament, 15 July 2022. <https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-9574/>
54. وائل صالح، الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على سياسة الدفاع الأوروبية، موقع الجندي الإلكتروني التابع لوزارة الدفاع الإماراتية، 1 يوليو 2022. <https://bit.ly/3e4JGOp>
55. خطوة "تاريخية": الدمار كيون يؤيدون انضمام بلادهم للسياسة الدفاعية الأوروبية، موقع دويتشه فيله، 2 يونيو 2022. <https://bit.ly/3eovXSJ>
56. واشنطن تستحدث منصب سفير للقطب الشمالي، صحيفة الشرق، 27 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3AQzEsP>
57. ستولتنبرغ يعتبر الانتشار العسكري الروسي في القطب الشمالي تحدياً استراتيجياً، صحيفة الشرق الأوسط، 27 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3PVFFZR>
58. Luigi Scazzieri, The EU's geopolitical awakening?, UK in a Changing Europe, 3 March 2022. <https://ukandeu.ac.uk/the-eus-geopolitical-awakening/>
59. وائل صالح، مرجع سابق.
60. Nathalie Tocci, *ibid*, pp 13-14
61. محمد أبو غزالة، مرجع سابق.
62. بايدن: سنوسع الناتو ليكون الأقوى، صحيفة الشرق، 9 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3wzFqMU>
63. Peter van Ham, *ibid*, p 32
64. بولندا تندد بـ"أوليغارشية" ألمانيا وفرنسا في الاتحاد الأوروبي، صحيفة الشرق، 16 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3crHr7g>
65. Nathalie Tocci, *ibid*, p19
66. Ian Bond and Luigi Scazzieri, *ibid*.
67. Ann Finkbeiner and Richard Van Noorden, Will war in Ukraine mark a new era for European defence research?, Nature, 17 August 2022. <https://www.nature.com/articles/d41586-022-02185-x>
68. Nicole Koenig, The Zeitenwende: Germany's Reluctant Revolution, the American Institute for Contemporary German Studies, 6 July 2022. <https://www.aicgs.org/publication/the-zeitenwende-germanys-reluctant-revolution/>
69. وائل صالح، مرجع سابق.
70. وحدة الدراسات والتقارير، أزمة أوكرانيا والاتحاد الأوروبي - تحول في السياسات الدفاعية والأمنية، المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، مايو 2022. <https://bit.ly/3ww4MLB>
71. Esme Kirk-Wade and Sanjana Balakrishnan, Defence spending pledges by NATO members since Russia invaded Ukraine, UK Parliament, 11 August 2022. <https://commonslibrary.parliament.uk/defence-spending-pledges-by-nato-members-since-russia-invaded-ukraine/>
72. Max Bergmann, Colin Wall and Sean Monaghan, Transforming European Defense, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 18 August 2022. <https://www.csis.org/analysis/transforming-european-defense>

73. Ian Bond, TRUMP SOUNDS THE RETREAT: CAN EUROPEAN DEFENCE ADVANCE?, Centre for European Reform, 26 June 2020. <https://www.cer.eu/insights/trump-sounds-retreat-can-european-defence-advance>
74. Max Bergmann, Colin Wall and Sean Monaghan, *ibid.*
75. European Commission, Reflection Paper on the Future of European Defence (Brussels: European Commission, June 2017), p 9. https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/reflection-paper-defence_en.pdf
76. Nicole Koenig, *ibid.*
77. European Commission, INVESTMENT GAPS: IN EU DEFENCE, 18 May, 2022. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/FS_22_3145
78. رئيس وزراء بلجيكا: أوروبا على أعتاب 10 فصول شتاء صعبة، صحيفة الشرق، 23 أغسطس 2022. <https://www.asharqbusiness.com/article/40968>
79. "غذاء وانتفاضات محتملة.. هذا ما سيحدث إذا قطع بوتن الغاز عن أوروبا، صحيفة الشرق، 13 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3cuEEKv>
80. أوروبا على حافة الاضطرابات بسبب أزمة الطاقة وارتباك الحكومات، صحيفة الشرق، 28 أغسطس 2022. <https://www.asharqbusiness.com/article/41130>
81. تحالف شولنس يقر مساعدات للعائلات الألمانية بقيمة 40 مليار يورو، موقع الشرق، 4 سبتمبر 2022. <https://www.asharqbusiness.com/article/41366>
82. فيديل سيبيتي، أوروبا تعلن شد الأحزمة: انتهى زمن الوفرة، إندبندن العربية، 28 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3BbQGSw>
83. خبراء: تراجع في تسليم الأسلحة الغربية لأوكرانيا، صحيفة الشرق الأوسط، 22 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3As4mHB>
84. أوروبا تواجه أسوأ موجة جفاف منذ 500 عام، صحيفة الشرق الأوسط، 24 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3dXhTPI>
85. أحمد أمين، أوروبا تخلف عهود المناخ وتتوسع في استخدام الفحم، موقع رؤية الإخبارية، 24 أغسطس 2022. <https://roayahnews.com/?p=1239035>
86. أحمد عمار، وكالة الطاقة الدولية تتوقع ارتفاع استهلاك الفحم لأعلى مستوياته على الإطلاق، 28 يوليو 2022. <https://bit.ly/3etgoJu>
87. James Andrew Lewis, Cyber War and Ukraine, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 16 June 2022. <https://www.csis.org/analysis/cyber-war-and-ukraine>
88. محمد سناجلة، بعد الحرب الروسية على أوكرانيا.. كيف تكون حروب القرن الـ 21؟، موقع الجزيرة، 10 أبريل 2022. <https://bit.ly/3RibkWL>
89. حرب حقيقية بين الشرق والغرب.. الهجمات السيبرانية تقود العالم نحو الهاوية، صحيفة الاستقلال، 11 يوليو 2022. <https://www.alestiklal.net/ar/view/14195/dep-news-1657028844>
90. إيطاليا: ارتفاع هجمات القرصنة منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، صحيفة الشرق الأوسط، 2 سبتمبر 2022. <https://bit.ly/3Ru0Y5C>
91. John Detrixhe, Why Can't Europe Create Tech Giants Like the US and China?, in Quartz, 5 July 2018, <https://qz.com/1320983/why-arent-europes-technology-companies-as-big-as-in-the-us-and-china/>
92. Ann Finkbeiner and Richard Van Noorden, *Ibid.*
93. Jillian Cota, The European Chips Act: A Strategy to Expand Semiconductor Production Resiliency, CSIS, Perspectives on Innovation Blog, 7 March, 2022, <https://www.csis.org/blogs/perspectives-innovation/european-chips-act-strategy-expand-semiconductor-production-resiliency>
94. Ian Bond and Luigi Scazzieri, *ibid.*
95. نصف عام من الحرب في أوكرانيا.. حصيلة الدم والنار، مرجع سابق.
96. Randall Hansen, Again, again and again: war, refugees and Russia's invasion of Ukraine, UK in a Changing Europe, 7 March 2022, <https://ukandeu.ac.uk/again-again-and-again-war-refugees-and-russias-invasion-of-ukraine/>
97. التضخم وغزو أوكرانيا يهددان بـ "اضطرابات مدنية" في 101 دولة، صحيفة الشرق، 30 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3Rvv0pK>
98. أنطوان الحاج، كيف ستجاوز أوروبا امتحان «شتاء السخوط»؟، صحيفة الشرق الأوسط، 31 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3wM0TT6>
99. سامي عمارة، هكذا بات الزعيم المجري أوربان "حصان طروادة" لبوتن، إندبندن العربية، 28 أغسطس 2022. <https://bit.ly/3q7h3mb>
100. يوسف داوود، الخطاب البديل: هل تؤدي الأزمات الراهنة في أوروبا إلى تعزيز نفوذ القوى اليمينية؟، موقع إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 4 سبتمبر 2022. <https://www.interregional.com/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A8-%D9%8A%D9%84>

الفصل الخامس

انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على استراتيجيات حلف شمال الأطلسي

* آية عبد العزيز

باحثة بوحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمهيد

جاءت الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في الرابع والعشرين من فبراير 2022، بعد ثماني سنوات من الصدام وعدم التوافق بين روسيا والقوى الغربية على الترتيبات الأمنية التي تم وضعها بعد نهاية الحرب الباردة؛ حيث تسعى روسيا إلى استعادة مكانتها الدولية، من خلال تبني عدد من التوجهات التي تركز بالأساس على التصدي لمحاولات التوسع التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي "الناتو" تجاه مجالها الحيوي، بجانب إزالة الأسلحة النووية الأمريكية من أوروبا، علاوة على ضمان عدم انضمام أوكرانيا لحلف "الناتو".

وفي ضوء هذه المعطيات تعاملت روسيا مع أوكرانيا وفقاً لما تقتضيه متطلبات الأمن القومي الروسي، وبما يضمن حماية المصالح الروسية، وهو ما تجلّى في توظيف روسيا لحالة التباين الداخلية في أوكرانيا بشأن موقف الشعب الأوكراني من روسيا؛ حيث يُدعم عدد من السكان الناطقين باللغة الأوكرانية والمتواجدين في المناطق الغربية الاندماج بشكل أوثق مع أوروبا، فيما يُفضل بعض سكان المنطقة الشرقية الناطقة باللغة الروسية تعزيز العلاقات مع روسيا في التدخل في أوكرانيا بشكل واضح منذ عام 2014، عندما قامت بضم شبه جزيرة القرم في خطوة تُعد الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التي تقوم بها دولة أوروبية بضم جزء من أراضي دولة أخرى⁽¹⁾.

ثم بعد ما يقرب من ثماني سنوات قامت بالاعتراف باستقلال المنطقتين الانفصاليتين الواقعتين في شرق البلاد في إقليم "دونباس"، مع إصدار قرار بإرسال قوات إلى الإقليم في عملية عسكرية خاصة لحفظ السلام بعد أن تم التوقيع على اتفاقيات للتعاون المشترك معهم؛ الأمر الذي قُبل برفض دولي لكونه مخالفاً لاتفاقية "مينسك 2"، المُبرمة بين روسيا وأوكرانيا في عام 2015 لخفض التصعيد في "دونباس". وهو ما أعاد للأذهان ما حدث في جورجيا (إقليمي أوسيتيا وأبخازيا) في عام 2008⁽²⁾.

وقد سبق ذلك الاستعداد على الحدود الأوكرانية من خلال حشد الآلاف من الجنود الذين تزايد عددهم عن مائة ألف جندي، مُبررة أن تواجدهم على الأراضي الروسية لا يُمثّل تهديداً لأي دولة أخرى، علاوة على قيامها بالمناورات العسكرية حينها، التي أيضاً بررت حدوثها بأنها تأتي في سياق مخطط لها مسبقاً، لتعزيز جاهزية قواتها، نافيةً رواية الاستخبارات الغربية - وخاصة الأمريكية والبريطانية - التي حذرت من احتمالية قيام روسيا بهجوم وشيك على أوكرانيا.

في المقابل، تعاملت القوى الغربية مع هذه التطورات المتلاحقة عبر انتهاج مسارين: المسار الأول يجمع ما بين الاحتواء والتحذير في محاولة لتجنب أي مسار قد يُمهد إلى تنامي التصعيد العسكري، وخاصة عندما أعلنت وزارة الدفاع الروسية في الخامس عشر من فبراير 2022 عن مغادرة بعض الوحدات العسكرية المُتمركزة بالقرب من الحدود الأوكرانية مواقعها، الأمر الذي اعتبره الرئيس الأمريكي "جو بايدن": "سيكون ذلك جيداً، بالرغم من عدم التحقق منه بعد".

فيما كان حلف "الناتو" يتعامل مع الموقف بشكل حذر ويتقرب التحركات الروسية، وهو ما أوضحه الأمين العام "ينس ستولتنبرغ" خلال اجتماع وزراء دفاع الحلف الذي عُقد في السادس عشر من فبراير، قائلاً: "أعتقد أن الرسالة والإشارات التي سمعناها من موسكو أمس توفر بعض الأسس للتفاوض الحذر، لأن تلك كانت رسالة عن الدبلوماسية،... لقد كنا مستعدين للجهود الدبلوماسية والمبادرات مع روسيا طوال هذه الأزمنة، لقد أكدنا ذلك مرارًا وتكرارًا، ونقلنا مقترحاتنا إلى روسيا كتابةً، ونحن ننتظر ردهم". واستكمل: "في الوقت نفسه، لم نشهد أي انسحاب للقوات الروسية، وهذا يتناقض مع الجهود الدبلوماسية الحقيقية، يبقى أن نرى ما إذا كان هناك انسحاب روسي، نحن نراقب عن كثب ما تفعله روسيا في أوكرانيا وحولها، لقد زادوا عدد القوات، والمزيد من القوات في طريقهم، حتى الآن لا يوجد تهدئة"⁽³⁾.

والمسار الثاني، يتمثل في انتهاج سياسة الردع من خلال تعزيز وتقوية الجناح الشرقي للحلف؛ حيث دعم "ستولتنبرغ" تنامي عمليات الانتشار التي تقوم بها الدول الأعضاء، التي تجلت في قيام الولايات المتحدة بنقل سرب من طراز "سترايكر" يتكون من ألف جندي من ألمانيا إلى رومانيا، علاوة على نشر لواء من الفرقة 82 المحمولة جواً في بولندا. وبجانب ذلك، أمر وزير الدفاع "لويد أوستن" 8500 من أفراد الخدمة بمستوى عالٍ من الاستعداد والقابلية للانتشار؛ إذا قام الحلف بتنشيط قوة الرد السريع⁽⁴⁾. كانت هذه مجرد البداية، فقد جمع الحلف في تعاطيه مع الحرب التي اندلعت في الرابع والعشرين من فبراير 2022 ما بين عدد من الاستراتيجيات التي تركز بالأساس على الردع والدفاع والاستباق.

ومع إعلان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بدء الحرب، موضحاً في خطابه المُحضرات التي دعمت قيامه بالعملية العسكرية الخاصة، التي تتمثل في أن العملية

تمت بناءً على طلب من سلطات جمهوريتي إقليم "دونباس"، لدعمهم في التصدي للعدوان الأوكراني. كما ستسعى روسيا إلى "نزع السلاح والقضاء على النازيين" في أوكرانيا، داعياً القوات الأوكرانية إلى إلقاء سلاحهم، مُحذراً من أن أي تدخل خارجي سيكون هناك رد عليه. وتستهدف العملية حماية سكان "دونباس" من "الإبادة الجماعية التي يتعرضون لها من قبل النظام في أوكرانيا"⁽⁵⁾.

كما استهدفت في البداية المناطق الشرقية من البلاد، ولكن مع استمرارها لما يقرب من شهر بدون حسم أو تحقيق أي تقدم حاسم وفقاً للأهداف المُعلنة، نتيجة المقاومة الأوكرانية والدعم الغربي المُقدم لكيف، أعلنت وزارة الدفاع الروسية في الخامس والعشرين من مارس أن المرحلة الأولى من العملية اكتملت وحققت أهدافها، وأنها ستنتقل إلى المرحلة الثانية⁽⁶⁾.

وبعد ما يقرب من شهر حاولت روسيا خلاله توسيع نطاق عملياتها باستهداف عدد المدن الأوكرانية؛ حيث أوضحت وزارة الدفاع الروسية في الثاني والعشرين من أبريل أن الأهداف الرئيسية للعملية الخاصة في أوكرانيا، التي تتمثل في السيطرة على "دونباس"، وإنشاء ممر بري يربط الإقليمي بشبه جزيرة القرم، وحصار الموانئ الواقعة على البحر الأسود، والسيطرة على الجنوب، في محاولة للوصول إلى منطقة ترانسنيستريا الانفصالية الواقعة على الحدود الأوكرانية في مولدوفا⁽⁷⁾. وذلك بعد أن فشلت القوات الروسية في السيطرة على العاصمة الأوكرانية كييف، وغادرت قواتها شمال البلاد.

كما ربط الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" خلال إلقائه خطاب النصر في التاسع من مايو 2022 بمناسبة الذكرى السنوية للانتصار على ألمانيا النازية إبان الحرب العالمية الثانية، على أن القتال في أوكرانيا مرتبط بمستقبل الوطن الأم، علاوة على ربط الحرب في أوكرانيا بالنصر في الحرب العالمية الثانية، مُحملاً القوى الغربية المسؤولية لأنها رفضت المطالب الأمنية لروسيا ولم تحترم مخاوفها، لذلك فإن العملية العسكرية الروسية من وجهة نظر الرئيس "بوتين" تمثل "رداً وقائياً" على تحركات حلف "الناتو" وأوكرانيا⁽⁸⁾. وبعد ما يقرب من ستة شهور على اندلاع الحرب، تمكنت روسيا من إحراز تقدم بطيء ولكنه نجم عنه سيطرتها على إقليم "لوهانسك"، ومدينة خيرسون الواقعة في جنوب البلاد، كما تستمر نحو السيطرة على "دونتسك".

انتهج حلف "الناتو" عددًا من الاستراتيجيات المُنسقة التي تم التوافق عليها لأول مرة، لمواجهة التهديدات الروسية المُحتملة التي قد يتعرض لها حلفاؤه في الجناح الشرقي، بجانب دعم وطمأنة شركائه من خلال تقديم المزيد من المساعدات العسكرية والمالية والإنسانية لزيادة قدرتهم على الصمود والمقاومة أمام روسيا، في خطوة تُمثل تحولًا استراتيجيًا في نهج حلف "الناتو" تجاه روسيا التي تحولت من شريك لضمان الأمن الأوروبي إلى أكبر وأهم تهديد مباشر للأمن الحلفاء.

وعليه، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم الاستراتيجيات والإجراءات التي اتخذها الحلف، والدول الأعضاء فيه بشكل أحادي بشكل غير مسبق للتصدي لروسيا، بشكل تدريجي، فضلًا عن أنها تستهدف بالأساس التحديات الحالية والمُقبلة التي قد تتعرض لها الدول الأعضاء في الحلف وخاصة الواقعين في الجناح الشرقي للحلف.

استراتيجيات حلف شمال الأطلسي لمواجهة الحرب الروسية الأوكرانية:

جاءت استجابة حلف شمال الأطلسي "الناتو" لمجابهة الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا، وفقًا لنهج شامل ومُعزز مُتعدد الأبعاد، قائم على التوافق بين قادة دول الحلف، نظرًا لتنامي التهديدات المُعقدة التي انبثقت منها، وساهمت في تهديد الأمن والاستقرار الدوليين. وبالرغم من حرص قادة حلف "الناتو" على الحوار واللجوء إلى آليات العمل الدبلوماسية مع روسيا تجنبًا لتفاقم الوضع، وتمهيدًا لخفض التصعيد العسكري، فإن هذا المسار لم يكن ذا جدوى بشكل فعال.

وعليه، فقد تبني حلف "الناتو" موقفًا حاسمًا تجاه حرب روسيا على أوكرانيا، التي لم تُكن وليدة اللحظة؛ حيث سعى حلف "الناتو" منذ ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، على دعم أوكرانيا وسلامة ووحدة أراضيها، فضلًا عن أن العلاقة بين حلف "الناتو" وأوكرانيا تُعد تاريخية، وقد توطدت في أعقاب استقلال أوكرانيا من الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب الباردة.

وبناءً على ذلك، فقد انتهج حلف "الناتو" عددًا من الاستراتيجيات التي تجمع ما بين "الردع والدفاع والمواجهة الوقائية على المدى الطويل"، عبر الإعلان عن عدد من التوجهات النوعية التي مثلت مؤشرًا إيجابيًا على رغبته في الحفاظ على النظام العالمي القائم على القواعد، الذي تحاول روسيا -من وجهة نظره- تغييره؛

حيث تتبنى تصوراً مُغايِراً لهذا النظام يتناسب مع توجهاتها الخارجية، ومصالحها الوطنية، ويُعزز مكانتها كقوة كبرى لديها القدرة على التأثير في العديد من الملفات الدولية والإقليمية، كما أنها تنظر إلى القوى الغربية - وخاصة الولايات المتحدة وحلف "الناتو" - على أنهم لم يحترموا التزاماتهم الأمنية التي تم التعهد بها منذ التسعينيات، علاوة على أن سياسة التوسع شرقاً الخاصة بالحلف تُمثل تهديداً لأمنها.

لذا لم تُكن استجابة حلف "الناتو" للحرب قاصرة على دعم أوكرانيا فحسب، بل امتدت إلى تأمين وتعزيز الجناح الشرقي بأكمله، بما يضمن حماية أمن الحلفاء من أي تهديدات مُحتملة على كافة الأصعدة، بالتوازي مع ردع روسيا وتطويرها دولياً دون الدخول معها في حرب مباشرة، أو إرسال قوات إلى أوكرانيا للدفاع عنها ضد روسيا، لكونها ليست عضواً في حلف "الناتو".

وفي الوقت ذاته قامت دول الحلف بانتهاج استراتيجية مُنسقة لتأكيد دعمهم للرئيس والبرلمان والحكومة والشعب الأوكراني، وإدانة الحرب والقرارات الروسية التي اتخذت قبل اندلاعها، مثل قرار الاعتراف الروسي بجمهورية إقليم "دونباس"، مع ضرورة سحب كافة القوات من الأراضي الأوكرانية، بجانب مساندة أوكرانيا لزيادة قدرتها على الصمود والمقاومة، عبر تقديم المساعدات الإنسانية والعسكرية والمالية للبلاد⁽⁹⁾.

وعليه، سيتم التطرق إلى أهم الاستراتيجيات التي انتهجها حلف شمال الأطلسي بشكل مُتدرج، بالتنسيق والتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين، للرد على الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا، فضلاً عن تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية لجناحه الشرقي، على النحو التالي:

الاستراتيجية الأولى: إدانة السياسة الروسية العدائية ضد أوكرانيا:

لم تُكن علاقات حلف "الناتو" بأوكرانيا وليدة الأوضاع الأخيرة، ولكنها قائمة منذ ما يقرب من ثلاثة عقود؛ حيث بدأ التعاون بينهم مع استقلال أوكرانيا في بداية تسعينيات القرن الماضي، وانضمامها إلى مجلس تعاون شمال الأطلسي عام 1991، وبرنامج الشراكة من أجل السلام بعدها بثلاث سنوات، وفي إطار تقوية العلاقات بشكل مستدام تم التوقيع على ميثاق الشراكة المميزة عام 1997، الذي بموجبه تم تأسيس لجنة الناتو أوكرانيا (NATO-Ukraine Commission) لتعزيز التعاون بينهم،

التي كانت المسؤولة عن عملية التكامل بين الجانبين، وامتدت صلاحياتها للإشراف على الإجراءات التي تم تنفيذها في إطار البرنامج الوطني السنوي منذ عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، لعبت هذه اللجنة دورًا واضحًا منذ بداية الخلاف بين روسيا وأوكرانيا عام 2014؛ حيث تم عقد مشاورات بشكل مُنتظم، فضلًا عن قيام اللجنة بإبرام اجتماعات استثنائية وفقًا للتهديدات التي تواجهها أوكرانيا - على سبيل المثال - في نوفمبر 2018؛ عندما استخدمت روسيا القوة العسكرية ضد السفن الأوكرانية بالقرب من مضيق "كيرتش". وأيضًا عندما قامت روسيا بحشد جنودها على الحدود الأوكرانية؛ حيث تم عقد اجتماعات في مقر الحلف لبحث هذا الوضع، خلال شهري يناير وفبراير 2022.

جاء ذلك في سياق العلاقات القائمة بين الحلف وأوكرانيا، وسعي كييف للانضمام إلى عضويتها والانخراط بشكل عام مع القوى الغربية. وهو ما تجلّى في اعتماد البرلمان الأوكراني تشريعًا في يونيو 2017، يتم بموجبه إعادة النظر في أهداف السياسة الخارجية الأمنية؛ حيث تم اعتبار عضوية الحلف بمثابة هدف استراتيجي لهذه السياسة. ومع تولي الرئيس "فولوديمير زيلينسكي" السلطة وافق في سبتمبر 2020 على تطوير شراكة مميزة مع الحلف، تستهدف من خلالها الانضمام إليه بموجب استراتيجية الأمن القومي الجديدة⁽¹⁰⁾.

وعليه، يمكن توضيح أهم المواقف التي اتخذها الحلف في سياق علاقاته المتطورة مع أوكرانيا، ودعمها في مواجهة روسيا، على النحو التالي:

- أدان الحلف ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، داعيًا سيادة ووحدة الأراضي الأوكرانية المُعترف بها دوليًا، مُعتبرًا أن عملية الضم غير مشروعة وغير قانونية، وأنها تمثل احتلالًا مؤقتًا، علاوة على تعليق كافة أبعاد التعاون العسكري والمدني بين الحلف وروسيا. كما تكررت إدانته لروسيا في فبراير 2022، إبان اعترافها بالمنطقتين الانفصاليتين في إقليم "دونباس" الواقع شرق أوكرانيا، كما وصف الحرب بأنها تُمثل انتهاكًا للقانون الدولي وتُقوض سيادة أوكرانيا، وسلامتها الإقليمية.
- فرضت الدول الأعضاء في الحلف العديد من العقوبات الاقتصادية بشكل مُتدرج على روسيا، تستهدف من خلالها تقويض روسيا، في مقابل تقديم المساعدات المالية والعسكرية والإنسانية لأوكرانيا للتضامن معها في حريها.

• والجدير بالذكر هنا، أن هذه الجهود ليست بجديدة على الحلف؛ فخلال قمة الناتو التي عُقدت في العاصمة البولندية وارسو في يوليو 2016، تمت الموافقة على أن تكون إجراءات الحلف المتعلقة بتعزيز قدرة أوكرانيا على ضمان أمنها جزءاً من حزمة المساعدات الشاملة، التي تستهدف بالأساس مُساندة قدرة أوكرانيا على القيام بعدد من الإصلاحات في قطاعي الأمن والدفاع، وفقاً للمبادئ الأوروبية الأطلنطية وأفضل الممارسات⁽¹¹⁾.

• وفي سياق الحرب، أدانت قمة الحلف التي عُقدت في الرابع والعشرين من مارس 2022 في العاصمة البلجيكية بروكسل الحرب، داعيةً إلى وقفها بشكل فوري، وانسحاب القوات الروسية من أوكرانيا، ووقف التعاون الروسي مع بيلاروسيا، الذي يتم توظيفه في هذه الحرب. بجانب مُطالبة روسيا بالسماح للمساعدات الإنسانية بالوصول بشكل آمن إلى المدنيين، فضلاً عن المشاركة بشكل فعلي في المفاوضات مع أوكرانيا، في محاولة للتوصل إلى نتائج تساهم في احتواء الأوضاع. وتم الإعلان عن التضامن الكامل مع الرئيس " فولوديمير زيلينسكي "، والحكومة، والشعب الأوكراني. مُعبرين عن اتحادهم لمواجهة المحاولات الروسية التي تساهم في تدمير أسس الاستقرار والأمن الدوليين، والتي تم وصفها بأنها "أخطر تهديد للأمن الأوروبي الأطلنطي منذ عقود"⁽¹²⁾.

• جاءت قمة الحلف التي عُقدت في العاصمة الإسبانية مدريد في نهاية شهر يونيو 2022 للبناء على ما سبق، واستكمالاً لنفس التوجه الحازم تجاه روسيا، والداعم لأوكرانيا؛ حيث كشفت عن مجموعة جديدة من الإجراءات غير المسبوقة -التي سيتم التطرق إليها في الأجزاء القادمة بالتفاصيل، فضلاً عن الموافقة على تطوير حزمة من المساعدات الشاملة لتتضمن تقديم الدعم لأوكرانيا، الذي يتجلى في الاتصالات الآمنة، والدروع الواقية للجسم، والدفاعات الإلكترونية، والإمدادات الطبية، والمرونة، والوقود، والتهديدات الكيميائية والبيولوجية، ومعدات مكافحة الألغام، والأنظمة المحمولة المضادة للطائرات بدون طيار، علاوة على دعم قطاعي الأمن والدفاع الأوكراني. كما أقرت القمة إجراء دفاعات جديدة لتسهيل عملية التشغيل البيئي مع قوات دول الحلف، من خلال منح أوكرانيا معدات حديثة بدلاً عن المعدات السوفيتية⁽¹³⁾.

وهنا يمكن القول: إن دعم القوى الغربية المُتمثِّل في الجهود التي تبناها حلف "الناطو" منذ اندلاع الحرب الروسية، كان استكمالاً لما قام به منذ عام 2014 عندما قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم، وصولاً إلى الاعتراف باستقلال المنطقتين الانفصاليتين في إقليم "دونباس" في شرق أوكرانيا، ورفضاً من قادة دول الحلف التعدي على سيادة ووحدة الأراضي الأوكرانية، فضلاً عن أن هذه الجهود ليست قاصرة على فترة الحرب التي ما زالت قائمة، ولكنها ستُرسخ لعدد من السياسات الوقائية التي تم اتخاذها في إطار مُجابهة التحديات المُقبلة، وعلى كافة الأصعدة في جميع المجالات، بما يهدف إلى ضمان أمن الحلفاء وطمأننة شركاء الحلف، والدفاع عن مصالحهم. الأمر الذي من المُرجح أن يزيد من أمد الحرب. كما أنه عزز من علاقات أوكرانيا بالغرب، وإصرارها على مواصلة هذه العلاقة لكونها الضامن الفعلي من روسيا والتهديدات الناجمة عنها، وهو ما سيدفع روسيا إلى استمرار حربها حتى تستطيع حسمها لكي تتصدى لأي محاولة تجعل أوكرانيا جزءاً من الكتلة الغربية.

الاستراتيجية الثانية: تفعيل الخطط الدفاعية لحلف "الناطو":

كرد فعل على الحرب الروسية الأوكرانية، أعلن "ينس ستولتنبرغ" الأمين العام لحلف "الناطو" خلال مؤتمر صحفي، بالتزامن مع بدء الحرب في الرابع والعشرين من فبراير 2022، عن تنشيط الحلف لخطته الدفاعية؛ حيث سيتم السماح بالانتشار في الجناح الشرقي للحلف، مع إعطاء القادة العسكريين بعض الصلاحيات التي تستند إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية محددة سياسياً⁽¹⁴⁾.

وستتضمن تنشيط قوة الرد السريع التي كانت تبلغ آنذاك ما يقرب من 40 ألف جندي من العمليات البرية والجوية والبحرية والخاصة، التي يمكن نشرها خلال فترة زمنية قصيرة حسب الحاجة، وهي المرة الأولى التي يتم فيها الإعلان عن الخطط الدفاعية الخاصة بالحلف. الأمر الذي وصفه القائد الأعلى للحلف الجنرال "تود وولترز"، قائد قوات الرد السريع، بأنه "لحظة تاريخية"، موضحاً: "إنهم يمثلون قوة قتالية مرنة وذات مصداقية يمكن توظيفها بطرق متعددة، ونحن نستخدم حفة حركتهم المتأصلة بشكل كامل.... إن إجراءات الردع هذه حكيمة، وتعزز سرعتنا واستجابتنا وقدرتنا على حماية مليار مواطن أقسمنا على حمايتهم"⁽¹⁵⁾.

جاء التأكيد على هذه الخطوة في إطار الإعلان عن موقف مُوحد ومُشترك من قادة

الحلف بشأن الحرب الروسية، في البيان الصادر في اليوم التالي للحرب، الذي برر أن سبب الاجتماع الذي حضره قادة الحلف بجانب الاتحاد الأوروبي والسويد وفنلندا بناءً على دعوة من الأمين العام، هو "مناقشة أخطر تهديد للأمن الأوروبي الأطلسي منذ عقود"، فضلاً عن "إدانة الحرب بأشد العبارات الممكنة الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا"، و"داعياً روسيا إلى الوقف الفوري لهجومها العسكري، وسحب جميع قواتها من أوكرانيا، والتراجع عن مسار العدوان الذي اختارته".

واستكمل البيان مُحملاً روسيا مسؤولية الصراع، لكونها رفضت آليات التعامل الدبلوماسية والحوارات التي تم عرضها عليها من قبل الناتو والحلفاء، واستكمل: "لقد انتهكت بشكل أساسي القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة". كما "تعتبر تصرفات روسيا أيضاً رفضاً صارخاً للمبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي لحلف الناتو، فروسيا هي التي تخلت عن التزاماتها بموجب القانون"⁽¹⁶⁾.

وفي هذا السياق، قال "جون كيري" المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "البنجاجون": "إن وزارة الدفاع الأمريكية على استعداد الآن لتقديم القدرات للمساعدة في ملء قوة الدفاع تلك، إذا طُلب منها ذلك". وأوضح خلال إفادة صحفية في البنجاجون أن هذه المرة الأولى التي يقوم فيها الحلف بتوظيف قوات الجهوزية العالية في إطار عمليات الردع والدفاع، واستكمل بالرغم من عدم تحديد شكل المساعدات المطلوبة من دول الحلف، إلا أن الولايات المتحدة وضعت ما يقرب من 12 ألفاً من أفراد الخدمة في حالة استعداد للقيام ببعض المهام التي قد تُطلب منهم، سواء من قبل الحلف أو الولايات المتحدة"⁽¹⁷⁾.

وقد سبق ذلك إدانة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" لهذا الهجوم؛ حيث قال في بيان للبيت الأبيض صدر في الرابع والعشرين من فبراير: "بدأ الجيش الروسي هجوماً وحشياً على الشعب الأوكراني دون استفزاز ولا مبرر ولا ضرورة"، و"هذا هجوم مع سبق الإصرار، فلاديمير بوتين يخطط له منذ أشهر". كما أوضح أن القوات الأمريكية لن يتم إرسالها لأوكرانيا للمشاركة في الحرب، ولكن ستكون مهمتها الدفاع عن الحلفاء"⁽¹⁸⁾.

يمكن القول، إن الإجراءات التي تبناها الحلف كرد فعل على الهجوم الروسي، تُعد ترجمة فعلية لتصميم قادة الحلف على ضرورة ردع روسيا والدفاع عن مصالحهم،

وتأمين حدودهم من أي تهديدات مُحتملة. بالإضافة إلى أنها تُمثل نهجًا متوازنًا قائمًا على إجراءات دفاعية داعمة لأوكرانيا، دون إرسال أي قوات للمشاركة في الحرب على أراضيها، لكونها ليست عضوًا في الحلف، ولكن هذا لا يعني أنها ليست شريكًا له. كما تعتبر هذه الإجراءات تحولًا استراتيجيًا في تعاطي الحلف مع روسيا وتهديدها لأوكرانيا، الذي أسفر عنه شنّها هجومًا عسكريًا؛ إذ أنه لأول مرة يتم تنشيط الخطط الدفاعية للحلف، واللجوء إلى استخدام قوات الرد التابعة له، التي قد تم الموافقة على تشكيلها بعد ضم شبه جزيرة القرم، الأمر الذي أعاد للأذهان سياق الحرب الباردة بين القوى العظمى.

الاستراتيجية الثالثة: تفعيل المادة الرابعة الخاصة بألية التشاور:

أثارت الحرب الروسية الأوكرانية العديد من المخاوف لدى الدول الأعضاء في حلف "الناتو"؛ الأمر الذي دفع كلاً من دول البلطيق (لاتفيا، إستونيا، ليتوانيا)، وبولندا، وسلوفاكيا، والمجر، ورومانيا، الواقعين في الجناح الشرقي للحلف، في الرابع والعشرين من فبراير 2022، لتفعيل المادة الرابعة من المعاهدة التأسيسية للحلف، التي تستهدف بالأساس إلى إجراء المشاورات والنقاشات بشكل رسمي بين الدول الأعضاء، عندما يتعلق الأمر بتعرض أي دولة منها إلى تهديد من قبل دولة أخرى أو منظمة إرهابية؛ حيث يتم التركيز على ما إذا كان هناك تهديد فعلي قائم، وآليات التصدي له، عبر التوصل إلى قرارات بالإجماع⁽¹⁹⁾.

وفي حالة الحرب الروسية الأوكرانية تم تفعيل المادة الرابعة، ولكن لم يتم اتخاذ إجراء مباشر نحوها وفقاً للمادة الرابعة، ولكن هذا لم ينفِ استجابة الدول الأعضاء في الحلف لمواجهة روسيا، وهو ما تجلّى في عقد قمة استثنائية عبر الفيديو كونفرانس بعد يوم واحد من بدء الحرب، لإدانة الموقف الروسي، والإعلان عن اتخاذ إجراءات للردع والدفاع⁽²⁰⁾. ويذكر هنا أن عملية اللجوء إلى تفعيل المادة الرابعة تُمثل ترجمة عملية للسياسات الوقائية التي ينتهجها الحلف، كما تُعزز من آليات الحوار والنقاش بين الدول الأعضاء في الحلف، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على توافق رؤيتهم للتهديدات المشتركة، وكيفية مجابتهها بشكل استباقي. لذا فإنها تُمثل حقاً لأي دولة عضو من تفعيلها، وهو ما حدث بالفعل منذ نشأة الحلف في عام 1949 وحتى عام 2022 عدة مرات، كانت آخرها مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية⁽²¹⁾.

وعليه يمكن القول، إن تفعيل المادة الرابعة من المعاهدة التأسيسية لحلف "الناتو"، كان بمثابة آلية إنذار عاجلة من قبل دول أوروبا الشرقية لسرعة التصدي للتحركات الروسية، لِمَا لها من مآلات عكسية ستمتد على باقي الدول، إذا لم يتم الاستجابة لها بشكل منسق وعاجل. وبذلك فإن عملية التشاور التي تمت قد تكون ساهمت في تقارب وجهات نظر دول الحلف بشأن التهديد الروسي، واعتبارها مسألة مُلحة على عكس ما كان يحدث من قبل، كان هناك في بعض الأحيان وجهات نظر مُتباينة بشأن روسيا بين دول الحلف. لذا فمن الواضح أن الحرب قد حسمت هذه المواقف.

الاستراتيجية الرابعة: مضاعفة المجموعات القتالية متعددة الجنسيات في أوروبا الشرقية:

سعى قادة دول حلف "الناتو" إلى تعزيز قدراتهم الدفاعية والاستجابة لأي تهديد مُحتمل على المدى الطويل، من خلال المُطالبة بزيادة عمليات الانتشار، وهو ما تم خلال اجتماع وزاري خاص حضره ممثلون عن أوكرانيا، وفنلندا، والسويد، في السادس عشر من مارس؛ حيث قال الأمين العام للحلف "ينس ستولتنبرغ" إن وزراء دفاع دول الحلف طالبوا بزيادة عدد القوات الغربية في أوروبا الشرقية، على أن تكون مُتمركزة على المدى الطويل، وسيتم مناقشة ذلك خلال القمة المُقبلة، بهدف الموافقة على هذه الخطوة من قبل الدول الأعضاء. الأمر الذي سيحتاج إلى زيادة الاستثمار الدفاعي لتحقيق ذلك؛ حيث أثار أهمية ألا يقل الإنفاق الدفاعي عن 2% من ناتجهم المحلي الإجمالي⁽²²⁾.

كانت قمة دول التحالف التي عُقدت في الرابع والعشرين من مارس 2022 الاستثنائية في مقره بالعاصمة البلجيكية بروكسل، ترجمة فعلية للقوى الغربية على ضرورة تعزيز قدرات دول الحلف في أوروبا الشرقية، من خلال الموافقة على تشكيل أربع مجموعات قتالية في سلوفاكيا ورومانيا والمجر وبلغاريا، بجانب المجموعات الأربعة المُتمركزة بالفعل في بولندا ودول البلطيق. وفي هذا السياق، أوضح الأمين العام لحلف "الناتو" أن هذه التشكيلات تمتد "من بحر البلطيق إلى البحر الأسود"، ومنوهاً بالانتشار الأمريكي المُتزايد على الأراضي الأوروبية؛ حيث يوجد ما يقرب من مائة ألف جندي في أوروبا، وأربعين ألف جندي، تحت القيادة المباشرة للناتو، معظمهم في الجزء الشرقي من الحلف.

وموضحاً أن "هذه التشكيلات مدعومة بقوة بحرية كبرى، تشمل مجموعات حاملة هجومية، وسفنًا قتالية وغواصات على أساس دائم، بجانب قوة جوية؛ إذ سيتم نشر أعداد مُتزايدة من الطائرات، مع تعزيز الدفاع الجوي والصاروخي المُتكامل، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الدفاعات الإلكترونية للحلف. كما سيتم نشر أعداد كبيرة من القوات البرية، ووضع إمدادات ومعدات موجودة مسبقاً في دول الحلف الواقعة في الجناح الشرقي". أما فيما يتعلق بالتدريبات، فإن الحلف سيركز على إجرائها بشكل مكثف، وخاصة فيما يتعلق بالدفاع الجماعي والقابلية للتشغيل البيئي⁽²³⁾.

والجدير بالذكر، أن الحلف لم يُكن له أي قوات في دول أوروبا الشرقية قبل ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، التي دفعت إلى إعادة النظر في عملية نشر قوات تابعة له⁽²⁴⁾. لذلك وافق قادة دول الحلف على تأسيس وجود أمامي في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي للحلف، وذلك إبان قمة حلف الناتو لعام 2016، التي عُقدت في العاصمة البولندية وارسو رداً منهم لحالة عدم الاستقرار التي تشهد البيئة الأمنية الدولية. وللمرة الأولى في عام 2017 تم نشر الوجود الأمامي المُعزز Enhanced Forward Presence، من خلال إنشاء مجموعات قتالية مُتعددة الجنسيات بلغ عددها أربع مجموعات بحجم كتيبة في دول البلطيق (لاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا) وبولندا، بقيادة المملكة المتحدة وكندا وألمانيا والولايات المتحدة على التوالي.

ومع تنامي التهديدات في الجوار الأوروبي، خاصة مع اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، أصرت الدول الأعضاء في الحلف على ضرورة المواجهة والتصدي للتحركات التي بها روسيا، التي أضحت تُشكل تهديداً مباشراً للأمن الأوروبي-الأطلسنطي. لذلك فقد شهدت قمة بروكسل الموافقة على إنشاء أربع مجموعات قتالية أخرى، كما هو موضح بالشكل:



المصدر: https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2022/3/pdf/2203-map-det-def-east.pdf

وفي سياق التأكيد على أهمية هذا الوجود الأمامي للتصدي لأي تهديدات مُحتملة يمكن أن تتعرض لها دول الحلف، تم الموافقة على زيادة قدرات المجموعات القتالية التي وصل عددها إلى نحو ثماني مجموعات - الوجود الأمامي المعزز- يتم تشكيلها من قبل الدول الإطارية، وبعض الدول الحليفة التي تساهم في التشكيل بشكل طوعي ومستدام ومتناوب؛ حيث تعمل هذه المجموعات مع قوات الدفاع الوطني، كما أنها تكون مُتمركزة باستمرار في الدول المُضيفة لها.

وفي قمة مدريد التي عُقدت في نهاية شهر يونيو، وافقت دول الحلف على تعديل حجم هذه القوات إلى لواء بدلاً من كتيبة أينما ومتى لزم الأمر. وهنا لا بد من توضيح أن هذه المجموعات تختلف في تشكيلها وحجمها، وفقاً لعدد من المُحددات المؤثرة على عملها، مثل التهديدات الجغرافية، والمتطلبات العسكرية. هذا بجانب الموافقة على تعزيز قدرة الحلف على تطوير قواته في الشرق⁽²⁵⁾، عبر تعزيز القيادة والسيطرة، وزيادة المعدات والأسلحة المُخزنة مسبقاً، وزيادة القدرات الأمامية التي تشمل أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي المتكاملة، ثم تطوير الخطط الدفاعية، بجانب قوات مُحددة مسبقاً للدفاع عن حلفاء محددين⁽²⁶⁾.

وبناءً على ذلك يمكن اعتبار أن هذه التعزيزات بمثابة ترسيخ لنفوذ الحلف على الأراضي الأوروبية، على المدى الطويل، وهو ما ستعتبره روسيا تهديداً لمجالها الحيوي. أما بالنسبة للدول الأوروبية، فإنه يعتبر الضامن التقليدي للأمن الأوروبي، وهو ما سينعكس على السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، إذا قررت الدول الأوروبية عدم تفعيلها والوفاء بالالتزامات الخاصة بها مقابل تعزيز مشاركتهم في حلف "الناتو".

الاستراتيجية الخامسة: تغيير المفهوم الاستراتيجي للحلف:

تعد المفاهيم الاستراتيجية لحلف "الناتو" بمثابة توجهات أساسية يتم الارتكاز عليها، وتوضح التحديات والتهديدات التي يواجهها الحلف في سياق البيئة الأمنية المتغيرة، وذلك في محاولة لزيادة قدرة الحلفاء على التكيف والمرونة معها على كافة الأصعدة؛ حيث تم إصدار المفهوم الاستراتيجي الأول للحلف في الأول من ديسمبر عام 1949، بهدف تأسيس قوة ردع يمكن أن تتصدى لأي دولة أو مجموعة من الدول تهدد سلام واستقرار واستقلال دول الحلف.

واستمر الحلف في إصدار عدد من المفاهيم الاستراتيجية، والذي بلغ أربعة مفاهيم إبان فترة الحرب الباردة التي ركزت بالأساس على ردع الاتحاد السوفيتي من خلال التهديد بالأسلحة النووية الأمريكية، وعمليات نشر للقوات تدعم القدرات الدفاعية للحلفاء ضد التهديدات الناجمة عن الاتحاد السوفيتي، باعتبارها إجراءً مكملًا لسياسة الردع النووي⁽²⁷⁾.

ولكن مع نهاية الحرب الباردة، تغير مضمون المفهوم بما يتوافق مع التطورات التي شهدها النظام الدولي، والترتيبات الأمنية التي تم إرساؤها في ذلك الوقت، وهو ما تجلّى في المفاهيم الاستراتيجية التي صدرت في أعوام 1991، و1999، و2010، التي كانت انعكاساً لحالة الاستقرار الاستراتيجي النسبي للنظام الدولي، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وتراجع التفكير بين القوى الكبرى لشن حروب تقليدية، الأمر الذي دفع العديد من القوى الدولية إلى تقليل الاهتمام بالاستثمار الدفاعي، بجانب زيادة الاعتماد على الحلف باعتباره الضامن التقليدي لأمنهم.

بالرغم من أن المفاهيم الاستراتيجية التي تم إصدارها إبان الحرب الباردة كانت مُركزة بالأساس على الردع، فإن المفاهيم التي تم إصدارها بعد الحرب الباردة كانت مُغايرة، فقد شهدت تغييراً محورياً في استراتيجية الحلف التي كانت تدعم نزع السلاح والحد

من عمليات التسلح، على عكس ما كان يحدث خلال فترة الحرب الباردة⁽²⁸⁾، أما المهام فقد كانت قائمة على الردع في المفهوم الاستراتيجي لعامي 1991، و1999، فيما كانت في المفهوم الخاص بعام 2010 مُستندة على ثلاث مهام أساسية، وهي: الدفاع الجماعي، وإدارة الأزمات، والأمن التعاوني⁽²⁹⁾.

ولكن مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، كان لا بد من إعادة النظر في تحديث المفهوم الاستراتيجي للحلف، لكي يتناسب مع الوضع القائم. وبالفعل، فقد تم إصدار المفهوم الاستراتيجي الخاص بعام 2022، كاستجابة للحرب، وللتحديات المُتلاحقة التي يشهدها الحلف حالياً، وكيفية التصدي لها في المستقبل، وذلك خلال قمة الحلف التي عُقدت في مدريد.

وعليه؛ استهدف المفهوم الجديد ضمان الدفاع الجماعي وفقاً لنهج 360 درجة، كما ركز أيضاً على ثلاث مهام تتمثل في: الردع والدفاع، ومنع الأزمات وإدارتها، والأمن التعاوني⁽³⁰⁾. بالإضافة إلى اعتبار المفهوم الجديد روسيا بأنها "أكبر وأهم تهديد مباشر لأمن الحلفاء، وللسلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية".

ووفقاً لهذا المفهوم فإن روسيا تتبنى بعض السياسات، أهمها:

- السعي إلى إقامة مناطق نفوذ وسيطرة مباشرة من خلال الإكراه والتخريب والعدوان والضم، كما أنها تستخدم وسائل تقليدية وسيبرانية ومختلطة ضد الحلفاء وشركائه.
- تبني القوة منهجاً أساسياً لتحقيق أهدافها السياسية، ويؤكد موقفها العسكري وخطابها السياسي هذا النهج، بما يقوض النظام الدولي القائم على قواعد واضحة.
- تقوم روسيا بتحديث قواتها النووية وتوسيع أنظمة التوصيل الجديدة والمدمرة ذات القدرة المزدوجة، مع استخدام الإشارات النووية القسرية. علاوة على أنها تهدف إلى زعزعة استقرار الدول الواقعة شرق وجنوب الحلف، وفي أقصى الشمال، تُشكل قدرتها على تعطيل تعزيزات الحلفاء وحرية الملاحة عبر شمال الأطلسي تحدياً استراتيجياً للحلف.
- تحدي أمن ومصالح الحلف بشكل واضح، وأظهر هذا حشدها العسكري ليس في أوكرانيا وحدها، بل في أخرى مثل البلطيق والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، إلى جانب تكاملها العسكري مع بيلاروسيا.

ويستكمل المفهوم الجديد للحلف الإعلان عن توجهه إزاء روسيا، ليؤكد "أن الحلف لا يسعى إلى المواجهة ولا يشكل أي تهديد على روسيا". بالإضافة إلى ذلك "سيواصل الرد على التهديدات والأعمال العدائية الروسية بطريقة موحدة ومسؤولة، وسيعزز بشكل كبير الردع والدفاع لجميع الحلفاء، والقدرة على الصمود ضد الإكراه الروسي، بجانب دعم الشركاء لمواجهة التدخل العدواني".

مع التأكيد على أنه في ضوء سياسات وأفعال روسيا العدائية، لا يمكن اعتبارها شريكاً للحلف، وبالرغم من ذلك فإنه على استعداد للحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع روسيا لإدارة المخاطر وتخفيفها، ومنع التصعيد وزيادة الشفافية. ويأتي هذا الموقف للحلف لاستهدافه تحقيق الاستقرار والقدرة على التنبؤ في المنطقة الأوروبية الأطلسية وبين الحلف وروسيا. كما يعتمد أي تغيير في علاقاته مع روسيا على وقف سلوكها العدواني والامتثال الكامل للقانون الدولي⁽³¹⁾.

وعليه، يُمكن القول، إن المفهوم الاستراتيجي الجديد نتاج للتحويلات التي شهدتها العلاقة بين الحلف وروسيا، التي كانت دافعاً إلى ضرورة اتخاذ موقف مُوحّد لمواجهة سياساتها التي يعتبرها الحلف بمثابة تهديد له ولأمن شركائه، ولا بد من وقفها، بجانب ضمان حماية الأمن الأوروبي-الأطلسي من أي تهديدات مُحتملة من قبل روسيا. وكشف المفهوم عن موقف الحلف من روسيا؛ فبعد أن كانت شريكاً له، أصبحت أكبر وأهم تهديد مباشر، مبرراً أسباب هذا التحول، الذي بالأساس هو نتاج للسياسات التي انتهجتها روسيا.

وهو ما يمثل تحوُّلاً استراتيجياً في العلاقات بين الجانبين، ويُبرر تنامي الإجراءات التي اتخذها الحلف لتعزيز قدراته الدفاعية. فضلاً عن ذلك يمكن اعتبار أن المفهوم أوضح أن عودة العلاقات مع روسيا إلى شكلها الطبيعي أصبح أمراً مرهوناً بما ستتخذه روسيا من سياسات، وأن الإجراءات التي نفذها جاءت في إطار سياسة الردع والدفاع بالأساس، وأنه ما زال لديه الرغبة في الحفاظ على قنوات للحوار لإدارة الملفات محل الاهتمام المشترك، المتعلقة باحتواء التصعيد والحد منه. علاوة على ذلك، سيساهم هذا المفهوم في إعادة تشكيل العلاقات مع روسيا، كما أنه سيزيد من اعتماد الدول الأوروبية على الحلف في احتواء التهديدات الناجمة عن روسيا.

الاستراتيجية السادسة: توسيع قوة الرد التابعة لحلف الناتو:

رسخت قمة الناتو التي عُقدت في مدريد 2022، مسارًا جديدًا لدعم الجناح الشرقي للحلف، وضمنان حماية وأمن الحلفاء والشركاء بما يتوافق مع المهام الرئيسية للحلف، التي تم الإعلان عنها في سياق المفهوم الاستراتيجي الذي صدر خلالها. كان من أهم القرارات التي وافق عليها قادة الحلف هو زيادة عدد قوات الرد السريع من 40 ألف جندي إلى نحو 300 ألف، أي بزيادة تُقارب نحو ثمانية أضعاف، على أن تكون عالية الجاهزية⁽³²⁾.

جاءت هذه الخطوة في سياق العديد من الإجراءات الداعمة لتعزيز الحلف لقدراته الدفاعية، وخاصة بعد أن تم إقرار تنشيط خطته الدفاعية على خلفية اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية لأول مرة، وشملت تنشيط قوة الرد التابعة للحلف التي كانت تبلغ حينها 40 ألف جندي، يمكن نشرها على حسب الحاجة خلال فترة قصيرة، ولكن مع استمرار الحرب لما يقرب من ستة أشهر، قررت الدول الأعضاء في الحلف ضرورة زيادة هذه القوات للمرة الثانية؛ حيث زادت هذه القوات بعد عام 2014 من 13 ألف جندي إلى 40 ألفًا بهدف تعزيز استجابة الحلف بشكل أكثر فاعلية⁽³³⁾.

وبالنظر إلى الزيادة الجديدة في عدد القوات، فإنها تعتبر انعكاسًا لقادة الحلف على التكيف والمرونة المستمرة، التي اهتمت الدول الأعضاء في الحلف بإظهارها في التعامل مع الصراعات الخارجية، ومدى قدرتهم على التوافق السياسي حول التهديدات، وآليات مواجهتها بفاعلية، لذا فقد تم تقسيم هذه القوات إلى مستويين من القوات عالية الجاهزية: الأول يتألف من 100 ألف جندي سيكون على استعداد للنشر خلال عشرة أيام. أما المستوى الثاني سيكون خلال وقت أكبر؛ إذ ستتم عملية النشر الخاصة بـ 200 ألف جندي خلال 30 يومًا، وهو ما يُبرز مدى فاعلية الاستجابة مقارنة بالقوات السابقة التي كانت أصغر من القوات الحالية، بعد أن تم زيادتها، فقد كانت عملية النشر ستتم لـ 40 ألف جندي خلال 15 يومًا. وعليه ستكون هذه المرة الأولى أن يمتلك الحلف "قوات مُخصصة مسبقًا للدفاع عن حلفاء محددين"، وذلك منذ الحرب الباردة⁽³⁴⁾.

لذا يمكن اعتبار أن هذه الجهود الأخيرة التي قام بها الحلف في سياق الحرب الروسية

الأوكرانية، امتدادًا للنهج الذي اتبعه الحلف منذ الحرب الباردة التي شهدت حالة من التنافس والردع بين حلفي "وارسو" و"الناطو"، وسعي الجانبين إلى أن تكون قواتهما ذات مستوى عالٍ من الجاهزية لكي يكونا على استعداد لمواجهة أي تصعيد عسكري، إلا أنهم بعد حل حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفيتي وانسحاب القوات السوفيتية من شرق أوروبا، بدأ الحلف والولايات المتحدة في تخفيض عدد قواتهم⁽³⁵⁾. وبالرغم من ذلك، من الواضح أن الحلف يُخطط للتواجد على الأراضي الأوروبية بشكل دائم، بهدف الردع والدفاع عن حلفائه وشركائه، وكنهج استباقي للرد على أي تهديد مُحتمل.

ويمكن إرجاع ذلك إلى عدد من الأسباب، منها أن التهديدات الحالية التي يواجهها الحلف ليست صادرة من روسيا فقط، ولكن هناك المزيد من التهديدات غير التقليدية التي لا بد من مجابتهها. علاوة على أن القوى الغربية أصبح لديها تخوف من التحديات التي ستنبثق من القوى الصاعدة في النظام العالمي، وعودة الطموح التوسعي لعدد من القوى الدولية بأنماط غير تقليدية قد تأخذ أبعادًا تنموية بالأساس، وتستند إلى آليات القوة الناعمة الخاصة بالابتكار وتكنولوجيا المعلومات، وتوظيفها في إطار توجهاتها الخارجية، وهو ما قد يُمثل تهديدًا على المدى البعيد لمكانة الدول الأعضاء في الحلف، التي تعاني الآن من المزيد من التحديات الداخلية والخارجية نتيجة تداعيات استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، التي تزامنت مع محاولتهم التعافي من جائحة "كوفيد-19"، التي أثرت عليهم على كافة الأصعدة. وهنا يمكن أيضًا الإشارة إلى أن التعزيزات الدفاعية التي تقوم بها الدول الأعضاء في الحلف لحماية وضمان أمنهم، وللتأكيد على قوة واستمرار الحلف، ستكون لها تبعات اقتصادية عليهم، وستُعتبر تحديًا للعديد من دول الحلف على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري؛ حيث يكمن التحدي؛ لأن الأوضاع الحالية فرضت على الدول الأعضاء المزيد من الاستثمار الدفاعي، والوفاء بالتزاماتها داخل الحلف للتصدي لروسيا، بجانب تقديم المساعدات لأوكرانيا في الوقت الذي تعاني فيه معظم القوى الغربية من أزمات اقتصادية وزيادة في معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. الأمر الذي يجعلهم أمام تحدٍّ: كيف سيتم المواءمة بين الالتزامات الداخلية ومحاولة احتواء الأزمات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية والسياسية،

بجانب الاستمرار في التصدي لروسيا؟ وخاصة أن هناك احتمالاً أن يُعزز الوضع القائم من تنامي صعود القوى الشعبوية من اليسار واليمين مرة ثانية إلى السلطة.

الاستراتيجية السابعة: زيادة الإنفاق الدفاعي:

أعدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى أذهان القوى الغربية، احتمالية عودة الحروب التقليدية إلى عواصمها بعد عقود من الاستقرار النسبي الذي شهدته هذه الدول بعد انتهاء الحرب الباردة؛ حيث إن التحركات الروسية التي بدأت بشكل واضح مع ضم شبه جزيرة القرم كانت مؤشراً قوياً إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة الدفاعية والأمنية للدول. وذلك بالتزامن مع التحول الجيو-استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وتوجهها نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتعاقب الإدارة المختلفة التي تُعلي من مبدأ "أمريكا أولاً".

لذا فقد سعى الحلف إلى حث الدول الأعضاء على ضرورة الوفاء بالتزاماتها ومخصصاتها العسكرية، لتعزيز قدراتها الدفاعية للاستجابة للصراعات الخارجية، وتأمين حدودها ضد أي تهديدات مُحتملة. تأتي هذه التحركات من قبل الحلف باعتباره تحالفاً دفاعياً يلتزم بحماية أمن الدول الأعضاء فيه ضد أي تهديدات؛ حيث تُمثل مهام الردع والدفاع ركيزة أساسية، وتأتي في سياق الالتزام بالدفاع الجماعي بموجب المادة الخامسة للحلف.

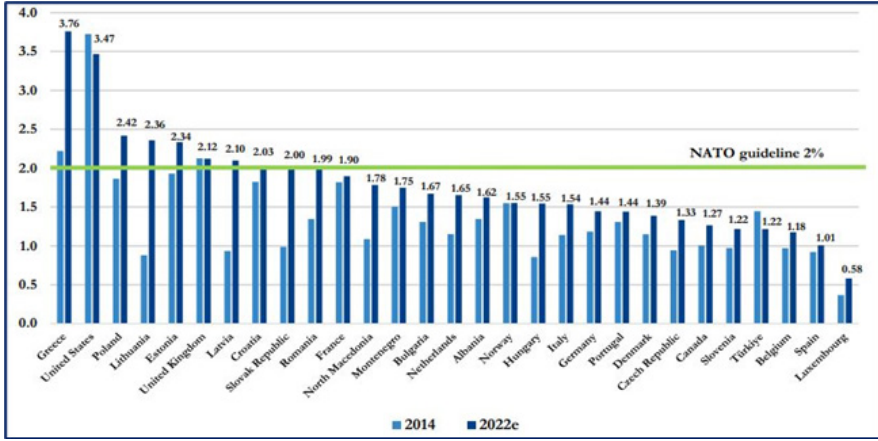
وهو ما تجلّى في قمة الحلف التي عُقدت في ويلز عام 2014، التي تعهد فيها الدول الأعضاء بزيادة الاستثمار الدفاعي، الذي بموجبه سيتم زيادة المخصصات الدفاعية، والوفاء بالهدف المُتمثل في إنفاق ما لا يقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع خلال عقد من الزمن، بالإضافة إلى الموافقة على تخصيص ما لا يقل عن 20% من الإنفاق الدفاعي للمعدات الجديدة الرئيسية سنوياً، وخاصة في مجال البحث والتطوير ذات الشأن، بالإضافة إلى إلزامهم بأن تفي قواتهم البرية والبحرية والجوية بالمبادئ التوجيهية التي وافق عليها الحلف، الخاصة بقابلية الانتشار والاستدامة، بما يعزز من قدرات القوات المسلحة للحلفاء ويجعلها قادرة على العمل معاً بفاعلية، من خلال تنفيذ الحلفاء لمعايير ومبادئ الحلف⁽³⁶⁾.

لذلك حضرت الحرب الدول الأوروبية للوفاء بالتزاماتها تجاه الحلف من خلال زيادة الاستثمار الدفاعي، والالتزام بنسبة 2%، تعويضاً للتراجع الكبير الذي شهدته القوات

الأوروبية من نقص أعدادها، وتراجع قدراتها، وتمهيداً لإعادة بناء قواتها المسلحة بما يتوافق مع متطلبات الأمن القومي لهذه الدول، ويعزز من قدراتها على التصدي لأي تهديدات، وذلك بعد أن فقدت القوات الأوروبية ما يقرب من 35% من قدراتها خلال العقدين الماضيين. كما أنها ما زالت تعتمد على الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعوامل التمكينية، مثل قدرات الاستطلاع والاستخبارات والتزود بالوقود جواً، علاوة على أنها توفر مظلة حماية للقوات الأوروبية، لذلك فقد أجبرها الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في منتصف أغسطس 2021 على سحب قواتها والتعاون مع الولايات المتحدة لإجلاء مواطنيها.

والجدير بالذكر في هذا السياق، إن المُعضلة الأساسية التي تعانيها الدول الأوروبية في مجال الأمن الدفاعي تتجسد في عدم توافق الإرادة السياسية على تعزيز قدراتها الدفاعية، بالإضافة إلى عدم تواجد ثقافة استراتيجية موحدة للدول الأوروبية يمكن من خلالها تحديد التصورات المشتركة بشأن التهديدات التي تواجهها لكي تتمكن من بلورة استجابة أكثر فاعلية، بجانب أنها ليس لديها سوق دفاعية مُشتركة مقارنة بما تنتجه الدول الأوروبية بالولايات المتحدة، الأمر الذي جعل التعاطي مع المسائل الأمنية والدفاعية ذات فاعلية على الصعيد الوطني. وهو ما تجلّى -على سبيل المثال- في حجم الإنفاق الدفاعي للدول الأوروبية في عام 2020، الذي بلغ ما يقرب من نصف إجمالي إنفاق الولايات المتحدة الدفاعي الذي قُدّر بنحو 378 مليار دولار على الدفاع، بالرغم من ذلك لم تتمكن الدول الأوروبية من تطوير سياساتها الدفاعية الأمنية المشتركة، وجعل الدول الأوروبية قادرة على الاستجابة للصراعات الخارجية بعيداً عن الولايات المتحدة⁽³⁷⁾.

نفقات الدفاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) (بناءً على أسعار 2015 وأسعار الصرف)



المصدر: https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2022/6/pdf/220627-def-exp-2022-en.pdf

وعليه، يُوضح الشكل السابق نسب الإنفاق الدفاعي للدول الأعضاء في الحلف، في عام 2014 وعام 2022، وأيضًا عدد الدول التي التزمت بنسبة الإنفاق 2% حتى نهاية هذا العام؛ حيث بلغ عددها تسع دول من أصل ثلاثين دولة عضوًا في الحلف. ويُذكر في هذا السياق أن هناك ما يقرب من تسع عشرة دولة من الدول الحلفاء لديها خطط للوفاء بنسبة 2% بحلول عام 2024، فيما تعهد خمس دول آخرين بالتزامات للوفاء بها بعد ذلك⁽³⁸⁾.

وبالفعل، منذ بداية الحرب أعلنت العديد من الدول الأوروبية، سواء من الدول الأعضاء في الحلف أو من غير الأعضاء، عن توجهاتها الجديدة الخاصة بالسياسة الدفاعية والأمنية لها، بما يتناسب مع متغيرات البيئة الأمنية الحالية، وهو ما تجلّى في قيام ألمانيا بالإعلان عن استثمار 100 مليار يورو في إعادة تسليح جيشها، وتخصيص أكثر من 2% من إجمالي الناتج المحلي للدفاع بشكل سنوي، بجانب إرسال مساعدات عسكرية لأوكرانيا، خاصة بعد ما واجهته من انتقادات قبل بداية الحرب نتيجة موقفها المتردد من اتخاذ أي إجراءات تُدين الحشد الروسي على الحدود الأوكرانية، علاوة على إرسالها مستشفًى ميدانيًا وخوذات للجنود الأوكرانيين فقط⁽³⁹⁾. بالإضافة إلى تطوير أول استراتيجية للأمن القومي تتوافق مع سياساتها

الخارجية والدفاعية والأمنية، وذلك في الثامن عشر من مارس. والجدير بالذكر أن هذا القرار يُعد تحولاً نوعياً بالنسبة لألمانيا؛ فخلال العقدين الماضيين كان متوسط الإنفاق الدفاعي ما يقرب من 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

واستكمالاً لهذه الجهود، أعلنت رومانيا في الأول من مارس عن رغبتها في زيادة الإنفاق العسكري بنحو 2.5% بدلاً من 2% من الناتج المحلي الإجمالي بداية من عام 2023. فيما أعلنت إيطاليا زيادة ميزانيتها الدفاعية من 1.4% إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي بحلول عام 2028. وهو نفس المسار الذي تبنته السويد بالرغم من أنها ليست عضواً في الحلف، عبر زيادة ميزانيتها الدفاعية إلى نحو 2% خلال عقد. وهذا الأمر لم يُستثن منه الدول التي التزمت بالحياد مثل النمسا التي أعربت عن زيادة إنفاقها العسكري بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴⁰⁾ كما أعلنت بولندا عن زيادة إنفاقها الدفاعي بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي بداية من عام 2023⁽⁴¹⁾.

لذا فقد أكد الحلفاء على هذا الهدف والاستمرار في الالتزام به خلال قمة مدريد التي شهدت توافقاً على ذلك، واستجابة للوضع الحالي الذي يشهد فيها الأمن الأوروبي - الأطلنطي المزيد من التهديدات والتحديات. كما أن قراراتها جاءت استكمالاً للجهود التي تم اتخاذها منذ عام 2014، بما يؤكد تصميم الحلف على تحقيق هدفه المتمثل في الدفاع الجماعي.

وبالرغم من موافقة الدول الأعضاء على زيادة الاستثمار الدفاعي منذ بداية الحرب كجزء من الاستجابة المنسقة ضد روسيا، فإنها تُعتبر تحدياً قادمًا سيواجههم، خاصة مع تنامي الأولويات الملحة أمام الحلفاء، التي ستتطلب منهم جهداً وميزانيات مُضاعفة لاحتوائها، وفي مقدمتها الأزمات الاقتصادية التي نتجت في الآونة الأخيرة على خلفية توظيف الطاقة كسلاح جيو-استراتيجي من قبل الأطراف المُتحاربة. فضلاً عن استمرار تزايد تداعيات التحديات القائمة بالفعل من قبل الحرب مثل جائحة "كوفيد-19"، وأيضاً التغيرات المناخية، بجانب تنامي تدفق موجات الهجرة غير الشرعية.

الاستراتيجية الثامنة: عودة سياسة التوسع شرقاً:

حضرت الحرب الروسية الأوكرانية العديد من الدول الأوروبية، وخاصة التي انتهجت سياسة خارجية قائمة على الحياد كتوجه جيو-استراتيجي فرضته عليها البيئة الأمنية المتغيرة، في محاولة للحفاظ على مصالحها وسيادتها الوطنية من التهديدات المُتلاحقة، من إعادة التفكير في سياساتها الخارجية القائمة على الحياد لاتخاذ موقف حاسم من روسيا مُتمثّل في إدانة عملياتها العسكرية على أوكرانيا، بجانب المُطالبة بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وفي مقدمتها فنلندا والسويد؛ حيث تقدمت الدولتان للانضمام إلى عضوية الحلف في الثامن عشر من مايو على خلفية الحرب، وبعد ما يقرب من أكثر من عقدين من التعاون مع حلف "الناتو" في سياق الشراكة من أجل السلام، التي انضموا إليها في عام 1994، ومشاركتهم في العمليات التي قادها الحلف في بعض مناطق الصراعات مثل البلقان وأفغانستان والعراق⁽⁴²⁾.

وبالرغم من التحديات التي يمكن أن تواجهها بموجب انضمامهما للحلف، والتي تجلت في اعتراض تركيا أحد أعضاء الحلف على انضمامهما نتيجة دعمهما للأكراد، وخاصة وحدات حماية الشعب في سوريا، التي تعتبرها تركيا جماعة إرهابية فضلاً عن علاقاتهما بحزب العمال الكردستاني الذي يُمثل تهديداً إرهابياً لها أيضاً، فإنهما استمرتتا في مباحثات الانضمام، وتعهدهتا بتعزيز نهجها ضد هذه الجماعات، بجانب رفع القيود المفروضة على مبيعات السلاح لتركيا، وهو ما جعل أنقرة تتراجع عن اعتراضها في الثامن والعشرين من يونيو⁽⁴³⁾.

وخلال قمة الحلف التي عُقدت في مدريد، تم دعوة كل من فنلندا والسويد للحضور؛ حيث تم الاتفاق خلالها على انضمامهما للحلف. كما وقع سفراء الحلف في العاصمة البلجيكية بروكسل في الخامس من يوليو على بروتوكولات الانضمام؛ على أن يتم نقلها إلى الدول الأعضاء في الحلف للتصديق عليها بموجب الإجراءات الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء في الحلف.

وفي هذا السياق قال الأمين العام للحلف: "إن أمن فنلندا والسويد مهم لتحالفنا، بما في ذلك أثناء عملية التصديق... لقد قدم العديد من الحلفاء بالفعل التزامات

واضحة تجاه فنلندا وأمن السويد، وقد عزز الناتو وجودنا في المنطقة، بما في ذلك من خلال المزيد من التدريبات". فيما أوضحت "آن ليندي" وزيرة الخارجية السويدية أن "عضويتهم في الحلف ستقويه وتعزز الاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية، علاوة على المشاركة في الدفاع الجماعي للحلف بجانب الدول الحلفاء، وهو قرار يحظى بدعم شعبي"، واستكملت: "ونعتقد أن الانضمام إلى الناتو هو أفضل طريقة للسويد لضمان أمننا القومي والحفاظ على سلامة الشعب السويدي". وهو ما توافق معه "بيكا هافيستو" وزير الخارجية الفنلندي؛ حيث قال: "إن بلاده تتطلع إلى العمل عن كثب مع الحلفاء الآخرين في الناتو"، و"إن عضوية كل من فنلندا والسويد لن تساهم فقط في أمنهما، ولكن في الأمن الجماعي للتحالف"⁽⁴⁴⁾.

بموجب عملية الانضمام واعتبارهما عضوين في الحلف؛ ستشارك كل من فنلندا والسويد في عملية التخطيط الدفاعي للحلف (NATO Defence Planning Process)، التي تُعد عملية توجيهية، تتطلب عملية اتخاذ القرار فيها بناءً على قاعدة "إجماع ناقص واحد" (consensus minus one) التي يتم إجراؤها كل أربع سنوات بهدف تنسيق التخطيط الدفاعي بين الدول الأعضاء، بما يتوافق مع تنفيذ مهام الحلف من حيث تحديد نمط وحجم القوات اللازمة. وقد سبق أن شاركوا في عملية التخطيط والمراجعة (Planning and Review Process) تحت مظلة مبادرة "الشراكة من أجل السلام" الخاصة بالحلف، التي تستهدف قيام الدول الحلفاء والشركاء بالتفاوض بشأن صياغة الأهداف الخاصة بعملية التخطيط مع الدولة الشريكة، وهي عملية تتم بشكل طوعي؛ إذ تقوم عملية التخطيط والمراجعة بالأساس على التوافق بين الشركاء الراغبين في تطوير القابلية للتشغيل البيئي، بجانب تحديد القدرات التي يمكن إتاحتها لتدريب الحلف وعملياته⁽⁴⁵⁾. ويُذكر أن عملية التخطيط الدفاعي للحلف تشتمل على 14 مجالاً يستهدف تحسين وتحديث القدرات لتقليل الازدواجية عبر إتاحة إطار عمل مشترك، علاوة على تعزيز الترابط من خلال مجالات التخطيط المختلفة⁽⁴⁶⁾.

ويرجع هذا التحرك في إطار "سياسة الباب المفتوح" التي ينتهجها الحلف وفقاً للمادة العاشرة من معاهدة واشنطن، التي بموجبها المادة العاشرة من معاهدة حلف الناتو تسمح لأي دولة أوروبية بالمساهمة في تعزيز "أمن منطقة شمال الأطلسي"، بما يمهّد الطريق أمام انضمامها"، علاوة على ذلك يتم اتخاذ قرار الانضمام بالإجماع

بعد التصديق على بروتوكولات الانضمام من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات الوطنية.

وفقاً لهذه السياسة، زاد عدد الدول الأعضاء في الحلف منذ عام 1949 وحتى عام 2022، من 12 دولة إلى 30 دولة، بشكل تدريجي من خلال عدد من الجولات التي تتمثل في: ثلاث منهم كانت إبان الحرب الباردة؛ حيث انضمت تركيا واليونان في عام 1952، وألمانيا الغربية في عام 1955، أما إسبانيا فكانت في عام 1982. وتزايد عدد الدول الأعضاء مع انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين؛ إذ انضمت ألمانيا الشرقية في إطار عملية إعادة التوحيد إلى الحلف، فيما تم ضم كل من بولندا والمجر والتشيك إلى الحلف كأول ثلاث دول سابقين في حلف وارسو عام 1999 بعد أن تم دعوتهم في عام 1997 من قبل الحلف لبدء محادثات الانضمام خلال قمة مدريد. بالإضافة إلى ذلك، تم دعوة دول البلطيق الثلاث بجانب بلغاريا وسلوفينيا ورومانيا وسلوفاكيا خلال قمة براغ التي عُقدت في عام 2002، لعضوية الحلف، وبالفعل تمت هذه العملية في عام 2004. وفي قمة بوخارست التي عُقدت في عام 2008، اتفقت الدول الأعضاء في الحلف على أن أوكرانيا وجورجيا سوف تصبحان عضوين في الحلف. واستمرت عمليات الانضمام على هذا النحو؛ حيث قام الحلف بضم كل من كرواتيا وألبانيا في عام 2009، والجبل الأسود في 2017، وجمهورية مقدونيا الشمالية في عام 2020⁽⁴⁷⁾.

يمكن القول، إن عضوية كل من السويد وفنلندا ستعزز من قوة الحلف الدفاعية، وستزيد من حدوده مع روسيا، وهو ما سيمثل تهديداً مستقبلياً يمكن أن تواجهه موسكو، خاصة إذا تم نشر قوات تابعة للحلف على أراضي الدولتين، كما أنه سيقوي أمن دول البلطيق ويضمن تعزيز دفاعاتهم، وتأمين حدودهم من أي تهديدات محتملة من قبل روسيا.

الاستراتيجية التاسعة: تعزيز المجال الجوي للحلفاء من خلال "الدروع الجوية":

في سياق تبني الحلف لسياسات دفاعية مُعززة لمواجهة الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا، قام بتعزيز جناحه الشرقي من خلال إجراءات جديدة تعرف باسم "الدروع الجوية"، التي تمثل وضع دفاع جوي وصاروخي بشكل مُتزايد⁽⁴⁸⁾؛ حيث تساهم "الدروع الجوية" في الجاهزية العالية وقابلية التشغيل البيئي، وتأتي في مقدمة عمليات

النشر الأخرى للحلف التي تتضمن مهام الشرطة الجوية الدائمة، وعناصر الدفاع الجوي والصاروخي المنتشرة لدعم مجموعات القتال التابعة للحلف. وبالفعل فقد نشرت دول الحلف العديد من الطائرات المقاتلة وأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي في بعض دول أوروبا الشرقية، بما يعزز أمنهم الجوي من التهديدات ذات الصلة⁽⁴⁹⁾. وتجلى أبرزها في إرسال هولندا في منتصف شهر أبريل، نظامًا صاروخيًا "باتريوت" مُضادًا للطائرات بالإضافة على 150 جنديًا إلى سلوفاكيا؛ حيث سيتواجد النظام الصاروخي لمدة ستة أشهر كحد أدنى بالقرب من موقع تمرکز الجنود الهولنديين في قاعدة "سلياك" الجوية بجانب القوات التابعة لألمانيا التي تم تموضعها هناك أيضًا، بهدف "حماية منطقة معاهدة حلف الناتو والسكان من أي قصف صاروخي مُحتمل"، وفقًا لوزارة الدفاع الهولندية⁽⁵⁰⁾. يأتي ذلك بعد أن طلب الحلف وضع صواريخ "باتريوت" في سلوفاكيا كإجراء دفاعي في إطار الحرب الروسية الأوكرانية⁽⁵¹⁾. وهنا تجدر الإشارة إلى أن عملية النشر جاءت بعد قرار من حكومة ألمانيا وهولندا لتعزيز القدرات الدفاعية للحلف؛ حيث أوضح قائد القوات الألمانية الكولونيل "يورج سيفيرز" ذلك قائلاً: "تعزيز الدفاع الجوي السلوفاكي والجناح الشرقي لحلف الناتو، قمنا بالانتشار في سلوفاكيا مع أول قوات باتريوت ألمانية. سنعمل جنبًا إلى جنب مع حلفائنا الهولنديين على ضمان أمن وسلامة المجال الجوي لحلف الناتو". والجدير بالذكر أن نظام "باتريوت" يتميز بكونه قادرًا على مواجهة تهديدات العدو الجوية، سواء كانت صادرة من المروحيات أو الطائرات أو الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، التي يمكن اعتراضها بفاعلية نتيجة قدرة الصاروخ واسعة المدى⁽⁵²⁾. كما أن هذه التحركات تمت بعد تسليم سلوفاكيا نظام دفاع جوي من طراز "S-300" لأوكرانيا، الذي يستهدف من خلال التصدي للطائرات العسكرية والصواريخ الباليستية قصيرة المدى، استجابةً للمطالب الأوكرانية، لتكون بذلك أول دولة تقوم بهذا منذ بداية الحرب في فبراير 2022، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي "جو بايدن" للثناء على سلوفاكيا، وأنه سيستمر في دعمها موضحًا في بيان: "مع إعادة تعيين الجيش الروسي للمرحلة التالية من هذه الحرب، وجهت إدارتي بمواصلة بذل قصارى جهدها لتزويد الجيش الأوكراني بقدرات الأسلحة المتطورة التي يحتاجها للدفاع عن بلاده"⁽⁵³⁾. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد تدريبات لهذه القوات بجانب قوات الحلفاء على كيفية

مُجابهة التهديدات المُتنامية والمُعقدة، بالتزامن مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، في الثاني والعشرين من أغسطس؛ إذ شاركت فيها قوات جوية من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وسلوفاكيا في تدريب خاص بإمكانية التشغيل البيئي لأعضاء الحلف خلال سيناريو مُعقد وصعب. وشمل التدريب تشغيل تشكيل مُتضمن مقاتلات من الجيل الرابع والخامس، وتضمن طائرات من طراز "F-22"، و"رافال"، و"ميج-29"، و"يوروفايترتايفون"، بجانب قاذفات القنابل "B-52" التابعة للقوات الجوية الأمريكية التي وصلت أوروبا في الثامن عشر من أغسطس، ضد بطاريات باتريوت الهولندية-الألمانية المشتركة، وبطاريات الدفاع الجوي والصواريخ الدفاعية التي يتم نشرها في سلوفاكيا في إطار تعزيز حماية الجانب الشرقي للحلف⁽⁵⁴⁾.

واستكمالاً لجهود الحلفاء في إظهار التنسيق والوحدة في هذا السياق؛ قامت فرنسا أيضاً بنشر نظام دفاع صاروخي أرض-جو (MAMBA) في رومانيا، لدعم الدفاع الجوي والصاروخي للحلف بشكل مُعزز، وهو ما أشار إليه الكولونيل "باسكال إياني" المتحدث باسم رئيس أركان الدفاع الفرنسي، قائلاً: "إن نشر نظام (MAMBA) يُظهر قدرة فرنسا وإدارتها على حماية مصالحها ومصالح حلفائها... ويسمح بتعزيز الشراكة الاستراتيجية التي توحدت بين فرنسا ورومانيا منذ عام 2007، ولا سيما في مجال الدفاع الجوي"⁽⁵⁵⁾. بما يعني أن عمليات النشر الدفاعي والصاروخي تأتي في إطار الدفاع الجماعي عن الدول الأعضاء، وخاصة الواقعين في الجناح الشرقي للحلف، وذلك لطمأنتهم وضمان الدفاع عنهم في حالة تعرضهم لأي هجوم.

الاستراتيجية العاشرة: ترتيبات والتزامات أمنية ودفاعية غير مسبقة على المدى الطويل:

دفع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية إلى اتخاذ عدد من القرارات غير المسبوقة في إطار سياسة الردع والدفاع، والتي كشفت عن تصورات بعض الدول بشأن التهديدات والتحديات المعقدة التي تتزايد في تأثيرها على النظام العالمي، وتستلزم توافقاً دولياً وعملاً متعدد الأطراف للاستجابة معها بفاعلية. وعليه، مثلت قرارات قمة مدريد التي عُقدت في نهاية شهر يونيو، والتي جاءت بعد القمتين الاستثنائيتين اللتين عُقدتا في الخامس والعشرين من فبراير، والرابع والعشرين من مارس، أحدث

خطوة قام بها الحلف للرد على حرب روسيا؛ فقد أدان البيان هذه الحرب واعتبر أنها تقوض الأمن والاستقرار الدوليين بشكل خطير، وعليه تم اتخاذ عدد من القرارات التي يتجلى أبرزها فيما يلي:

- مواصلة الدعم المُقدم لأوكرانيا: قررت دول الحلف الاستمرار في الدعم السياسي والعملي لأوكرانيا وزيادة دعمها عسكرياً، عبر تسريع وتيرة تسليم الأسلحة الدفاعية غير الفتاكة، بجانب تحسين قطاع الدفاع تمهيداً لتعزيز قابلية التشغيل البيئي على المدى الطويل، وعلاوة على دفاعاتها السيبرانية في أوكرانيا ومرونتها، فضلاً عن دعم الجهود ذات الصلة بفترة ما بعد الحرب فيما يتعلق بإعادة الإعمار.
- الالتزام بسياسة الباب المفتوح لحلف الناتو: تطرقت القمة إلى سياسة التوسع التي تصدرت المشهد الحالي في إطار الحرب الروسية الأوكرانية؛ حيث تم الموافقة على دعوة فنلندا والسويد للانضمام إلى عضوية الناتو، والتوقيع على بروتوكولات الانضمام، وتمهيداً لدعم أمن السويد وفنلندا بشكل أكبر، الأمر الذي سينعكس على تقوية الحلف ويساهم في جعل المنطقة الأوروبية-الأطلسية أكثر أمناً.
- تعزيز قدرة الردع والدفاع للحلف: أكدت القمة على أهمية الدفاع عن أراضي الحلف، عبر تعزيز آليات الردع والدفاع على المدى الطويل لجميع الحلفاء بشكل مُعزز، بشكل يتوافق مع نهج الحلف الشامل، ويتضمن المجالات البرية والبحرية والجوية والإلكترونية والفضائية، وضد جميع التهديدات والتحديات.
- الالتزام بالتعهدات الخاصة بالإنفاق الدفاعي: ثمن بيان القمة بالتقدم الذي حققته دول الحلف فيما يتعلق بالإنفاق الدفاعي خلال السنوات الثمانية الماضية، التي تتوافق مع الالتزام بالمادة الثالثة من معاهدة واشنطن، مُشيراً إلى أن دول الحلف ستقوم بتعزيز قدرتها على المستوى الفردي والجماعي لمواجهة كافة أنماط الهجوم. كما سيتم العمل بناءً على هذا التعهد على أن يتم الإقرار في عام 2023 بالالتزامات اللاحقة لما بعد عام 2024⁽⁵⁶⁾.
- الإعلان عن مفهوم استراتيجي جديد: اعتمد قادة الحلف مفهومًا جديدًا يُعيد ترسيخ قيم الحلف ويوضح طبيعة البيئة الأمنية التي تواجهه، والمهام الأساسية للحلف، التي تتمثل في: الردع والدفاع، ومنع الأزمات وإدارتها، والأمن

التعاوني. وبالنظر إلى المفهوم الاستراتيجي، فإنه اعتبرت روسيا بأنها تمثل "أهم تهديد مباشر لأمن الحلفاء وللسلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية". وهو ما يُعد تحولاً عن المفهوم السابق الذي كان يدعم تحقيق شراكة استراتيجية فعلية بين الحلف وروسيا. كما ذكر الصين لأول مرة؛ إذ أوضح أن "طموحات الصين وسياساتها القسرية" تتحدى "مصالح الناتو وأمنه وقيمه"، مُحذراً من أن "أنشطة المعلومات الهجينة والإلكترونية والمُضللة في الصين تشكل تهديداً لحلف الناتو، وتثير مخاوف بشأن تعميق الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين". أما فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فقد اعتبره بأنه "شريك فريد وأساسي لحلف الناتو"⁽⁵⁷⁾.

• زيادة عمليات الانتشار: أعلن الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في بداية القمة عن مجموعة من الإجراءات، تتمثل في زيادة القوات الأمريكية المُتمركزة على الأراضي الأوروبية لتعزيز الأمن الجماعي والرد على التهديدات الأمنية:

- سيتم زيادة عدد المدمرات الأمريكية المُتمركزة في إسبانيا في قاعدة "روتا" البحرية إلى ستة بعد أن كان عددها أربعة. كما سيتم تمركز فريق لواء دوار إضافي في رومانيا⁽⁵⁸⁾.
- وستقدم الولايات المتحدة لألمانيا مقر لواء مدفعية للدفاع الجوي، وكتيبة دفاع جوي قصيرة المدى، ومقر كتيبة لدعم الاستدامة القتالية، ومقر لواء مهندس. بالإضافة إلى قيام الولايات المتحدة بإرسال بطارية دفاع جوي قصيرة المدى لإيطاليا.
- وستنشر الولايات المتحدة سربين إضافيين من طراز F-35 إلى سلاح الجو الملكي البريطاني.

- وستستمر في دعم دول البلطيق من خلال عمليات الانتشار الدورية، التي تتضمن قوات الطيران، والدفاع الجوي، والمدربات، والعمليات الخاصة، بهدف إظهار المرونة، والاستعداد القتالي للقوات الأمريكية، وتعزيز القابلية للتشغيل البيئي⁽⁵⁹⁾.

- هذا بجانب إنشاء مقر دائم للفيلق الخامس للجيش الأمريكي في بولندا، يتم من خلاله تحسين إمكانية التشغيل البيئي للحلف في الجانب الشرقي له؛ حيث سيتضمن المقر المُتقدم مركز قيادة، وحامية، وكتيبة دعم ميداني⁽⁶⁰⁾.

جاء إعلان الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في أعقاب تواجد أكثر من مائة ألف جندي أمريكي في أوروبا، بعد أن تم زيادة هذا العدد بنحو عشرين ألفاً من القوات الإضافية

في كافة المجالات البرية والجوية والبحرية والفضاء الإلكتروني إلى أوروبا منذ بداية الحرب.⁽⁶¹⁾ وفي ختام القمة، أوضح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" أن قمة مدريد جاءت لمجابهة التحديات الحالية، الناتجة عن الحرب التي تقوم بها روسيا ضد أوكرانيا، وأشار إلى الدور الذي تقوم به مجموعة الاتصال الدفاعية الخاصة بأوكرانيا تحت قيادة وزير الدفاع الأمريكي "لويد أوستن".

واستكمل موضحًا حجم المساعدات الأمنية التي تم تقديمها لأوكرانيا منذ توليه، والتي بلغت نحو سبعة مليارات دولار، والتي من المتوقع زيادتها خلال الأونة المقبلة، مُتضمنةً "أكثر من 800 مليون دولار، تتضمن نظام دفاع جوي غريبًا متقدمًا لأوكرانيا، وزيادة الذخيرة والمدفعية، وذخيرة إضافية لنظام (HIMARS)، وغيرها من المساعدات التي تستهدف بالأساس الردع والدفاع⁽⁶²⁾. وعليه يمكن القول إن الأمن الأوروبي-الأطلنطي سيشهد مزيدًا من الاستثمار بما يضمن تعزيزه، فضلًا عن أنه أصبح أكثر اعتمادًا على حلف شمال الأطلنطي، والولايات المتحدة الأمريكية.

ختامًا:

انعكست تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على كافة الدول العالم؛ إذ يمكن اعتبار أنها مواجهة بين روسيا والدول الغربية، في تحدٍّ للترتيبات الأمنية وقواعد النظام الدولي القائم منذ نهاية الحرب الباردة، علاوة على ذلك يُمكن النظر إلى حرب روسيا على أوكرانيا التي بدأت في فبراير 2022، وما زالت مستمرة دون حسم، وتداعياتها على الأمن الأوروبي-الأطلنطي، بالإضافة إلى ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، بأنه يُمثل انتهاكًا للقانون التأسيسي الذي تم إبرامه في عام 1997 بين روسيا وحلف "الناطو"، الذي يتم بموجبه تحديد أهداف وآلية التشاور، والتعاون، والعمل، وصنع القرار المشترك الذي يُشكل أساس العلاقات بين الجانبين.

وفقًا للمبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون، التي يتمثل أبرزها في "اعتبار أن أمن جميع الدول في المجتمع الأوروبي-الأطلنطي غير قابل للتجزئة، سيعمل الحلف وروسيا معًا للمشاركة في إنشاء أمن مشترك وشامل في أوروبا قائم على الولاء للقيم، ومعايير السلوك، والالتزامات المشتركة". ولكي يتم تحقيق أهداف القانون، من المفترض أن الحلف وروسيا أسسا علاقاتهما بموجب الالتزام المشترك بالمبادئ التالية:

- "الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد بعضهما البعض، وكذلك ضد أي دولة أخرى أو ضد سيادتها أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، بأي طريقة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومع إعلان المبادئ الذي يوجه العلاقات بين الدول المشاركة، الوارد في قانون "هلسنكي" النهائي".
- "احترام سيادة جميع الدول واستقلالها وسلامة أراضيها وحققها الأصيل في اختيار الوسائل لضمان أمنها وحرمة الحدود، وحق الشعوب في تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في وثيقة "هلسنكي" النهائية وغيرها من وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"⁽⁶³⁾.

لذا يمكن القول إن روسيا قامت بانتهاك التزاماتها الدولية التي وافقت عليها في وثيقة هلسنكي النهائية لعام 1975، والتي جاءت في القانون التأسيسي⁽⁶⁴⁾. كما مثل التلويح باستخدام الأسلحة النووية في سياق الحرب، الذي تجلّى في السابع والعشرين من فبراير، عندما أمر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بجعل القوات النووية في حالة تأهب قصوى ونقلها لـ "وضع خاص للخدمة القتالية".

بالتزامن مع تصويت بيلاروسيا على عدد من الإصلاحات الدستورية، يُسمح بموجبها استضافة البلاد للأسلحة النووية والقوات الروسية على أساس دائم خلال استفتاء وطني تم إعداده على مراحل، انتهاكاً لبنود مذكرة "بودابست" التي تم توقيعها في عام 1994، التي تستهدف احترام استقلال أوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان، وسيادتها على الحدود القائمة، علاوة على عدم التهديد بالقوة أو استخدامها وخاصة الأسلحة النووية، ضد الدول الثلاث، بالإضافة إلى عدم توظيف الأبعاد الاقتصادية كأدوات ضغط على سياساتها. فضلاً عن الاتفاق على مساعدتها في حالة تعرضها لأي عمل عدواني، أو تهديدها باستخدام الأسلحة النووية، وذلك من خلال اتخاذ إجراء عاجل من مجلس الأمن الدولي لمساعدتها؛ إذ كانت مذكرة "بودابست" بمثابة أحد الضمانات الأمنية التي تم التوافق عليها بين كل من روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بجانب الدول الثلاث المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، لضمان أن تكون غير حائزة على الأسلحة النووية، وتنضم إلى معاهدة حظر الانتشار النووي⁽⁶⁵⁾.

واتصالاً بما سبق، سعى حلف شمال الأطلسي من خلال اتخاذ العديد من

الاستراتيجيات غير المسبوقة، والإجراءات المُعززة لمواجهة روسيا والتصدي لها، عبر ترسيخ لوجود دائم على المدى الطويل على الأراضي الأوروبية، فضلاً عن زيادة عمليات الانتشار سواء من قبل قوات الحلف، أو الدول الأعضاء وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بما يعكس قدرته على تحقيق الدفاع الجماعي، وطمأنة شركاء حلف "الناتو"، وضمان حمايتهم من التهديدات المُحتملة، بشكل أكثر فاعلية أيضاً في مرحلة ما بعد الحرب. وعليه، فقد برهن الحلف أنه ما زال الضامن التقليدي للأمن الأوروبي.

هذا بجانب دور الولايات المتحدة التي عملت بشكل وثيق مع الحلف لتعزيز استجابته ضد روسيا، علاوة على تعاونها مع الاتحاد الأوروبي والتنسيق معه لتجنب اتساع نطاق الحرب في البداية، والعمل على ردع روسيا. وذلك من خلال عدد من المسارات التي جمعت ما بين آليات القوة الذكية، وهو ما تجلّى في الإدانة الجماعية للحرب، وفرض مُتدرج للعقوبات التي تستهدف الاقتصاد الروسي، وتشكيل فريق عمل يضمن تطبيق العقوبات بفاعلية على روسيا، بالتوازي مع مساعدة الاتحاد الأوروبي في تقليل الاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية⁽⁶⁶⁾. الأمر الذي يعني أن ضمان وحماية الأمن الأوروبي ما زال مُركزاً بشكل كبير على الولايات المتحدة ودور حلف الناتو بالأساس، وهو ما يُمثل تراجعاً لفكرة الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي.

وأخيراً، يمكن النظر إلى الاستجابة الغربية تحت مظلة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الحالية والمُحتملة في المرحلة المُقبلية، بأنها تحمل رسالة ضمنية مفادها أن الترتيبات الأمنية القائمة منذ نهاية الحرب الباردة، التي رسختها الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى، ما زالت تُشكل تراتبية القوى الدولية في النظام الدولي، وأن أي محاولة لتغيير هذا النمط بالقوة العسكرية لن يتم السماح به.

1. Jonathan Masters, "Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia", Council on Foreign Relations, 1 April 2022. <https://www.cfr.org/background/ukraine-conflict-crossroads-europe-and-russia#chapter-title-0-9>
2. "ماذا يعني عملياً اعتراف بوتن باستقلال لمنطقتي لوغانسك ودونيتسك؟"، يورو نيوز، 21 فبراير 2022. <https://arabic.euronews.com/2022/02/21/what-does-putin-recognition-independence-ukrainian-separatists-donetsk-luhansk-mean>
3. "الناتو: صور الأقمار الصناعية تؤكد عدم سحب روسيا قواتها من حدود أوكرانيا"، العربية، 16 فبراير 2022. <https://2u.pw/fnoKVx>
4. Jim Garamone, "NATO Defense Ministers Meet as Russia Still Threatens Ukraine", U.S. Department of Defense, 16 February 2022. <https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2936560/nato-defense-ministers-meet-as-russia-still-threatens-ukraine/>
5. "Putin declares beginning of military operation in Ukraine", TASS, 24 February 2022. <https://tass.com/politics/1409329>
6. "Lavrov says Russia's objectives in Ukraine now go beyond Donbas", Euractiv, 20 July 2022. <https://www.euractiv.com/section/global-europe/news/lavrov-says-russias-objectives-in-ukraine-now-go-beyond-donbas/>
7. "Ukraine war: What are Russia's plans for its 'second phase' - and why does it include Moldova?", Sky News, 22 April 2022. <https://news.sky.com/story/ukraine-war-what-are-russias-plans-for-its-second-phase-and-why-does-it-include-moldova-12595908>
8. Paul Kirby, "Putin says Russia fighting for motherland in Ukraine in Victory Day speech", BBC, 9 May 2022. <https://www.bbc.com/news/world-europe-61377886>
9. Sebastian Clapp, "Russia's war on Ukraine: NATO response", European Parliamentary Research Service, April 2022. [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2022/729380/EPRS_ATA\(2022\)729380_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2022/729380/EPRS_ATA(2022)729380_EN.pdf)
10. "Relations with Ukraine", NATO, 08 July 2022. [https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_37750.htm](https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_37750.htm?selectedLocale=en)
11. "Relations with Ukraine", Ibid.
12. "Statement by NATO Heads of State and Government", NATO, 24 March 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_193719.htm?selectedLocale=en
13. "Relations with Ukraine", Op. Cit.
14. "NATO Activating 'Defense Plans' for Allies as Russia Invades Ukraine", The Defense Post, 24 February 2022. <https://www.thedefensepost.com/2022/02/24/nato-defense-plans/>
15. Ellen Mitchell, "NATO activates response force for first time in history", The Hill, 25 February 2022. <https://thehill.com/policy/defense/595876-nato-activates-response-force-for-first-time-in-history/>
16. "Statement by NATO Heads of State and Government on Russia's attack on Ukraine", Nato, 25 February 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_192489.htm?selectedLocale=en
17. C. Todd Lopez, "With Activation of NATO Response Force, U.S. Military Ready to Provide Forces", U.S. Department of Defense, 25 February 2022. <https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2947452/with-activation-of-nato-response-force-us-military-ready-to-provide-forces/>
18. Jim Garamone, "Biden Condemns Russian Attack on Ukraine, Orders More Troops to Europe", U.S. Department of Defense, 24 February 2022. <https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2945841/biden-condemns-russian-attack-on-ukraine-orders-more-troops-to-europe/>
19. "What's NATO's Article 4 and why are people talking about it?", DW, 24 February, 2022. <https://www.dw.com/en/whats-natos-article-4-and-why-are-people-talking-about-it/a-60898860>
20. "Ukraine invasion: why eight nato members triggered article 4 of the North Atlantic Treaty", The Conversation, 1 March 2022. <https://theconversation.com/ukraine-invasion-why-eight-nato-members-triggered-article-4-of-the-north-atlantic-treaty-178054>
21. "The consultation process and Article 4", Nato, 08 June 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_49187.htm
22. Murray Brewster, "NATO makes plans to boost its military presence in eastern Europe as Ukraine war grinds on", CBC News, 16 Mar 2022. <https://www.cbc.ca/news/politics/nato-ukraine-russia-stoltenberg-1.6386902>

23. Jim Garamone, "NATO Leaders Discuss Responses to Russia's Ukraine Invasion", U.S. Department of Defense, 24 March 2022. <https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2977597/nato-leaders-discuss-responses-to-russias-ukraine-invasion/>
24. William Gallo, "After Russia's Ukraine Invasion, Baltics Push for Permanent NATO Presence", voanews, 23 March 2022. <https://www.voanews.com/a/after-russia-s-ukraine-invasion-baltics-push-for-permanent-nato-presence-/6497246.html>
25. "NATO's military presence in the east of the Alliance", NATO, 08 July 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_136388.htm#:~:text=NATO's%20forward%20presence%20comprises%20eight,times%20in%20the%20host%20countries.
26. "NATO's military presence in the east of the Alliance", Ibid.
27. Sean Monaghan, "Resetting NATO's Defense and Deterrence: The Sword and the Shield Redux", Center for Strategic and International Studies, 28 June 2022. <https://www.csis.org/analysis/resetting-natos-defense-and-deterrence-sword-and-shield-redux>
28. Sean Monaghan, Ibid.
29. Eskil Jakobsen Gabriella Kristine KattilBolstad, "NATO's 2022 Strategic Concept – Change, Continuity and Implications", Norwegian Institute of International Affairs, 30 June 2022. <https://www.nupi.no/en/news/nato-s-2022-strategic-concept-change-continuity-and-implications>
30. "Strategic Concepts", Nato, 18 July 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_56626.htm
31. "NATO 2022 Strategic concept", Nato, 29 June 2022. P 4. https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2022/6/pdf/290622-strategic-concept.pdf
32. "Madrid Summit ends with far-reaching decisions to transform NATO", NATO, 30 June 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_197574.htm?selectedLocale=en
33. Tom Batchelor, "Where are Nato troops stationed and how many are deployed across Europe?", Independent, 09 March 2022. <https://www.independent.co.uk/news/world/europe/nato-troops-russia-ukraine-estonia-map-b2031894.html>
34. Sean Monaghan, Colin Wall, "What Happened at NATO's Madrid Summit?", Center for Strategic and International Studies, 1 July 2022. <https://www.csis.org/analysis/what-happened-natos-madrid-summit>
35. Christoph Bluth, "Ukraine: US deploys more troops in eastern Europe – here's how it compares with the cold war", The Conversation, 1 July 2022. <https://theconversation.com/ukraine-us-deploys-more-troops-in-eastern-europe-heres-how-it-compares-with-the-cold-war-186082#:~:text=One%20problem%20has%20been%20that,Nato%20troops%20is%20currently%209%2C641.>
36. "Deterrence and defence", Nato, 06 July 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_133127.htm
37. Max Bergmann, Colin Wall, Sean Monaghan, "Transforming European Defense", Center for Strategic and International Studies, 18 August 2022. <https://www.csis.org/analysis/transforming-european-defense>
38. "FACT SHEET: The 2022 NATO Summit in Madrid", The White House, 29 June 2022. <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/06/29/fact-sheet-the-2022-nato-summit-in-madrid/>
39. Giuseppe Famà, Lisa Musiol, "The War in Ukraine Raises New Questions for EU Foreign Policy", Crisis Group, 5 April 2022. <https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/eastern-europe/ukraine/war-ukraine-raises-new-questions-eu-foreign-policy>
40. Sebastian Clapp, "Russia's war on Ukraine: Reflections on European security, neutrality and strategic orientation", European Parliamentary Research Service, May 2022. PP7-5. [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/729450/EPRS_BRI\(2022\)729450_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/729450/EPRS_BRI(2022)729450_EN.pdf)
41. David Vergun, "Poland Will Increase Defense Spending", U.S. Department of Defense, 20 April 2022. <https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3005337/poland-will-increase-defense-spending/>
42. Jonathan Masters, "How NATO Will Change If Finland and Sweden Become Members", Council on Foreign Relations, 29 June 2022. <https://www.cfr.org/in-brief/how-nato-will-change-if-finland-and-sweden-become-members>
43. Jonathan Masters, "How NATO Will Change If Finland and Sweden Become Members", Council on Foreign Relations, 29 June 2022. <https://www.cfr.org/in-brief/how-nato-will-change-if-finland-and-sweden-become-members>
44. Jim Garamon Jonathan Masters one, "Sweden, Finland Move Closer to NATO Membership", U.S. Department of Defense, 5 July 2022. <https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3083359/sweden-finland-move-closer-to-nato-membership/>
45. John R. Deni, "Sweden and Finland are on their way to NATO membership. Here's what needs to happen next", Atlantic Council, 22 August 2022. <https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/issue-brief/finland-and-sweden-in-nato-looking-beyond-madrid/>

46. "NATO Defence Planning Process", Nato, 31 March 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_49202.htm
47. "Enlargement and Article 10", Nato, 06 July 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_49212.htm
48. Rachel S. Cohen, "NATO fortifies Eastern Europe's defenses under new 'air shielding' mission", Air Force Times, 3 August 2022. <https://www.airforcetimes.com/flashpoints/2022/08/02/nato-fortifies-eastern-europes-defenses-under-new-air-shielding-mission/#:~:text=NATO%20is%20building%20up%20its,keep%20unfriendly%20aircraft%20at%20bay.>
49. "5 things you should know about NATO's Air Shielding mission", NATO Multimedia, 09 Aug 2022. <https://www.natomultimedia.tv/app/asset/675210>
50. "Dutch Patriot missile systems heading to Slovakia", NL Times, 14 April 2022. <https://nltimes.nl/2022/04/14/dutch-patriot-missile-systems-heading-slovakia>
51. "The Netherlands and Germany to deploy Patriot system in Slovakia", Army Technology, 9 March 2022. <https://www.army-technology.com/news/the-netherlands-germany-patriot-system-slovakia/>
52. "German-Dutch Air and Missile Defence Task Force Deploy to Slovakia", Allied Air Command, 14 April 2022. <https://ac.nato.int/archive/2022/germandutch-air-missile-defence-task-force-deploy-to-slovakia>
53. Robert Muller, "Slovakia sends its air defence system to Ukraine", Reuters, 8 April 2022. <https://www.reuters.com/world/europe/slovakia-gives-s-300-air-defence-system-ukraine-prime-minister-2022-04-08/>
54. "NATO executes complex multinational exercise over Slovakia", Allied Air Command, 23 August 2022. https://ac.nato.int/archive/2022/NATO_exercise_Slovakia
55. "France deploys MAMBA missile defence system to bolster NATO defensive posture on eastern flank", Supreme Headquarters Allied Powers Europe, 30 June 2022. <https://shape.nato.int/news-archive/2022/france-deploys-mamba-missile-defence-system-to-bolster-nato-defensive-posture-on-eastern-flank>
56. "Madrid Summit Declaration", NATO, 29 June 2022. https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_196951.htm
57. Sebastian Clapp, "Outcome of the Madrid NATO Summit, June 2022", European Parliamentary Research Service, July 2022. P 1. [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2022/733604/EPRS_ATA\(2022\)733604_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2022/733604/EPRS_ATA(2022)733604_EN.pdf)
58. Jim Garamone, "Biden Announces Changes in U.S. Force Posture in Europe", U.S. Department of Defense, 29 June 2022. <https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3078087/biden-announces-changes-in-us-force-posture-in-europe/>
59. "FACT SHEET - U.S. Defense Contributions to Europe", U.S. Department of Defense, 29 June 2022. <https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3078056/fact-sheet-us-defense-contributions-to-europe/#:~:text=Since%20February%202022%2C%20DoD%20deployed,100%2C000%20service%20members%20across%20Europe.>
60. Kris Osborn, "Pentagon Announces New Permanent U.S. Army Headquarters in Poland", The National Interest, 30 June 2022. <https://nationalinterest.org/blog/buzz/pentagon-announces-new-permanent-us-army-headquarters-poland-203334>
61. Henry Foy, Felicia Schwartz, "US to boost Europe military presence as Nato strengthens defences", Financial Times, 29 June 2022. <https://www.ft.com/content/bc3ace5b-95d0-4f76-af58-33554399005a>
62. Jim Garamone, "Biden Says NATO Meets Challenges of Today, Prepares to Counter Threats of Tomorrow", U.S. Department of Defense, 30 June 2022. <https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3080993/biden-says-nato-meets-challenges-of-today-prepares-to-counter-threats-of-tomorr/>
63. "Founding Act", NATO, 27 May 1997. https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_25468.htm
64. Daniel Fried, Steven Pifer and Alexander Vershbow, "NATO-Russia: It's time to suspend the Founding Act", The Hill, 7 June 2022. <https://thehill.com/opinion/international/3514801-nato-russia-its-time-to-suspend-the-founding-act/>
65. Patricia Lewis, "How likely is the use of nuclear weapons by Russia?", Chatham House, 1 March 2022. <https://www.chathamhouse.org/2022/03/how-likely-use-nuclear-weapons-russia>
66. Kristin Archick, Kristin Archick, "Russia's Invasion of Ukraine: European Union Responses and Implications for U.S.-EU Relations", Congressional Research Service, 28 July 2022. P 3. <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IN/IN11897#:~:text=Helping%20Refugees%20and%20Providing%20Aid&text=Between%20February%20and%20June%202022,of%20in-kind%20emergency%20supplies>

الباب الثالث

استراتيجية حلف شمال الأطلسي 2022

شهد عام 2022 العديد من المتغيرات التي انعكست على حلف شمال الأطلسي، حيث يعود الارتباط الواضح بين جانبي الأطلسي بعد التوتر الذي ساد أثناء فترة رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة، ودفعت التطورات العالمية الدول الأوروبية طواعية أو ضرورة للالتفاف حول الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل معها عبء مواجهة المرحلة الانتقالية في بنية النظام العالمي، وتجسد هذا في الحلف.

ولذلك يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة أن حلف شمال الأطلسي على مشارف مرحلة جديدة في تاريخه، يعيد صياغة مفهومه الاستراتيجي، ويعيد تشكيل أولوياته وقدراته وتسليحه، وكذلك بنيته الهيكلية، ليواجه التهديد الروسي ويتأهب للتحدي الصيني، وفي الحالتين ينتظره مستقبل حافل قد يزيده تماسكاً وقد يدفعه للتفكك. حول هذه المرحلة الجديدة يقدم الباب الثالث والأخير ثلاثة فصول تشكل الملامح الأساسية لهذه المرحلة كما تقدمها القراءات الأولية.

الفصل السادس

حلف شمال الأطلسي: التمركز ومجالات العمل

* د. توفيق أكليمندوس

رئيس وحدة الدراسات الأوروبية، وعضو الهيئة الاستشارية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

* لواء دكتور/ محمد قشقوش

عضو الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر
والدراسات الاستراتيجية

تمهيد

في الثامن من مايو عام 1945 وقَّعت ألمانيا قائدة قوات المحور، وثيقة الاستسلام دون قيد أو شرط اعترافًا بهزيمتها أمام الحلفاء في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، بل قُدِّم معظم قادتها العسكريين وبعض قادتها السياسيين إلى محاكم نورنبرج كمجرمي حرب ليُحكَّم على أغلبهم بالإعدام وأقلهم بالسجن، وتم تبرئة عدد يسير منهم، كان أبرزهم الجنرال هاينز جوديريان لأسباب إنسانية؛ حيث رفض تجنيد الصبية الأصغر من 18 عامًا، مخالفًا أوامر هتلر؛ ولذلك تم عزله من رئاسة أركان الرايخ الثالث الألماني. هذا وقد تم توقيع وثيقة الاستسلام في القيادة السوفيتية بألمانيا بقيادة الجنرال زوكوف، وفي حضور القيادات الغربية بقيادة قائد التحالف الغربي الجنرال الأمريكي أيزنهاور. وقد كانت حجة السوفييت أنهم دخلوا برلين أولاً قبل الأمريكيين؛ حيث تقع برلين أقرب إلى الحدود الألمانية الشرقية في مواجهة الهجوم السوفيتي، وأبعد عن الحدود الجنوبية الغربية في مواجهة هجوم الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة. وربما تكون تلك النقطة الإجرائية قد تركت مغزى مصحوبًا بالقلق والتوجُّس الأمريكي الغربي تجاه ما يمكن أن يحدث من القيادات السوفيتية مستقبلاً، سواء على المستوى العسكري أو السياسي.

تلى ذلك أحداث هامة، مثل تقسيم ألمانيا إلى شرقية اشتراكية وغربية رأسمالية، مع تقسيم العاصمة برلين ذاتها إلى شرقية عاصمةً لألمانيا الشرقية، ويون عاصمةً لألمانيا الغربية، مع اقتطاع الاتحاد السوفيتي إقليم (كونيجسبرج) من بروسيا الشرقية الألمانية ذات الجذور البولندية، وطرد الألمان منه، وتغيير اسمه إلى (كيلينينجراد) تيمناً باسم كيلينين الرئيس الروسي الأسبق، ليشكل إطلالة بحرية هامة غير متجمدة جنوب البلطيق تعوض محدودية وتجمُّد لينينجراد (بترسبرج) في أقصى شرق البلطيق لمزاحمة الغرب في هذا البحر شبه المغلق حتى مخرجه عبر الدنمارك إلى بحر الشمال ثم إلى المحيط الأطلنطي.

في ظلال الحرب الباردة:

أدت الأحداث السابقة إلى ظهور فكرة الدفاع الأوروبي الجماعي في مواجهة الاتحاد السوفييتي بواسطة حلفاء الغرب عبر شمال المحيط الأطلسي؛ حيث أوروبا الغربية شرقاً والولايات المتحدة وكندا غرباً، فكان ميلاد منظمة حلف شمال الأطلسي باختصارها (ناتو بالإنجليزية - أوتان بالفرنسية)؛ وذلك في واشنطن في الرابع من أبريل عام 1949؛ حيث اختيرت بروكسيل عاصمة بلجيكا مقرّاً رئيسياً للحلف.

وقد سبق إعلان الحلف بعض الإرهاصات والتمهيدات نتيجة السلوك السوفييتي الذي اعتبرته بعض دول غرب أوروبا تهديداً مهّداً للحرب الباردة لاحقاً، فكانت معاهدة بروكسيل في مارس عام 1948 التي ضمت الدول الخمس: بلجيكا وبريطانيا وفرنسا ولوكسمبرج وهولندا، وتصاعد الموقف عام 1948 بالحصار السوفييتي لبرلين، ورد الغرب بإنشاء منظمة اتحاد أوروبا الغربية، ثم الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا والقلق من الحزب الشيوعي في إيطاليا، فكان لزاماً الوصول إلى صيغة حلف الناتو؛ حيث انضمت الولايات المتحدة وكندا والبرتغال وإيطاليا وأيسلندا والدنمارك والنرويج ليكتمل عقد الدول المؤسسة الاثني عشرة.

وبعد قرابة 6 سنوات من تأسيس الناتو، وفي عام 1955 رد الاتحاد السوفييتي بتشكيل حلف وارسو المضاد بالتعاون مع بعض دول أوروبا الشرقية، واختيرت العاصمة البولندية مقرّاً له، نظراً إلى موقعها الجيوستراتيجي في القلب الأوروبي، وتقديراً لمعاناتها في الحرب العالمية الثانية؛ حيث عانت أطول فترة من الاحتلال الألماني الذي بدأ بها في افتتاحية الحرب باحتلال بروسيا الشرقية في سبتمبر 1939 وانتهى بها قبل عبور الهجوم المضاد السوفييتي البولندي إلى داخل ألمانيا في مايو 1945.

كان الدافع الرئيسي لدى الاتحاد السوفييتي لتأسيس حلف وارسو، هو رفض دول الناتو الطلب السوفييتي للانضمام إليه بدعوى أن الهدف السوفييتي هو إضعاف الناتو، كما كان انضمام ألمانيا الغربية في 9 مايو 1955، سبب إضافي لإسراع السوفييت بإعلان تشكيل ميثاق وارسو بعد خمسة أيام فقط في 14 من الشهر ذاته ليضم 9 دول منها ألمانيا الشرقية - رداً على ألمانيا الغربية - بالإضافة إلى تشيكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا ورومانيا وبولندا وألبانيا، ليكون هذا التاريخ هو تأسيس البدء الرسمي للحرب الباردة، وبدء تفكير الحلفين في إمكانية استخدام الأسلحة النووية في حالة التصاعد المستقبلي للصراع المسلح.

تمدد حلف الأطلسي لتطويق الاتحاد السوفييتي:

على الرغم من أن النطاق الجيوستراتيجي الأوّلي لحلف شمال الأطلسي اشتمل على أوروبا الغربية في مواجهة الاتحاد السوفييتي، فإنه ما لبث أن زاد الحلف من (التطويق والاحتواء) الجنوبي والجنوبي الشرقي للاتحاد السوفييتي؛ فمن الجنوب تحقّق ذلك بضم كلٍّ من اليونان وتركيا اللتين تسيطران على الممرات المائية لكل من البوسفور والدرديل وبحر إيجه، وهو الطريق الوحيد الواجب على السفن السوفييتية أن تسلكه وصولاً إلى المياه الدافئة للبحر المتوسط؛ حيث الأسطول السادس الأمريكي القوي، بالإضافة إلى الوجود السوفييتي في إقليم الشرق الأوسط الهام وصولاً إلى منطقة الخليج العربي - حيث المنابع الرئيسية للنفط - من خلال قناة السويس، بالإضافة إلى أن تركيا تمتلك كل الساحل الجنوبي للبحر الأسود، كما أن إسطنبول على مقربة من الموانئ البلغارية والرومانية السوفييتية، كما أن رادارات الحلف في تركيا موجهة إلى قلب روسيا ذاتها، وأن وجود أسلحة نووية للحلف فيها، ولو ذات مدى متوسط - قبل المديات الطويلة العابرة للقارات - ستكون مؤثرة على معظم شمال البحر الأسود حتى العاصمة موسكو.

أما التطويق والاحتواء الجنوبي الشرقي للاتحاد السوفييتي، وخاصة جنوب جمهورياته الآسيوية لإقليم وسط آسيا ذات الأغلبية المسلمة، فقد استلزم تشكيل حلف شرق أوسطي فرعي عام 1954 تحت مسمى حلف بغداد للفصل بين جنوب وسط الاتحاد السوفييتي ومنطقة الخليج وأفغانستان وباكستان، وكان معظم أعضائه المرشحين من الدول العربية، خاصة التي كانت تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي، وتم عرض هذا الأمر على الرئيس عبد الناصر لتتولى مصر رئاسة هذا الحزب فترة الإنشاء، وربطت الولايات المتحدة وبريطانيا موافقة مصر بموافقتهم على تسليح جيشها، وحث البنك الدولي على تمويل بناء السد العالي، ولما رفضت مصر الانضمام إلى الحلف، تم إيقاف تسليح جيشها وتمويل بناء سدها، وكان ذلك سبب توجه مصر شرقاً إلى الاتحاد السوفييتي لتسليح الجيش (1955-1956) وتمويل بناء السد العالي، ودفعت مصر التكلفة من تأميم قناة السويس عام 1956، وكان موقف مصر إيجابياً ببدء خروج الاتحاد السوفييتي من عزلته إلى منطقة المتوسط والشرق الأوسط وإفريقيا ومزاحمة الغرب وحلف الأطلسي في مناطق نفوذ جديدة ومتعددة كقوة عظمى أخرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945.

أولاً | مشاركات حلف الناتو العسكرية المباشرة وغير المباشرة في الأزمات الدولية:

إذا نظرنا إلى دور حلف الأطلسي العسكري في إطار المادة الخامسة من ميثاقه للدفاع الجماعي باعتبار أن الاعتداء على أي دولة من دول الحلف يعتبر اعتداءً على جميع دوله، نجد أنه لم يتم إلا مرة واحدة في 11 سبتمبر عام 2001، ولم تكن في إطار حرب تقليدية أو فوق تقليدية، بل في إطار حرب غير متماثلة؛ حيث كانت عملية إرهابية غير تقليدية ومفاجئة من حيث الفكرة والتخطيط والتنسيق والتنفيذ، بالاختطاف المتزامن لأربع طائرات ركاب وتوجيهها إلى أهدافها في عمل انتحاري أسفر عن تدمير وإسقاط برج التجارة العالميين في نيويورك، والاصطدام والتدمير الجزئي لمقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنطاجون)، ولم تصل الرابعة إلى هدفها في بنسلفانيا.

وكان رد الفعل الأمريكي لاحقاً عشوائياً لامتصاص غضب الشعب الأمريكي الذي شعر بجرح في كبرياء الدولة الأمريكية القوية (شابه جرح بيرل هاربور خلال الحرب العالمية الثانية)، مع حنق تجاه قيادته السياسية وإحساس بالتقصير تجاه مؤسسته العسكرية، فكان الرد - لامتصاص الغضب - هو احتلال العراق بدعوى ضعيفة مفادها أن العراق يمتلك أسلحة نووية وستكون متاحة قريباً في أيدي الإرهابيين الذين سيستهدفون الولايات المتحدة مستقبلاً، وكان ذلك غير صحيح ولا دقيق في مجمله، كما تم الغزو خارج نطاق مجلس الأمن.

المجال الأول: الأعمال القتالية المباشرة التي شارك فيها حلف الأطلسي:

تنحصر هذه الأعمال في تفتيت الجمهورية اليوغسلافية عقب تفكك الاتحاد السوفييتي؛ وذلك من خلال حرب البوسنة عام 1992-1995 وحرب كوسوفو عام 1999، بالإضافة إلى التدخل في كل من أفغانستان عام 2001، وفي ليبيا عام 2011، ثم الحرب بالوكالة ضد روسيا من خلال أوكرانيا؛ وذلك كالآتي:

1. التدخل في حرب البوسنة والهرسك:

تم التدخل طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 816 في أكتوبر عام 1992، بفرض حظر على الطيران اليوغسلافي الصربي فوق منتصف البوسنة والهرسك من يونيو 1993 إلى أكتوبر 1996، بالإضافة إلى الحصار البحري لعدم نقل الأسلحة من الخارج، مع

فرض عقوبات اقتصادية على جمهورية يوغسلافيا؛ حيث تم إسقاط جميع الطائرات المعادية التي اخترقت منطقة الحظر، مع قصف مواقع محددة لصرب البوسنة وخاصة بعد مذبحه (سربرينيتسا)؛ حيث أفضت تلك الضربات إلى توقيع اتفاقية دايتون في نوفمبر 1995؛ حيث شارك 60 ألف جندي من حلف الناتو وقوات أخرى من خارج الحلف واستمر ذلك حتى ديسمبر 2004؛ حيث انتقلت قيادة تلك القوات إلى تبعية الاتحاد الأوروبي.

2. التدخل في حرب كوسوفو:

تم التدخل طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1199 في سبتمبر 1998 لوقف الاعتداءات اليوغسلافية الصربية ضد جيش تحرير كوسوفو والمدنيين الألبان في كوسوفو، واستمر القصف الجوي لقوات الناتو وعملياته البرية لمدة 78 يوماً، مع إيصال المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين من كوسوفو. وفي 3 يونيو 1999 وافقت القيادة اليوغسلافية على شروط خطة السلام لتنتهي رسمياً الحرب في كوسوفو التي خلفت مليون لاجئ. وفي أعقاب ذلك وفي سبتمبر 2001 شنت قوات حلف الناتو عملية نزع سلاح الميليشيات الألبانية العرقية في جمهورية مقدونيا المتاخمة؛ وذلك لعدم تسريب تلك الأسلحة إلى مناطق القتال السابقة داخل يوغسلافيا.

3. التدخل في أفغانستان:

جاء هذا التدخل في إطار رد الفعل الأمريكي ضمن حلف الأطلسي على العمل الإرهابي الكبير الذي استهدف الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 باعتبار أن أفغانستان هي أحد المعامل الرئيسية لتنظيم القاعدة، بالإضافة إلى إرهابي حركة طالبان ذاتها. وقد اشتمل الإعداد للتدخل ثم التدخل الفعلي على عدة مراحل فرعية؛ وذلك كالآتي:

- المرحلة الاستباقية الوقائية: وهي عملية (النسر الشجاع) التي بدأت في 4 أكتوبر 2001 - أي بعد أقل من شهر منذ 11 سبتمبر السابق - وتُعنى العملية بالسيطرة على البحر المتوسط كمفتاح إلى أوروبا؛ وذلك للسيطرة على حركة الإرهابيين أو منه تداول أسلحة الدمار الشامل الصغيرة الحجم؛ حيث كان هناك تخوف دولي من فوضى تسرب تلك الأسلحة أو وثائقها إلى بعض الدول من جراء تفكك الاتحاد السوفياتي خلال العقد الزمني السابق. وكان العراق وأفغانستان وإيران وإسرائيل ضمن دائرة الاشتباه والتورط في ذلك.

- مرحلة بدء التدخل في أفغانستان: كان قد تم سابقاً تشكيل القوة الدولية للمساعدة الأمنية (إيساف) التي تضم تجمعاً دولياً من 42 دولة؛ حيث طلبت القيادة المناوئة لكل من ألمانيا وهولندا، تسليم القيادة والسيطرة داخل أفغانستان إلى قيادة حلف الأطلنطي بعد الموافقة الجماعية لسفرائه التسعة عشر - حينذاك - وكانت تلك هي المرة الأولى التي يمارس الحلف فيها مهام قتالية خارج نطاقه الجغرافي والجيوستراتيجي (جنوب مدار السرطان) وتم ذلك اعتباراً من 11 أغسطس عام 2003. وفي أكتوبر التالي أجاز مجلس الأمن توسيع مهمة (إيساف) لتشمل كل أفغانستان.

- مرحلة إنهاء المهمة والانسحاب: اتخذ قرار إنهاء مهمة الناتو في أفغانستان في قمة شيكاغو عام 2012 لتنتهي مهمة (إيساف) بنهاية ديسمبر عام 2014 لتحل محلها قوة مخفضة للتدريب تحت مسمى (مهمة الدعم الحازم)، لكن الحلف عجل بدء الانسحاب إلى الأول من مايو 2021 بالتزامن مع التفاهات التي تمت في قطر بين الولايات المتحدة وطالبان؛ حيث بادرت طالبان إلى سرعة إعادة احتلال معظم أفغانستان ومحاصرة العاصمة كابول في منتصف أغسطس التالي نتيجة انهيار الجيش الوطني الأفغاني؛ حيث تم سحب باقي قوات الحلف وبعض الأفغان المتعاونين بنهاية أغسطس، في فوضى عارمة وُصفت بأنها أكبر كارثة في تاريخ الناتو⁽¹⁾.

4. الحلف ومهمة التدريب في العراق:

شرع حلف الأطلنطي في تشكيل تلك المهمة، في أغسطس عام 2004، بموافقة سفراء الحلف واستناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 1546 للعام ذاته لتدريب قوات الأمن العراقية بالتنسيق مع القوات المتعددة الجنسيات في العراق تحت القيادة والسيطرة لحلف الأطلنطي، واستمر ذلك حتى نهاية المهمة في 17 ديسمبر عام 2011.

وهنا يجب أن نشير إلى أن تلك المهمة كانت تالية لعملية غزو العراق في 20 مارس من العام السابق 2003؛ حيث تم الغزو خارج تفويض مجلس الأمن - كما سبق - وخارج الموافقة الجماعية لسفراء حلف الأطلنطي؛ حيث تم الغزو بواسطة تحالف محدود بقيادة الولايات المتحدة، ضم كلاً من بريطانيا وبولندا، ومن خارج الحلف ضم أستراليا التي تصنف ضمن ما يعرف (بالحلفاء الرئيسيين من خارج الحلف) وهو الإطار الذي يضم أيضاً كلاً من إسرائيل وكوريا الجنوبية ومصر، كما عاون الغزو دول من حلف الأطلنطي مُعاونات مختلفة، وهي إسبانيا وهولندا وإيطاليا.

5. الحلف ومكافحة القرصنة في خليج عدن:

تمت قيادة الحلف للتحالف الدولي لحماية حركة النقل البحري الدولي في خليج عدن والقرن الإفريقي والمحيط الهندي، اعتباراً من 17 أغسطس عام 2009؛ وذلك ضد أعمال القرصنة الصوماليين، ولتعزيز القوات البحرية وقوات خفر السواحل وحرس الحدود لدول الإقليم، بالإضافة إلى المساعدة في برنامج الغذاء العالمي في الصومال. وقد شاركت سفن من خارج الحلف ودول الإقليم، من كل من روسيا والصين وكوريا الجنوبية؛ ما أدى إلى تراجع عمليات القرصنة تدريجياً إلى أن تلاشت تقريباً في الوقت الحالي 2022.

6. التدخل في ليبيا: كان هذا التدخل نتاج الإضرابات التي اجتاحت ليبيا، والتصادم المسلح بين المحتجين وقوات الرئيس القذافي خلال مارس 2011؛ حين أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 الذي يدعو فيه إلى وقف إطلاق النار وإجازة العمل العسكري لحلف الناتو لحماية المدنيين الليبيين، بفرض حظر جوي على ليبيا لمنع قواتها الجوية من التدخل ضد المحتجين بدءاً من 19 مارس 2011. وفي اليوم التالي تمّت مُوافقة حلف الناتو على استخدام بعض قواته البحرية (سطح وغواصات) في البحر المتوسط لفرض عملية (الحماية الموحدة) بمهمة اعتراض السفن التي تحمل أسلحة غير مشروعة أو مرتزقة إرهابيين إلى ليبيا، بالإضافة إلى أعمال المراقبة والإبلاغ ومقاومة الألغام.

بدأ الناتو يُطبّق قرار استهداف القوات البرية الليبية من 27 مارس واستمر حتى يونيو؛ حيث بدأت تظهر انقسامات في الرأي بين بعض أعضائه، حين شاركت 8 دول فقط من إجمالي 28 دولة هي كل أعضاء الحلف، وأخذ بعض الأعضاء ينسحبون من التحالف تبعاً، وخاصةً بعد مقتل الرئيس القذافي في 20 أكتوبر 2011؛ حيث نفذ الحلف نحو 9500 طلعة جوية، ثم لاحقاً بعد محاولة انقلاب أكتوبر 2013 طلبت القيادة الليبية - حينذاك - من حلف الأطلسي المساعدة بالتدريب والاستشارات الأمنية والفنية.

المجال الثاني: حلف الأطلنطي والأعمال القتالية غيرالمباشرة (أزمات مرحلة الحرب الباردة):

المقصد في هذا الجزء التركيز على أعمال القتال والمهام القتالية التي لم يشارك فيها حلف الأطلنطي بشكل مؤسسي وطبقاً لسياسة ونظام المشاركات الرسمية - كما في الأمثلة السابقة - بل نعني مشاركاته القتالية بشكل جزئي انتقائي لبعض دول الحلف، وخاصةً الدول الرئيسية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. وقد تضم المهمة دولاً أخرى من خارج الحلف، من التي سبق أن صنفها الحلف (حلفاء رئيسيين) حسبما ذكر؛ حيث ينطبق ذلك على كل من إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وعلى أستراليا في غزو العراق عام 2003؛ حيث كانت معظم تلك المهام القتالية أو الأزمات الاستراتيجية، خلال مرحلة الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية عام 1945 حتى تفكك وزوال الاتحاد السوفيتي عام 1991.

فتوقّف نيران مدافع وطائرات وأساطيل الحرب العالمية الثانية 1939-1945 واستسلام أقطاب دول المحور تبعاً دون قيد أو شرط (إيطاليا -ألمانيا - اليابان) أمام أقطاب الحلفاء بقيادة الاتحاد السوفيتي شرقاً والولايات المتحدة غرباً - حيث شكّلا قوتين عظميين متضادتين، ويملك كلُّ منهما حلفاً عسكرياً - بدأت مرحلة جديدة من الحروب دون إطلاق نيران مهّدت واستحدثت ما عُرفت بالحرب الباردة.

حيث اتسمت هذه الفترة بالصراع على مناطق النفوذ والسيطرة أو الوجود على مقربة من الممرات الاستراتيجية، وكسب أو استقطاب أصدقاء وحلفاء جدد في شكل تحالفات (مرنة) مع التركيز على دول المالكة لمصادر الطاقة الرئيسية، كالنفط والمواد والمعادن الاستراتيجية، ثم استخدام تلك الدول مرة أخرى كسوق لمنتجات الدولتين الصناعيتين الكبيرين. وكان الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا الوسطى أهم ميادين تلك المنافسات والتحديات السياسية والاقتصادية التي اقتربت أحياناً من المواجهة العسكرية كما في أزمة نشر الصواريخ السوفييتية في كوبا عام 1962، على بُعد بضعة كيلومترات من الحدود الجنوبية لولاية فلوريدا الأمريكية قبل أن يتم اكتشافها وسحبها.

وهنا سوف نعرض أهم أعمال القتال أو الأزمات الاستراتيجية التي شاركت فيها بعض دول حلف الأطلنطي الرئيسية خلال الحرب الباردة وما تلاها طبقاً للتسلسل الزمني:

1. العدوان الثلاثي على مصر 1956 (أزمة السويس):

كانت من أوائل الأزمات التي توافقت عليها القطبان السوفييتي والأمريكي من أجل مصالحهما بالأساس وليس من أجل مصلحة مصر المُعتدَى عليها من كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل؛ فقد كان لتدخل زعيمَي القطبين خروشوف ثم أيزنهاور أثرهما في إيقاف الحرب والتوجه إلى حلول سياسية أنهت الأزمة في مارس 1957.

كان الدافع السوفييتي لدعم مصر الحليف الجديد، يندرج في إطار تسليح جيش مصر بما عُرفت بالصفقة التشيكية لبدئها من تشيكوسلوفاكيا 1955-1956، وربط الجيش بالمدرسة العسكرية الشرقية بدلاً من البريطانية التي كانت تتبعها مصر، بالإضافة إلى تمويل بناء السد العالي، لتكون مصر بمنزلة قدم الارتقاء للوجود والانتشار السوفييتي في الإقليم وقارة إفريقيا، حسبما ذُكر. كما أن الاتحاد السوفييتي لم يكن على دراية بالاتفاق (السري الثلاثي) بين كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وهم أكبر موردي السلاح في الغرب إلى إسرائيل؛ حيث يضمن هذا الاتفاق استمرار تفوق إسرائيل تسليحياً على العرب كمّاً وكيفاً، وإلا لما دعم السوفييت مصر بتلك الصفقة التي أخلت بالتوازن التسليحي لصالح مصر في مواجهة إسرائيل. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد السوفييتي راعى ذلك فيما بعد حتى حرب أكتوبر 1973، فكان التفوق النوعي لصالح إسرائيل، ومثال ذلك في القوات الجوية، كانت مصر تمتلك طائرات ميغ 17 وبعض طائرات ميغ 21 وسوخوي 7، بينما امتلكت إسرائيل أحدث ما في الترسانة الغربية، مثل فانتوم 4 وسكاي هوك من الولايات المتحدة، وميراج 200 من فرنسا! وكان الدافع الأمريكي هو فرض قواعد النظام الدولي الجديد، وتأكيد أنها القوة العظمى الغربية الوحيدة، فقد قام أطراف الحرب الثلاثة بالتنسيق والتخطيط للحرب بعيداً عن الولايات المتحدة زعيمة الحلفاء في الغرب وزعيمة الناتو؛ حيث عُقدت مؤتمرات التخطيط للحرب (الخطة قورش) في سيفر بفرنسا من يوليو 1956؛ فقد كانوا يريدون استعادة قناة السويس باستخدام الأسلحة البريطانية المتروكة للدفاع عنها منذ اتفاق الجلاء عام 1954، وكذلك تدمير جيش مصر وأسلحة الصفقة الروسية التي أخلت بالتوازن لغير صالح إسرائيل، مع إسقاط نظام الرئيس جمال عبد الناصر. وأسفر موقف القوتين العظميتين عن انتصار مصر سياسياً واستعادتها لقناة السويس، ولم يضار مساهم مصري أو أجنبي؛ حيث سددت مصر مبالغ 28 مليون دولار.

2. أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا (1962):

بعد نجاح الانقلاب الذي قاده كاسترو عام 1959 ضد الرئيس الديمقراطي باتيستا الموالي للولايات المتحدة، ذهب كاسترو لمقابلة الرئيس الأمريكي أيزنهاور الذي رفض مقابلته، فتوجه كاسترو إلى مقر الوفد الروسي لدى الأمم المتحدة في نيويورك الذي رحّب به ليبي حليفاً شيوعياً في فناء الولايات المتحدة الجنوبي، وعلى بعد 95 ميلاً فقط من فلوريدا؛ حيث رحّب كاسترو بنقل السوفيت صواريخ نووية متوسطة المدى رداً على صواريخ حلف الأطلسي في غرب أوروبا وتركيا.

في 14 أكتوبر عام 1962 صوّرت طائرة تجسس أمريكي تجهيز مواقع صواريخ في كوبا، واكتشفت طائرة أخرى 20 سفينة في الأطلسي متجهة إلى كوبا تحمل صواريخ نووية، وهنا اتخذت قيادة الرئيس كندي قرار بحصار كوبا ومنع وصول السفن السوفيتية إليها بينما قال خروشوف أن السفن ستواصل مسيرتها إلى وجهتها، وأصبح الموقف على المحك لبدء أول حرب نووية.

سحب السوفيت السفن في مقابل تعهد أمريكي بعدم غزو كوبا، وكان ذلك إيذاناً بتوقيع معاهدة حظر التجارب النووية عام 1963. ولاحقاً معاهدة (سالت 1) بعدم تصنيع صواريخ باليستية عابرة للقارات، ثم توالى الاتفاقيات ذات العلاقة في هذا الشأن.

3. مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI 1983):

عقد المبادرة الرئيس الأمريكي ريجان عام 1983 واشتهرت بحرب النجوم؛ لأن فكرتها بُنيت على كيفية اعتراض الصواريخ المعادية بواسطة صواريخ مضادة أرضية ومن الفضاء تعتمد على الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الفضاء؛ بهدف حماية الولايات المتحدة من أي تهديد مستقبلي محتمل باستخدام الصواريخ الباليستية النووية الاستراتيجية.

خُصّصت ميزانية كبيرة للبرنامج بلغت 26 مليار دولار، وخضع لأقصى درجات السرية. ويمكن لصواريخ النظام اعتراض الصواريخ المعادية خلال 5 دقائق فقط باستخدام أشعة الليزر، كما لا يمكن كشف صواريخ النظام بالأجهزة الحرارية، ويمكنها تنفيذ الاعتراض في جميع الأجواء الصعبة رغم الدخان واللهب. ولاحقاً سمحت الولايات المتحدة لبعض حلفائها الرئيسيين بحلف الأطلسي - بريطانيا وألمانيا وفرنسا -

وبعض حلفائها من خارج الحلف - كإسرائيل - بالمشاركة في هذا البرنامج. ونرى أن دخول الاتحاد السوفييتي في هذا المجال ضمن سباق التسلح بين الحلفين رغم ارتفاع التكلفة على الاقتصاد السوفييتي الأقل قوةً من الاقتصاد الأمريكي - وربما كان ذلك العامل مع عوامل أخرى - من أهم أسباب التعثر الاقتصادي الذي لم يتحمّل تكلفة سباق التسلح هذا، وأدى إلى انهيار الاتحاد السوفييتي لاحقًا وخلال أقل من عقد من الزمان.

4. أزمة إيبيل آرتشر (1983):

تُعتبر الأزمة التي كادت تؤدي إلى حرب نووية - وهي الأزمة الكبرى بين حلفي الأطلنطي ووارسو منذ أزمة الصواريخ السوفييتية إلى كوبا عام 1962 - هي الأزمة التي عُرفت بأزمة تدريبات (إيبيل آرتشر) في 3 نوفمبر 1983 التي تحاكي سيناريو حرب نووية مع حلف وارسو؛ حيث تم رصد استعداد الرد السوفييتي النووي الاستباقي. وكانت موسكو أخذت الموقف على محمل الجد نتيجة تأزم العلاقات مع الولايات المتحدة منذ وصول الرئيس ريجان إلى السلطة عام 1981 ولإطلاقه برنامج (حرب النجوم) وغزو جرينادا، والشروع في وضع صواريخ متوسطة المدى (بيرشينج 2) في أوروبا. وفي الجهة المقابلة أخذت واشنطن الموقف على محمل الجد أيضًا نتيجة غزو موسكو لأفغانستان والشروع في نشر صواريخ كروز في أوروبا الشرقية، وكان الأخطر هو ما أدلى به ضابط الاستخبارات الروسي (جوردي فيسمي) الهارب إلى بريطانيا. ولم تنته الأزمة إلا بنهاية التدريب في 11 من نوفمبر ذاته.

ثانياً | نماذج لمبادرات حلف الأطلنطي لتعزيز دوره خارج نطاقه الجغرافي:

1. مبادرة الشراكة من أجل السلام:

انطلقت في مقر الحلف ببروكسيل في يناير 1994، وهي منظمة تابعة لحلف الأطلنطي بهدف إرساء الثقة بين الحلف وبين دول أوروبية غير منضمة له، بالإضافة إلى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بإجمالي 22 دولة (8+14)؛ حيث تغيّرت لاحقًا هذه الأرقام تبعًا بانضمام بعض دول أوروبا الغربية إلى الحلف، وكذلك دول أخرى من الاتحاد السوفييتي السابق.

2 . مبادرة إسطنبول ودور حلف الأطلسي في أمن الخليج :

انطلقت المبادرة من تركيا في يوليو عام 2004 بهدف تعزيز التعاون بين الحلف وبين دول منطقة الشرق الأوسط، وخاصةً منطقة الخليج لتعزيز الأمن، مع مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل ثنائي بين الحلف وبين كل دولة على حدة في إطار (28+1) بما يناسب كلاً منها؛ وذلك في مجالات التعاون والتدريب وأمن الحدود وخطط الطوارئ؛ حيث انضمت كلٌّ من البحرين وقطر والكويت ثم الإمارات خلال عام 2005 على الترتيب، واختيرت الكويت مركزاً إقليمياً للحلف، وافتتح عام 2017 كما تم افتتاح مقر لبعثة قطرية وإماراتية في بروكسيل حيث المقر الرئيسي للحلف، كما تتمركز القيادة المركزية الأمريكية في قطر، والأسطول الخامس الأمريكي في البحرين.

3 . مبادرة حلف الأطلسي والحوار المتوسطي :

انطلق عام 1994 كمنتدى تعاون بين حلف الأطلسي ومعظم الدول جنوب المتوسط بهدف توضيح سياسات الحلف لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، وارتباط أمن جنوب أوروبا بالأمن والاستقرار في إقليم البحر المتوسط، وكذلك تحسين التفاهم المتبادل والثقة في المنطقة. ويتكامل ذلك الحوار المتوسطي مع الشراكة الأورو-متوسطية، وأيضاً مع مبادرة المتوسط لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في الأخير، بدأ تفكير الحلفاء الغربيين عبر الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة، والمنتصرين في الحرب العالمية الثانية، في تشكيل منظمة حلف شمال الأطلسي كمنظمة دفاع جماعي؛ لمواجهة السلوك المقلق لحليف الأمس الشرقي خلال الحرب (الاتحاد السوفييتي) وكذلك سلوك الأحزاب الشيوعية في بلدان أوروبية أخرى تدور في فلكه.

كان انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الأطلسي بمنزلة الشرارة التي سرّعت بإعلان حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفييتي متضمناً ألمانيا الشرقية، لتبدأ حرب باردة بين الطرفين استمرّت حتى تفكُّك الاتحاد السوفييتي وانضمام معظم أعضائه إلى الناتو الذي تمّد شرقاً إلى الحدود الروسية أو قُربها. وقد شهدت تلك الحرب الباردة تنافساً وصراعاً على مناطق النفوذ واستقطاب حلفاء جدد، مع قضايا الأسلحة الاستراتيجية والنووية واتفاقياتها.

وبزوال حلف وارسو، تمدد حلف الأطلسي خارج نطاقه الجغرافي جنوباً من خلال مبادرات عبر المتوسط والخليج العربي وأفغانستان. وفي أوروبا كانت رغبة أوكرانيا في الانضمام إلى الناتو هي سبب الغزو الروسي لها؛ حيث استخدمها الناتو أداة للحرب بالوكالة بهدف إضعاف روسيا كما أعلن ذلك وزير الدفاع الأمريكي خلال زيارته إلى كييف. وربما تسفر نهاية تلك الحرب عن معادلة توازن وقواعد اشتباك دولية جديدة في أوروبا وكذلك في جنوب شرق آسيا، وهو ما قد يؤسس لبدء تشكّل نظام عالمي جديد.

ثالثاً | حلف الأطلسي والحرب الروسية على أوكرانيا:

بدأت هذه الحرب في 24 فبراير 2022 بالغزو الروسي لأوكرانيا انطلاقاً من الأراضي الروسية والبلاروسية المتاخمة، وكان لروسيا هدفين؛ أحدهما ظاهر ومعلن، والآخر خفي أظهره سير العمليات القتالية. وكان الهدف الظاهر هو منع أوكرانيا من الانضمام إلى حلف الناتو لئلا ينقل حدوده المباشرة إلى الحدود الروسية؛ ما يهدد الأمن القومي الروسي - يُذكر أن إستونيا ولاتفيا على الحدود الروسية المباشرة، وبها قوات للناتو منذ سنين - وذلك مع القضاء على النازيين الجدد، فيما سمته (عملية خاصة) لتجنب ذكر مصطلح (الحرب).

أما الهدف الخفي الذي أظهره سير العمليات القتالية، فينقسم إلى عدة أهداف فرعية: الأول هو اقتطاع شرق أوكرانيا الغني اقتصادياً وباقى بحر آزوف بموانئه، مثلما حدث في القرم عام 1914. والثاني هو تدمير أوكرانيا دولةً وجيشاً وبنيةً أساسيةً، وتنصيب حكومة جديدة موالية لموسكو كالسابق وكما في بلاروسيا، مع استخدام الدعاوى العرقية واللغوية، وهو عكس اتفاقية هلسنكي عام 1976 التي وقّع عليها الاتحاد السوفييتي (الدولة الأم لروسيا).

اعتبرت موسكو أن العملية الخاصة ستكون (خاطفة) نظراً إلى فارق القوة الكبير بالمقارنة بينها وبين أوكرانيا، كما أن المبادأة ستكون في يد الجيش الروسي التي سيحافظ عليها إلى انتهاء الحرب. وربما لم تحسب روسيا بدقة مقاومة الجيش الأوكراني، والأهم هو رد فعل حلف الناتو ومدى مساعدته لأوكرانيا؛ حيث تدرجت المساعدة من الدعم بالأسلحة الصغيرة إلى المتوسطة فالثقيلة المتنوعة وصولاً إلى

الدرونز والحرب الإلكترونية والسيبرانية، وهو مل كلف مليارات الدولارات؛ حيث أعلن وزير الدفاع الأمريكي الجنرال (لويد أوستن) خلال زيارته الرمزية إلى كييف، أن هدف الناتو من الحرب هو (إضعاف روسيا)؛ حيث تعتبر ذلك أكبر نموذج للحروب بالوكالة عن سابقاتها التي كانت تستخدم الميليشيات المسلحة، ولعل أهمها هو استخدام الولايات المتحدة تنظيم القاعدة ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان.

مخرجات مؤتمر حلف الأطلسي في مدريد، يونيو 2022:

كانت قمة الحلف الأولى خلال أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، ومن ثم كانت قمة استثنائية ذات توقيت وحضور رمزي؛ فمن حيث التوقيت، فقد توافقت مع الذكرى الأربعين لانضمام إسبانيا إلى حلف الأطلسي عام 1982، ووافق التوقيت نفسه في قمة مدريد عام 1997 ذكرى انضمام العديد من دول أوروبا الشرقية (أعضاء حلف وارسو سابقاً) إلى عضوية حلف الأطلسي الذي أخذ يتوسّع ويتمدّد شرقاً في اتجاه الحدود الروسية الغربية. أما الرمزية من حيث الحضور، فقد حضر من أوروبا كل من فنلندا والسويد اللتين قدّمتا طلب الانضمام إلى حلف الناتو رسمياً وجارٍ دراسته للحصول على الموافقة الجماعية لأعضاء الحلف. وفي المقابل حضر من الجانب الآسيوي كل من أستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية واليابان، في رسالة إلى الصين حتى لا تحذو حذو روسيا تجاه أوكرانيا، بمهاجمة أو احتلال تايوان، كما كان حضور رئيس حكومة اليابان غير عادي نظراً إلى دستورها السلمي، ولكنها تستشعر القلق تجاه الصين ودعمها لكوريا الشمالية.

وكانت أهم مخرجات المؤتمر كالاتي:

1. تأكيد وحدة الحلف، وإزالة الخلافات التي أحدثتها فترة الرئيس الأمريكي السابق ترامب، مع استمرار دعم أوكرانيا في مواجهة الغزو الروسي، وزيادة المخصصات المالية لذلك.
2. دعم انضمام فنلندا والسويد إلى الحلف وإزالة مخاوف تركيا الخاصة تجاه ذلك.
3. التصدي للنفوذ العسكري لروسيا والصين ووضع المزيد من القوات في حالة تأهب للدفاع عن دول بحر البلطيق. وكانت تلك المرة الأولى التي يُدكّر فيها التصدي للنفوذ العسكري الصيني بشكل مباشر.

4 . الاهتمام بالتصدي لانتشار الإرهاب في إفريقيا.

انتشار قوات حلف الأطلسي في أوروبا:

- الدرع الصاروخية الأمريكية: ويلاحظ تمركزها في موقعين في شمال وجنوب الغرب الأوروبي؛ وذلك في كل من بولندا شمالاً ورومانيا جنوباً، وقرب بحر البلطيق شمالاً والبحر الأسود جنوباً، تحسباً للإطلاق الصاروخي الروسي البحري أو من موقع كيلينجراد، كما توفر الدرع الاعتراض الصاروخي المبكر لدول الحد الأمامي للنااتو، كدول البلطيق شمالاً (إستونيا-لاتفيا- ليتوانيا) ولكل من رومانيا وبلغاريا جنوباً.
- مجموعات قتال الخط الأمامي: وتتمركز في أربعة مواقع في مواجهة شرق القلب الأوروبي لدول البلطيق السابق ذكرها، بالإضافة إلى الشمال البولندي، لتشكل معاً كتلة دفاعية متكاملة ومتجانسة.
- مجموعات تكامل القوات (الاحتياطيات أو الأنساق التالية): وتتمركز في ثمانية مواقع؛ حيث توجد في دول مجموعات الحد الأمامي الأربعة الشمالية السابق ذكرها، بالإضافة إلى الدول الجنوبية الأربعة (سلوفاكيا - المجر - رومانيا - بلغاريا)؛ حيث يوضح ذلك التوضع والانتشار الاستراتيجي، أهمية بولندا بوصفها دولة قلب كبيرة تدعم كلا الاتجاهين الشمالي والجنوبي، كما تحتوي وحدها على جميع عناصر القتال المتنوعة؛ وذلك كالآتي:

البيان	إستونيا	لاتفيا	ليتوانيا	بولندا	سلوفاكيا	المجر	رومانيا	بلغاريا
الدرع الصاروخية				+			+	
قوات الخط الأمامي	+	+	+	+	+	+	+	+
الاحتياطيات التالية	+	+	+	+				

الجدول إعداد المؤلفين لهذا الفصل

رابعاً | مجال عمل النااتو في القارة الآسيوية:

النااتو - كما هو معلوم - حلف يتعلّق بالدفاع عن أوروبا وشمال المحيط الأطلسي والولايات المتحدة وكندا، ويوفّر إطاراً تنظيمياً ومؤسسياً فريداً للنقاشات والتنسيق

السياسيين والاستراتيجيين والعسكريين. وفي مطلع الألفية الجديدة بدأ الحلف وأعضاؤه يهتمون بآسيا إثر هجمات 11 سبتمبر 2001، وقرار التدخل في أفغانستان، وهو تدخل دام عشرين عامًا، ثم انضم كل من كوريا الشمالية وتنظيم داعش إلى قائمة التهديدات التي تدفع الحلف إلى الانخراط في آسيا⁽²⁾. وفي مطلع العقد الماضي ومع وصول السيد شي لي بينج إلى قمة التنظيم السياسي الصيني، انتهجت بكين سياسة أكثر ديناميكية أو عدوانية، وهددت حرية الملاحة في عدة ممرات بحرية، وزاد احتكاكها بالدول المجاورة لها، في الوقت الذي نمت فيه أهمية القارة الاقتصادية والسياسية، وتكثف فيه حجم التجارة بين أوروبا وآسيا، وأطلقت بكين مبادرة الحزام والطريق، وضاعفت ميزانيتها العسكرية ووضعت قدمًا عسكرية في إفريقيا وفي جيبوتي تحديدًا.

وبصفة عامة، فإن الطفرة التكنولوجية التي عرفتتها كل من الصين وكوريا الشمالية، جعلت الدولتين قادرتين على تهديد الغرب في عقرداره وفي مناطق تمدده عسكريًا⁽³⁾ وبوسائل شتى، بالصواريخ الباليستية والهجمات السيبرانية وبضرب طرق الملاحة وغيرها. ومن ناحية أخرى، ازداد طلب دول الجوار الصيني على ضمان وتأمين أمريكيين، ومن ناحية أخرى ما زال الوضع في باكستان وإيران - وأحيانًا سياسات هاتين الدولتين - أمرًا مثيرًا للقلق، وأخيرًا وليس آخرًا هناك دولة في الناتو (فرنسا) لها ممتلكات في شرق ووسط وغرب المحيطين الهندي والهادي ومناطق اقتصادية خالصة بحرية شاسعة يجب الدفاع عنها، وهي ممتلكات تُحوّل فرنسا إلى طرف أصيل في المعادلة. ويعتمد الاقتصاد الألماني اعتمادًا كبيرًا على التجارة مع الصين، ولكن الوجود العسكري الألماني في منطقة المحيطين الهندي والهادي مشاركة متواضعة في أعمال متعددة الأطراف.

ولفترة طويلة ظلت الدول الأوروبية متوجسة من فكرة مواجهة الصين بل رافضة لهذه الفكرة، علمًا بأن الصين شريك تجاري له وزنه وكانت متشككة في نوايا وتحليلات واشنطن⁽⁴⁾، ولكن سياسات شي وتقاربه مع موسكو ثم موقفه من الحرب الأوكرانية الروسية وضغوط الولايات المتحدة، دفعت أغلب الدول بل كلها، لاسيما الأعضاء في الناتو، إلى تغيير هذا الموقف وإلى اعتبار الصين "تحديًا استراتيجيًا". وفي ديسمبر عام 2021، دخلت فرقاطة ألمانية - وألمانيا هي أكثر الدول توجسًا من عسكرة العلاقات - جنوب بحر الصين، في رسالة إلى حلفائها وإلى الصين⁽⁵⁾.

وتعلقت أهم أزميتين داخليتين عرفها الحلف مند تولى جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة بآسيا؛ أولهما بقرار واشنطن الانسحاب من أفغانستان بدون تشاور مع الحلفاء؛ ما أجبرهم على تبني هذا الخط على غير إرادة بعضهم، وثانيهما بقرار واشنطن ولندن قبول طلب أستراليا زيادة التعاون العسكري معها، وقيام أستراليا إثر ذلك بإلغاء صفقة مع فرنسا تتعلق ببيع غواصات، دون إخطار باريس بهذا؛ ما تسبب في أزمة في العلاقات بين واشنطن وباريس، وفي مخاوف من تأثير هذا على آليات القرار في الحلف إن قررت فرنسا الانتقام بالتعطيل. وبصفة عامة، طرحت الأزميتان سؤالاً حول كيفية اتخاذ القرار في واشنطن؛ فدوائر الحكم هناك لا تُطلع الحلفاء على نواياها، ولا على الحوارات الجارية في أروقتها، ولا تدخل في حساباتها مصالح الحلفاء حتى لو كان الأمر حيويًا بالنسبة إليهم، فيجدون أنفسهم أمام أمر واقع يفرض شبه إذعان⁽⁶⁾.

ويظهر قلق دول الناتو من ظهور الصين وتمدها الشامل في قراراتها بتنمية التعاون الأمني والعسكري مع دول آسيوية. وتظهر الصين في الوثائق الرسمية لأول مرة سنة 2019؛ حيث قال بيان قمة القادة في لندن "إن صعود الصين يشكل فرصًا وتحديات، ويمكن اعتبار حديث البيان عن ضرورة تأمين الـG5 كلاً ما موجهاً ضد الصين"⁽⁷⁾.

وفي فبراير 2022، صدرت وثيقة أمريكية حول استراتيجية الولايات المتحدة في مناطق المحيطين الهادئ والهندي⁽⁸⁾، وبينت الوثيقة أهمية هذه المنطقة سكانياً واقتصادياً وتجارياً، وخصّت بالذكر الصين باعتبارها مصدر تهديد للدول المجاورة، مثل الهند وأستراليا والفلبين وتايوان، وباعتبارها مصدر تهديد لقواعد القانون الدولي وقانون البحار وحرية الملاحة. وتقول الوثيقة إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى "تغيير الجمهورية الشعبية الصينية" (أي نظام حكمها) بل إلى تشكيل وصياغة الجوار/الإطار الاستراتيجي الذي تتحرك فيه، وبناء "ميزان نفوذ" في العالم يكون في صالح الولايات المتحدة وحلفائها والقيم التي يؤمنون بها، وأضافت أن الولايات المتحدة ستصوّف "بطريقة مسؤولة" وأنها ستتعاون مع الصين في مجاليّ التغير المناخي ومنع انتشار الأسلحة النووية؛ لأنهما يهتمان العالم بأسره. وتذكر الوثيقة عددًا من التحديات التي تهدد استقرار وأمن المنطقة، بعضها من صنع البشر وبعضها كوارث طبيعية. وحددت الوثيقة خمسة أهداف تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها بالعمل الجماعي مع شركائها، هي:

- العمل لتكون منطقة المحيطين الهادئ والهندي منطقة حرة ومفتوحة.
- بناء قنوات اتصال وشبكات داخل وخارج المنطقة.
- دفع الازدهار والرخاء الإقليميين.
- دعم أمن المنطقة.
- بناء قدرة إقليمية على الصمود أمام التهديدات العابرة للحدود.

ومن الواضح أن الهدفين الرابع والخامس - وقد ينضم إليهما الثاني - من صميم اختصاصات الناتو، وتعرضت الوثيقة لبعض النقد الذي جاء أغلبه في تعليق منشور على موقع شاتهام هاوس⁽⁹⁾؛ فالوثيقة تفترض أن ضمان حرية اختيار دول آسيا، ودفعها إلى التحالف مع الأمريكيين هدفان لا يتعارضان ولن يتعارضا، ولكن الناقد يُقرب أن هذه الصياغة تريد الإيحاء بأن الصين تهدد استقلال جيرانها، وتسعى إلى طمأنتهم؛ فالولايات المتحدة لا تريد إجبارهم على الانحياز إلى طرف على حساب الآخر؛ فالصين أهم شريك تجاري لهذه الدول، والولايات المتحدة أهم شريك أمريكي عسكري، وعلى المنوال نفسه، فإن هناك تعارضاً محتملاً بين ضمان حرية الدول في الاختيار ومحاربة ما تسميه الوثيقة ”ممارسات تجارية غير سوية من قبل الصين“، وميل الصين إلى استخدام شركاتها الوطنية لتحقيق أهداف غير تجارية. ومن المعروف أن واشنطن مارست ضغوطاً هائلة على لندن لتلغي صفقة G5 مع هواوي، ووقّعت عقوبات على ساسة كامبوديا عندما أجروا ميناء للصين.

وقيل أيضاً في نقدها إن الوثيقة صدرت قبل ظهور وثائق أكثر شمولاً، مثل وثيقة استراتيجية الأمن القومي، ووثيقة الدفاع الوطني، ومن ثم لا نعرف ما هو موقع الاستراتيجية في المنطقة على سلم الأولويات الأمريكي، ولكن الصورة اتضحت الآن ومن الواضح أن الصين على رأس أولويات واشنطن، والحديث عن العمل بطريقة مسؤولة يبدو كأنه قَدْحٌ لا داعي له في إدارة ترامب.

ويلاحظ أن الوثيقة - على عكس وثيقة إدارة ترامب حول الملف نفسه - لم تقل إن الولايات المتحدة تريد أن تحتفظ بتفوقها في المنطقة، وقد يكون هذا السكوت اعترافاً بفقدان هذا التفوق، وقد يكون محاولة لإخفاء نوايا وهيمنة واشنطن وراء رواية حماية حرية اختيار الكل. ويشير كاتب ورقة شاتهام هاوس التي نستشهد بها، إلى تصريح لأحد الخبراء الذين مارسوا مسؤوليات تنفيذية، مضاده أن الولايات المتحدة

تحتاج إلى استراتيجية آسيوية للتعامل مع الصين وليس إلى استراتيجية صينية للتعامل مع آسيا. ويُعلّق كاتب الورقة قائلاً إن هذه الجملة تشرح فلسفة الوثيقة، وقيام واشنطن برسم سياسة آسيوية، وإغفالها صياغة سياسة تفصيلية حيال الصين، مكتفيةً بتصويرها على أنها مصدر تهديد وإيذاء.

خامساً | المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف 2022:

ويتمثل في وثيقة صدرت في قمة مدريد في صيف 2022 تُحدّد الرؤية المشتركة للحلفاء. ويختلف المفهوم الاستراتيجي الجديد عن سلفه الصادر سنة 2010؛ لأن البيئة الاستراتيجية تغيرت جذرياً. وإلى جانب التغيرات الجيوسياسية المعروفة يجب ذكر التهديد الذي تشكله التكنولوجيات الجديدة، وبروز التغير المناخي كتهديد، وأزمة عملية منع انتشار الأسلحة النووية وعمليات الحد من سباق التسلح⁽¹⁰⁾، وازدياد أهمية مفهوم القدرة على النهوض والصمود والمرونة⁽¹¹⁾، لا سيما فيما يخص البنية التحتية الاستراتيجية وسلاسل التوريد ومنظومة الصحة.

ولا توجد في مقدمة الوثيقة إشارة مباشرة إلى الصين، على عكس روسيا والإرهاب، ولكن القسم المتناول للبيئة الاستراتيجية خصص لها مادتين؛ إذ تنص المادة (13) للمفهوم الاستراتيجي الجديد، على أن "طموحات الصين المعلنة وسياساتها القسرية تتحدى مصالحنا وأمننا وقيمنا"، وتحذر من "تعميق الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، ودعم كل من الطرفين محاولات الآخر لتقويض النظام الدولي"، وأشارت إلى الأدوات التي تستخدمها الصين لزيادة تأثيرها وتمديد نطاق قوتها، وقالت إنها سياسية واقتصادية وعسكرية، وأضافت أن استراتيجية الصين ونواياها وبناء وانتشار قواتها، كل ذلك لا يزال غامضاً غير واضح. ما هو واضح وفقاً للوثيقة هو أن عمليات الصين الهجينة والسيبرانية عمليات "خبیثة"، وأنها - شأنها شأن تبني بكين خطاب مواجهة صدامياً ومضلاً - تستهدف الحلفاء وتضر بأمنهم. ويقول المفهوم إن الصين تسعى إلى السيطرة على قطاعات صناعية وتكنولوجية وعلى البنية التحتية ذات الأهمية المحورية، وعلى المواد الخام وسلاسل التوريد الاستراتيجية، وتستخدم وزنها ونفوذها الاقتصاديين لإقامة علاقات تبعية استراتيجية ولتعزيز تأثيرها، وتسعى جاهدة من أجل تخريب النظام العالمي

القائم على قواعد قانونية في كل المجالات والمسارح، بما فيهم الفضاء الخارجي والفضاء السبراني والبحار.

بيد أن المادة (14) للمفهوم تقول بإن الحلفاء يظلون "منفتحين" قابلين لإقامة شراكة بناءة مع الصين؛ لبناء شفافية متبادلة للحفاظ على مصالح الحلف الأمنية، وتضيف: "سنعمل معًا بشكل مسئول، كحلفاء، لمواجهة التحديات البنيوية والنظامية التي تفرضها جمهورية الصين الشعبية على الأمن الأوروبي الأطلنطي، وللتأكد من قدرة الناتو الدائمة على ضمان دفاع وأمن الحلفاء. سنعمل على تعزيز وتطوير إدراكنا ووعينا المشترك، وعلى تعزيز قدرتنا على الصمود وعلى استرداد القوة بعد أي ضربة، وعلى الاستعداد، وعلى الحماية من تكتيكات جمهورية الصين الشعبية القسرية، والجهود المبذولة لتقسيم التحالف. سندافع عن قيمنا المشتركة والنظام الدولي القائم على القواعد، بما في ذلك حرية الملاحة".

وتذكر الجملة الأخيرة من المادة (18) الصين بالاسم قائلة: "تقوم جمهورية الصين الشعبية بتوسيع ترسانتها النووية بسرعة، وتُطور أنظمة توصيل (القنابل النووية) المتزايدة التعقيد، دون شفافية ودون الانخراط بحسن نية في الحد من الأسلحة أو من المخاطر.

وفي القسم المُخصَّص للبيئة الاستراتيجية مواد أخرى متعلقة بالتهديدات، ولا تذكر الصين مباشرةً، ولكنه من الواضح أنها أحد الدول المقصودة. والمادة السابعة تتحدث عن سعي الدول ذات النظام السلطوي إلى تخريب النظام الدولي وقواعده القانونية والديمقراطيات والإضرار بمصالحها وبمنظومة قيمها، وإلى أنه تنمي الدول السلطوية قدراتها العسكرية وتواصل التدخل العدواني في كل المجالات والمسارح، بما فيها الانتخابات.

أما المادتان (15) و(16) فتتحدثان عن التهديدات في الفضاء السبراني والفضاء الخارجي - والصين طبعًا أحد مصادر هذه التهديدات - وهناك إشارة صريحة إلى الصين في المادة (43) التي تتحدث أساسًا عن التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات المشتركة. وتشدد المادة (45) على أهمية منطقة المحيطين الهادئ والهندي لأمن دول الناتو.

وقال الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرج في خطاب ألقى في قمة مدريد:

”إننا نرى شراكة استراتيجية عميقة بين موسكو وبكين“. ”وإصرار الصين المتزايد وسياساتها القسرية لهما عواقب على أمن الحلفاء وشركائنا“. ويلاحظ أن زعماء اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا - وهي دول حليفة للغرب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - حضروا لأول مرة قمة الناتو، وأثبت وجودهم ومشاركتهم اتساع مجال عمل الحلف ونظرتهم واهتماماته العالمية رغم انشغاله بالحرب الروسية الأوكرانية.

سادسا | اختلاف أولويات الدول الكبرى داخل الناتو تجاه آسيا:

هناك توافق واضح اختياري أو بحكم الضرورة بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي على أولويات العمل ومجالات الاهتمام داخل أوروبا باعتبارها الامتداد الطبيعي للحلف، والتي تواجه التهديد الروسي الأكثر خطورة في الوقت الراهن. لكن تظل الصين وسياساتها في إقليم الباسيفيك والإندوباسيفيك هي التحدي الأكبر لأمن الدول الرئيسية داخل الحلف، وليس كل دول الحلف، وهذه الدول هي الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، وفيما يلي يتم إلقاء الضوء على السياسة الأمنية لكل منهم تجاه هذين الإقليميين...

الولايات المتحدة الأمريكية:

في يوم 27 أكتوبر 2022، نشرت وثيقة استراتيجية الدفاع الوطنية الأمريكية⁽¹²⁾، وأول ما لاحظته الخبراء أن الحرب الروسية الأوكرانية لم تسفر عن تغيير في الأولويات الأمريكية، وأنه لا تزال الصين ”التحدي الذي يشكل“ البيئة الاستراتيجية وملامح الصراع، وهي المنافس الاستراتيجي الأهم للعقود القادمة. وتتمحور الاستراتيجية الأمريكية حول الصين كما قيل في مقدمة الوثيقة التي أضافت أن ”الصراع مع الصين ليس حتمياً وليس مرغوباً فيه“⁽¹³⁾. ويلاحظ أن الولايات المتحدة تواجه لأول مرة في تاريخها منافساً دخله المحلي الإجمالي يزيد عن 40٪ من الدخل المحلي الإجمالي الأمريكي⁽¹⁴⁾.

الولايات المتحدة قلقة بشكل خاص من سرعة تحديث الترسانة النووية الصينية، ويعتقد الأمريكيون أنها يمكن أن تصل إلى 1000 رأس نووي بنهاية العقد، وهناك قلق من لحاق الصين السريع فيما يتعلق بالصواريخ (بما في ذلك الباليستية والصواريخ

الفائقة السرعة). ونسخة الوثيقة المنشورة والمتاحة للجمهور لا تحسم الجدل المتزايد في الولايات المتحدة حول إمكانية استدامة الالتزام بالوجود وبالدفاع عن أوروبا في وقت يكون فيه الانتقال إلى آسيا والتركيز عليها أمراً حتمياً. وتشير الوثيقة إلى أن كلاً من القوتين (الصين وروسيا) يمكن أن تخلقا "معضلات" في حالة اشتباك الولايات المتحدة بواحدة منهما. ومن المعروف أن تحليلاً فرنسياً شديد التفاؤل صدر إثر اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية رأى أن هذه الحرب ستضعف روسيا إضعافاً شديداً (وتحقق هذا فعلاً)، وستدفع القوى الأوروبية الرئيسية إلى تقوية جيوشها كماً وكيفاً، وأن هذين التطورين يسمحان للولايات المتحدة بترك دفاع أوروبا للأوروبيين والتفرغ لمواجهة الصين في آسيا. وما حدث بعد هذا التحليل من إطالة للحرب ومن إضعاف شديد للاقتصادات الأوروبية يلقي ظلالاً من الشكوك حوله. فالיום يبدو الوجود الأمريكي في أوروبا ضرورياً ومرغوباً فيه.

ولا تُحدد استراتيجية الدفاع الوطني التأثير النهائي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة في حرب روسيا وأوكرانيا، وهي قطعاً تريد إضعافاً كبيراً للجيش الروسي، ولكن هذا الهدف يحتمل عدة تفسيرات، وأياً كان الأمر فإن نص الوثيقة يشير إلى تعميق العلاقة بين روسيا والصين، لكنه يُفعلها مستعملاً عبارات دقيقة المعنى معتدلة النبرة، فتتحدث عن "مصالحهما المتباينة وانعدام الثقة التاريخي بين موسكو وبكين"؛ أي إن لغة الوثيقة أقل حزمًا من تلك التي اعتمدها الناتو في يونيو في مفهومه الاستراتيجي؛ إذ تكلمت عن "تعميق الشراكة الاستراتيجية" بين الدولتين، وتم اختيار واعتماد هذه الصياغة في مدريد تحت ضغط الولايات المتحدة⁽¹⁵⁾.

ثم تذكر الوثيقة الأزمات والتهديدات المرتبطة بالانتشار النووي، وهي أساساً ملفات إيران وكوريا الشمالية، المصنفتين في فئة "التهديدات المستمرة الأخرى"، وهما دولتان آسيويتان، ولكن إيران من "اختصاص" القيادة المركزية للجيش الأمريكي، في حين أن كوريا الشمالية تتبع قيادة المحيطين الهندي والهادئ، وتُصنّف القاعدة وداعش في نفس الخانة - التهديدات المستمرة.

كما تُشير الوثيقة إلى المخاطر التي تخلقها التطورات التكنولوجية (الصواريخ والفضاء السبراني والفضاء الخارجي) التي تُعقد حسابات إدارة التصعيد. وأخيراً، هناك إشارة إلى ظاهرة تغير المناخ، وهو موضوع فقرة مخصصة "للتحديات العابرة للحدود".

ثم تتحدّث الوثيقة عن أهمية الشراكات، ومثلما كان الحال في عام 2018، فإن الأولوية تذهب إلى شراكات منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وترتيب الدول التي ترتبط بشراكة هامة هو كالتالي: اليابان، وأستراليا، والأوكوس (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا)، والكواد (أمريكا واليابان والهند وأستراليا). كل هذه الشراكات تنتمي إلى المجموعة الأولى. وهناك مجموعة ثانية تضمّ الهند وكوريا الجنوبية وتايوان والآسيان. ولا يوجد ذكر لفرنسا ولا الاتحاد الأوروبي، ولا لحلف شمال الأطلسي أيضًا! ما يعكس انعدام ثقة بفرنسا الحليف الموجود فعليًا في المنطقة، ويعكس تصورًا مفاده أن باقي الدول الأوروبية لن تستطيع أن تشارك بفاعلية في تأمين المنطقة.

وفيما يتعلق بأوروبا، فإن الوثيقة تبنت سياسة واستراتيجية تقليدية تعامل الدول الأوروبية كأنها طفل قاصر عاجز عن الدفاع عن نفسه: كل شيء لحلف الناتو. لا توجد إشارة واحدة إلى الاتحاد الأوروبي. ومن المستغرب عدم وجود دعوة لتقاسم الأعباء، فإن الولايات المتحدة تهتم بكل شيء: توفير القيادة، وتطوير القدرات الحيوية، وتعميق إمكانية التشغيل البيئي والتنسيق. وتعكس الوثيقة بعد ذلك فقدان الاهتمام بالشرق الأوسط (الضحية الأولى للتمحور حول آسيا). ويستحضر النص البحث عن "وسائل مستدامة" من خلال زيادة قدرات الشركاء الإقليميين والعالميين على الدفاع عن أنفسهم ضد إيران. وتعد المناطق الثلاث الأخيرة التي ورد ذكرها في الوثيقة هي بالترتيب: "نصف الكرة الغربي" (أمريكا اللاتينية هي المقصودة)، ثم إفريقيا ثم القطب الشمالي. والأخير يظهر لأول مرة في وثيقة استراتيجية أمريكية. ولا تذكر الوثيقة الأمم المتحدة أبدًا.

وتعرضت الوثيقة لجملة انتقادات ونالت قدرًا كبيرًا من الترحيب؛ فقد حددت التهديدات والأهداف ولم تحدد كيف يُعاد توجيه وزارة الدفاع والقوات للتعامل مع التهديدات ولتحقيق الأهداف. ومن المعروف مثلًا أن التوضع في آسيا ما زال متأثرًا بأحوال الخمسينيات وبحرب كوريا، وكون كوريا الشمالية مصدر التهديد الرئيس آنذاك، ولم تحض في مسألة الموارد والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف.

وتعتمد الوثيقة على ثلاثة مفاهيم: الردع المتكامل، والقيام بالحملات، وبناء/توفير مزايا وتفوق مستديم. وتعرض المفهوم الأول لنقد لاذع. هذا المفهوم يقتضي - وفقًا للوثيقة - استخدام كل أداة تحت تصرف وزارة الدفاع، بالتعاون الوثيق مع وزارت أخرى

أمريكية ومع الحلفاء والشركاء، للتأكد من أن الأعداء المحتملين يفهمون حماقة شن العدوان، وبعبارة أخرى فإن الردع المتكامل نهج شامل للحكومة والتحالف، لا يعتمد على القوة العسكرية فقط، ولكن أيضاً على أدوات القوة الوطنية الأخرى (الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والمالية والاستخباراتية وإنفاذ القانون) للإشارة بوضوح إلى جدية نوايا الولايات المتحدة وقدراتها على ردع الخصوم.

وتُعرّف الوثيقة المفهوم الثاني "القيام بجملات"، بأنه "إجراء وتنظيم تسلسل الأنشطة العسكرية المرتبطة منطقيًا"؛ من أجل "تغيير البيئة لصالح الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا، مع الحد من أنشطة المنافسين في المنطقة الرمادية". هذا أكثر بقليل من وصف لأي استراتيجية دفاع وطني، ويجعل مفهوم "شن حملة" حشواً. وتُشدد الوثيقة على كون الردع الأمريكي يعتمد على ريادتها في تشكيل القواعد القانونية الدولية الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة، لا سيما تلك التي يمكن استخدامها مدنيًا وعسكريًا، وتُشير إلى تزايد احتمالات لجوء واشنطن إلى السلاح النووي في حالة خوضها حربين متوازيتين ضد قوتين نوويتين (روسيا والصين، أو روسيا وكوريا، أو الصين وكوريا).

وهناك من رحب بانتقاد الوثيقة لاستراتيجية إسقاط النظم التي اتبعتها واشنطن آخر ثلاثين سنة، ومن قال إن الولايات المتحدة رغم هذا لم تقدم تعهدًا بالالتزام باحترام سيادة الدول، ولكن الوثيقة أقرت بأن تصرفات الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها مرتبطة ارتباطًا سببيًا بتصورات الخصوم للتهديدات العسكرية والسياسية على حد سواء. وتنصح الوثيقة بحكمة وزارة الدفاع "التي يجب أن تسعى إلى تجنب دفع حالة المنافسة إلى حالة العدوان". ونعتقد أن التحذير يجب أن يوجّه أيضًا إلى رئيس الدولة - فأغلب التصريحات الاستفزازية جاءت على لسان الرؤساء (ريجان وبوش الابن وأوباما وترامب) - وهناك من انتقد تكلفة الاستراتيجية النووية التي اعتمدها الوثيقة؛ لأنه يرى أن الحفاظ على ثلاثية "الصواريخ الباليستية / الطائرات الحاملة لسلاح نووي / الغواصات الحاملة لرؤوس نووية" ليس ضروريًا.

المعضلة الاستراتيجية الأمريكية:

تواجه الولايات المتحدة وضعًا جديدًا بالنسبة إليها، وهو تحدي قوتين كبيرتين لها في وقت واحد، ومواجهة كل واحدة منهما تتطلب أدوات مختلفة عن اللازمة لمواجهة

الأخرى. ويرى الكثيرون أن الوضع الأمريكي، رغم هذا، أفضل بكثير من أوضاع منافسيها؛ لأن حلفاء الولايات المتحدة أقوى بكثير من حلفاء روسيا والصين. ولكن هذا التشخيص يغفل الضعف العسكري البالغ للأوروبيين، وميل عدد من حلفاء الولايات المتحدة إلى انتهاج خط مستقل عن أولويات واشنطن، بل متعارض معها في بعض الأحيان، وعجز أغلبهم عن التمدد بعيداً عن مجالهم الطبيعي. وأياً كان الأمر فإنه من الواضح أن مواجهة الدولتين معاً عملية بالغة الصعوبة.

واستعرضت مقالة نُشرت على موقع شؤون خارجية يوم ١٨ نوفمبر الخيارات المتاحة والجدل حولها في واشنطن، قبل بداية الحرب الروسية الأوكرانية. وكان هناك فريق يدعو إلى تحالف مع روسيا ضد الصين، وكان هذا الخيار غير واقعي قبل الحرب، وأصبح مستحيلًا بعدها. ويوجد حاليًا من يرى العكس؛ أي التحالف مع الصين لمواجهة روسيا، ولكن الثمن المتوقع لهذا التحالف (التنازلات التي ستطلبها الصين) باهظ، ومن ثم اقترح كاتب المقال استمرار مواجهة الطرفين معاً مع حصر مجالات ومناطق التدخل، ويعطي بعض الأمثلة، منها⁽¹⁶⁾:

- لا داعي للتدخل إن رغبت روسيا في موطن قدم في إفريقيا أو أمريكا اللاتينية.
 - التصدي للصين ضروري في جنوب المحيط الهادئ وفي بحر الصين ولا يهم في إفريقيا.
 - على الولايات المتحدة أن تضغط لمنع حلفائها المقربين من اللجوء إلى التكنولوجيا الصينية في مجال G5، ولكن المرونة واجبة مع أغلب الدول التي ترغب في هذا.
- وعلى رغم وجاهته الظاهرة فإن هذا الطرح يثير مشكلات، لا سيما مع استمرار العجز العسكري الأوروبي، وهو ما يفرض ضعفاً حرجاً للولايات المتحدة وللدول الأوروبية. ففي تصريحات له في أول شهر نوفمبر 2022، رسم الأدميرال الأمريكي ريتشارد قائد الاستراتيجية صورة مثيرة للقلق. ووفقاً له فإن "الحرب في أوكرانيا في الوقت الحالي مجرد مقدمات"، وأضاف: "الحرب) الكبيرة قادمة، ولن يمر وقت طويل قبل أن تُختبر كما لم تُختبر منذ وقت طويل"⁽¹⁷⁾. والحقيقة أن الرأي الذي عبر عنه رئيس ستراتكوم بات اليوم سائداً إلى حد كبير في البنجاجون، ويوضح معظم مسؤوليه الآن أن المواجهة مع الصين تبدو حتمية، خاصةً أن الجيوش الأمريكية تواجه صعوبات كبيرة لا يتعرّض لها الجيش الصيني فيما يبدو، لا سيما في قطاعات الصناعات الحربية والتكنولوجية⁽¹⁸⁾.

ويقول الأدميرال ريتشارد إنه يمكن تشبيه أداة الدفاع الأمريكية، بما في ذلك أداة الردع الخاصة بها، بسفينة تغرق ببطء، ولكن الغرق حتمي، بينما يلوح في الأفق التقابل الشهير لمنحنيات القدرة بين جيش التحرير الشعبي الصيني والقوات المسلحة الأمريكية. وهذا التقابل سيتم في المستقبل القريب. ووفقًا للأدميرال، فإن المجال الوحيد الذي ستحتفظ فيه الولايات المتحدة بتفوق ملحوظ على الجيش الصيني سيكون حرب الغواصات (الأدميرال ريتشارد قائد غواصات). ويضيف ريتشارد: "لوتكلمنا فقط عن البحرية الأمريكية، ما لم يحدث تغيير عميق وجذري في القدرات الصناعية للبلاد، ولكن أيضًا في المنهجية المستخدمة في تصميم وبناء الأسلحة الأمريكية، فإن تفوق الصين على المدى المتوسط سيكون حتميًا، لدرجة أنه يمكن أن يُقوِّض الردع الأمريكي الذي يعتمد، بالنسبة للكثيرين، على أسطول مُكوَّن من 12 غواصة نووية متطورة للغاية" (19).

لقد انخرطت الصين بسرعة واستثمرت في التقنيات والمعدات العسكرية المتطورة على مدى السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك الاستثمارات الضخمة في البحرية، وصاغت مفاهيم جديدة وتصميمات حديثة للطائرات بدون طيار المتقدمة، والطائرات المقاتلة الحديثة، وكذلك الصواريخ الجديدة من جميع الأنواع. عمليًا، شهد كل جانب من جوانب جيشها إصلاحات كبيرة على مدى العقد الماضي. وبين الحين والآخر قام مسؤولو وزارة الدفاع الأمريكية بالتحذير من التهديدات التي يتعرَّض لها الاستقرار الإقليمي والولايات المتحدة من خلال التطوير المتسارع للأسلحة والتكنولوجيا في الصين؛ ما أدى إلى اقتراب البلاد من التكافؤ مع الولايات المتحدة في بعض مجالات الحرب إن لم تتجاوزها. علاوة على ذلك، ستظهر تحديات تشغيلية كبيرة للقوات الأمريكية، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات اللوجستية، في حالة نشوب صراع كبير ضد الصين.

وتقول التقارير الإخبارية المختلفة: "إن تقييم ريتشارد يشير إلى أن الولايات المتحدة لا تحتاج فقط إلى تعزيز قدرات الردع النووي الخاصة بها، ولكن إلى الاستعداد للتهديدات المستمرة باستخدام الأسلحة النووية في النزاعات المستقبلية من قبل خصومها". على سبيل المثال، أثار الدليل على أن القادة العسكريين الروس فكَّروا جديدًا في استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في أوكرانيا، قلق المسؤولين الأمريكيين؛

لأنه اتضح أن خطاب الكرملين بشأن استخدام الأسلحة النووية قد يكون أكثر من مجرد مبالغة أو "تهويش". وتتزايد المخاوف أيضًا بين المسؤولين الأمريكيين من أن كوريا الشمالية ربما تكون على وشك إجراء تجربة نووية جديدة، بينما تشير التقارير الأمريكية الرسمية إلى أن ترسانة الصين من الصواريخ الباليستية ذات القدرات النووية تتضخم في الحجم بسرعة مقلقة.

كما أثّرت مخاوف بشأن احتمال أن تُطوّر الصين وروسيا أسلحة استراتيجية جديدة قد تُغيّر فكر الردع التقليدي؛ فهذه الأسلحة لها قدرات مدارية جزئية تفوق سرعتها سرعة الصوت، وجرّ تصميم طوربيدات طويلة المدى تعمل بالطاقة النووية. وأضاف ريتشارد: "إلى جانب الردع النووي، ومن أجل التحديث بما يتماشى مع منافسيها، يجب أن يكون الجيش الأمريكي قادرًا على تطوير وإدخال تقنيات وقدرات جديدة بسرعة فائقة".

وقال موقع عسكري فرنسي إن خطاب الأدميرال ريتشارد سبقتة تصريحات اللواء كاميرون هولت مساعد وكيل القوات الجوية للمشتريات، الذي قال، في قمة أسعار التعاقد الحكومية في يوليو 2022، إن الصين تنتج معداتها الدفاعية بمعدل أسرع 5-6 مرات من الولايات المتحدة، وتكلفة أقل 20 مرة. وفي الواقع، حتى لو كان من الصعب المقارنة بين الإنتاجين الصناعيين الأمريكي والصيني، بسبب التعتيم الذي يحيط بجيش التحرير الشعبي، فمن الواضح أن القوات الصينية تقوم بالتحديث بمعدل أسرع 1.5 - 3 مرات من القوات المسلحة الأمريكية فيما يخص المعدات، على الرغم من أن ميزانية الدفاع الصينية تعادل 32٪ فقط من الميزانية المخصصة من قبل الولايات المتحدة للدفاع. بالإضافة إلى ذلك، فإن التدرج التكنولوجي (التقدم التكنولوجي) المفترض أن يُعوّض الجيوش الغربية عن أي ضعف عددي، يقل بسرعة، وتقل فاعليته في مواجهة المعدات الصينية. الاستثناء الوحيد هو مجال الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية، وهو مجال تحتفظ فيه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، بتفوق تكنولوجي ملحوظ على الإنتاج الصيني.

ويقول الأدميرال إن المشكلة ليست فقط في نمو القوة العسكرية التقليدية للصين؛ المشكلة الكبرى هي أن القوى الغربية تخلّت، بعد انتهاء الحرب الباردة، عن الأسلحة النووية التكتيكية، بينما احتفظت أو بنّت بلاد مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية

ترسانة معتبرة من هذه الأسلحة؛ ما يوفر لها خيارات أكثر وقدرة أكبر على التحكم في التدرج في حال مواجهة نووية.

ويبحث الموقع العسكري الفرنسي الخيارات المتاحة للتصدي لهذه التطورات المقلقة، ويقول: "تبقى الحقيقة أن الخيارات بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وحلفائها الرئيسيين، لاحتواء مثل هذا التهديد في غضون الحدود الزمنية القصيرة، هي الآن قليلة العدد، وتنفيذها صعب؛ لذلك من المستبعد أن نأمل - كما كان الحال في السنوات الأخيرة - الاعتماد على تقدم ثوري في تكنولوجيا الروبوتات للاستجابة بفاعلية لميزان القوى الذي تفرضه بكين في السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة. والتكنولوجيا ليست متاحة، والقليل المتاح ليس جاهزاً، ناهيك عن حقيقة أن المهندسين الصينيين لديهم أيضاً خبرة في هذا المجال".

ويضيف الموقع: "لم يتبق سوى حلّين أمام البنتاجون لمواجهة هذا التحدي: الأول والأكثر وضوحاً ليس سوى المطالبة بزيادة لا غنى عنها وعاجلة وكبيرة في ميزانية الدفاع الأمريكية، وهو الحل الوحيد القابل للتطبيق الفعّال لزيادة القدرات العملياتية لجيوش الولايات المتحدة على المدى المتوسط، وزيادة القدرات الإنتاجية لصناعة الدفاع الأمريكية التي نعرف أنها متعطشة للتمويل والتسهيلات بشكل خاص. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذا الحل ليس سهلاً؛ فالولايات المتحدة مثقلة بالفعل بالديون بنسبة 125٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، والبلد مسرح توترات سياسية عميقة لا تسهل ظهور ديناميكية فعّالة في هذا المجال. الحل الثاني يقوم على تغيير عميق في العلاقات التي تحتفظ بها الولايات المتحدة مع حلفائها، والانتقال من الحماية المفرطة المهيمنة، إلى موقف أكثر توازناً، يعتمد كثيراً على قدرات شركائها وحلفائها العسكرية. وهكذا، في المحيط الهادئ، يقتضي حسن التخطيط تشكيل تحالف عسكري حقيقي متوازن يجمع بين أستراليا ونيوزيلندا واليابان وسنغافورا، وطبعاً اليابان وكوريا الجنوبية - وهما دولتان تتمتعان بقدرات عسكرية أكثر من كبيرة - بالإضافة إلى بعض الحلفاء الأوروبيين ذوي المصالح الإقليمية. ولكن تشكيل مثل هذا التحالف سيُفقد الولايات المتحدة نفوذاً كبيراً ومرجحاً على كل من هذه الدول المرتبطة بواشنطن باتفاقيات دفاعية ثنائية غير متوازنة بطبيعتها. وبالمثل، في أوروبا، ستستفيد الولايات المتحدة من سيطرة أقل على الناتو؛ ما يجبر الأوروبيين على تحمّل

مسئولية أكبر للدفاع عن أنفسهم، كما كان الحال خلال الحرب الباردة؛ حيث كان الأوروبيون يصطفون في ذلك الوقت بنسبة 65-70٪ من قوات التحالف.

فرنسا:

فرنسا دولة لها عدة ممتلكات في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، وهذه الممتلكات تُوفّر لها مناطق اقتصادية خالصة شديدة الاتساع، ومن ثم فهي لاعب هام في هذه المنطقة. وفي السنوات الأخيرة قدمت الدولة الفرنسية عدة وثائق تتحدّث عن استراتيجيتها في المنطقة أو عن استراتيجيتها الدفاعية؛ آخرها نُشر في فبراير ٢٠٢٢، وتتناول الاستراتيجية الشاملة (وليست فقط استراتيجية الدفاع).

في مقدمة هذه الوثيقة كتب رئيس الجمهورية أن هناك "أكثر من 1.6 مليون مواطن فرنسي يعيشون في هذه الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، في حين أن ثلاثة أرباع المنطقة الاقتصادية الفرنسية الخالصة - وهي الثانية في العالم - تقع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ⁽²⁰⁾. وتضمن قواتنا المسلحة وجودًا قويًا في المنطقة لأكثر من 7000 جندي، وهو أمر ضروري للدفاع عن سيادتنا والمساهمة، جنبًا إلى جنب مع شركائنا الرئيسيين، في الأمن الإقليمي"، ويضيف: "تستند الاستراتيجية الفرنسية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، التي تترجم هذه الأهداف إلى إجراءات ملموسة، على أربع ركائز رئيسية للسياسات الفرنسية في مجال الأمن والدفاع:

الركيزة الأولى: أننا نريد أن تظل منطقة المحيطين الهندي والهادئ مساحة مفتوحة وشاملة، مع احترام سيادة كل الدول. هذه المنطقة تشكل مركز التجارة البحرية في العالم، والتوتر حول المناطق الاقتصادية الخالصة يزداد يومًا بعد يوم. من الضروري ضمان حرية الملاحة والتحليق، في الامتثال الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الركيزة الثانية: اقتصادية وتتعلق بشكل خاص بتوصيل وتشبيك البنى التحتية المادية والرقمية، وهي القطاعات التي تكون فيها احتياجات بلدان المحيطين الهندي والهادئ هائلة. ويُعد تعزيز المعايير الدولية والامتثال لها، لا سيما في المسائل التجارية، من الأولويات.

الركيزة الثالثة: هي تعزيز العمل المتعدد الأطراف، الفعّال القائم على سيادة القانون ورفض الإكراه. يُعد العمل المتعدد الأطراف، الذي يُشرك جميع الجهات الفاعلة،

أفضل إطار للحد من التوترات وتعزيز النهج التعاوني، بما يتجاوز منطق التكتلات. وقد أبرز الوباء بشكل خاص الحاجة إلى العمل معًا. ففي مواجهة التحديات الجديدة لا يمكننا أن ننجح إن عملنا على انفراد.

الركيزة الرابعة: هي الالتزام بالمشاعات في استراتيجيتنا. في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، يتم اختبار قدرتنا على تلبية المطالب العالية التي لدينا فيما يتعلق بالمناخ والتنوع البيولوجي؛ لذلك تقوم فرنسا بدبلوماسية بيئية طموحة في هذا الجزء من العالم.

تناولت هذه الوثيقة أهداف "استراتيجية الدفاع في المحيطين الهندي والهادئ، وتشير الأهداف الرئيسية إلى أنه تم تحديد خمسة أهداف رئيسية في استراتيجية الدفاع الفرنسية في المحيطين الهندي والهادئ؛ هي:

1. ضمان سيادة فرنسا والدفاع عنها وحماية مواطنيها وأراضيها ومناطقها الاقتصادية الخالصة.
2. المساهمة في أمن المناطق الإقليمية من خلال تعزيز التعاون العسكري والأمني.
3. الحفاظ، مع الشركاء، على قنوات وطرق الوصول إلى المساحات المشتركة في سياق المنافسة الاستراتيجية والبيئات العسكرية الأكثر صرامة.
4. المشاركة في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي والتوازنات العسكرية من خلال العمل الدولي المتعدد الأطراف.
5. توقع المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ.

وتُعطي الوثيقة أمثلة على التعاون بين فرنسا ودول أخرى هي أساسًا الهند والولايات المتحدة واليابان. ويمكن أن نقول إن الاستراتيجية الفرنسية ركزت أساسًا على تكوين شراكات مع دول في المنطقة، أهمها الهند (وأستراليا قبل تحالف الأوكوس). ونشير إلى مقال نُشر على موقع السياسة الخارجية في يناير 2021، وهو شديد الثناء على إدارة فرنسا لعلاقاتها مع الهند، لا سيما مقارنةً بأسلوب الولايات المتحدة⁽²¹⁾. وفي الواقع تعمل فرنسا أيضًا على ترسيخ وجودها في آسيا، وتركز على الهند، وتبيع لها الرافال وغواصات هجومية، وتشارك في مشاريع البنية التحتية الضخمة، وتُكثر من الاستثمارات في الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية والطاقة النووية واستكشاف

الفضاء والسكك الحديدية العالية السرعة. لقد كان مفتاح إبرام كل هذه الصفقات هو الإنتاج المشترك (التصنيع في الهند) الذي يؤدي إلى نقل التكنولوجيا على المدى الطويل.

وعلى أية حال فإن فرنسا شديدة الحرص على استقلالها، ويقتضي ذلك - في رأيها - الحفاظ على قاعدة صناعية وتكنولوجية تُنتج كافة المعدات والأسلحة، وتسمح لها بعدم الاعتماد على الولايات المتحدة في التسليح وعدم الخضوع لها، ولكن مشتريات الجيش الفرنسي، لا سيما بعد أن تضاءل حجمه في مطلع الألفية، لا تكفي لضمان قدرة القاعدة الصناعية والتكنولوجية على الاستمرار؛ لذلك تحتاج فرنسا إلى بيع السلاح، وتقول للدول الحريصة على عدم الاختيار بين واشنطن وبكين إنها (فرنسا) خيار جيد وحل مُوفَّق. وفي هذه المنطقة بالذات لا تكفي القدرات الفرنسية على حماية الممتلكات الفرنسية؛ فعدد العساكر لا يكفي، وتسليحهم هزلي، وحاملة الطائرات الوحيدة لا تستطيع أن تكون في الوقت نفسه في كل المسارح: شمال الأطلسي وشرق المتوسط وخليج غينيا وغرب المحيط الهندي وشرقه وغرب الهادئ.

البحرية الفرنسية لا تملك حاليًا الأدوات التي تُمكنها من الاضطلاع بمهامها⁽²²⁾، لا يعني هذا أنها غير قادرة على التأثير؛ فالبحرية نجحت إلى حد ما في إقناع رؤساء فرنسا المتعاقبين بأهميتها، فلم تُعانٍ من تقليص الميزانيات معاناة القوات البرية والجوية. نعم، لم يعد لها إلا حاملة طائرات واحدة، لكنها احتفظت بست غواصات نووية، ولم يتضاءل عدد الفرقاطات. الاستثناء الهام هو طائرات البحرية التي تناقص عددها بدرجة ملحوظة. ويُلاحظ أن قدرات وتسليح حاملة الطائرات والفرقاطات أكبر وأقوى بكثير من قدرات وتسليح سفن الجيل السابق، ولكن عدد المسارح زاد مع ازدياد أهمية إقليمي المحيط الهندي والمحيط الهادئ، وتنوعت التهديدات مع تنوع التكنولوجيا، وحاليًا تجري مراجعة سياسات التسليح الفرنسية وفي الغالب سوف تحصل البحرية الفرنسية على نصيب هام في الخطط الجديدة.

المملكة المتحدة:

يشير الملخص التنفيذي لورقة بحثية أصدرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في مارس 2021، أعلنت المراجعة المتكاملة للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية للمملكة المتحدة؛ إلى أن المملكة المتحدة "ستميل" نحو المحيطين الهندي والهادئ،

لتصبح "الشريك الأوروبي ذا الحضور الأوسع والأكثر تكاملاً في تلك المنطقة" (23). وأبدت الحكومة البريطانية استعدادها لزيادة مشاركتها الدفاعية الإقليمية، وأعلنت عن عمليات انتشار عسكرية بحرية أطول وأكثر اتساقاً في المنطقة. كل هذه تعد مؤشرات على جدية في التوجه. كذلك كانت الخطط لتعزيز الوصول الإقليمي إلى المحيطين الهندي والهادئ من خلال توسيع قاعدة الدعم اللوجستي المشتركة للمملكة المتحدة في عمان، كما يُعد الاتفاق مع أستراليا والولايات المتحدة بفرص لزيادة التعاون الدفاعي في المنطقة، إلى جانب هدف تعزيز التعاون مع الآسيان، وترتيبات دفاع القوى الخمس والهند واليابان وكوريا الجنوبية.

ومع ذلك، فإن نجاح "التوجه" الدفاعي سيتحدد أيضاً من خلال توقعات وتعاون الشركاء الإقليميين. وتحرص وزارة الدفاع البريطانية على أن تكون أنشطتها الدفاعية الإقليمية مُصممة وفقاً لتصوراتها واحتياجاتها، ولتجنب إظهار أي صورة للعمل كقوة خارج إقليمية مفرطة التدخل. وفي حين أن عددًا من الحكومات الإقليمية - بما في ذلك أستراليا والهند واليابان وأيضاً الولايات المتحدة - تُرحّب وتشجع على نشاط المساهمات البريطانية في تقاسم عبء الأمن الإقليمي، فإن آخرين يتخذون موقفًا أكثر تحوُّطًا أو لديهم تحفظات (24).

بالإضافة إلى ذلك، ستؤثر الحرب في أوكرانيا على المشاركة الدفاعية للمملكة المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، على الأقل في المدى القصير إلى المدى المتوسط. ومن المحتمل أن تكون المملكة المتحدة مترددة في تخصيص قوات برية وجوية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ أثناء استمرار تلك الحرب. وبشكل أكثر عمومية، هناك القليل من المعلومات حول إذا ما كان التخطيط وتطوير قدرات القوات المسلحة البريطانية سيتغيران نتيجةً للتحوُّل إلى المحيطين الهندي والهادئ، وكيف سيتغيران. من المُرجح أيضاً أن يظلَّ المجهود الدفاعي شديد التفضيل للعمليات البحرية. إن المساهمة المحتملة لسلاح الجو الملكي في هذا التوجه إلى المحيطين ضعيفة جداً، ولا يبدو أن الجيش أو القيادة الاستراتيجية تلقياً تعليمات لزيادة نشاطهما في المنطقة. ومن ثم، يبدو في الوقت الحاضر أن التغييرات المباشرة الناتجة عن "التوجه نحو المحيطين" في الاستراتيجية العسكرية البريطانية وفي تطوير القدرات وفي الصناعة الدفاعية محدودة نوعاً ما. ستدعم المملكة المتحدة في الغالب مبادرات الدفاع الإقليمية،

بدلاً من قيادتها، وستحدد الفرص التي يمكن أن تضيف فيها قيمة إلى الشركاء؛ وذلك من خلال الاستفادة من الأصول والقدرات الحالية في المقام الأول.

أما من حيث الوجود المستمر لبريطانيا في هذين الإقليمين فهو متواضع في الوقت الراهن، ومع ذلك سيكون هناك مجال لمزيد من عمليات النشر الطموحة. على سبيل المثال، يمكن للجناح الجوي الاستكشافي أو فرقة العمل التابعة للجيش، قضاء عدة أشهر في المنطقة، في الانتقال من دولة شريكة إلى أخرى، وإجراء تدريبات مشتركة في الطريق، بالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى وجود عدد من بؤر التوتر في المنطقة التي يمكن أن تؤدي إلى نزاع مسلح، مثل تايوان وشبه الجزيرة الكورية، سيكون من الحكمة أن تخطط وزارة الدفاع بنشاط لاستجاباتها المحتملة وأن تناقشها بسرية مع الشركاء الرئيسيين.

لقد سعت وزارة الدفاع والقوات البريطانية المنتشرة في المحيطين الهندي والهادئ أيضاً إلى دعم استراتيجية الصناعة الدفاعية والأمنية لعام 2021 للمملكة. وترى وزارة الدفاع أن المشاركة الاقتصادية للمملكة المتحدة تسير جنباً إلى جنب مع الدفاع والأمن والشراكة. ومع ذلك، يرى ممثلو الصناعة الدفاعية توتراً داخل استراتيجية الدفاع والأمن الصناعية بين "التوريد" والتعاون دولياً في تطوير القدرات. ولا يشمل التعاون تصميم المعدات وتصنيعها فحسب، بل يشمل أيضاً تطوير سلاسل التوريد المتكاملة. وللمضي قدماً، يمكن لوزارة الدفاع ووزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية تحسين احتمالية نجاح تصدير المعدات العسكرية إلى المنطقة من خلال زيادة مشاركة الصناعة في المحادثات بين الحكومات ذات الصلة وتسريع التقييمات الاستراتيجية للأسواق الإقليمية.

يمكن القول، أنه إذا كان الدافع الرئيسي للتوجه الدفاعي للمملكة المتحدة هو تعزيز نفوذها الاقتصادي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك تعزيز التعاون الصناعي الدفاعي، فإن البصمة العسكرية الشاملة داخل المنطقة والتركيز عليها ستظل متواضعة في المستقبل المنظور. ولكن إذا كان الدافع والطموح هو الرغبة في لعب دور استراتيجي مهم في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فإن تخطيط القوة في المملكة المتحدة وأنماط الانتشار وتطوير القدرات في حاجة إلى أن يتم تفصيلها بشكل أقوى بكثير تجاه هذه المنطقة وبما يناسبها. وحتى ذلك الحين، سيتولى البعد الدفاعي ووظيفة المساعدة لدعم الجوانب غير العسكرية للحفاظ على هذا الحضور في الإقليمين.

ولاشك أن شرق آسيا ومنطقة المحيطين أهم المناطق الاقتصادية في العالم ومن أقلها استقرارًا وأكثرها قابليةً للاشتعال، وهي أيضًا منطقة تُعاني فيها الولايات المتحدة وفرنسا من مشكلات لوجستية، رغم شبكات التحالفات والشراكات. وتراجع قدرات الولايات المتحدة هناك قد يُفسّر رغبة واشنطن في دفع أوكرانيا إلى التفاوض. ومن ناحية أخرى تتكاثر التقارير التي تتحدّث عن أزمة صينية داخلية؛ اقتصادية واجتماعية، ولكن هذه التقارير لا تُطمئن. فتقليديًا الفكر الاستراتيجي الصيني لا يُجيب الحروب، ويحاول تحقيق النصر بالترهيب لا بالحرب، ولكن القيادة الحالية قد تحس أن الفرصة سانحة قبل انقلاب الهرم السكاني عندها، وقبل أن تنجح الولايات المتحدة في إتمام عمليات تحديث وإعادة هيكلة قواتها. أما عن الدول الأوروبية، فيبدو أن فرنسا الدولة الوحيدة الراغبة في الوجود العسكري والبحري لتأمين ممتلكاتها. أما الدول الأخرى القادرة على الوجود (المملكة المتحدة) فتُحرّكها دوافع اقتصادية وتجارية.

1. يرى الكاتب أن جزءاً كبيراً من تلك الفوضى يرجع إلى عدم إشراك ممثلين للحكومة الأفغانية وقيادة جيشها الوطني في مباحثات قطر، وعدم وضع جدول زمني دقيق للانتحاب وانتقال السلطة.
2. LPM 2023: La Marine Nationale face au défi indo-pacifique", Meta-Defense, 7 September 2022. <https://meta-defense.fr/2022/09/07/lpm-2023-la-marine-nationale-face-au-defi-indo-pacifique/>
3. Tom Karako, "The 2022 Missile Defense Review: Still Seeking Alignment", Center for Strategic and International Studies, 27 October 2022. <https://www.csis.org/analysis/2022-missile-defense-review-still-seeking-alignment>
4. Robbie Gramer, Clara Gutman-Argemi, and Jack Detsch, "NATO Steps Up to China Challenge", 1 July 2022, Foreign policy. <https://foreignpolicy.com/2022/07/01/nato-summit-china-russia/>
5. "Engagement allemand en Indopacifique: la frégate « Bayern » traverse la mer de Chine méridionale", Missions allemandes en France, 17 December 2021. <https://allemagneenfrance.diplo.de/fr-fr/actualites-nouvelles-d-allemande/01-Politiquefederale/-/2502362>
6. Andrew Radin, "Reconsidering U.S. Decision-Making Within NATO After the Fall of Kabul", War on the Rocks, 25 October 2021. <https://warontherocks.com/2021/10/reconsidering-u-s-decision-making-within-nato-after-the-fall-of-kabul/>
7. Andrew Radin, "Reconsidering U.S. Decision-Making Within NATO After the Fall of Kabul", War on the Rocks, 25 October 2021. <https://warontherocks.com/2021/10/reconsidering-u-s-decision-making-within-nato-after-the-fall-of-kabul/>
8. "London Declaration", NATO, 4 December 2019. https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_171584.htm
9. "Indo-Pacific Strategy of the United States", The White House, February 2022. <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/02/U.S.-Indo-Pacific-Strategy.pdf>
10. Philip Shetler-Jones, "The strange case of America's Indo-Pacific strategies", Chatham House, 14 March 2022. <https://www.chathamhouse.org/2022/03/strange-case-americas-indo-pacific-strategies>
11. Ellen Swicord, "NATO's New Strategic Concept: What it is and Why it Matters", Nuclear Threat Initiative, 20 July 2022. <https://www.nti.org/atomic-pulse/natos-new-strategic-concept-what-it-is-and-why-it-matters/>
12. Ellen Swicord, "NATO's New Strategic Concept: What it is and Why it Matters", Nuclear Threat Initiative, 20 July 2022. <https://www.nti.org/atomic-pulse/natos-new-strategic-concept-what-it-is-and-why-it-matters/>
13. A conference with Benedetta Berti, Head of Policy Planning in the Office of the Secretary-General at NATO, "NATO: What to Expect from the New Strategic Concept?", Institut français des relations internationales (IFRI), 28 June 2022. <https://www.youtube.com/watch?v=SN3vleBUyil>
14. "The National Defense Strategy, the Nuclear Posture Review and the Missile Defense Review", U.S. Department of Defense, 2022. <https://media.defense.gov/2022/Oct/27/2003103845/-1/-1/1/2022-NATIONAL-DEFENSE-STRATEGY-NPR-MDR.PDF>
15. Mathieu Droin, 12 November 2022, Twitter. https://twitter.com/Mathieu_Droin/status/1591446739051229184
16. Richard Fontaine, "Taking On China and Russia", Foreign Affairs, 18 November 2022. <https://www.foreignaffairs.com/united-states/taking-china-and-russia>
17. Mathieu Droin, Ibid.
18. Kelly A. Grieco, Christopher Preble, James Seven and Others, "Experts React: The Biden Administration's National Defense Strategy", The Stimson Center, 2 November 2022. <https://www.stimson.org/2022/experts-react-the-biden-administrations-national-defense-strategy/>
19. Richard Fontaine, Ibid <https://meta-defense.fr/2022/11/07/pour-le-chef-de-la-dissuasion-us-un-conflit-avec-la-chine-semble-inevitable/>
20. "LPM 2023: La Marine Nationale face au défi indo-pacifique", Meta-Defense, 7 September 2022. <https://meta-defense.fr/2022/09/07/lpm-2023-la-marine-nationale-face-au-defi-indo-pacifique/>
21. Oliver Parken, Tyler Rogoway, "Extremely Ominous Warning About China from US Strategic Command Chief", The Drive, 6 November 2022. <https://www.thedrive.com/the-war-zone/extremely-ominous-warning-about-china-from-us-strategic-command-chief> and <https://foreignpolicy.com/2021/02/01/france-india-better-strategy-than-america/>
22. Oliver Parken, Tyler Rogoway, "Extremely Ominous Warning About China from US Strategic Command Chief", The Drive, 6 November 2022. <https://www.thedrive.com/the-war-zone/extremely-ominous-warning-about-china-from-us-strategic-command-chief>
23. Salvatore Babones, "Why France Has a Much Better India Strategy Than America", Foreign policy, 1 February 2021. <https://foreignpolicy.com/2021/02/01/france-india-better-strategy-than-america/>
24. Ben Barry, Bastian Giegerich, Euan Graham and Ben Schreer, "The UK Indo-Pacific Tilt: Defence and Military Implications", The International Institute for Strategic Studies, 8 June 2022. <https://www.iiss.org/blogs/research-paper/2022/06/the-uk-indo-pacific-tilt>

الفصل السابع

حلف شمال الأطلسي: تطور الهيكل والأصول العسكرية

* أحمد عليبة

رئيس وحدة التسليح بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمهيد

خضعت بنية حلف الناتو لتغيرات عديدة ارتبطت بعدة عوامل رئيسية، منها على سبيل المثال لا الحصر التطور الهيكلي، والتوسع في المهام لمواكبة عملية الاستجابة للمتطلبات الاستراتيجية، والتطورات الهائلة في مجال التسليح، بالإضافة إلى مواكبة التطور الزمني منذ بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين؛ حيث كان النظامان الرئيسيان اللذان يشكلان هيكل القيادة، هما نظاما القيادة الأوروبية للحلف (ACE) الموجود حالياً والمعروفة باسم (SHIPE)، وهو المقر الرئيسي للحلف في مونس ببلجيكا، بالإضافة إلى نظام القيادة الأطلنطية (ACLANT) التي تم إنشاؤها بعد عام 1952، لكن أجريت تعديلات رئيسية على هذه الهياكل بعد نهاية الحرب الباردة في عقد التسعينيات؛ حيث شملت تقليص هيكل القيادة من 78 مقراً إلى 20 فقط، مع الاحتفاظ بالقيادتين الرئيسيتين (SC) في المحيط الأطلنطي وأوروبا، إلى أن أُجري تعديل هيكلي شامل في قمة "براغ" عام 2002، كان الهدف منه هو جعل هيكل القيادة ملائماً للدور الوظيفي كأولوية تتجاوز أولوية الانتشار الجغرافي.

وفقاً لهذا السياق تحولت قيادة الحلف الأوروبية (ACE) إلى المسمى الجديد ACO Allied Command Operations، لتصبح مسؤولة عن جميع عمليات الحلف بما فيها العمليات البحرية التي كانت تقوم بها سابقاً قيادة الحلفاء الأطلنطية (ACLANT)، وهي القائمة في المقر الرئيسي للحلف في بلجيكا SHAPE، والقيادة الأخرى SACT، وفي يونيو 2011 جرت عملية مراجعة شاملة أخرى، لم تكتفِ بالتطوير الهيكلي، وإنما التطوير الاستراتيجي لأداء وظيفي أفضل ينسجم مع الرؤية الاستراتيجية التي وضعها الحلف خلال العام 2010؛ حيث تم الحفاظ على النظامين الاستراتيجيين الرئيسيين في هيكل القيادة العليا للحلف، بالإضافة إلى إدارة عمليتين مشتركين رئيسيتين، و6 عمليات مشتركة محدودة. ثم جاء التطور التالي، في يونيو 2018، وافق وزراء دفاع الناتو على المضي في تعديل هيكلي جديد (NCS-A) وخطط التنفيذ التفصيلية (DIPlans)؛ بحيث أصبحت القيادة الاستراتيجية ACO هي القيادة الحربية العليا للحلف، وACT قيادة تطوير الحرب (Allied Command Transformation).

أولا | قيادة الحلف (SACEUR) Supreme Allied Commander Europe:

يُعتبر SACEUR مزدوج القبعات؛ حيث إنه أيضًا قائد القيادة الأمريكية الأوروبية⁽¹⁾، التي تشترك في العديد من المسؤوليات الجغرافية نفسها، ويُعد هو المسؤول أمام اللجنة العسكرية (MC)، وهي السلطة العسكرية العليا في الناتو تحت السلطة السياسية العامة لمجلس شمال الأطلسي (NAC)، ومجموعة التخطيط النووي NPG، كما أنه هو المصدر الرئيسي للمشورة العسكرية لكل من NAC وNPG.

أ - القيادة العسكرية للحلف، يتشكل هيكل هذه القيادة على النحو التالي:
رئيس القيادة العسكرية:

هو المسؤول عن عدة مهام، منها إدارة اللجنة العسكرية (أعلى سلطة عسكرية في حلف الناتو) ويعمل نيابة عنها، وهو المتحدث باسم اللجنة وممثلها، وهو الضابط العسكري الأقدم في الحلف، والمتحدث العسكري الأعلى للحلف في جميع المسائل العسكرية، وهو أيضًا المستشار العسكري الرئيسي للأمين العام، وقناة التواصل التي يتم من خلالها تقديم المشورة من رؤساء الدفاع إلى هيئات صنع القرار السياسي، وإصدار التوجيهات للقيادة الاستراتيجية (القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا والقائد الأعلى لقائد الحلفاء والمدير العام للقيادة الدولية)، وهيئة الأركان العسكرية. وتنبع سلطة الرئيس من اللجنة العسكرية، وهو مسؤول أمامها في أداء مهامه، ويرأس جميع اجتماعات اللجنة السياسية وكافة الاجتماعات رفيعة المستوى الأخرى، مثل مجموعة التخطيط النووي. كما يقوم يقوم بزيارات رسمية ومهام تمثيلية نيابة عن اللجنة، ويلتقي بالمسؤولين الحكوميين وكبار الضباط العسكريين في كل من دول الناتو، وفي البلدان التي يقوم الناتو بتطوير علاقات أوثق معها في إطار الشراكات الرسمية، على سبيل المثال برنامج الشراكة من أجل السلام ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، ومع الدول المساهمة بقوات من خارج الناتو في عمليات الحلف، وهو أيضًا رئيس المجلس الاستشاري الأكاديمي لكلية الدفاع التابعة لحلف الناتو.
رئيس اللجنة العسكرية:

يتم انتخاب رئيس اللجنة العسكرية من بين رؤساء دفاع الناتو، ويتم تعيينه لمدة

ثلاث سنوات. يجب أن يكون قد شغل منصب رئيس الدفاع - أو ما يعادله - في بلده، وهو تقليدياً ضابط غير أمريكي برتبة أربع نجوم أو ما يعادلها. ويوجه الرئيس اللجنة العسكرية ويعمل نيابة عنها، ويصدر التوجيهات لكل من المدير العام لهيئة الأركان العسكرية الدولية الاستراتيجيين لحلف الناتو. كما أن لديه دوراً عاماً مهماً كمتحدث باسم اللجنة وممثلها، مما يجعله المتحدث العسكري الأعلى للحلف في جميع الأمور العسكرية.

اللجنة العسكرية (MC):

هي أعلى سلطة عسكرية في الناتو، وأقدم هيئة دائمة في الناتو بعد مجلس شمال الأطلسي⁽²⁾، وكلاهما تم تشكيلهما بعد أشهر فقط من إنشاء الحلف. وهي الجهة الرئيسية لتقديم المشورة العسكرية لمجلس شمال الأطلسي ومجموعة التخطيط النووي، ويقدم التوجيه للقائدين الاستراتيجيين (القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا والقائد الأعلى لقائد الحلفاء)، ويتم طلب مشورة اللجنة العسكرية بشكل طبيعي قبل الحصول على إذن من مجلس شمال الأطلسي للأنشطة أو العمليات العسكرية لحلف شمال الأطلسي.

وتُعد اللجنة العسكرية بمثابة حلقة وصل أساسية بين عملية صنع القرار السياسي والهيكل العسكري لحلف الناتو، فهي مسؤولة عن ترجمة القرار السياسي والإرشاد إلى توجيه عسكري، والتوصية بالإجراءات التي تعتبر ضرورية للدفاع عن منطقة الناتو وتنفيذ القرارات المتعلقة بالعمليات العسكرية، كما تتولى مسألة السياسة والمفاهيم الاستراتيجية، وتقدم تقييماً سنوياً طويل المدى لقوة وقدرة الدول والمناطق التي تشكل خطراً على مصالح الناتو، وتجتمع اللجنة العسكرية برئاسة رئيسها بشكل متكرر على مستوى الممثلين العسكريين الدائمين، وثلاث مرات في السنة على مستوى رؤساء الدفاع.

وتُعتبر اللجنة مسؤولة عن التوصية للسلطة السياسية لحلف الناتو في تلك الإجراءات التي تُعتبر ضرورية للدفاع المشترك عن منطقة الناتو، ولتنفيذ القرارات المتعلقة بعمليات ومهام الناتو. وتلعب اللجنة العسكرية أيضاً دوراً رئيسياً في تطوير السياسة والعقيدة العسكرية لحلف الناتو في إطار المناقشات في المجلس ومجموعة التخطيط النووي والهيئات العليا الأخرى. وهي مسؤولة عن ترجمة القرار السياسي

والتوجيهات إلى توجيهه عسكري للقائدين الاستراتيجيين لحلف الناتو (القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا والقائد الأعلى لقائد الحلفاء)، كما أنها مسؤولة عن التشغيل الفعال للهيئات التابعة للجنة العسكرية.

وتتكون اللجنة العسكرية من كبار الضباط العسكريين من الدول الأعضاء في الناتو، والذين يعملون كممثل عسكري دائم لبلدهم (MILREP) لدى الناتو، ويمثلون رئيس دفاعهم (CHOD). وبالتالي تمثل قدرًا هائلًا من المعرفة والخبرة المتخصصة التي تساعد في تشكيل السياسات والاستراتيجيات والخطط العسكرية على مستوى التحالف. ويعمل أعضاء اللجنة MILREPs بصفتهم الوطنية؛ حيث يمثلون مصالح بلادهم، ولكن تخضع تلك المصالح والسياسات للتفاوض والمناقشة حتى يمكن الوصول إلى إجماع الناتو.

مجموعة التخطيط النووي (NPG):

تأسست مجموعة NPG في ديسمبر 1966، عندما قبلت لجنة التخطيط الدفاعي في الجلسة الوزارية توصية اللجنة الخاصة لوزراء الدفاع، برئاسة روبرت ماكنمارا من الولايات المتحدة، لإنشاء عملية استشارية حول القضايا النووية داخل الناتو. وقد نفذ الوزراء التوصية من خلال إنشاء هيئتين وزاريتين: لجنة شؤون الدفاع النووي (NDAC)، والتي كانت مفتوحة لجميع أعضاء الناتو، ومجموعة NPG، التي كانت مقتصرة على الدول المشاركة في الهيكل العسكري المتكامل لحلف الناتو، وتم تفويضها للقيام بعمل مفصل حول القضايا النووية. وبالتبعية أصبحت مجموعة NPG هي الهيئة الرئيسية المعنية بالشؤون النووية على الرغم من عدم الإعلان عن إلغاء لجنة شؤون الدفاع النووي (NDAC) بشكل رسمي.

وتُعنى مجموعة NPG بتوفير عملية استشارية حول "العقيدة النووية" داخل الناتو⁽³⁾، وتُعتبر هي هيئة الناتو العليا المختصة بقضايا السياسة النووية؛ حيث يحتفظ حلفاء الناتو بالسيطرة السياسية على جميع جوانب صنع القرار النووي، وتعمل مجموعة التخطيط النووي كهيئة عليا معنية بالمسائل النووية في الحلف، وتناقش قضايا سياسية محددة مرتبطة بالقوى النووية؛ حيث تخضع السياسة النووية للتحالف للمراجعة المستمرة، ويتم تعديلها وتكييفها في ضوء التطورات الجديدة. وفي حين يُعد مجلس شمال الأطلسي (NAC) هو السلطة النهائية داخل الناتو، فإن

مجموعة التخطيط النووي NPG تعمل كهيئة عليا في الشؤون النووية في الحلف. ويرأس مجموعة التخطيط النووي الأمين العام لحلف الناتو، وتجتمع بشكل عام على مستوى وزراء الدفاع.

ويتمثل دور مجموعة التخطيط النووي NPG الأساسي، في مراجعة السياسة النووية للحلف، في ضوء التحديات الأمنية المتغيرة باستمرار في البيئة الدولية، وتكييفها إذا لزم الأمر، وتتولى المجموعة أيضًا بشكل رئيسي مهمة تعديل إجراءات التخطيط والتشاور النووي، وبالتالي تمثل المجموعة منتدى لأعضاء الحلف، بما يشكل آلية لتطوير السياسة النووية للحلف في اتخاذ القرارات بشأن الوضع النووي لحلف الناتو، بغض النظر عما إذا كانوا هم أنفسهم يمتلكون أسلحة نووية أم لا. وبالتالي، فإن السياسات التي تم الاتفاق عليها تمثل الموقف المشترك لجميع الدول المشاركة. ويتم اتخاذ القرارات داخل NPG بالإجماع، كما هو الحال بالنسبة لجميع لجان الناتو.

كما تناقش مجموعة التخطيط النووي NPG قضايا سياسية محددة مرتبطة بالقوى النووية، كما تتولى الإجراءات الخاصة بالفعالية الشاملة للردع النووي لحلف الناتو، وسلامة وأمن واستمرارية الأسلحة النووية، وأنظمة الاتصالات والمعلومات، وقضايا الحد من الأسلحة النووية والانتشار النووي. بغض النظر عما إذا كان لديهم أسلحة نووية أم لا، فإن جميع الحلفاء هم أعضاء في مجموعة التخطيط النووي NPG باستثناء فرنسا، التي قررت عدم المشاركة.

ويتكون هيكل المجموعة من NPG Staff Group، وهم أعضاء الوفود الوطنية لجميع الدول الأعضاء المشاركة، الذين يعملون بالنيابة عن الممثلين الدائمين (أو السفراء) الذين يتأرون البعثات، والهيئة الاستشارية العليا لمجموعة NPG المعنية بالسياسة النووية وقضايا التخطيط (NPG High Level Group, HLG). ويرأس فريق HLG الولايات المتحدة، وتتألف هذه الهيئة من صانعي السياسة الوطنيين وخبراء من عواصم الحلفاء، ويناقشون معًا جوانب السياسة النووية لحلف الناتو والتخطيط ووضع القوة النووية، والمسائل المتعلقة بسلامة وأمن وفعالية الردع النووي لحلف الناتو. تعقد المجموعة اجتماعات سنوية تتراوح بين اجتماعين وثلاثة اجتماعات، وهي اجتماعات سرية لا يتم الإفصاح عما تنطوي عليه من نقاشات أو مخرجات.

ب . هيكل القيادة الاستراتيجي (NCS):

يقوم هيكل القيادة الاستراتيجي NCS بدور أساسي في الحفاظ على التماسك والتضامن داخل الحلف، من خلال عاملين، الأول: هو الحفاظ على الرابط الحيوي بين أوروبا وأمريكا الشمالية، ويعمل على تعزيزه من خلال مبدأ التقاسم العادل بين الحلفاء على مستوى الأدوار والمخاطر والمسؤوليات، فضلاً عن فوائد الدفاع الجماعي، والثاني: القدرة على الاستجابة للتهديدات الأمنية للحلف، ولا سيما في حالة فشل الردع؛ حيث يتعين عليه توفير الاستجابة العسكرية الفعالة والقدرة على التصدي لأي هجوم مسلح على أراضي أي من حلفاء الناتو.

ويتألف هيكل القيادة الاستراتيجي من نظامي قيادتين استراتيجيتين، الأول: وهو قيادة عمليات الحلف (ACO)، والثاني: قيادة الاستجابة (ACT). وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

ج - قيادة عمليات الحلف Allied Command Operations (ACO)

يقع المقر الرئيسي لقيادة عمليات التحالف (Allied Command Operation, ACO) في المقر الرئيسي SHAPE في مونس بلجيكا، وهي قيادة مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ جميع العمليات العسكرية للناتو، ويترأسها القيادة العليا للحلف في أوروبا SACEUR. كما أنها واحدة من منظومتين استراتيجيتين على رأس هيكل القيادة العسكرية لحلف الناتو، والأخرى هي قيادة التحويل ACT، وهي المسؤولة عن ضمان بقاء الهيكل والقدرات العسكرية لحلف الناتو ذات صلة وقدرة ومصدقية في عالم سريع التغير؛ حيث تشكلان معاً الهيكل العسكري للحلف (NCS). وتُعد ACO هي المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ جميع عمليات التحالف، وتتألف من عدد صغير من المقرات المنشأة بشكل دائم، ولكل منها دور محدد⁽⁴⁾.

وتعمل قيادة ACO على ثلاثة مستويات متداخلة، وهي: الاستراتيجية، والتشغيلية، والتكتيكية، بهدف المساهمة في دفاع الحلفاء وأمنهم، من خلال الحفاظ على سلامة أراضي الحلف، وحماية حرية البحار وشریان الحياة الاقتصادي، والحفاظ على أمن أعضائه أو استعادته، وهي تمارس القيادة والسيطرة على المقرات الثابتة والقابلة للنشر، فضلاً عن القوات المشتركة عبر النطاق الكامل للعمليات العسكرية والبعثات والعمليات والمهام التي يقوم بها التحالف، والقوات المشتركة هي قوات من خدمتين

عسكريتين أو أكثر (على سبيل المثال: برية أو بحرية أو جوية) تعمل تحت قيادة واحدة، والقوات المشتركة هي قوات من دول مختلفة تعمل تحت قيادة واحدة.

خلال قمة براغ عام 2002، أي بعد هجمات 9/11، أعيد تنظيم هيكل القيادة العسكرية لحلف الناتو مع التركيز على أن يصبح أكثر مرونة وفعالية، وحلت قيادة الحلفاء (ACO) في أوروبا محل القيادة السابقة (ACE)، كما أصبح القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا وموظفوه في المقر الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا (SHAPE) الموجود في مونس ببلجيكا مسؤولين عن جميع عمليات الحلف، كما حلت قيادة التحول (ACT) محل قيادة الحلفاء الأطلنطية السابقة، ونتج عن الإصلاح تخفيض كبير في المقر الرئيسي ومراكز العمليات الجوية المشتركة - من 32 مركز قيادة إلى 9 فقط.

في عام 2010، تم اتخاذ قرار بإجراء إصلاح بعيد المدى لهيكل قيادة الناتو كجزء من إصلاح شامل لحلف الناتو؛ حيث تم إجراء الإصلاح مع وضع المفهوم الاستراتيجي لعام 2010 في الاعتبار بشكل راسخ، وركز على ضمان قدرة الحلف على مواجهة التحديات الأمنية للقرن الحادي والعشرين بفاعلية وكفاءة. وتمت الموافقة على هيكل القيادة الحالي من قبل وزراء دفاع الناتو في يونيو 2011، وانتقلوا إلى شكله الحالي، وتم البدء في المزيد من الإصلاحات لزيادة مرونة ACO وتوفير القدرة على القيادة والسيطرة القابلة للنشر (C2) على المستوى التشغيلي، لتوفير بدائل جديدة مثل قوات التدخل السريع التي لم تكن متاحة سابقاً، كما تم تشكيل مجموعة أنظمة الاتصالات والمعلومات (CIS) كجزء من هيكل القيادة العسكرية لتوفير دعم إضافي لأنظمة الاتصالات والمعلومات القابلة للنشر، وتم تقليص هيكل القيادة العسكرية من 11 كياناً إلى 71 كياناً.

وفي عام 2017، اتفق وزراء دفاع الناتو على مخطط للعمل المستقبلي لتكييف هيكل قيادة الناتو مع التحديات الجديدة، وفي يونيو 2018، اتفقوا على أن يكون الهيكل على النحو التالي:

- قيادة جديدة للمحيط الأطلنطي، ومقرها (نورفولك، فيرجينيا) بالولايات المتحدة، لضمان بقاء خطوط الاتصال البحرية بين أوروبا وأمريكا الشمالية حرة وأمنة.
- تشكيل قيادة جديدة لتحسين حركة القوات والمعدات في جميع أنحاء أوروبا، ومقرها في أولم بألمانيا، وتأسيس مركز جديد لعمليات الفضاء الإلكتروني لتقوية

الدفاعات الإلكترونية ودمج القدرات الإلكترونية في تخطيط وعمليات الناتو في بلجيكا.

- في اجتماع وزراء دفاع الناتو في أكتوبر 2020، قرر الحلفاء إنشاء مركز فضائي لحلف الناتو، لدعم مهام الناتو من خلال الاتصالات وصور الأقمار الصناعية، ومشاركة المعلومات حول التهديدات المحتملة للأقمار الصناعية، وتنسيق الأنشطة في هذا المجال.

ثانياً | هيكل قيادة عمليات الحلفاء ACO:

يرأس ACO ضابط أمريكي، على اعتبار أن القيادة العليا الأوروبية SACEUR مزدوجة القبعات، وتشترك في العديد من المسؤوليات الجغرافية مثل ACO. SACEUR، وهو مسؤول أمام اللجنة العسكرية (MC)، وهي السلطة العسكرية العليا في الناتو التي تعمل تحت السلطة السياسية العامة لمجلس شمال الأطلسي (NAC). ويتكون هيكل ACO من ثلاثة أنظمة تشغيلية على النحو التالي⁽⁵⁾:

المنظومة الرئيسية: وهي عبارة عن ثلاث مقرات للقوة المشتركة (JFCs)، موزعة في ثلاثة مواقع، وهي: برونسوم في هولندا ونابولي الإيطالية ونورفولك الأمريكية، وتعمل كل منها على عمليات التخطيط ذات الأحجام والنطاقات المختلفة، وتنفيذها واستدامتها. لإدارة عملية مشتركة رئيسية، سواء من خلال مواقعهم الثابتة، أو من مقرات منتشرة عند في مسرح العمليات، تسمى بقوة المهام المشتركة HQ أو JTFHQ، وهي الحالة التي يتوجب أن تكون جاهزة للانتشار لمدة عام، فيما يتعين على باقي القوات التي لم تنتشر تقديم الدعم لها، كما يتعين على المقرات الثلاثة التعامل مع الشركاء الرئيسيين والمنظمات الإقليمية من أجل دعم المهام والمسؤوليات الإقليمية لحلف الناتو، وفقاً لتوجيهات القيادة العليا SACEUR.

المنظومة التكتيكية: وهي منظومة ثلاثية أيضاً على المستوى العملي، وتنتشر في ثلاثة مواقع، هي إزمير بتركيا وهي قيادة عمليات برية، والقيادة الثانية تقع في نورثوود بالملكة المتحدة وهي قيادة عمليات بحرية، بينما تقع القيادة الثالثة في رامشتاين بألمانيا وهي قيادة جوية. ويتشكل المستوى التكتيكي مما يُعرف بالخدمة الفردية الأنظمة (SSCs)، أو المكون الفردي للأسلحة المتخصصة في العمليات (البرية أو البحرية

أو الجوية)، على أن تقدم تقاريرها إلى المقر الرئيسي للحلف SHAPE، ويخضعون لقيادة SACEUR. ويمكن تناول كل منها على النحو التالي:

- القيادة البرية (HQ LANDCOM): ويتمثل دورها في توفير قيادة برية قابلة للنشر، والقدرة على التحكم لدعم قيادة القوة المشتركة التي تدير أكثر من عملية مشتركة رئيسية، كما يمكنها توفير القدرة البرية الأساسية لعملية رئيسية مشتركة، أي كجزء من عملية رئيسية، كما تُعد قيادة "إزمير" البرية هي أيضًا المستشار الرئيسي للأراضي للتحالف، وتساهم في التنمية والتحول والمشاركة والتواصل في مجال خبرتها.
- القيادة البحرية (HQ MARCOM): وهي مسؤولة عن توفير القيادة والسيطرة لمجموعة كاملة من العمليات والمهام البحرية المشتركة، من موقعها في نورثوود بالمملكة المتحدة، وتتولى عملية تخطيط وإدارة ودعم العمليات البحرية المشتركة، وهي المستشار البحري الرئيسي للحلف، ويتعين عليها الإسهام في عمليات التطوير والتحول والمشاركة والتواصل في مجال الخبرة البحرية، ويمكنها القيام بعملية بحرية مشتركة محدودة، أو الإسهام في عملية رئيسية لدعم عملية أكبر من عملية مشتركة رئيسية.
- القيادة الجوية (HQ AIRCOM): وتتولى عملية التخطيط والتوجيه الخاص بالقوة الجوية لعمليات ومهام الحلف، وتنفيذ عمليات ومهام الدفاع الجوي والصاروخي، وهي المستشار الجوي الرئيسي للحلف، ويساهم في التطوير والتحول والمشاركة والتواصل في مجال خبرتها، كما الدعم المطلوب من داخل وخارج هيكل قيادة الناتو، من خلال القيام بالعمليات المحدودة أو المشاركة في العمليات الرئيسية. ونظرًا لأهمية ودور هذه القيادة، فإنها تتكون من مركزين مشتركين للعمليات الجوية (CAOC): الأول في توريجون بإسبانيا والثاني في أوديم بألمانيا، والمركز الآخر -وهو مركز قيادة وتحكم جوي قابل للنشر (DACCC) - يتواجد له مقر في بوجيو ريناتيكو، بإيطاليا. كما أن كل مركز مقسم إلى جزأين؛ فمركز (CAOC) يضم جزءًا عبارة عن مركز الدفاع الجوي الثابت (SADC) المسؤول عن الشرطة الجوية، والآخر مركز القوات الجوية القابلة للانتشار (D-AOC) لوضع الخطط القتالية وتنفيذ العمليات القتالية، فيما يتشكل المركز الإيطالي (DACCC) من ثلاثة

أقسام: قسم للتحكم الجوي بما فيه القدرات الصاروخية، والمراقبة الجوية والتصوير، ووظائف التحكم الأخرى ذات الصلة، والقسم الثاني له نفس دور مركز العمليات الجوية المشتركة الثابتة والقابلة للانتشار (CAOC)، أما القسم الثالث فهو قسم الاستشعار والإنذار المبكر؛ حيث يضم رادار الدفاع الجوي وقياسات الدعم الإلكتروني السلبي.

ويرتبط بهذه الأنظمة عدة نظم تشغيلية أخرى، منها:

نظم الاتصالات والمعلومات (CIS): والتي تتكون بطبيعة الحال من كيانيين للملاءمة المهام الثابتة والمهام القابلة للانتشار، والتي تعمل من خلال قيادة النظم الرئيسية في الحلف في بلجيكا (NCISG)، وهي بمثابة السلطة التنسيقية لدعم خدمات القيادة والسيطرة للعمليات الخاصة بوكالة الاتصالات والمعلومات التابعة لحلف الناتو (NCIA)، ويتم دعم هذه المجموعة على المستوى الوطني لأعضاء الحلف من ثلاث كتائب إشارات تابعة له: واحدة في "ويسل" بألمانيا، والثانية في "غراتانيز" بإيطاليا، والثالثة في "بيدجوسزكس" في بولندا، ويتم دعم هذه الأطراف الثلاثة بعناصر أصغر من (وحدات CIS القابلة للنشر) في أماكن أخرى.

الأصول المرتبطة بالأنظمة القتالية: وهي عبارة عن المكونات القتالية المتعددة، والمشكلة من القوة القتالية البحرية (STRIKFORNATO)، وقوة الإنذار المبكر والمراقبة المحمولة جواً التابعة لحلف الناتو (NAEW & CF) والمراقبة الأرضية للتحالف (AGS) للتدخل السريع. وهي هياكل متعددة الجنسيات وليست جزءاً من هيكل القيادة، ولكنها أصولها متاحة للحلف، ويتم تنظيمها بموجب مذكرات تفاهم واتفاقيات فنية (MOU / TA) موقعة من قبل الدول المساهمة المعنية. ويمكن تناولها على النحو التالي:

- القوة البحرية سريعة الانتشار STRIKFORNATO: والتي تتولى عملية القيادة والسيطرة القابلة للتطوير عبر مجموعة كاملة من المهام الأمنية الأساسية للحلف. وهي تركز على العمليات البحرية. وكجزء من إصلاحات الناتو، انتقلت من إيطاليا إلى البرتغال؛ حيث تضم 13 دولة مشاركة، وتعمل كحلقة وصل لدمج القوات البحرية الأمريكية في عمليات الناتو.
- القوة الجوية NAEW & C Force: وتتشكل من ثلاث مجموعات تشغيلية، ومقرها

من ثلاثة عناصر: مقر متعدد الجنسيات في إيطاليا، ومجموعتين هما E-3A و E-3D وهما أيضًا متعددتا الجنسيات، واحدة هي قاعدة جوية في ألمانيا (NAB) وتضم 14 طائرة (أواكس) Boeing E-3A 'Sentry' AWACS. يقوم الناتو بتشغيل هذا الأسطول، والذي يوفر للحلف قيادة وتحكمًا جويًا متاحًا على الفور (C2)، والمراقبة الجوية والبحرية، وقدرات إدارة ساحة المعركة. ثم الأسطول المكون من ست طائرات بوينج E-3D ومقره في وادينجتون، لينكولنشاير بالمملكة المتحدة يعمل به أفراد من سلاح الجو الملكي فقط. تمارس المملكة المتحدة مشاركة محدودة، لكن أسطولها من طائرات E-3D يُعد جزءًا لا يتجزأ من NAEW & C Force، وتعهد الحلفاء بتحديث أواكس لإطالة عمر الأسطول حتى عام 2035.

- نظام المراقبة الأرضية (AGS): الذي يقدم للقيادة في أوروبا معلومات مستمرة للكيانات الأرضية والسطحية الودية والمحايدة والمتعارضة، ويتكون نظام AGS من خمس طائرات موجهة عن بعد من طراز Phoenix "RQ-4D"، ومحطات القيادة والتحكم الأرضية المرتبطة بها، ومنشآت الدعم التي توفرها قاعدة التشغيل الرئيسية لـ AGS في قاعدة سيجونيللا Sigonella بإيطاليا، وتزود بالرادارات المتقدمة؛ بحيث يمكن اكتشاف وتتبع الأجسام المتحركة بشكل مستمر، وتساهم AGS في مجموعة من المهام، مثل حماية القوات البرية والسكان المدنيين ومراقبة الحدود والسلامة البحرية ومكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات والمساعدة الإنسانية في الكوارث الطبيعية.

ثالثاً | القيادة العليا للتحويل (Allied Command Transformation (ACT):

قيادة التطوير والتحويل العسكري في الحلف (Allied Command Transformation, ACT) هي قيادة حديثة نوعاً ما؛ حيث تم إنشاؤها في العام 2003، ويقع مقرها في نورفولك في فيرجينيا بالولايات المتحدة، ويتمثل دورها في المساهمة في الحفاظ على السلام والأمن والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الحلف، من خلال قيادة التطوير الحربي للهيكل العسكرية والقوات والقدرات والعقائد، والتي يجب أن تمكن حلف الناتو من تلبية مستوى طموحه ومهامه الأساسية. وقد أظهرت قيادة (ACT) أهمية من جانب الحلف بالنظر لعمليات التغيير المستمرة والسريعة في بيئة الأمن العالمي المتطورة والمعقدة⁽⁶⁾.

1. القائد الأعلى لقيادة التحول في الحلف (SACT)

وهو أحد القادة الاستراتيجيين لحلف الناتو، والضابط المسؤول عن تحويل قيادة الحلفاء، وهو مسؤول أمام أعلى سلطة عسكرية في الناتو (اللجنة العسكرية)، ولتعزيز الإشراف على التحول المستمر لقوات وقدرات الحلف، فهو يساعد في تحديد وترتيب أولويات القدرة المستقبلية ومتطلبات التشغيل البيئي وتوجيه النتائج إلى عملية التخطيط الدفاعي لحلف الناتو، كما يستكشف SACT المفاهيم والمذاهب الجديدة، من خلال إجراء التجارب ودعم البحث والتطوير واكتساب التقنيات والقدرات الجديدة، وهو مسؤول أيضاً عن برامج التدريب والتعليم الخاصة بحلف الناتو.

ويتبع (ACT) ثلاث كيانات، واحد منها في النرويج وهو (مركز الحرب المشتركة) Joint Warfare Centre، والثاني في بولندا (مركز تدريب القوة المشتركة) Joint Force Training Centre، والكيان الثالث في البرتغال وهو (مركز التحليل المشترك والدروس المستفادة) Centre for Joint Analysis & Lessons Learned. ومن المفترض أن هذه الكيانات الثلاثة تعمل على المستوى الوطني، إضافة إلى التعاون والتنسيق المشترك مع مؤسسات ومرافق التدريب والتعليم في الحلف، كما يدخل في هذه المنظومة أيضاً كلية الدفاع التابعة للحلف في إيطاليا، ومدرسة الناتو في ألمانيا، ومركز التدريب التشغيلي في اليونان.

كما تقدم مجموعة (ACT) تقارير إلى رئيس أركان الحلف، وعبر خمس مديريات أو لجان، وهي لجنة تنمية القدرات، والخطط الاستراتيجية والسياسية، والموارد والإدارة، وتطوير القوة المشتركة، ومديرية الشراكات العسكرية للقيادة الثنائية الاستراتيجية. وهناك أكثر من ألف فرد عسكري ومدني يعملون في القيادة من الدول الأعضاء. ويمكن تناول هذه المديریات أو اللجان على النحو التالي:

مجموعة أو إدارة القيادة العليا ACT J Command Group

تشكل مجموعة هيئة الإدارة العليا، من قائد ACT الأعلى للحلفاء، ونائب القائد، ورئيس الأركان، والمستشار السياسي، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ومكاتبهم. وتتألف هذه المكاتب من قادة عسكريين وخبراء متخصصين ومساعدين ومستشارين. ويتم دعم القائد ونائب القائد في مهامهما من قبل مكتب مشترك، وتحت إشراف

المساعد التنفيذي للقائد الأعلى، كما يتألف المكتب المشترك من مساعدين تنفيذيين للقائد ونائب القائد، ومساعدين عسكريين، ومساعدين شخصيين، ومعاوني معسكر، وضباط أمن وضباط مراسم. يتكون المكتب المشترك أيضًا من مجموعة عمل القائد، ومجموعة مختارة من المساعدين الخاصين (السكرتارية الفنية والإدارية)، ومعدّي الخطابات والمستشارين العلميين والاتصاليين. وتتمثل مهمتهم في إعداد مشاركات القائد الأعلى للتحالف ونائب القائد الأعلى ونشر القرارات والتوجيهات للقيادة.

ويتم اختيار المستشار السياسي ونائب المستشارين السياسيين من الخدمات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الناتو، وهم يدعمون ويشكلون مبادرات القائد الأعلى للتحالف للتحويل، ويقدمون المشورة بشأن المسائل السياسية والاقتصادية غير العسكرية المختلفة، ويدعمون مبادرات القيادة مع الدول الأعضاء والشريكة في التحالف والمنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية.

كما ينصب التركيز الأساسي للقائد الأعلى للقوات المسلحة على استراتيجيات تنمية رأس المال البشري العسكري لحلف الناتو، والتعليم والتدريب الفردي، والشراكات، وبناء القدرات من أجل تحسين الفعالية العسكرية وتعزيز إمكانية التشغيل البيئي للتحالف والشركاء، ويتولى القائد الأعلى للقوات المسلحة مهمة الإشراف الإضافي نيابة عن مجموعة القيادة على كفاءة وفعالية مهمة تحويل قيادة الحلفاء ورؤيتها وأهدافها ومجالات تركيزها.

إدارة تنمية القدرات Capability Development Directorate

وهي أكبر إدارة في قيادة الحلفاء للتحويل والتنمية والتطوير ACT، وتضم مجموعة واسعة من وظائف تطوير الحرب؛ حيث تسهل الإدارة جميع جوانب تطوير القدرات الجديدة للتحالف، وتبدأ عملية تطوير القدرات من خلال فهم الاتجاهات في البيئة الأمنية، وبمجرد فهم هذه الاتجاهات، تحدد الإدارة المتطلبات اللازمة لتلبية مستوى طموح التحالف، لتقوم بتطوير المتطلبات إلى تنفيذ واختبار النتائج، وتركز هذه العملية على قدرات هيكل القيادة الفريدة لحلف الناتو. كما تُعد هذه الإدارة طرفًا رئيسيًا في عملية التخطيط الدفاعي لحلف الناتو، فهي الوسيلة الأساسية لتحديد الحد الأدنى من متطلبات قدرات الحلف، وتخصيص الحد الأدنى من هذه القدرات وتقييم إسهامات الأعضاء في القدرات.

وتتعاون إدارة تنمية القدرات مع الصناعة ومجتمع العلوم والتكنولوجيا، لبحث الأفكار المبتكرة والمبادئ التحويلية في عملية التطوير. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الإدارة شبكة تحول توفر مركزاً داخل الناتو وبين الدول الأعضاء لتعزيز الابتكار المستمر لقوات التحالف وهيكله وعملياته. ولهذا الغرض تتألف الإدارة من ثلاثة أقسام، وهي: القيادة والتحكم، وقابلية الانتشار والاستدامة، وهندسة القدرات والابتكار، وذلك بهدف إنجاز مجموعة متنوعة من المهام المرتبطة بتطوير قدرات التحالف المتطورة التخطيط الدفاعي.

وتتضمن هذه القيادة عدداً من الأقسام، ومنها:

• القيادة والتحكم وقابلية النشر والاستدامة⁽⁷⁾

Command and Control, Deployability and Sustainability

وهو قسم معني بعملية تطوير وتنمية القدرات من خلال تولي عدد من المسؤوليات المتنوعة، منها تطبيقات القيادة والتحكم الخاصة بالحلف، بهدف توفير المزيد من القدرات الفعالة من حيث التكلفة لهيكل قيادة الناتو، بالإضافة إلى مهمة دمج مخرجات قسم الاستخبارات المشتركة والمراقبة والاستطلاع لتقديم الوعي الاستراتيجي بما يتضمنه من تحديثات السياسة ودمج جمع المعلومات الاستخبارية. ومن تلك المهام التحديثية، على سبيل المثال (سياسة الفضاء) وإطار عمل الدعم الفضائي لعمليات الناتو، والتي تُعد مهمة أساسية لهذا القسم. وفي عام 2017 أنشأ قائد ACT الفرع السيبراني المؤقت، وتمت الموافقة على وضع خارطة الطريق لتنفيذ برنامج الفضاء السيبراني كمجال للعمليات في الحلف. وتولى موظفو هذا البرنامج عملية إعداد التدريبات الإلكترونية للناتو، واتحاد العمليات السيبرانية، وإقامة ورش عمل لمنتدى الصناعة التابع للحلف. كما يتولى هذا القسم أيضاً العمليات الفنية الدقيقة كأنشطة التشفير، وتنمية القدرات الخاصة بحروب التشفير على مستوى الحلف لتعزيز عملية التشغيل البيئي، بالإضافة إلى تولي مهمة تطوير وتأسيس شبكات المهام الموحدة، التي تحدد المعايير التي تتواصل من خلالها دول الحلفاء، وتمثل هذه المؤسسة العمود الفقري للعمل المستمر لوضع متطلبات الناتو للدفاع ضد الصواريخ الباليستية في هذا الجانب التقني، وتطوير قدرات القيادة والتحكم والاستشارة الخاصة بخدمات ودعم تكنولوجيا المعلومات في الحلف بشكل عام.

• هندسة القدرات والابتكار Capability Engineering and Innovation

يتولى هذا القسم عملية تكامل ACT في الصناعة، من حيث تطوير المفاهيم والتجريب والنمذجة والمحاكاة، والاستفادة من تمارين التحالف لتحويل قدرات الناتو، كما يساهم بدراسة عملية الحماية الخاصة بالمدنيين، والعمليات العسكرية المشتركة في البيئات الحضرية، واستقرار الأمن، وردع الجهات غير الحكومية. وإطار عملي، ينظم هذا القسم ورش عمل منتدى الناتو الصناعي؛ حيث يلتقي حلف الناتو والصناعة معًا لفهم احتياجات كل منهما كجزء من خطة المشاركة الصناعية للحلف. ويعتبر الناتو أن جهود الابتكار الداخلية بالتعاون والتنسيق بين ACT ومنظمات العلوم والتكنولوجيا مثل مركز الأبحاث والتجارب البحرية وقسم الاستثمار الدفاعي التابع للموظفين الدوليين، أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ميزة التحالف. كما يجمع قادة ACT جميع رؤساء القيادة واللجان والهيئات والإدارات في الحلف والشركاء، للتعاون في القضايا الرئيسية لضمان التشغيل البيئي والاتساق في التنمية. وبالإضافة إلى هذه المهام الرئيسية، هناك مهمة نوعية تتمثل في عملية الدمج التشغيلي للأعضاء الجدد المنضمين للحلف.

• إدارة التخطيط الدفاعي

ويتولى هذا القسم عملية إنشاء نظام لإدارة التخطيط الدفاعي لحلف الناتو، ومزامنة عمليات الدمج متعددة الجنسيات، وعمليات تنمية القدرات ذات الصلة من خلال المشاركة في المجلس التنفيذي لتنمية القدرات برئاسة نائب الأمين العام، كما يشارك في تطوير المدخلات إلى اللجنة العسكرية، لاسيما عملية التوجيه السياسي، والعمل مع المنظمات الدولية ومقر الناتو، من جهة، كما يعمل من جهة أخرى على تنسيق عملية تطوير المرافق والمخزونات الجوية والبحرية والبرية لدعم القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا، في إطار خطط الدفاع.

2. إدارة الخطط والسياسات الاستراتيجية Strategic Plans and Policy Directorate

وهي إدارة تتولى مسؤولية الخطط الاستراتيجية والسياسات التحويلية في قيادة الحلفاء، لإضفاء الطابع الرسمي على المشورة العسكرية لتشكيل الاستراتيجية العسكرية المستقبلية والتوجيه السياسي ووثائق السياسة الأخرى لدعم الأهداف الاستراتيجية لحلف الناتو، وهي مسؤولة أيضًا عن صياغة تحليل الاستشراف

الاستراتيجي وعمليات التحالف المستقبلية، بالإضافة إلى المفاهيم العسكرية الأخرى التي تشكل الاستراتيجيات المستقبلية والتوجيه السياسي وعلاقات التحالف مع الدول الشريكة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك عملية التخطيط الدفاعي لحلف الناتو.

ويقدم كل هذا العمل استعداد الناتو للتحديات والتهديدات المستقبلية وكيفية اغتنام الفرص الناشئة للمساعدة في تشكيل المستقبل، وإعادة كتابة وثائق السياسة، والعمل على المرونة والشراكات والتوعية الأكاديمية، والإشراف على العديد من أنشطة هذه المديرية.

3. إدارة الموارد والإدارة Resources & Management Directorate

وهي إدارة معنية بتلبية متطلبات المنظمة التحويلية ACT؛ حيث تم تصميمها لإدارة الموارد ودعم عمليات التحويل، والتي تتضمن عمليات عدة مثل: إدارة الموارد البشرية والبروتوكول، وإدارة الاستراتيجية والاستثمار الأمني لحلف الناتو، بالإضافة إلى الدعم الأساسي ومكتب تحويل القيادة المتحالفة للأمن. ويقع مكتب المراقب المالي والميزانية والشؤون المالية خارج قسم الموارد والإدارة، لكن يتم التعاون بشكل فعال فيما بينهما من خلال خطوط اتصالات وعمليات قوية؛ حيث يخطط فرع إدارة الموارد البشرية، وينسق تطوير أكثر من ألف موظف يتألفون من أفراد عسكريين ومدنيين بالإضافة إلى توفير الدعم الإداري لأسرهم المعالين، لمعاونة ACT على مواصلة مهمتها، مع تحسين أوضاع الأفراد المدنيين والعسكريين، وتقديم الدعم المباشر للدول أثناء مراقبة وضع الأفراد الموهوبين للغاية وتحديد مواقعهم.

كما يدير فرع البروتوكول جميع وظائف البروتوكول لقائد الحلفاء الأعلى، وتعد إدارة البروتوكول لمنظمة سياسية عسكرية مثل الناتو، تضم 30 دولة عضوًا وثقافات خدمة عسكرية مختلفة، مهمة ضخمة لا مجال فيها للخطأ، ويدعم الفرع الاتصالات الاستراتيجية للحلف. كما أن له دورًا حيويًا في خطة المشاركة الاستراتيجية والتواصل المجتمعي والتخطيط طويل المدى للقيادة العليا في ACT. كما يدعم البروتوكول التخطيط والإعداد والتنفيذ لزوار مجلس الحلف أثناء التدريبات.

لوجستياً يُعد فرع إدارة الاستراتيجية بمثابة العقل التنظيمي لقيادة ACT، مما يضمن تحسين رؤية القيادة وأهدافها الاستراتيجية والعمل على تحقيقها. وبالتالي فإن هذا

الفرع هو في طبيعة تطوير سياسات وإجراءات وأدوات مبتكرة لدعم جميع مستويات الإدارة والحوكمة؛ حيث يتضمن عملية التخطيط ومراقبة وقياس أداء القيادة. كما كان للفرع دور فعال في مجتمع موارد الناتو الأوسع في اقتراح وتحديث الطريقة التي تدمج بها السلطات العسكرية لحلف الناتو وهيكل قيادة الناتو القدرة وتخطيط الموارد بيئة مقيدة ماليًا. وبالنظر إلى المستقبل، سيستمر فرع إدارة الاستراتيجية في لعب دور مهم لضمان إدارة المخاطر في القيادة بشكل متماسك.

فيما يدير فرع الاستثمار الأمني التابع لحلف الناتو برنامج الاستثمارات الرأسمالية في القدرات العسكرية التي توفر الأموال لتطوير المرافق والأنظمة والمعدات المطلوبة من قبل القيادة الاستراتيجية لإكمال مهامهم. ويبدأ تنفيذ برنامج الاستثمار الأمني لحلف الناتو بتطوير حزم القدرات، والتي تربط بشكل فعال تخطيط الموارد بالاحتياجات التشغيلية.

ويدير الفرع -حتى -2021 مجموعة من 161 حزمة قدرات، و2700 مشروع في مراحل مختلفة من التطوير والموافقة والتنفيذ، خاصة الاستثمارات الخاصة في برامج الدفاع ضد الصواريخ الباليستية، وأصول الناتو القابلة للنشر، والمراقبة الأرضية للحلف، وتدابير الطمأنينة، ومرافق قيادة الناتو، وأنظمة الاتصالات، والقواعد الجوية والوقود، كما يولي الفرع أهمية للمجال البحري وأمن أنظمة الاتصالات والمعلومات والدفاع السيبراني، واستثمارات البنية التحتية الرأسمالية.

4. إدارة تطوير القوة المشتركة Joint Force Development Directorate

تعد هذه الإدارة هي إحدى الوسائل الأساسية لتشكيل فريق موحد على مستوى التعليم والتدريب والتمارين والتقييم، وهي البرامج التي تضمن للحلف المحافظة على حالة استعداد عالية، وقابلية للتشغيل البيئي، والقدرة على أداء جميع المهام الحالية والناشئة. وهي مسألة مهمة في جهود الدفاع والردع والتأكيد الموثوقة للحلف، ووسيلة لتعزيز وتمكين تفاعل الناتو مع مجموعة واسعة من الشركاء، كما تعمل كأداة للتحقق من الأنشطة التحويلية المقترحة، مما يمكّن التحالف من الحفاظ على القدرات المطلوبة في الأوضاع الحالية وفي المستقبل، وتعمل كآلية للتواصل الاستراتيجي على المستويات السياسية والاستراتيجية والتشغيلية.

ويتم تكيف برنامج التعليم والتدريب والتمارين والتقييم لتلبية متطلبات المشهد

الاستراتيجي للحلف على مدار تاريخ عملية الدفاع الجماعي والتحول التي شهدتها منذ مرحلة الحرب الباردة، ثم التحول إلى مكافحة الإرهاب والعمليات الاستكشافية في السنوات التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة وهجمات أخرى في مواقع في جميع أنحاء أوروبا، وهكذا، ومنذ إنشاء ACT عام 2003 كانت برامج التدريب التابعة للقيادة التحويلية ومركز الحرب المشتركة ومركز تدريب القوة المشتركة، لها دور فعال في تصميم وإدارة وتنفيذ برامج التعليم والتدريب والتمارين والتقييم لضمان قابلية التشغيل البيئي لحلف الناتو، والتخطيط لتطوير القدرات المستقبلية، والحفاظ على جاهزية "رأس الحربة" لمواكبة تطورات متطلبات الناتو؛ حيث مارست قيادة الحلفاء للتحول أساليب مبتكرة وقابلة للتكيف في التعليم والتدريب والتمارين والتقييم، ودعمت القوات بشكل مباشر لضمان نجاحها النهائي في ساحات القتال. وامتدت هذه الأساليب إلى حلول إدارية عبر نهج البرمجة العالمية من الابتكار في التعليم والتدريب الفردي. وتطبيق وتنفيذ التدريبات والتمارين الجماعية.

وفي سياق ما يتعلق بعملية البرمجة العالمية Global Programming Approach، فقد تأسس مفهوم البرمجة العالمية كاستجابة شاملة لتحول قيادة الحلفاء لتحقيق جهد تعاوني وموحد لحلف الناتو، لتطوير حلول تعليم وتدريب فعالة وبأسعار معقولة تعتمد بشكل صارم على متطلبات الناتو المحددة، في أبسط أشكالها، كما تعتبر البرمجة العالمية طريقة الناتو لمطابقة متطلبات التعليم والتدريب والتمارين والتقييم المحددة بالحلول. وتتكون البرمجة العالمية من ثلاثة أجزاء: منهجية تنموية تستخدم منهجاً نظامياً للتدريب مشابهاً لتلك المستخدمة من قبل العديد من الجيوش، وعملية تخطيط الإنتاج التي تحدد وتدير الجوانب الكمية للتدريب، وهيكل حوكمة يحدد المسؤوليات بين أولئك الذين يحددون المتطلبات وأولئك الذين يطبقون ويطورون فرص التدريب. ويعتمد هذا النهج على نظام متحد لتقديم التدريب، يستخدم مجموعة من مرافق التعليم والتدريب التابعة لحلف الناتو، ومراكز تدريب وتعليم الشركاء، ومجموعة متنوعة من مراكز التميز الإضافية ومقدمي الخدمات الآخرين.

وكمثال لتطوير هذه البرامج، في أعقاب قمة شيكاغو في عام 2012، رأى الناتو أن هناك حاجة إلى برنامج تدريب وتدريب أكثر تعمقاً، من شأنه أن يدعم متطلبات قوة الرد

التابعة للحلف، والعمليات الاستكشافية لدعم المقر المشترك، والتدريب على نطاق محدود للدفاع الجماعي⁽⁸⁾. قادت ACT الدراسة التفصيلية لبرنامج تدريبات الناتو؛ حيث أعادت تصميم البرنامج للتعامل مع الحاجة إلى النشر السريع لقوة رأس الحربة لمواجهة التهديدات من جميع أنحاء العالم. كذلك بعد ضم روسيا غير القانوني لأراضي أوكرانيا ذات السيادة في عام 2014، بدأ تركيز الناتو في التحول، بتوجيهات سياسية من قمة وارسو لعام 2016 تشير إلى أن التدابير التي تضمن الدفاع الجماعي كانت الاعتبار الأول، بالإضافة إلى احتياجات إبراز الاستقرار ومكافحة الإرهاب.

بعد أكثر من عقد من التركيز الأساسي على العمليات الاستكشافية، أعادت مراجعة برنامج التدريبات الخاصة بحلف الناتو تصميم برنامج التدريبات الأوسع نطاقاً لحلف الناتو بالكامل، مع التركيز على البرنامج اعتباراً من عام 2019 فصاعداً على العمليات المشتركة الرئيسية بالإضافة إلى العمليات، مع الاحتفاظ بتركيز محدود على القدرة الاستكشافية التدريبية للحلف، على أن يضمن البرنامج المنقح أن التحالف مستعد للقتال على نطاق واسع ضد منافس نظير واقعي في جميع المجالات وفي البيئات المتنازع عليها.

وفي الوقت نفسه، يستمر دعم قيادة الحلفاء لتحويل العمليات، مع تولي مركز تدريب القوة المشتركة المسؤولة عن جزء كبير من التدريب المطلوب قبل النشر، لدعم انتشار القوات في أفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2016، قامت قيادة ACT وتدريب القوات المشتركة بتخطيط وتنفيذ أول تمرين شريك مع جورجيا؛ حيث أُجري تمرين لمركز القيادة بمساعدة الكمبيوتر لمساعدة القوات المسلحة الجورجية في تطوير القدرة العضوية اللازمة لإدارة العمليات على مستوى اللواء متعدد الجنسيات. وأُتبعَت هذه الجهود في أوائل عام 2017 من خلال توفير مركز تدريب القوة المشتركة للتدريب لدعم قوات الأمن في كوسوفو، مما أدى إلى زيادة فريق الاتصال الاستشاري لحلف الناتو بحزمة تدريبية لا تزال تشهد تطور قوات الأمن في كوسوفو.

5. إدارة الشراكات العسكرية Military Partnerships Directorate

وهي إدارة قيادة ثنائية الاستراتيجية؛ ففي نهاية الحرب الباردة، فتح الناتو الباب أمام العديد من أطراف الشراكة والمبادرات، بعد قمة بروكسل عام 1994، تم إنشاء مبادرة الشراكة من أجل السلام لزيادة الاستقرار بعد الحرب الباردة وبناء علاقات

أمنية بين الشركاء الأوروبيين الأطلنطيين وحلف شمال الأطلسي، كما تم إنشاء الحوار المتوسطي وعكس الدور الهام للبحر الأبيض المتوسط في الأمن الأوروبي، ولدى حلف الناتو 41 دولة شريكة.

ويوفر قسم التطوير والتنفيذ السياسة والخبرة من أجل التنفيذ العملي لخطط الشراكة؛ حيث يترجم المسؤولون القطريون التوجيهات والإرشادات لكل بلد إلى أحداث ملموسة، ويسعى قسم السياسة إلى تحسين السياسات والإجراءات العامة من أجل دعم تحول الناتو. وتعد مبادرة خريطة الطريق الفريدة المبتكرة والمصممة خصيصًا بمثابة الجهد الرائد الحالي لإبقاء شراكة الناتو ذات صلة بالمبادرات الأمنية المستقبلية. وإدارة مسؤولة عن الشراكات العسكرية للقيادة الثنائية الاستراتيجية والتوجيه والمشورة في "نورفولك" بفرجينيا، يتم تنفيذ هذا العمل بالتنسيق الوثيق مع الأقسام الأخرى في المقر الرئيسي للحلف في "مونس" ببلجيكا.

ويدعم قسم التنسيق والتكامل التخطيط وتنسيق البرمجة وتقييم الأنشطة والفعاليات ذات الصلة بالشركاء؛ حيث تزيد مشاركة الدول الشريكة في التدريب والتقييم التعليمي لحلف الناتو من جاهزية قواتها، وترفع قواتها إلى مستوى معايير الناتو، ويهدف برنامج تقييم مفهوم القدرة التشغيلية إلى توفير تعاون عسكري أعمق بين الحلف والشركاء، بهدف تحسين أداء القوات الشريكة وقدراتها على العمل مع قوات الناتو، والتي يمكن تشغيلها بشكل تبادلي من اليوم الأول.

وهناك أربع مجموعات من شركاء الناتو، وهم:

- "الشراكة من أجل السلام": والتي تتكون من مجلس الشراكة الأوروبية الأطلنطية من جميع الدول الأعضاء في الناتو، بالإضافة إلى الدول التالية: (أرمينيا - النمسا - أذربيجان - بيلاروسيا - البوسنة - فنلندا - جورجيا - أيرلندا - كازاخستان - قرغيزيا - مالطا - مالدوفا - روسيا - سيبيريا - السويد - سويسرا - طاجيكستان - تركمانستان - أوكرانيا - أوزباكستان).
- مبادرة إسطنبول للتعاون: والتي تضم أربع دول، وهي (البحرين - الكويت - قطر - الإمارات).
- الشركاء عبر العالم: والتي تضم عددًا من الدول التي يتعاون معها الحلف في المجالات ذات الاهتمام المشترك، كالتحديات الأمنية الناشئة، ويساهم البعض

بشكل فعال في عمليات الناتو إما عسكرياً وإما بطريقة أخرى، وهذه الدول هي (أفغانستان - أستراليا - كولومبيا - العراق - اليابان - كوريا الجنوبية - منغوليا - باكستان - نيوزيلندا).

• المنظمات الدولية: الشريكة للحلف، والتي تتعاون معه في المجال الأمني، وهي (الأمم المتحدة - الاتحاد الأوروبي - منظمة الأمن والتعاون الأوروبية - الاتحاد الأفريقي).

أركان ACT في أوروبا TRANSFORMATION IN EUROPE

يتضمن المقر الرئيسي لحلف الناتو SHIPE في مونس ببلجيكا، فريق عمل أوروبياً، Staff Element Europe من قيادة التحول (Allied Command Transformation, ATC)، وتتمثل مهمتها الرئيسية في عملية تنسيق وتطوير قدرات الحلفاء، وتشجيع أعضاء الناتو على تقديم مجموعة القوات والقدرات اللازمة للقيام بمهام وعمليات الحلف الكاملة، ويتولى أركان ATC مهام خلال التخطيط الدفاعي لحلف الناتو وتحديد المتطلبات العسكرية التي يتم تخصيصها وتقديمها في النهاية من قبل الحلفاء، كما يتم مراجعة وتقييم التقدم المحرز في الخطط الدفاعية لكل حليف وحجم القوات والقدرات كل عامين. ويضم فريق الأركان في أوروبا طواقم التخطيط الدفاعي في مقر الحلف، والأركان العسكرية الدولية، ووكالات الناتو الأخرى، وتحويل القيادة المتحالفة، وعمليات القيادة لتحديد المتطلبات العسكرية ولتحديد أهداف التخطيط للحلفاء، يقود عنصر الموظفين في أوروبا المشاورات مع الدول لهذه الأغراض.

كما يدعم الفريق الأوروبي القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا لإجراء العمليات الحالية والمستقبلية، الخاصة بإجراء جميع أنشطة التخطيط الدفاعي باستخدام التوجيهات السياسية التي وافق عليها وزراء الدفاع؛ حيث تقدم التقارير للمجلس العسكري للحلف، لتطوع الأهداف المشتركة، وتقييم القدرات والخطط وفقاً للمتطلبات، وقدمت الأركان الأوروبية إسهامات مهمة منذ عام 2003 في هذا الصدد، لمواكبة تطورات البيئة الأمنية العالمية، بعد أحداث 11/9، وكذلك في 2016؛ حيث تم تقديم نموذج جديد لتقاسم الأعباء الخاصة بمتطلبات الدفاع، وعلى التوالي في السنوات التالية قدمت تقييمات خاصة بالملاءمة الاستراتيجية وبيئة المخاطر والتهديدات⁽⁹⁾. من الناحية الهيكلية، يمثل ACT في أوروبا بأركان دائمة تشكل قناة التواصل بين

القيادة الرئيسية في "نورفولك" والقيادة الرئيسية في الحلف في بروكسل، وتتولى الأركان الأوروبية ثلاث مهام رئيسية، وهي:

- تفعيل أجنحة عمل ووظائف قيادة التحول ACT، ودور وإسهام القيادة الأوروبية في تشكيل بيئة الناتو الخاصة بعملية التشغيل، لا سيما على صعيد التحول والتطوير وتنمية القدرات، إضافة إلى تزويد قيادة الحلفاء بالتقديرات الدقيقة الخاصة بالبيئة الأوروبية.
- المساعدة في إعداد مقر الناتو لتسليم مخرجات عمل قيادة التحول ACT، فغالبًا ما تعمل قيادة الحلفاء مباشرة مع الممثلين المدنيين والعسكريين في بروكسل على مستوى اللجان المختلفة، ما يتطلب الحضور للأركان الأوروبية الخاصة بقيادة التحول في النقاشات والفاعليات المختلفة، كما يعتبر ممثل أركان قيادة ACT في أوروبا بمثابة القناة الأكبر لإسناد ودعم القيادة العليا للحلف.

هيكل ACT في أوروبا:

يضم هيكل ACT في أوروبا من ناحية الأصول العسكرية بنية متنوعة على النحو التالي:

• مركز الحرب المشتركة Joint Warfare Centre

يقع مقر هذا المركز في النرويج، وتم إنشاؤه عام 2003، ليتبع قيادة ACT، وهو عبارة عن مركز للتدريب والحرب العملياتية في منطقة العمليات الأوروبية (قطاع الشمال) الذي يضم الدول الإسكندنافية وبحر البلطيق وبحر الشمال. ويعد المركز مسؤولاً عن توفير نقطة محورية للتدريب في حلف الناتو للحرب المشتركة على مستوى العمليات، والتدريب على أي نوع من الحروب، بهدف الجاهزية للاستجابة للتحديات الحالية والناشئة وفقاً لخطط تدريب القيادة العليا للحلفاء في أوروبا، ويطلق على سلسلة التدريبات التي يقوم بها سلسلة TRIDENT، وبالتالي يُعد المركز هو المزود الرئيسي للتمارين من خلال الدعم الفني المشترك مع مركز القيادة؛ حيث يرتبط ارتباطاً مباشراً برؤية قائد الحلفاء الأعلى للتحول ACT وأهدافه الاستراتيجية.

عملياتياً يتولى مركز الحرب مهمة رئيسية، وهي الأنشطة أو التمرينات المركبة الخاصة بالتعامل مع التهديدات المعقدة والمتشابكة، وفي هذا السياق أعد المركز منذ العام 2015، أي بعد نحو عام من سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم، تمرين

(TRIDENT JUNCTURE) ليصبح أكبر تمرين في الحلف بعد التمرين الرئيسي الخاص بالدفاع عن الحلفاء وفقاً للمادة 5 من ميثاق الحلف، ويتطور التمرين وغيره في سلسلة TRIDENT لدعم المهام التشغيلية للحلف في المناطق التي يعمل فيها الحلف، أو ما يُسمى بتمارين خارج الساحة التي تتطلب برنامجاً معيناً، ويضم المركز فريقاً محترفاً يصل إلى 250 ضابطاً ومجنداً بالإضافة إلى الموظفين المدنيين والمقاولين، وتصل قدرة الفريق على القيام بتخطيط أربعة تمارين سنوية مركبة مجمعة أو منفصلة على المستوى العملياتي بحسب المطلوب.

أما لوجستياً، فقد قدم المركز إسهامات خاصة بتطوير أصول الحلف الخاصة بالشبكة الافتراضية الخاصة بالعمليات، بالإضافة إلى دعم وتطوير توجه "الدفاع الذكي" الخاص بقوات الحلف (2020)، فلدى المركز واحدة من أكبر منصات تكنولوجيا المعلومات الأكثر تقدماً لدى الحلف، والتي توفر قدرة تدريب تصل إلى 1200 شخص، ومعرفياً يقدم المركز خدمات تثقيفية وتعليمية تتعلق بالنهج الشامل للعمليات في الحلف، وأنتج مجموعة متنوعة من الوثائق المرجعية الأخرى وكتيبات عن الحرب الحديثة. ويشكل هذا الدعم بشكل عام الثقافة التنظيمية للحرب المشتركة لتشكيل فريق عمل واحد داخل الحلف، وبحسب تقييم الحلف فإن المركز يُعد الأكثر حداثة في العالم للقيام بالدور الخاص بالتشغيل البيئي في إطار العمليات المشتركة، ومتطلبات الاستعداد والاستجابة، كما يجمع بين الابتكار والنمو.

• مركز تدريب القوة المشتركة Joint Force Training Centre

تم إنشاء مركز تدريب القوة المشتركة رسمياً في عام 2004 في بولندا، وسرعان ما اضطلع بدور مهم داخل شبكة تدريب تحويل قيادة الحلفاء. يتطور المركز باستمرار لتلبية متطلبات التدريب الحالية والمستقبلية للتحالف، وقد نما المركز بقوة وأثبت أنه لاعب رئيسي في عملية تحول الناتو بالإضافة إلى كونه جزءاً مهماً من قدرته التدريبية، وقام بأول مهمة له عام 2005، وهي مهمة لواء حلف الناتو جنوب شرق أوروبا، الذي شكل بدوره وقتها ما عُرف بـ "لواء كابول" أو "اللواء التاسع متعدد الجنسيات"، وطور مركز تدريب القوة المشتركة قوات الرد السريع التابعة للحلف في أفغانستان، كما قام بمهمتي التشغيل والتدريب والاتصال في مركز الاستعداد المشترك متعدد الجنسيات في "هوهينفيلس" بألمانيا، ودورة تخطيط التدريبات لدعم بعثة الناتو التدريبية في العراق.

• مركز التحليل المشترك والدروس المستفادة Joint Analysis & Lessons Learned Centre

هو مركز يُعنى بإجراء التحليل المشترك للعمليات والتدريب والتمارين والتجارب، بناءً على المتطلبات التي وضعتها السلطات العسكرية لحلف الناتو والموظفون الدوليون في مقر الناتو، ويدعم المركز تبادل الدروس المستفادة، ويسهل تطوير قدراته من هذا الجانب بهدف تعزيز التحول والتحديث المستمر لقوات الناتو وقدراته، ويوفر التدريب على الدروس المستفادة أيضًا من خلال فريق الاستشارات والتدريب التابع للمركز مع قيادات وحلفاء الناتو والشركاء والكيانات الأخرى.

وأجرى المركز منذ عام 2003 عملية التحليل المشترك والدروس المستفادة لأكثر من 200 مشروع تحليل مشترك للعملاء من جميع أنحاء الناتو، مما أدى إلى إعداد تقارير تحتوي على توصيات قابلة للتنفيذ على المستويات العملية والعسكرية والاستراتيجية، ومن البرامج التي عمل عليها عملية UNIFIED PROTECTOR التي خاضها الحلف في ليبيا في الفترة من 31 مارس 2011 إلى 31 أكتوبر 2011؛ حيث طلب الحلف تقريرًا عن العملية من المجلس العسكري بهدف مراجعة الإجراءات والتقارير التاريخية من كيانات الناتو التي شاركت في العملية.

وبحسب تقديرات الحلف، فإن المراجعات التي قام بها المركز منذ عام 2015 ساهمت في تقليل الخسائر في صفوف المدنيين. وفي هذا السياق قام مركز التحليل المشترك والدروس المستفادة بإنتاج دليل التحليل المشترك لحلف الناتو وصيافته، مما يوفر المبادئ والإجراءات والأدوات والتقنيات لتحليل المشكلات المعقدة، كما تسهم التقارير الخاصة بجمع الملاحظات والحصول على معلومات المسح وإجراء المقابلات بشكل مباشر، في تشكيل مشاريع التحليل المشتركة المختلفة للمركز، ومنذ عام 2017 تم إقرار تحسين دور المركز بشكل دائم لتقديم دعم استباقي لعمليات الناتو.

• مراكز التميز التابعة لحلف الناتو NATO Centers of Excellence

هي تعبير عن الكيانات المدعومة وطنيًا أو متعددة الجنسيات، التي تهدف إلى تقديم خبرة وتجربة معترف بها لصالح الحلف، لا سيما في دعم التحول ACT. ولا يُعد مركز التميز جزءًا من هيكل قيادة الناتو، ولكنه يشكل جزءًا من إطار عمل أوسع يدعم ترتيبات قيادة الحلف، في ضوء القيام باتباع إجراءات وعقائد ومعايير الناتو. وتخضع علاقات مراكز التميز للأوامر الاستراتيجية من خلال مذكرات التفاهم، ويتم دعم

وتشجيع الاتفاقيات والعلاقات الإضافية مع الشركاء.

تم الإعلان عن إنشاء مراكز الامتياز التابعة للحلف في 2003، وتم إطلاق أول مركز عملياً عام 2005 في كالكار بألمانيا، وهو مركز معني بمراجعة كفاءة القوات الجوية المشتركة. على هذا النحو، تُعد مراكز التميز جزءاً أساسياً من إطار العمل الأوسع لحلف الناتو والمساهمين الرئيسيين في قيادة ACT. وتبدو أشبه ببيوت الخبرة التي تقدم رؤى ودراسات متخصصة ومبتكرة في مجالات عمل الحلف الرئيسية، منها الخبرة في برامج التدريب والتمارين، والقيام بجمع ونشر مواد مركز الدروس المستفادة، والمساهمة في تطوير العقيدة، وتقديم دورات ذات صلة إلى حلف الناتو والدول الشريكة.

• جسر الغد THE BRIDGE TO TOMORROW

وهو برنامج معني بالمستقبلات، في ظل عدم القدرة على التنبؤ بما لا يمكن أن يحدث في العالم، تم ابتكار هذا البرنامج في الحلف لهذا الغرض في بيئة أمنية سريعة الحركة عبر العالم، لها تأثيراتها على بيئة عمل الحلف المباشرة، وحاجة الحلف للتكيف مع المتغيرات المتسارعة، للحفاظ على حيويته، وفي إطار هذا البرنامج المستقبلي في ACT على ثلاث ركائز، وهي الخطط الاستراتيجية والسياسية، وتنمية القدرات، وتطوير القوة المشتركة، على أن تعمل هذه الركائز على الاستشراف الاستراتيجي، والتحليل الاستراتيجي، والابتكار، وتطوير المفاهيم، ونصائح السياسة العسكرية، وتطوير وتنمية الشراكات، والتخطيط الدفاعي، والدروس المستفادة، والتجريب، وألعاب الحرب، والعقيدة والتعليم والتدريب الفردي، وتنمية رأس المال البشري.

رابعاً | حيوية الحلف:

لا يعمل الحلف كهياكل فقط، ولا يمكن للهياكل العسكرية مهما كانت قوية أن تؤسس لجيوش قوية بمفردها، دائماً ما يكون هناك جوانب تعكس البعد الحيوي، لتناسب الهياكل العسكرية من جهة، وتحقيق الأهداف العسكرية وتعكس الكفاءة من جهة أخرى، ويعطي الحلف منظوراً لهذه الحيوية من أساس عقيدة الحلف التي وُضعت في ميثاق تأسيسه كمنظمة أمن جماعي، وطورت هذه الاستراتيجيات والمفاهيم بشكل دائم، منها العقيدة العسكرية التي يتم تطويرها في مؤتمرات الحلف السنوية، وهو ما يمكن تناوله في المحاور التالية:

المفاهيم الاستراتيجية:

تعمل المفاهيم الاستراتيجية على تجهيز الحلف للاستجابة للتهديدات والتحديات الأمنية الحالية، وتوجيه تطوره السياسي والعسكري حتى يكون مستعداً بنفس القدر لمواجهة تهديدات وتحديات الغد. وبمرور الوقت، تطور الحلف والعالم بأسره بطرق لم يكن بإمكان مؤسسي الناتو تصورها، وقد انعكست هذه التغييرات في كل وثيقة استراتيجية أصدرها الناتو على الإطلاق. ويتم تجديد هذه المفاهيم لمعالجة التغييرات في بيئة الأمن العالمي، ولضمان أن يتمكن حلف الناتو من الاستمرار في تحقيق غرضه الرئيسي وتنفيذ مهامه الأساسية، مما يجعل النمو والتكيف سمات دائمة للحلف. ومن هذه المفاهيم:

المرونة Resilience

المرونة هي قدرة المجتمع على المقاومة والتعافي بسهولة وبسرعة من الصدمات، وتجمع بين العوامل المدنية والاقتصادية والتجارية والعسكرية. إنه أساسي للدفاع والردع والوثوقين، يعزز الالتزام الذي تم التعهد به في قمة وارسو. يجب أن تكون كل دولة عضو في الناتو مرنة من أجل تحمل الصدمات، مثل الكوارث الطبيعية وفشل البنية التحتية الحيوية والهجمات العسكرية. باختصار، المرونة هي مزيج من الاستعداد المدني والقدرة العسكرية. عندما يكون الحلفاء مستعدين جيداً، تقل احتمالية تعرضهم للهجوم، مما يجعل الناتو ككل أقوى⁽¹⁰⁾.

بالشراكة مع مدينة نورفولك، وهي عضو في شبكة 100 Resilient Cities، نظمت Allied Command Transformation مؤتمراً رئيسياً لفحص "الاعتماد المتبادل في المرونة" لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها في القمة. عُقد هذا الحدث في مايو 2017، وقد حظي بدعم قادة من 34 من دول حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وأكثر من 30 شريكاً من القطاع الخاص، من جميع أصحاب المصلحة البالغ عددهم 230. كان المؤتمر يركز على المخرجات "حسب التصميم"، وعمل كمحفز للمساعدة في بناء المرونة مع تحسين فهم وإبراز ما تعنيه المرونة عبر القطاعات المدنية والخاصة والعسكرية، وتطوير مقترحات قابلة للتنفيذ لتحسين التعاون المتبادل.

وفي هذا الإطار يُعد مفهوم المرونة Resilience أحد المفاهيم الرئيسية التي يعتمد عليها الحلف في تطوير رؤيته وتحديث أصوله؛ حيث تتواصل الجهود في جميع المجالات، مثل

التأهب المدني ومواجهة التهديدات المختلطة، وبما في ذلك التعاون مع الاتحاد الأوروبي. تشمل العلاقات مع الاتحاد الأوروبي زيادة التعاون، فضلاً عن تطوير القدرات التكميلية والقبالة للتشغيل المتبادل لتجنب الازدواجية، والمساهمة في تقاسم الأعباء عبر المحيط الأطلنطي. وفيما يتعلق بالتطبيقات في هذا الجانب، يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط:

- بشكل عام، تسترشد سياسة الناتو بشأن المرونة والاستعداد المدني من قبل لجنة المرونة، التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس شمال الأطلنطي، وهو الهيئة الرئيسية لصنع القرار السياسي في الناتو.
- المرونة هي أولاً وقبل كل شيء مسؤولية وطنية. يحتاج كل حليف إلى أن يكون قويًا وقابلًا للتكيف بما يكفي للتعامل مع مجموعة كاملة من الأزمات التي يتصورها الحلف، ومعالجتها. يتطلب استكمال الجهود العسكرية للدفاع عن أراضي الحلف وسكانه، تأهبًا مدنيًا قويًا لتقليل نقاط الضعف المحتملة، وخطر الهجوم في أوقات السلم والأزمات والصراعات.
- للجهازية المدنية ثلاث وظائف أساسية: استمرارية الحكومة، واستمرارية الخدمات الأساسية للسكان، والدعم المدني للعمليات العسكرية. تمت ترجمة هذه الوظائف الحاسمة الثلاث إلى سبع متطلبات أساسية للمرونة الوطنية التي يمكن للحلفاء قياس مستوى استعدادهم وفقًا لها.
- تعتمد القوات العسكرية، وخاصة تلك المنتشرة خلال الأزمات والنزاعات، بشكل كبير على القطاعات المدنية والتجارية في النقل والاتصالات والطاقة وحتى الإمدادات الأساسية مثل الغذاء والماء، لإنجاز مهامها. يضمن التأهب المدني أن تكون هذه القطاعات جاهزة لمقاومة الهجمات الخارجية أو الاضطرابات الداخلية، وتظل قادرة على تقديم الدعم لعملية عسكرية للناتو إذا لزم الأمر.
- يتعين على كل دولة عضو في الناتو أن تكون مرنة للمقاومة والتعافي من صدمة كبيرة مثل الكوارث الطبيعية، أو فشل البنية التحتية الحيوية، أو هجوم مختلط أو مسلح. المرونة هي قدرة المجتمع على المقاومة والتعافي من مثل هذه الصدمات، وتجمع بين كل من الاستعداد المدني والقدرة العسكرية. يُعد الاستعداد المدني ركيزة أساسية لمرونة الحلفاء، وعامل تمكين حاسمًا للدفاع الجماعي للحلف، ويدعم الناتو الحلفاء في تقييم استعدادهم المدني وتعزيزه.

- مبدأ المرونة مكرس في المادة (3) من المعاهدة التأسيسية للحلف: "من أجل تحقيق أهداف هذه المعاهدة بشكل أكثر فعالية، بشكل منفصل ومشارك، عن طريق المساعدة الذاتية المستمرة والفعالة والمساعدة المتبادلة، والحفاظ على قدراتهم الفردية والجماعية وتطويرها لمقاومة الهجوم المسلح". وتساعد هذه المادة على توفير الوسائل اللازمة للوفاء بمهامه الأساسية، ولا سيما مهام الدفاع الجماعي. إلى جانب ذلك، فإن الالتزام الفردي لكل حليف بالحفاظ على مرونته وتعزيزها يقلل من ضعف حلف الناتو ككل.
- للتكيف العسكري، يتم التركيز على الحفاظ على التفوق التكنولوجي كعامل أساسي في تمكين قدرة الناتو على ردع الخصوم المحتملين والدفاع ضدهم، وتعمل الابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأسلحة المستقلة والبيانات الضخمة والتكنولوجيا الحيوية، على تغيير الحرب. وللمساعدة في الحفاظ على تفوقه التكنولوجي، وافق الناتو على استراتيجية تنفيذ للتقنيات الناشئة والمعطلة؛ حيث أنشأ مجموعة خاصة بالابتكار الدفاعي (DIANA)، وفي قمة مدريد في يونيو 2022، أطلقت صندوق ابتكار متعدد الجنسيات، يجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، لتعزيز التفوق التكنولوجي لحلف الناتو. وسيلعب الحلف دوراً مهماً كمتندي للتعاون في مختلف الجوانب الأمنية لهذه التقنيات الناشئة.

خامساً | سياسات الدفاع الجديدة:

يعتمد موقف الردع والدفاع لحلف الناتو على مزيج مناسب من القدرات الدفاعية النووية والتقليدية والصاروخية، تكملها القدرات الفضائية والإلكترونية. يحافظ حلف الناتو على حرية التصرف والمرونة للاستجابة لمجموعة كاملة من التحديات باتباع نهج مناسب ومصمم خصيصاً.

الصمود: الخط الأول للردع والدفاع

إن تعزيز المرونة من خلال تعزيز قدرة المجتمعات على الاستعداد والاستجابة والتعافي والتكيف مع مجموعة كاملة من التهديدات والمخاطر، هو جزء لا يتجزأ من موقف الردع والدفاع لحلف الناتو. تؤكد حرب روسيا ضد أوكرانيا، ووباء COVID-19،

والمنافسة الجيوسياسية المتزايدة، والعديد من التحديات الأمنية الأخرى التي يواجهها الحلف اليوم، على أهمية نهج الناتو "لجميع المخاطر" و"المجتمع بأسره" في المرونة. من خلال التحضير والتمكين والاستثمار في قدرة المجتمعات على الدفاع عن نفسها ضد مجموعة واسعة من التهديدات - من الهجمات الإلكترونية إلى الحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والإرهاب والأوبئة والكوارث الطبيعية -، يعالج الحلفاء نقاط الضعف التي يمكن استخدامها كرافعة، أو أن تكون مستهدفة من قبل الأعداء. وبالتالي، فإن المرونة هي جانب مهم من جوانب الردع عن طريق الإنكار: إقناع الخصم بعدم الهجوم من خلال إقناعه بأن الهجوم لن يحقق أهدافه المقصودة⁽¹¹⁾.

يتطلب الصمود أيضاً تعاوناً مدنيًا عسكريًا وثيقًا، لأنه يؤثر على قدرة الناتو على تنفيذ مهامه والحفاظ على تنقل القوات والمعدات. إن ضمان دعم القوات الوطنية والعسكرية تحت قيادة الناتو بشكل كافٍ بالموارد المدنية والبنية التحتية، هوسمة أساسية لجهود المرونة التي يبذلها الناتو. منذ عام 2014، يقدم الناتو إرشادات لمساعدة السلطات الوطنية في تحسين مرونتها عبر سبع متطلبات أساسية من خلال تقليل نقاط الضعف المحتملة. يتم تحديث هذه المتطلبات بانتظام لتعكس الطبيعة المتطورة للتحديات التي يواجهها التحالف.

تماشيًا مع أجندة الناتو 2030، والتزام المرونة المعزز لعام 2021، يشدد المفهوم الاستراتيجي لعام 2022 على أهمية اعتماد نهج أكثر تكاملاً وأفضل تنسيقاً للمرونة داخل الحلف، بما في ذلك ضد الإكراه الروسي، وفي دعم شركاء الناتو لمواجهة التدخل الخبيث. والعدوان. تُعد الشراكات مع الدول غير الأعضاء في الناتو والمنظمات الأخرى ضرورية لتعزيز المرونة الوطنية والجماعية للحلفاء، ولدعم تخطيط الحلف واستعداده من خلال مشاركة المعلومات وأفضل الممارسات.

الجاهزية والاستجابة:

كانت خطة عمل الاستعداد (RAP)، التي تم إطلاقها في قمة ويلز عام 2014، محركًا رئيسيًا للتغيير في موقف الردع والدفاع للحلف. تضمنت خطة عمل إعادة التوطين تدابير ضمان لحلفاء الناتو في أوروبا الوسطى والشرقية، لطمأنة شعوبهم وردع أي عدوان محتمل وتعزيز دفاعهم.

بناءً على خطة العمل الإقليمية، وافق رؤساء دول وحكومات الناتو على تعزيز موقف الردع والدفاع في قمة وارسو في يوليو 2016. وقد زود التحالف بمجموعة واسعة من الخيارات ليكون قادرًا على الرد على أي تهديدات من أي مكان تنشأ من أجل حماية أراضي التحالف والسكان والمجال الجوي وخطوط الاتصال البحرية، واتفق الحلفاء على إقامة تواجد أمامي معزز، ومنذ عام 2017 تم نشر أربع مجموعات قتالية متعددة الجنسيات تابعة لحلف شمال الأطلسي في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا. وأُخذت تدابير إضافية، مثل التواجد الأمامي المصمم خصيصًا لتعزيز الأمن في المنطقة الجنوبية الشرقية للتحالف، كما تم اتخاذ عدد من التدابير لتكييف التحالف مع التحديات الناشئة من الجنوب، بما في ذلك بناء القدرات، والتدريبات المخصصة والتخطيط المسبق، وكذلك إنشاء المحور الإقليمي للجنوب في نابولي بإيطاليا.

عزز الحلف هذه السياسات على التوالي في السياق التالي:

- قرر قادة الناتو في قمة بروكسل 2018، عزمهم على تعزيز استعداد الحلف وتعزيز استجابته للتهديدات من أي اتجاه وبنهج 360 درجة. تم إطلاق مبادرة استعداد الناتو لتعزيز قدرة الحلف على الاستجابة السريعة، إما لتعزيز الحلفاء لدعم الردع أو الدفاع الجماعي، بما في ذلك القتال عالي الكثافة، وإما للاستجابة السريعة للأزمات العسكرية، إذا لزم الأمر. وتألفت من تجهيز 30 كتيبة مناورة ثقيلة أو متوسطة، و30 سرًا جويًا حركيًا و30 مقاتلاً بحريًا رئيسيًا في حالة استعداد لمدة 30 يومًا أو أقل. يتم تنظيم هذه القوات وتدريبها كتشكيلات قتالية أكبر.
- اعتمد الناتو برنامج الفضاء الإلكتروني كمجال للعمليات يجب أن يدافع فيه عن نفسه بفعالية كما يفعل في الجو والبر والبحر. كما تم إنشاء مركز عمليات الفضاء الإلكتروني في بلجيكا في عام 2018، وتشكيل فرق دعم مكافحة العمليات الهجينة Hybrid Operations لمساعدة الحلفاء المحتاجين، بحيث يعززان أيضًا جهود الردع التي يبذلها التحالف. في قمة الناتو لعام 2021، أقر الحلفاء سياسة شاملة جديدة للدفاع السيبراني، والتي تدعم المهام الأساسية لحلف الناتو وموقف الردع والدفاع الشامل لتعزيز مرونة الحلف في الفضاء الإلكتروني.
- يواصل الناتو معالجة التداعيات الأمنية لترسانة روسيا المتنامية من الصواريخ

القادرة على حمل نووي، والتي تشكل خطراً كبيراً على أمن الحلف وتنتهك معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF). ويستجيب الحلف من خلال تعزيز قدراته التقليدية المتقدمة، والاستثمار في منصات جديدة - بما في ذلك الطائرات المقاتلة من الجيل الخامس - وتكييف تمارينه واستخباراته ووضع الدفاع الجوي والصاروخي. وهي تفعل ذلك مع ضمان بقاء رادعها النووي مأموناً وفعالاً. في الوقت نفسه، لا يزال حلف الناتو ملتزماً بشدة بالحد من الأسلحة الفعالة ونزع السلاح وعدم الانتشار، ويواصل دعوة جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك روسيا والصين، للمشاركة بشكل بناء.

- في اجتماع القادة في ديسمبر 2019 في لندن، أعلن الناتو الفضاء كمجال عملياتي خامس. تعتبر المعلومات التي يتم جمعها وتسليمها عبر الأقمار الصناعية أمراً بالغ الأهمية لأنشطة الناتو وعملياته ومهامه، بما في ذلك الدفاع الجماعي والاستجابة للأزمات ومكافحة الإرهاب. ويُعد مركز الفضاء التابع لحلف الناتو، الذي تم إنشاؤه في عام 2020 في ألمانيا، بمثابة نقطة محورية لتبادل المعلومات وتنسيق جهود الحلفاء ودعم عمليات الناتو ومهامه. في قمة بروكسل 2021، أدرك الناتو أن الهجمات على الفضاء أو منه أو داخله تمثل تحدياً واضحاً لأمن الحلف، ويمكن أن تؤدي إلى تطبيق المادة (5) من معاهدة شمال الأطلسنطي.
- اجتمع قادة حلف الناتو في بروكسل في 24 مارس 2022، لمعالجة عواقب العدوان الروسي واتخاذ إجراءات لتعزيز ردع الناتو ودفاعه. قرروا نشر أربع مجموعات قتالية متعددة الجنسيات في بلغاريا والمجر ورومانيا وسلوفاكيا، بالإضافة إلى تلك الموجودة بالفعل في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا، مما ضاعف بشكل فعال عدد مجموعات القتال على جناحها الشرقي من أربعة إلى ثمانية. كما قرروا تكثيف الدفاعات الإلكترونية وتوسيع نطاق التدريبات التي تركز على الدفاع الجماعي وقابلية التشغيل البيئي.
- في قمة مدريد في يونيو 2022، اتخذ قادة الناتو قرارات لتعزيز الردع والموقف الدفاعي للحلف بشكل كبير، ولتحقيق هذه الغاية، وافق الحلفاء على تعديل التوازن بين القوات الموجودة في مواقع الانتشار والتعزيزات، والتزموا بنشر قوات إضافية قوية جاهزة للقتال في الموقع على الجناح الشرقي لحلف الناتو، لتوسيع

نطاقها من مجموعات القتال الحالية بحجم كتيبة إلى كتائب، وهناك إمكانية لدعمها بتعزيزات سريعة، ومعدات جاهزة، وقيادة وسيطرة معززة.

- وفقاً لرؤية الحلف، سيعزز مكانة الردع ودعم القدرات الدفاع الأمامي، وفي هذا السياق وافق الحلفاء على نموذج قوة جديد من شأنه تعزيز وتحديث هيكل قوة الناتو، ودعم المهام الأساسية للحلف، وتوفير الموارد لجيله الجديد من الخطط العسكرية، وتم الاتفاق بين الحلفاء على ضمان وجود كبير ومستمر على الأرض والبحر والجو، من خلال تعزيز الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل للحفاظ على التفوق العسكري والتكنولوجي للتحالف.

- لتحقيق غاية الاستعداد العسكري المستقبلي في ظل حالة "اللايقين"، يقر الحلف باستمرار تحديث الخطط العملية، وهو ما أكدته منذ قمة بروكسل في يونيو 2021، حيث وافق قادة الحلفاء على التنفيذ الكامل لمفهوم الناتو عن الحرب، والذي يدعم وجود نهج أكثر استباقية واستباقية.

الدفاع السيبراني⁽¹²⁾:

- تُعتبر التهديدات السيبرانية لأمن الحلف معقدة ومدمرة وقسرية، وأصبحت أكثر تكراراً من أي وقت مضى. سيستمر الناتو في التكيف مع مشهد التهديدات الإلكترونية المتطورة. يعتمد الناتو وحلفاؤه على دفاعات إلكترونية قوية ومرنة للوفاء بالمهام الأساسية للحلف، المتمثلة في الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات والأمن التعاوني. يجب أن يكون الحلف مستعداً للدفاع عن شبكاته وعملياته ضد التطور المتزايد للتهديدات السيبرانية التي يواجهها.

- يُعد الدفاع الإلكتروني جزءاً من مهمة الناتو الأساسية للدفاع الجماعي، أكد حلفاء الناتو أن القانون الدولي ينطبق على الفضاء الإلكتروني. وينصب تركيز الناتو الرئيسي في مجال الدفاع الإلكتروني على حماية شبكاته الخاصة، والعمل في الفضاء الإلكتروني (بما في ذلك عمليات ومهام الحلف)، ومساعدة الحلفاء على تعزيز مرونتهم الوطنية، وتوفير منصة للتشاور السياسي والعمل الجماعي.

- في يوليو 2016، أعاد الحلفاء التأكيد على التفويض الدفاعي لحلف الناتو، واعترفوا بالفضاء الإلكتروني كمجال للعمليات يجب أن يدافع فيه الناتو عن نفسه بفعالية كما يفعل في الجو والبر والبحر. وقدم الحلفاء أيضاً تعهداً للدفاع

السيبراني في يوليو 2016 لتعزيز دفاعاتهم الإلكترونية، واستمروا في تعزيز مرونتهم الوطنية على سبيل الأولوية.

- يعزز الناتو قدراته الإلكترونية، من خلال التعليم والتدريب والتمارين؛ حيث يلتزم الحلفاء بتعزيز تبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة في منع الهجمات الإلكترونية والتخفيف من حدتها والتعافي منها.

- إن فرق الرد السريع عبر الإنترنت التابعة لحلف الناتو، على أهبة الاستعداد على مدار 24 ساعة في اليوم لمساعدة الحلفاء، إذا طُلب ذلك وتمت الموافقة عليه. وفي قمة الناتو 2018 في بروكسل، وافق الحلفاء على إنشاء مركز عمليات الفضاء الإلكتروني كجزء من هيكل القيادة المعزز لحلف الناتو، كما اتفقوا على أن الناتو يمكنه الاعتماد على القدرات السيبرانية الوطنية للعمليات والمهام. وفي فبراير 2019، أقر الحلفاء دليل الناتو الذي يحدد عددًا من الأدوات لزيادة تعزيز قدرة الناتو على الاستجابة للأنشطة الإلكترونية التراكمية الخبيثة الهامة.

- يتعاون حلف الناتو والاتحاد الأوروبي (EU) من خلال الترتيب الفني للدفاع السيبراني، والذي تم توقيعه في فبراير 2016. وفي ضوء التحديات المشتركة، يعمل الناتو والاتحاد الأوروبي على تعزيز تعاونهما في مجال الدفاع الإلكتروني، ولا سيما في مجالات تبادل المعلومات والتدريب والبحوث والتمارين. ويعمل الناتو على تكثيف تعاونه مع الصناعة من خلال الشراكة الإلكترونية الصناعية للناتو.

- في قمة الناتو لعام 2021 في بروكسل، أقر الحلفاء سياسة شاملة جديدة للدفاع السيبراني، والتي تدعم المهام الأساسية لحلف الناتو وموقف الردع والدفاع الشامل لتعزيز مرونة الحلف. يستخدم الحلفاء حلف الناتو كمنصة للتشاور السياسي، ومشاركة المخاوف بشأن الأنشطة السيبرانية الخبيثة وتبادل الأساليب والاستجابات الوطنية، فضلاً عن النظر في الاستجابات الجماعية المحتملة. ويروج الحلفاء لفضاء إلكتروني حر ومنفتح وسلمي وآمن، ويواصلون الجهود لتعزيز الاستقرار وتقليل مخاطر الصراع، من خلال دعم القانون الدولي والمعايير الطوعية لسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني.

قسم الاستخبارات⁽¹³⁾؛

أنشأ الحلف قسمًا جديدًا للاستخبارات والأمن (JISD) عام 2017 في مقر الناتو.

ويهدف هذا القسم إلى جعل المعلومات الاستخباراتية ملائمة بقدر الإمكان للحلفاء، في إطار التركيز على أولويات القيادة، وتعزيز الوعي بتقديرات الموقف وصنع السياسات. كما يهدف قسم الاستخبارات إلى العمل على منع التسريبات واستغلال الثغرات الأمنية من قبل الخصوم، ومشاركة المعلومات الاستخباراتية ومعالجتها بشكل أفضل في حلف الناتو، من خلال تنمية قواعد التقنية وتعزيز إمكانيات التشغيل البيئي لأنظمة تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات.

ولتحقيق ذلك، كان لا بد من تقريب التقييمات قدر الإمكان من مجلس شمال الأطلسنطي واللجنة العسكرية والقيادة العليا للحلف. ولهذا الغرض تم إنشاء أول فرقة مدنية وعسكرية مشتركة لحلف الناتو في المقر؛ حيث تم دمج وحدات الاستخبارات المنفصلة، ومكتب الأمن التابع لحلف الناتو (NOS) في القسم المشترك للاستخبارات؛ حيث تتعاون الإدارة الجديدة مع عمليات قيادة الحلفاء (ACO) وقيادة التحول (ACT). وتم تحديد مجموعة من مشاريع الإصلاح الرئيسية وترتيب أولوياتها وتنفيذها بشكل مشترك.

تمويل الناتو⁽¹⁴⁾:

- يقدم الحلفاء مساهمات مباشرة وغير مباشرة في تكاليف إدارة الناتو وتنفيذ سياساته وأنشطته. يتم تمويل ميزانيات وبرامج الناتو ذات التمويل المشترك من خلال المساهمات المباشرة، وتعادل 0.3 % فقط من إجمالي الإنفاق الدفاعي للحلفاء، أي ما يعادل حوالي 2.5 مليار يورو لإدارة المنظمة بأكملها وقيادتها وبنيتها التحتية العسكرية.
- المساهمات غير المباشرة - أو الوطنية - هي الأكبر، وتأتي - على سبيل المثال - عندما يلتزم أحد الأعضاء بالقدرات و/ أو القوات لعملية عسكرية ويتحمل تكاليف قرار القيام بذلك. ويتم تقديم مساهمات مباشرة لتمويل ميزانيات وبرامج الناتو للمتطلبات التي تخدم مصالح جميع الأعضاء الثلاثين - ولا يمكن أن يتحملها أي عضو بمفرده -، مثل أنظمة الدفاع الجوي أو أنظمة القيادة والتحكم على مستوى الناتو.
- كما يساهم جميع الحلفاء الثلاثين في ميزانية الناتو على صيغة متفق عليها لتقاسم التكاليف على أساس الدخل القومي الإجمالي، والذي يمثل نسبة صغيرة

من ميزانية الدفاع لكل عضو. هذا هو مبدأ التمويل المشترك، ويوضح تقاسم الأعباء في العمل.

- وتستخدم ترتيبات التمويل المشترك لتمويل الميزانيات الرئيسية لحلف الناتو: الميزانية المدنية (تكاليف التشغيل في المقر الرئيسي لحلف الناتو)، والميزانية العسكرية (تكاليف هيكل القيادة المتكامل)، وبرنامج الاستثمار الأمني لحلف الناتو (البنية التحتية العسكرية وقدرات معينة).
- يمكن أيضًا تمويل المشاريع بشكل مشترك، مما يعني أنه يمكن للدول المشاركة تحديد المتطلبات والأولويات وترتيبات التمويل، بينما يوفر الناتو الإشراف السياسي. وتتمتع ميزانية الناتو بآليات حوكمة ورقابة قوية؛ حيث يقرر الحلفاء معًا ما هو مؤهل للتمويل المشترك، ويقررون المبلغ الذي يتم إنفاقه كل عام، ويضعون أرقامًا للتخطيط على المدى المتوسط. ويتم الإشراف على عملية التمويل من قبل مجلس شمال الأطلنطي، ويديرها مجلس سياسة الموارد والتخطيط، ويتم تنفيذها من قبل لجنة الميزانية ولجنة الاستثمار.

سادسًا | الرؤية الاستراتيجية الجديدة للحلف:

أقر الحلف في مؤتمر مدريد 2022 أحدث الوثائق الخاصة بالرؤية الاستراتيجية للحلف، واستحوذت التهديدات والمتغيرات في بيئة الأمن الدولي، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى الموقف الأمريكي من الصين، على الرؤية الاستراتيجية للحلف 2022 التي تتضمن 49 بندًا، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية، وهي: الأول: مدى تماسك الحلف، ودوره في تعزيز استراتيجية "الأمن الجماعي" لأعضائه بعد 7 عقود على إنشائه تقريبًا، وكيف أصبحت ظروف وأوضاع بيئة الأمن الدولي تشكل دافعًا لتنمية قدرات الحلف لمواكبة ما يجري في مختلف الساحات، ليس فقط تلك الساحات التقليدية التي كان يعمل فيها إبان الحرب الباردة وفي أعقابها، وإنما توسعت دوائر تلك الساحات لتشمل مناطق المجال الحيوي، ووفقًا لمصالح الأعضاء أو تلك الساحات التي تشكل مصدرًا للتهديد، ليس فقط في ظل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية؛ حيث تشير الوثيقة إلى الساحة الآسيوية، بالإضافة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كمناطق تمثل أولوية للحلف في ظل تمدد المنافسين،

بالإضافة إلى ظواهر الأمن غير التقليدية والجريمة المنظمة في ظل حالة الهشاشة الأمنية التي تشهدها تلك المناطق.

الثاني: مصادر التهديد الضاغطة على الحلف، والتي تتمثل في كل من روسيا والصين، على الرغم من التفرقة في التعامل مع القوتين، فإن سياسية الردع والدفاع هي القاسم المشترك، مع استثناء استمرار سياسية الحوار مع الجانب الصيني، وتتضمن سياسات الردع والدفاع، والإشارات العديدة والواضحة فيما يتعلق بسياسية الردع النووي على اعتبار أن التحالف هو تحالف نووي بالأساس، وفي هذا السياق تضمنت ديباجة الوثيقة المهام الأساسية الثلاثة للحلف بما يُعرف بنهج (360) درجة؛ حيث تتنوع تلك المهام ما بين الردع والدفاع ومنع الأزمات وإدارتها، مع الالتزام بالمادة (5) من ميثاق الحلف، والتي تمثل العمود الفقري بحسب الوثيقة للدفاع الجماعي، وتعزيز المرونة collective resilience الفردية والجماعية والميزة التكنولوجية.

الثالث: التأكيد على استمرار سياسية الباب المفتوح، والتي أطلقت عليها الوثيقة "البلدان الطامحة للانضمام للحلف"، كونها تتشابه أمنياً مع دول الحلف، وحددت الوثيقة هذه البلدان (البوسنة والهرسك وجورجيا وأوكرانيا)، وباستثناء البوسنة والهرسك، فإن كلاً من أوكرانيا وجورجيا كدولتين طامحتين للانضمام للحلف، تؤكد على أن الحلف لن يغير سياسته تجاه روسيا التي تعترض تحديداً على انضمام هاتين الدولتين، وبالتالي فإن الحديث عن عدم انضمامهما هو مجرد ترحيل للأزمة بين الحلف وموسكو، فمرة أخرى أعادت الرؤية الاستراتيجية في هذا الصدد تسليط الضوء على قمة بوخارست (أبريل 2008)، علماً بأن تلك القمة تضمنت مراجعة طلبات من جانب جورجيا وأوكرانيا في ديسمبر من العام ذاته، إلا أن روسيا استبقت الأمر بشن حرب على جورجيا في أغسطس 2008، ما أجل النظر في تلك الطلبات، ومرة أخرى تأجلت بعد سيطرة روسيا على القرم.

سابعاً | الرؤية الاستراتيجية والحرب الروسية الأوكرانية:

استحوذت الحرب على مساحة رئيسية من الرؤية الاستراتيجية للحلف، والتي حددتها في جملة من التهديدات، وهي:
زعزعة استقرار البيئة الأمنية للحلف: ففي ديباجة الرؤية تمت الإشارة إلى أن الحرب

الروسية على أوكرانيا أدت إلى زعزعة السلام وتغيير البيئة الأمنية للحلف بشكل خطير. وعبر كافة البنود التي تضمنتها الرؤية، هناك هجوم وانتقاد للسلوك الروسي، الذي تصفه بـ "الوحشي" وغير القانوني، والمتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، و"الاستبدادي"، والمخاوف في الوقت ذاته من تمدد هذا السلوك إلى خارج أوكرانيا. وفي بند آخر تمت الإشارة إلى روسيا باعتبارها "أكبر تهديد" للبيئة الأطلنطية والأوروبية، في ظل مساعي روسيا لإقامة مناطق نفوذ وسيطرة مباشرة بالإكراه والتخريب والعدوان، وعبر أدوات تقليدية مثل الحرب في أوكرانيا، والحرب غير التقليدية أو حروب الظل مثل الحرب السيبرانية، وفي كل الحالات الاعتماد على "القوة" لتحقيق الأهداف الروسية، ومنها القوة "النووية".

الضغط الجيوبوليتيكي: حددت الرؤية الاستراتيجية للحلف ساحات التهديد الجيو-استراتيجي لزعزعة استقرار الحلف في العديد من الساحات، من البلطيق إلى البحر الأسود والبحر المتوسط، إلى جانب تكاملها العسكري مع بيلاروسيا. ويعتبر الناتو أن الحرب على أوكرانيا جزء من الضغط الجيوبوليتيكي على دول الحلف من الناحية الشرقية، بينما يعتبر أن كافة السياسات التي ينتهجها الحلف لا تشكل تهديداً لروسيا. وفي الوقت ذاته كشفت الوثيقة عن أنه لا يزال على استعداد لفتح قنوات اتصال مع موسكو لإدارة المخاطر وتخفيفها، وعليه سيواصل الحلف تعزيز قدرات أعضائه على الصمود ضد الإكراه الروسي لحين عودة موسكو عن تلك السياسة.

الإكراه النووي: من الجانب الروسي، وهي النقطة التي يبرر بها الحلف دعم قدراته النووية بهدف الحفاظ على السلام ومنع الإكراه وردع العدوان الروسي، مع الإشارة إلى أن الحلف لن يلجأ إلى "الاستخدام" بحكم أن الظروف التي تستدعي ذلك لا تزال بعيدة، لكن في نفس الوقت يتطلب الأمر من الحلف اتخاذ وضع الاستعداد واعتماد سياسة الردع المتبادل. مع الوضع في الاعتبار أن ما يتمتع به الحلف من قدرات وإمكانيات يفوق ما تتمتع به روسيا، وكفيل بفرض تكاليف على روسيا.

التهديد الصيني: اعتبرت الوثيقة أن الطموحات الصينية المعلنة تمثل سياسات قسرية تشكل تحدياً لمصالح وأمن وقيم الحلف، بالنظر إلى أن الصين تستخدم مجموعة واسعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية لزيادة تواجدها العالمي، كما تستهدف العمليات الهجينة والسيبرانية الخبيثة للصين -بحسب

الرؤية الاستراتيجية - وخطاب المواجهة والمعلومات المضللة، الحلفاء، وتضرباً من التحالف. بالإضافة إلى مساعي الصين في التحكم في القطاعات التكنولوجية والصناعية الرئيسية، والبنية التحتية الحيوية والمواد الاستراتيجية وسلاسل التوريد، وتسعى جاهدة لتقويض النظام الدولي القائم على القواعد، بما في ذلك المجالات الفضائية والإلكترونية والبحرية. كما ربطت الرؤية الاستراتيجية للناشئين الصين وروسيا كتهديد مشترك، من زاوية تعميق الشراكة بينهما على المستوى الثنائي، مشيرة إلى أن الهدف منها هو تقويض النظام الدولي الذي يتعارض مع مصالح وقيم الحلف. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الحلف لا يزال منفتحاً على الشراكة البناءة مع الصين، لكن يعود الحلف مرة أخرى لتوضيح سياسات المواجهة التي تتطلب موقفاً جماعياً لأعضاء الحلف تجاه الصين، ومنها تعزيز القدرة على الصمود والاستعداد والحماية من تكتيكات الصين القسرية.

1. SUPREME HEADQUARTERS ALLIED POWERS EUROPE. <https://shape.nato.int/>
2. Military Committee. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_49633.htm
3. Nuclear Planning Group (NPG). https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_50069.htm
4. Allied Command Operations (ACO). <https://2u.pw/bB1zke>
5. NATO ALLIED COMMAND TRANSFORMATION (ACT). <https://2u.pw/XR5ZXP>
6. Allied Command Transformation. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52092.htm
7. NATO'S DEPLOYABLE AIR SURVEILLANCE AND CONTROL UNIT STARTS DEPLOYMENT EXERCISE. <https://ac.nato.int/archive/2021/RADT-II-21-Starts>
8. Summit meetings of Heads of State and Government. https://www.nato.int/cps/en/natolive/events_84074.htm
9. NATO: A View from Central Europe. <https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2009-5-page-85.htm>
10. Resilience Committee. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_50093.htm
11. NATO 2022 STRATEGIC CONCEPT. <https://www.nato.int/strategic-concept/>
12. Cyber defence. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_78170.htm
13. A new era for NATO intelligence. <https://www.nato.int/docu/review/articles/2019/10/29/a-new-era-for-nato-intelligence/index.html>
14. Funding NATO. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_67655.htm#:~:text=It%20is%20financed%20from%20national,holder%20of%20the%20civil%20budget

الفصل الثامن

حلف شمال الأطلسي: تحديات المستقبل

تمهيد

عندما وقَّع الأعضاء المؤسسون لحلف الناتو على معاهدة شمال الأطلسي في 4 أبريل 1949م، أعلنوا أنهم "مصممون" على توحيد جهودهم للدفاع الجماعي وللحفاظ على السلم والأمن". وكان التهديد الأكبر لهذه الأهداف هو وقوع هجوم عسكري مُعادٍ؛ ما استلزم بنداً في المعاهدة ينص على أن "الأطراف يتفقون على أن شن هجوم مسلح ضد أي واحد أو أكثر منهم في أوروبا أو أمريكا الشمالية سيُعتبر هجوماً عليهم جميعاً". والآن تغيرت التهديدات التي تواجه أعضاء الحلف بشكل كبير، وأصبح على التحالف أن يواجه مجموعة من التحديات التي نشأت واتسع نطاق تداعياتها، بدءاً من الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتفشي عدم الاستقرار، وتوسع المنافسة الاستراتيجية، وانتشار الأسلحة النووية، إلى القرصنة والهجمات السيبرانية حتى انقطاع إمدادات الطاقة.

ومع إدراك خطورة هذه التهديدات التي تواجه أعضاء الحلف في الوقت الراهن، من المؤكد أن الحلف سيرد بشكل جماعي على أي اعتداء يهدد الأمن السياسي أو الاقتصادي أو السلامة الإقليمية لدولة عضو، سواء كان الاعتداء من دولة خارجية أو من كيان غير حكومي. ومع اندلاع صراعاتٍ خارج أوروبا قد تنشأ بعض التهديدات خارج منطقة معاهدة شمال الأطلسي، وقد تحمل تلك التهديدات الخطورة ذاتها على الحلف، وينبغي له كشفها ومواجهتها، وإزاء هذه التحديات، أصبح مُحتملاً على الناتو أن يوسِّع تعاونه مع الديمقراطيات غير الأوروبية، مثل أستراليا واليابان، ومع الاتحاد الأوروبي، وأن يتبنَّى نظرة رصينة تجاه ما يجب على الحلف وأعضائه القيام به في المستقبل للحفاظ على دوره في مواجهة البيئة الاستراتيجية الحالية المُثقلَة بمختلف الاضطرابات.

تخطى دراسة مستقبل حلف شمال الأطلسي "الناتو" بوصفه منظمة غربية وجزءاً من نظام دولي غربي، بأهمية تكتسبها من أثار المتغيرات التي تبورت خلال العقد الماضي، والتي أوردت معها تصورات معاصرة لفهم دور ومستقبل الناتو. اقترن ذلك بتحول موازين القوة من الغرب باتجاه الشرق والجنوب، فضلاً عن التغيير في طبيعة تفاعلات هذا النظام كماً ونوعاً. وتزامن التغيير مع موقف الولايات المتحدة من المؤسسات المتعددة الأطراف التي أسهمت بشكل فاعل في تأسيسها لمواجهة الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة. واتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالميل إلى الانفراد والعمل خارج هذه المؤسسات؛ إذ رأت فيها قيوداً لا مبرر لمواصلة الالتزام بها، وهو ما سينعكس على مستقبل حلف الناتو.

انتبه العالم إلى طبول الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى زعزعة السلام وتغيير البيئة الأمنية بشكل خطير. ويرى الحلف أن وجود أوكرانيا القوية المستقلة يعد أمراً حيوياً لاستقرار المنطقة الأوروبية الأطلسية. وقد أثارَت العملية تفكير حلف الناتو في أهمية توسيع قوة الردع الخاصة به، تحسباً لأي تطورات مستقبلية. وعلى الجانب الآخر، تبرز جمهورية الصين الشعبية التي تستخدم مجموعة واسعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية لزيادة حضورها العالمي وترسيخ قوة مشروعها، بينما تظل غامضة بشأن استراتيجيتها ونواياها وحشدها العسكري. وفي خضم هذه التغيرات التي يشهدها عالم اليوم، وفي قمة تاريخية بإسبانيا عُقدت في أواخر يونيو 2022م، توافق أعضاء الناتو على أكبر إصلاح لدفاعاته منذ الحرب الباردة.

أولاً | مستقبل الناتو.. رؤية إيجابية وأخرى سلبية:

على مدار العقد المقبل، ستعتمد قدرة الناتو على التكيف والبقاء، على الدوافع الخارجية والداخلية؛ إما للتماسك وإما للانقسام. وتشمل الدوافع الخارجية التهديدات والفرص التي تواجه الحلف وأعضائه، ومدى توافق شركاء أمن ودفاع أكفاء آخرين، ودرجة تأثير المنافسين. وتشمل الدوافع الداخلية لحلف الناتو، الهوية والقيم المشتركة، والتماسك السياسي حول المصالح المشتركة، ووجود أو غياب القيادة الأمريكية، ودرجة تقاسم المسؤولية في الناتو، وتوجُّه وتماسك الحكومات الوطنية. تخلق هذه العوامل مجتمعة قوى جاذبة وأخرى طاردة يمكنها بالتناوب دفع الدول الأعضاء في الناتو ليتجمعوا معاً أو ليتفككوا أحاداً. ولما كان المستقبل لا يمكن التنبؤ به بطبيعته، نعرض فيما يلي رؤيتين متعارضتين لمستقبل الناتو: الأولى إيجابية تبشر بتعظيم الحلف وتعزيد أركانه، والأخرى سلبية تنذر بانهيائه وتقويض أركانه.

(أ) المسار الإيجابي.. تنشيط الناتو:

في هذا المسار يضع حلفاء الناتو نصب أعينهم وحدة الهدف والإرادة السياسية، ويحشدون الموارد المالية لاستعادة الاستثمار وتقوية الحلف وتأهيله للعقد المقبل. يؤكد المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو لعام 2022م أن الدفاع الجماعي هو مهمته الأولى مع تأكيد مهامه الأساسية الأخرى في إدارة الأزمات والأمن التعاوني، بالإضافة إلى مرونة التعامل. وفي حين أن هناك بعض الاختلافات في النهج أو تحديد الأولويات الوطنية، يتفق الحلفاء، على نطاق واسع، على التحديات والفرص الأمنية التي تواجه الناتو في العقد المقبل، ويتخذون خطوات فعالة لضمان قدرته على معالجتها. وتشمل هذه الخطوات تحسين موقف الردع والدفاع لحلف الناتو من بحر البلطيق إلى البحر الأسود، وإدارة التحديات الأمنية التي تفرضها الصين، والاستمرار في إدخال تقنيات جديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، وأنظمة الأسلحة المستقلة والبيانات الضخمة Big Data، التي تساعد الناتو على المنافسة بشكل أكثر فاعلية. ومن خلال التنسيق عن قرب بين الاتحاد الأوروبي وأعضاء التحالف، يعمل الناتو على تحسين قدرته على تحمل الصدمات، كما أن الاستثمارات الفردية والجماعية في الابتكار تساعد الحلفاء على الحفاظ على تفوقه التكنولوجي.

وفيما يتعلق بالتحوُّط إزاء التهديدات، يتحرك الحلفاء في اتجاه أكثر واقعية رداً على زيادة النشاط الروسي العسكري والهجين والسيبراني، واستمرار عدم الاستقرار على طول

حدود أوروبا، وضغط الصين الاقتصادي والسياسي على الحلفاء وعلى القواعد والأعراف الدولية، وهم يدركون أن المحاولات الوطنية أو الأوروبية للتعامل مع هذه التهديدات غير كافية، وأن التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة والشركاء العالميين ممن لهم الفكر نفسه، ضروري لمواجهةها بشكل فعال.

توافر البدلاء من شركاء الأمن: يواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية منفردة تعزيز قدراتها الأمنية والدفاعية بطرق مكملة لحلف الناتو. إن القيادة الفرنسية والألمانية والمملكة المتحدة والقدرات العسكرية المحسنة هي مفتاح هذا التطور. ومع ذلك، لا يُنظر إلى الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي على أنه بديل قابل للتطبيق لحلف الناتو. ويواصل الحلفاء لأسباب سياسية وعسكرية، تقديرهم للوجود الأمريكي القوي في أوروبا. كما يؤدي الحوار المتزايد بين الحلفاء والتعاون العملي مع شركاء الناتو، بما في ذلك دول المحيطين الهندي والهادئ وكيانات القطاع الخاص، إلى منح حلف الناتو نطاقاً أوسع من خيارات الاستجابة الفعالة والمبتكرة.

التأثير المعاكس: تواصل الجهات الفاعلة المعادية محاولة تقويض الديمقراطية الأمريكية والأوروبية وتقسيم الناتو. تتحد الولايات المتحدة وأوروبا لكشف وردع الجهود الروسية والصينية للفصل بين الناتو والاتحاد الأوروبي. وتُعد الجهود المبذولة لبناء المرونة في حلف الناتو والدول الأعضاء بشكل فردي فعالة في معالجة العديد من نقاط الضعف المجتمعية التي سمحت سابقاً بالفساد والمعلومات المضللة. يعمل الناتو مع الاتحاد الأوروبي والدول التي لها الفكر ذاته لمواءمة جهود الاتصالات الاستراتيجية وحماية سلاسل التوريد والبنية التحتية الحيوية وشبكات الطاقة من تأثير الخصوم.

الهوية والقيم والاهتمامات المشتركة: يفكر الحلفاء في هويتهم المشتركة ويعيدون الالتزام بالقيم والمبادئ التأسيسية لحلف الناتو. وإدراكاً منهم بأن التراجع الديمقراطي الداخلي يمثل أيضاً تهديداً أمنياً خارجياً، يتفوقون على مراقبة وتقييم التزام الأعضاء بهذه القيم والمبادئ، ويرفعون التكلفة السياسية على مخالفي القواعد. على الصعيد الداخلي، فإن الاستخدام الأكثر فاعلية للأدوات السياسية لحلف الناتو يتيح إجماعاً أكبر بين الحلفاء. إن التعديلات التي أدخلت على عملية صنع القرار وهيكل القيادة، وبالأخص للسماح بالتحرك من قبل مجموعة فرعية من الحلفاء، ستمكن الحلف من الاستجابة بسرعة ومرونة أكبر إزاء مجموعة كاملة من التهديدات.

القيادة الأمريكية: تواصل الولايات المتحدة لعب دور قيادي في حلف الناتو، ودفع عجلة التقدم في تقاسم الأعباء والتحديث والابتكار، وهي تتشاور بصدق مع الحلفاء وتأخذ في الاعتبار مصالحهم ومخاوفهم وأفكارهم قبل اتخاذ قرار يؤثر على الأمن الجماعي لحلف الناتو. وعند التركيز على المحيطين الهندي والهادئ، تصبح الولايات المتحدة أكثر ارتياحًا للسماح للحلفاء الآخرين بالقيادة في المجالات التي لديهم فيها مصلحة أو تميز. يدعم الرأي العام والكونجرس في الولايات المتحدة الالتزام المتجدد بدعم الناتو، مع الاعتراف بأنه قوة تضاعف مصالح الولايات المتحدة، وكيان يدافع عن القواعد والأعراف الدولية التي تفيد الولايات المتحدة.

تقاسم المسؤولية: يواصل غالبية الحلفاء زيادة ميزانياتهم الدفاعية وإنفاقها بحكمة أكبر. إنهم يوفون بأهداف التخطيط الدفاعي لحلف الناتو ومقاييس الاستعداد، كما يوافقون على زيادة متواضعة في التمويل المشترك بحيث يساهم الحلفاء غير المشاركين في القوات بنصيبهم العادل. من ناحية الاستحواذ، يسعى الحلفاء إلى إيجاد حلول مجمعة متعددة الجنسيات لسد النقص في قدرات الناتو، ويتعاونون بشكل فعال في الابتكار من خلال برنامج تسريع الابتكار الدفاعي التابع لحلف الناتو، وصندوق الدفاع الأوروبي، والمنصات الثنائية مثل معاهدة التعاون التجاري الدفاعي بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وهذا يمكّنهم من الحفاظ على تفوقهم التكنولوجي على المنافسين والحفاظ على معرفتهم وقواعدهم الصناعية الدفاعية. تلعب الطبيعة غير العسكرية للعديد من التحديات الأمنية المستقبلية دورًا في تعظيم قوة الاتحاد الأوروبي، وتثبت أنه شريك طبيعي لحلف الناتو في مجالات مثل الأمن السيبراني والفضاء والمرونة. فيما يتعلق بالبعد النووي لحلف شمال الأطلسي، تقوم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بتحديث ترساناتها النووية والسياسات المرتبطة بها، وتؤكد المملكة المتحدة مجددًا أن قواتها النووية تمتد لحماية حلفاء الناتو، وتفعل فرنسا الشيء نفسه بالنسبة لأعضاء الاتحاد الأوروبي.

الديناميكيات الوطنية: في حين أن القوى القومية والشعبوية في الدول الأعضاء في الناتو لا تختفي تمامًا، فإن نفوذها يتضاءل عندما تفشل هذه النماذج في تحقيق زيادة أمنية أو نمو اقتصادي. يرى الحلفاء أن التعاون المتعدد الجنسيات مع الدول التي تتشارك التفكير ذاتها ضروري لتحمل المنافسة مع القوى الصاعدة مثل الصين.

(ب) المسار السليبي .. حل الناتو:

تتسارع وتيرة الاضمحلال التدريجي للتماسك والإرادة السياسية والمصدقية والقدرة العسكرية وأهمية التحالف من خلال عدة عوامل تشمل الانكماش الاقتصادي، وزيادة القومية، وغياب القيادة الأمريكية، وتباين المصالح، وتصور التهديدات، وتجاهل القيم والمصالح المشتركة. وتنخفض ميزانيات الدفاع في الولايات المتحدة وأوروبا، وتُعطي الدول الأولوية لاحتياجات الدفاع الوطني للعمليات المتعددة الأطراف. تؤدي هذه التوترات إلى صراع مفتوح بين العديد من الحلفاء، بما في ذلك اليونان وتركيا اللتين تظلان في تحدٍّ مستمر بشأن أنشطتهما وحقوقهما في شرق البحر المتوسط، وهم يحتجزون خطط الدفاع والتدريب والتمارين والبعثات التابعة لحلف الناتو رهائن.

أخيراً، يبدو الناتو مفتقراً إلى الإرادة السياسية والقدرة العسكرية للوفاء بمهامه الأساسية، ويستدل على ذلك بالعديد من الأحداث؛ فمثلاً تنشيط الهجمات الإلكترونية التي تعطل الشبكة الكهربائية في العديد من دول الناتو، مع بث معلومات استخباراتية تفيد بأن روسيا تقف وراء الهجوم، ولكن الحلفاء يتشككون في مصداقيتها، ويفشل حلف شمال الأطلسي في الرد. في حدث آخر، تدعي روسيا أن انتهاك وحدة أراضي ليتوانيا مؤقتاً ضروري للدفاع عن بيلاروسيا، وعلى الرغم من انزعاج الحلفاء، فإن معظمهم يتعاضون عن الحدث لتجنب التصعيد، ويفشل الناتو في تطبيق المادة 5، بينما تقوم مجموعة من الحلفاء بالدفاع عن ليتوانيا خارج إطار التحالف.

بيئة التهديد والفرص: تبرز مظاهر الهجرة والإرهاب وتغير المناخ والقومية المتنامية باعتبارها الاهتمامات الأساسية لحلفاء الناتو الأوروبيين. ويتأتى ذلك من أحوال عدم الاستقرار المتزايد على طول محيط أوروبا والانكماش الاقتصادي الحاد، لا سيما في جنوب أوروبا. وبينما يدرك الحلفاء الطبيعة العدوانية لبعض أنماط السلوك الروسي والصيني، يختارون مواجهة ذلك بمزيج من الدبلوماسية والنفوذ الاقتصادي مع تجنب الأعمال الاستفزازية. وتدهور البيئة الأمنية في أفغانستان بسرعة ويسود الانقسام القبلي والعرقى؛ ما يوجب عدم الاستقرار الإقليمي ويؤدي إلى تدفق اللاجئين إلى دول الناتو، وخاصة تركيا. وتنهار خطط الناتو لتدريب المدنيين الأفغان وقوات الأمن الوطنية الأفغانية بسبب فشل الحلفاء في الوفاء بالتزاماتهم المالية أو توفير

المدرسين، وتتضاءل مصداقية الناتو، بسبب التخلي عن الحكومة الأفغانية وعودة طالبان إلى السلطة، والتدافع المهين لإخلاء مطار كابول الدولي وأي أفراد مدنيين أو عسكريين من الناتو.

توافر البدلاء من شركاء الأمن: يثبت الاتحاد الأوروبي أنه أكثر فاعلية من حلف الناتو في مواجهة التحديات الأمنية التي تهم كثيرًا حلفاء الناتو الأوروبيين ممثلة في الهجرة والإرهاب والمناخ والقومية. ومع توجه بعض الحلفاء الأوروبيين للحد من دور الناتو في الأمن والدفاع السيبراني، وبناء المرونة، وإدارة التقنيات الناشئة والمدمرة، أصبح الاتحاد الأوروبي أيضًا جهة فاعلة أمنية قابلة للحياة في هذه المجالات. وابتعد الحلفاء الأوروبيون عن التحوط من رهاناتهم الأمنية بين الناتو والاتحاد الأوروبي لإعطاء الأولوية للترتيبات الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي خارج الناتو. وإدراكًا لفقدان الحلف أهميته حتى بين أعضائه، فإن شركاء المحيطين الهندي والهادئ المتشابهين في التفكير ينسحبون من حلف الناتو لصالح الاتحاد الأوروبي أو يختارون دولًا أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

التأثير المعاكس: مع استشعار الصين ضعف الناتو وفك ارتباط الولايات المتحدة، تشن هجومًا كاسحًا جديدًا لتأمين وصولها إلى الأسواق الأوروبية. تتطلع الدول الأوروبية إلى تعزيز اقتصاداتها المتعثرة من خلال التجارة مع الصين. أما روسيا، التي تستشعر اللحظة المناسبة لتأمين تخفيف العقوبات وتقويض سبب وجود الناتو، فتتصرف بشكل أكثر قبولًا تجاه الحلفاء الذين يسعون إلى علاقة أكثر تعاونًا معها من أجل تقليل أعبائهم الأمنية. يؤدي هذا إلى جرّ العديد من الأوروبيين إلى شعور زائف بالأمن، ويُقدِّرون أنه مع فكاك الولايات المتحدة وسحب استثماراتها من حلف شمال الأطلسي، فقد حان الوقت لعقد صفقة كبرى مع الكرملين تتضمن حل التحالف في مقابل اتفاق جديد، وترتيبات أمنية أكثر شمولًا. ومن شأن تلك الترتيبات أن تُعجِّل الانسحاب العسكري الأمريكي من أوروبا.

الهوية والقيم والاهتمامات المشتركة: أصبح من الواضح أن فكرة حلف الناتو على أساس الهوية والقيم المشتركة كانت وهمًا لبعض الوقت. وهذه الميول الشعبوية والقومية التي كانت موجودة عندما كان الاقتصاد جيدًا باتت تتقوض مع الانكماش الاقتصادي. وداخل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، يمضي التراجع الديمقراطي دون رادع،

ويخلق نقاط ضعف مجتمعية، مثل الفساد الذي يستغله الخصوم. وتخو جاذبية الناتو للأعضاء الجدد وتهتم مصداقيته كقوة من أجل الإصلاح مع تصور أنه غير قادر على الحفاظ على كيانه الخاص. وهكذا تتغلب المصالح الوطنية على حساب المصلحة الجماعية.

القيادة الأمريكية: تخفض الولايات المتحدة ميزانيتها الدفاعية حتى في الوقت الذي تواجه فيه بيئة أمنية أكثر طلبًا خارج أوروبا. إنها تفقد صبرها مع فشل الحلفاء الأوروبيين في تحمل نصيبهم من الأعباء، أو الوقوف في وجه روسيا والصين، أو السماح للناتو بالتكيف لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة والناشئة. لا تنظر الولايات المتحدة إلى حلف الناتو على أنه قوة تضاعف نفوذها ومصالحها، بل على أنه يمثل أعباء وقيودًا؛ ولذا سوف تسحب قوات كبيرة من أوروبا وتقلل مساهماتها المالية وقواتها وقدراتها في الناتو.

تقاسم المسؤولية: تؤدي التداخات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 إلى إنهاء سنوات متتالية من النمو في الإنفاق الدفاعي لحلف الناتو. إن الدول التي لديها صناعات دفاعية محلية كبيرة مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، هي فقط التي تحافظ على مستويات أعلى من الإنفاق، ومعظم هذا الإنفاق لا يهدف إلى تلبية متطلبات الناتو، بل إلى الحفاظ على الصناعات الخاصة لتلك الدول. ونتيجة لذلك تتفوق الصين وروسيا على معظم الحلفاء فيما يتعلق بتكنولوجيات الدفاع البازغة، مثل تلك التي تنشأ عن الابتكارات في الذكاء الاصطناعي والحوسبة. وتوافقًا مع عدم إحراز تقدم في الحد من التسليح، ومع صدمة التكلفة المتزايدة لبرامج التحديث النووي، يرفض الكونجرس التمويل الكامل لهذه البرامج؛ ما يقوِّض التوسع في الردع، ويجبر الولايات المتحدة على إعادة النظر في موقفها النووي في أوروبا.

الديناميكيات الوطنية: يترتب على الانكماش الاقتصادي أن تصبح الدول أكثر قومية وحرصًا. يلقي القادة الوطنيون الذين يبحثون عن كبش فداء بسبب مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية باللوم على المنظمات المتعددة الجنسيات، مدعين أنها تقيد دون داع حرية الدول في العمل، مثل الحد من عدد المهاجرين أو التصنيع خارج حدود الانبعاثات. يتعد البعض عن التزاماتهم بموجب المعاهدات الدولية (بما في ذلك ما يتعلق بالعمل المناخي، ومراقبة الأسلحة، وحقوق الإنسان) أو يتجاهلون التزاماتهم

تجاه المنظمات الحكومية الدولية (مثل الناتو، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية)؛ ما يؤدي إلى مزيد من الإضرار بمصداقية هذه المؤسسات.

ثانيًا | عقبات أمام مستقبل التحالف:

لم يتَّخَذ أحدُ القواعد المنظمة لحلف شمال الأطلسي "الناتو"، خلال الحرب الباردة باستثناء فرنسا. ولكن بالنظر إلى أنجرفاته منذ عام 2001م، فإن كل عضو من أعضائه، باستثناء تركيا، كان يفكر في الخروج، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، التي يُعتبر وجودها ضروريًا لاستمرار الناتو. بعد أن تم طرح احتمالية خروج القوة العظمى الأمريكية، عن طريق الرئيس دونالد ترامب، تساءلت الدول الأعضاء عن مستقبل حلف شمال الأطلسي. وحينذاك، ولهذا السبب، شكل الأمين العام للناتو لجنة للتفكير وإعادة النظر، مؤلفة من 10 شخصيات أطلسية، لتحديد ما سيكون عليه الناتو في عام 2030م. قدمت اللجنة المنوط بها التفكير وإعادة النظر، تقريرًا في 25 نوفمبر 2020م. وعلى عكس التوقعات، فإنها لم تقدم تصورًا لآفاق جديدة، ولكنها دعت إلى إعادة التركيز على ما يوحد الدول الأعضاء، أي القيم المشتركة التي حددها المعاهدة المؤسَّسة للتحالف وهي مبادئ الديمقراطية، والحريات الفردية وسيادة القانون.

اعتبر البعض الناتو أداة لطاعة الولايات المتحدة، وأنه لم يكن أبدًا تحالفًا بمعنى منظومة حرّة تتضمّن دولًا مرتبطة بتفكيرها وأهدافها، من أجل تقوية دفاعاتها. على العكس من ذلك، فقد اضطر الجميع منذ البداية إلى قبول وطاعة أمر عسكري أبدي من الولايات المتحدة. من الناحية العملية، فإن الناتو هو فيلق في خدمة وزارة الدفاع الأمريكية "البنّاجون" أولًا، والإدارة الحكومية البريطانية "وايت هول" ثانيًا. وقد أدى هذا الانتهاك الصارخ لمبدأ السيادة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة إلى إجبار الناتو على ممارسة خطاب متحيّز، وخرق قوانين الحلف عند المصلحة. واستشعرت لجنة التفكير وإعادة النظر وجود خلافات داخلية تعوق الإصلاحات، وقد حمل تقرير اللجنة عنوان "الناتو 2030م: متّحدون من أجل عصر جديد"، وجاء فيه:

- تصرّ اللجنة بشدّة على "القيم المشتركة"، ويبدو هذا الإصرار كأنه اتهام للولايات المتحدة وتركيا. إنها تقترح عدم الرد بعد الآن على أوجه القصور أو الإخلال

المحفوظة، "وهو أمر مستحيل عملياً ضد واشنطن"، ولكن اتخذ مبادرات قبل انتهاك هذه القيم خطوة لنسيان الماضي والمُطالبَة بعدم حدوثه مرة أخرى.

• تشير إلى روسيا باعتبارها المنافس الحالي الوحيد وإلى الصين باعتبارها المنافس التالي.

• تُلخّص عمليات الناتو في منطقة التحالف الجغرافية وخارجها، باستثناء تدمير ليبيا، كما يؤكد التقرير أنه عندما يكون جيران الحلف أكثر أماناً، يكون الناتو بدوره أكثر أماناً.

• فيما يتعلّق بالحد من التسلح، فإن اللجنة تتجاوز معاهدة الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، التي أدانتها أيضاً بشدة. وهنا مرةً أخرى، يُعد هذا إدانة للانجراف الحالي للمنظمة.

• بالنسبة إلى موارد الطاقة، ينص تقرير اللجنة بوضوح على حق الناتو في ضمان وصوله الكامل إلى الموارد الهيدروكربونية في العالم، مهما كانت احتياجات القوى الأخرى.

• فيما يخصّ حرب المعلومات، تدعو لجنة التفكير المنظّمة إلى الاعتماد على المواطنين.

• تؤكد اللجنة التزام الجميع بالدفاع عن عضو عند تعرّضه للهجوم (المادة 5)، ثم شرحت، في إشارة إلى سلوك تركيا، أنه لا يمكن الحفاظ على هذا الالتزام إلا إذا كانت هذه الدولة العضو تحترم بدقة "القيم المشتركة" للتحالف.

• أما بالنسبة إلى سير عمل حلف شمال الأطلسي، فتحاول اللجنة منع حدوث انتهاك للنظام الأساسي بذريعة الطوارئ؛ لذلك تدعو إلى إجراء مشاورات لمواكبة الأحداث، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي والشركاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، الذين يُحتمل انضمامهم إلى حلف الناتو.

• أخيراً، على الرغم من الضغوط الأكيدة التي مُورست على أعضاء اللجنة الاستشارية، فإن اللجنة لم تتهرب من المشاكل الحقيقية، بل امتنعت عن إيضاحها. ويدرك الجميع أن التحالف أداة لسيطرة "البنّاجون" و"ايت هول". أما الدول التي ترغب في التحرر منه فتحاول عدم التورط في صراعات جديدة.

ثالثاً | فرنسا تطرح مشروع الاستقلال الاستراتيجي :

يُنظَر إلى مشروع "الاستقلال الاستراتيجي"، الذي طرحته فرنسا، من زوايا مختلفة في شتى دول الاتحاد الأوروبي؛ إذ ترى باريس أن هذا المشروع سيحوّل الاتحاد الأوروبي من قوّة اقتصادية إلى لاعب جيوسياسي دولي مستقلّ عن الولايات المتحدة. وقد حظيت هذه الفكرة بشعبية في أوروبا، لا سيما خلال عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017م حتى بداية 2021م)؛ حيث لم تكن التبعية الأوروبية المتنامية لواشنطن في ذلك الحين مرغوبة، بالمقارنة بعهد الرئيس الأسبق باراك أوباما (2009م-2017م). وفيما يلي استعراض لحجم العوائق والتحديات التي وقفت أمام تحقّق المشروع، وفرص نجاح هذا المشروع الفرنسي للوصول إلى أن تكون أوروبا لاعباً جيوسياسياً دولياً مستقلاً عن الولايات المتحدة.

(أ) العوائق والتحديات أمام المشروع:

تقف المصالح المتضاربة لدول أوروبا، وتركيز كل دولة على علاقاتها الثنائية مع واشنطن، عقبة رئيسية أمام تحقيق الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، كما أن هناك عقبة أخرى، وهي أن الاتحاد الأوروبي - في أهدافه ومفهومه الأساسي - ليس تكتلاً لاستعراض القوّة، ومن المهم التركيز على هذه الحقيقة عند الحديث عن إنشاء أوروبا قويّة.

بالنسبة إلى معظم دول أوروبا، كان إنشاء سوق مشتركة الدافع وراء الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبدأ هذا المشروع الاقتصادي عام 1957م بإبرام اتفاقية روما، التي كانت نواة هذا التكتّل الاقتصادي الأوروبي، وتجسيداً لتكامل السوق الأوروبية المشتركة. ويوضّح هذا الدافع الاقتصادي أن السبب الذي يمنع الاتحاد الأوروبي من أن يصبح قوّة مستقلة على المسرح الدولي، ليس نقص الإمكانيات، بل غيبة الإرادة السياسية؛ إذ لا تُجمع دول الاتحاد الأوروبي على رؤية جيوسياسية واحدة. وتتمثّل عقبة أخرى في أن المشروع الفرنسي يقوم على دعم السيادة الأوروبية، بينما تُعدّ الأطراف الفاعلة الأوروبية الخاصّة، جزءاً من النظام الاقتصادي الدولي القائم على القواعد الأمريكية. وخلال الفترة من 2019م إلى 2020م، دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى بدء حوار مع روسيا دون مشاورات مع باقي شركاء

باريس المهّمين في الاتحاد الأوروبي، وهذا أحد الأسباب عدم تأييد دول البلطيق أو دول أوروبا الشرقية بصورة خاصّة المشروع الفرنسي. ويُضاف إلى ذلك تصريح ماكرون في مقابلة أجرتها معه مجلة إيكونوميست بأنّ الناتوميّت دماغياً. وقد أدّى هذا الانتقاد للناتو والتحرُّك الفرنسي الأحادي الجانب نحو روسيا، إلى تقويض مصداقية ماكرون عند غالبية دول أوروبا والولايات المتحدة، ومن ثمّ يبدو أنّ المشروع الفرنسي مكملٌ لحلف شمال الأطلسي، وليس بديلاً عنه. وإن صحَّ القول، فإنّ الفرنسيين لطالما عدّوا الاتحاد الأوروبي وسيلةً لمواجهة الولايات المتحدة والناتو، وإن واقعية صنّاع القرار في فرنسا جعلتهم يتّخذون موقفاً براجمائياً، ويقدمون مبادرة مشروع باريس على أنّها مكملّة للناتو، وليست منافسةً له. ويؤمن صنّاع القرار الفرنسيون بأنّ هذه البراجماتية، ستساعدهم في إقناع غالبية أعضاء الاتحاد الأوروبي بأهمية مشروع الدفاع الأوروبي.

ومن جانب حلف الناتو، قرّر 30 من رؤساء الدول الأعضاء فيه، خلال القمة الثامنة والعشرين للحلف التي عُقدت في بروكسل في 14 يونيو 2021م، تعزيز شراكتهم الأمنية، وفتح فصل جديد في تاريخ الحلف. وتتمثّل الأهداف الثلاثة الرئيسية لحلف الناتو في الدفاع الجماعي، وإدارة الأزمات، والأمن التعاوني. وتُشكّل أعمال روسيا العدوانية أهم خطرٍ يهدّد تحالف الدفاع الجماعي، لكن خطر الإرهاب المتنامي بات أولويةً تركز عليها أجندة دول حلف الناتو منذ عام 2001م. ثمّ كشفت قمة الناتو السالفة الذكر عن تهديد جديد للحلف، يتمثّل في بروز الصين ونفوذها على الساحة الدولية. وطُرح هذا التهديد على طاولة النقاش خلال القمة؛ إذ دعا قادة الناتو الصين إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، والتصرّف بمسؤولية في النظام الدولي، وأنفقوا على الحاجة إلى الدفاع عن مصالح الحلف الأمنية التي تتعارض مع الصين، والتصديّ للتحديات التي يفرضها النفوذ الصيني المتنامي، وسياسات الصين الدولية. وفي رأي بعض المفكرين فإنّ التهديد الصيني الجديد للنظام الدولي القائم على القوانين، يبدو مغايراً للانتقال السلمي من القيادة البريطانية إلى القيادة الأمريكية للعالم، خلال القرن العشرين، وسيكون هذا التحديّ الصيني الجديد على رأس أجندة دول الناتو في المستقبل المنظور؛ لأنّ الخطر الصيني لا يقتصر على كل دولة في الحلف بصورة منفردة، بل يهدّد الحلف نفسه؛ نظراً إلى ما حقّقه الصين من إنجازات في

التقنيات العسكرية، وبسبب أنشطتها المتزايدة في المجال السيبراني، وتدخّلاتها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط؛ ومن ثم رُبما يتمثل المسار القادم للناٲو - بصفته حلماً عسكرياً - في منع إنشاء تحالف مُناهض للغرب، ومُناهض للهيمنة بين الصين وروسيا وأفغانستان تحت حُكم طالبان وإيران.

كما أنّ النفوذ المتنامي للقوى غير الغربية، مثل روسيا والصين، يُؤثر على مستقبل روسيا، ومن ثم ينبغي للناٲو بصفته تحالفاً عسكرياً، أن يضع دراسة الأنشطة الدبلوماسية/العسكرية غير الغربية، التي تهدد نفوذ دول الحلف في إدارة الأزمات على رأس أجندته. وستكون العقبة الأهم في التصدي لصعود هذه القوى الجديدة هي الانقسامات بين دول الناٲو؛ إذ إنها لا تُجمع على ردّ مشترك على التحدي الصيني الذي قد يتضمّن بعض الدعم من روسيا؛ حيث يدور جدلٌ حاليٌّ بين مؤيدي الحوار والاحتواء الغربيين، ومن يرون ضرورة ردع النفوذيين الصيني والروسي في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز. ولا ينبغي لأطراف هذا الجدل إخفاء مصالحهم المشتركة في الحفاظ على تحالف عسكري يقوم على قيم ديمقراطية، ومُثلٍ مشتركة في حقوق الإنسان.

ولمواجهة هذه التحديات الجديدة والتحديات القديمة، لا بدّ من إدراك أهمّية متانة العلاقات السياسية التي تربط التحالف العسكري "الناٲو"، لا سيما عند التفكير في احتمالية تحوّل أفغانستان تحت حُكم طالبان إلى قاعدة إقليمية للإرهاب الدولي، وإلى دولة موالية للصين، لا سيما أيضاً عند النظر إلى النفوذ الروسي المتنامي في سوريا، وإلى احتمالية تهميش دول الناٲو في العملية الدبلوماسية المتعلقة بإنهاء الحرب فيها. وعلى دول الناٲو أن تأخذ في الحسبان الرابط الجديد بين النزاعات في سوريا ولبنان وجنوب القوقاز، وما يحدث في المسرح الأفغاني/الباكستاني؛ ففي مناطق النزاع تلك يتحرّك المقاتلون (الميليشيات الشيعية والمرتزة الأتراك) من معركة إلى أخرى، ومن ثم على الناٲو إعادة النظر في نهجه الإقليمي تجاه دور الفاعلين العسكريين من غير الدول في الحرب الحديثة.

لقد جرى إضعاف المؤسسات الوطنية في دول مثل سوريا والعراق وأفغانستان، ونقل وانتشار التقنيات العسكرية الجديدة بين الأطراف الفاعلة من غير الدول المعادية للغرب، مثل حزب الله والميليشيات الشيعية في سوريا والعراق والحوثيين في اليمن

وداعش وطالبان في أفغانستان وباكستان. وسهّل تطوُّر التقنيات العسكرية، مثل الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية، كثيرًا على تلك الجماعات، وحسّنت قدراتها في المجالين الدفاعي والهجوم. ويجب أن يردّ الناتو على هذه الوقائع الجديدة، وأن يشمل رده مسألة الدعم الروسي/الصيني لهذه الجماعات، أو العلاقات معهما. أمّا إيران فالردود غير المتماثلة والأنشطة المركبة التي تقوم بها على سبيل المثال، تستلزم تحركًا من الناتو، ولم تُعد الردود التقليدية كافية لحماية أمن دول الحلف.

وأمام الناتو أيضًا تحدّ آخر يكمن في الانتشار النووي الأفقي بين الدول غير النووية، والانتشار العمودي المتمثل في زيادة ترسانة الدول النووية، ومن ثمّ يجب أن ينصبّ تركيز دول الحلف على الأنشطة النووية الروسية والصينية، وعلى تنقيح استراتيجية دول الناتو الدبلوماسية تجاه الدول، التي قد تصبح نوويةً مستقبلاً، مثل إيران.

(ب) فرص نجاح المشروع:

في ظل هذه الظروف، يثور تساؤل عن إمكانية تحقيق مشروع الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، أو إنشاء ركيزة أوروبية داخل حلف الناتو. وهناك بُعدان يُمكن مناقشتهما:

البعد الأول: أنه لا يمكن إغفال مخاوف حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي من تركيا، بعد شرائها نظام الصواريخ الروسي إس 400، وتدريباتها العسكرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وإذا ما كانت ستظل ملتزمةً بألية فض النزاع، التي تهدف إلى تجنّب الصدام المباشر بينها وبين اليونان. وحتىّ إذا ظلّت تركيا عضوًا ملتزمًا بحلف الناتو، فإن ثمة خلافات كبيرة بين أعضاء الحلف. ووفقًا لما ذكره الأمين العام لحلف الناتو فإنّ الحلف يملك القدرة الكاملة على حل هذه الخلافات، والتخفيف من مخاطر أيّ حادثة عسكرية تقع شرق البحر المتوسط؛ نظرًا إلى الوجود العسكري المكثّف للقوات اليونانية والتركية. وعلى الرغم من ذلك، يهدف التحالف العسكري اليوناني-الفرنسي إلى مواجهة التهديد العسكري التركي الملموس لأثينا مواجهةً مباشرة. وتعكس هذه الشراكة العسكرية الجديدة الإرادة السياسية لعضوي الناتو: اليونان وفرنسا، الهادفة إلى التجهيز لمواجهة عسكرية ضد عضو ثالث في الناتو هو تركيا.

البُعد الثاني: الذي يجب تسليط الضوء عليه، فهو أنّ الدور الأوروبي في الساحة الدولية لا يزال مسألة خلاف في أوروبا؛ فمن الحلفاء من يرى أن تعزيز قوّة أوروبا لا يتنافى مع

تعزيز قوّة حلف الناتو، فيما يرى العديد من قادة أوروبا أنّ قوّة أوروبا الاقتصادية ستُعزّز قوتها السياسية، ولا تقصرها على مشروع الدفاع المشترك. أمّا دول البلطيق فلا تزال غير مقتنعة بالفكرة الفرنسية؛ إذ ذكر أحد الدبلوماسيين الفرنسيين أنّه بمجرد التحدّث إليهم عن الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي، يردّدون تحيزهم الكامل للناتو. ولم تتأثّر دول البلطيق حتّى الآن بتصريحات بايدن التي يدعو فيها ضمناً إلى تعزيز الدفاع الأوروبي؛ إذ تُعدّ تلك الدول أي تهديد حقيقي أو مُتصوّر على حلف الناتو مشكلةً وجوديةً؛ بسبب مجاورة روسيا لها.

وتعكس وثيقة رؤية الحلف بشأن الدفاع الأوروبي أثناء رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي طموح باريس في الاستقلال الاستراتيجي. وتحدد الوثيقة المصالح الأوروبية المشتركة، لا سيما فيما يتعلّق بالتعامل مع جيران الاتحاد الأوروبي؛ إذ لا يحظى المقترح الفرنسي الرامي إلى تحقيق الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة بالإجماع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة. وفي أعقاب اتفاقية أوكوس الثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، كرّرت فرنسا التزامها تجاه الناتو، لكنّها وقّعت عقوداً رئيسيةً مع اليونان بتسليمها فرقاطات وطرادات، بالإضافة إلى طلب حديث لشراء طائرات رافال الفرنسية. وتعدّ تركيا الشراكة اليونانية- الفرنسية خطراً يهدّدها، لا سيما أنّ هذه العقود تضمّنت بنداً للمساعدة المتبادلة. وفي هذا السياق، هل يمكن أن يواجه الجيش التركي المجهّز بغواصات ألمانية في يوم ما، السفن اليونانية التي باعتها فرنسا لليونان في بحرايجه؟ وفي النهاية، سيتوقّف تحقيق الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي على قدرة الدبلوماسيين الفرنسيين على إقناع حلفائهم الأوروبيين بضرورة وجود منظّمة أوروبية جديدة بجانب الناتو. وسيعتمد تحقيق المشروع أيضاً على قبول الولايات المتحدة، وقد توافق عليه إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لدوافع سياسية، لكن من المرجّح أن يواجه رفضاً من البنّتاجون.

رابعاً | أزمة أوكرانيا أعادت إحياء الناتو:

في أجواء التصعيد المتبادل بين الغرب وروسيا على محور الأزمة الأوكرانية، صرّح الأمين العام لحلف شمال الأطلسي في السابع من فبراير 2022م، بأنّ "الحلف

يسعى إلى تثبيت وجود عسكري طويل المدى في أوروبا الشرقية لتعزيز قوته الردعية". هذا التصريح ليس مجرد إعلان نوايا أو جملة عابرة في حرب كلامية، بل هو استراتيجية فعلية يمارسها الغرب تجاه روسيا التي لم يتوقف يوماً عن اعتبارها عدوه الأول. رغم تغير الظروف والسياقات التي نشأ فيها حلف شمال الأطلسي (تفكك الاتحاد السوفيتي، وانهيار نظام القطبية الثنائية، وانتهاء الحرب الباردة، وتوحد ألمانيا، وتشكل الاتحاد الأوروبي، وصعود الصين، وتغير البيئة الدولية التي نشأ فيها الناتو تغيراً جذرياً) ظلت روسيا تمثل عدو الغرب الأول، وظل الحلف يتمدد شرقاً دون توقف.

ربما لم يتعرض السلم والأمن الدوليان لتهديدٍ جديٍّ بمستوى خطورة ما وصلت إليه الأزمة الأوكرانية؛ حيث تقف أكبر قوتين عسكريتين في العالم وجهًا لوجه، وهما في أعلى درجات التوتر والاستعداد للحرب. هذا الموقف لا يُقَارَن إلا بأزمة الصواريخ الكوبية قبل ستين عاماً (1962م)؛ حين نصب الاتحاد السوفيتي صواريخه الحاملة لرؤوس نووية قبالة السواحل الأمريكية، ودفع التوتر بين القوتين إلى أقصاه. ما يجري من تسليح غربي مكثف لأوكرانيا الواقعة على الحدود الروسية، رغم أنها لم تصبح بعدُ عضواً في الناتو، يشبه كثيراً أزمة الصواريخ الكوبية، ولكن بصورة معكوسة.

وسواء أتطوّرت الأزمة الأوكرانية إلى غزور روسي وصراع مسلح لا يمكن التنبؤ بمداه وأطرافه ونتائجه، أم نجحت جهود الوساطة الحثيثة في خفض التوتر وحل الأزمة دبلوماسياً عن طريق التفاوض، فإن الحقيقة التي أكّدها هذا التطور هي استمرار محورية حلف شمال الأطلسي في الصراعات الدولية عمومًا، وفي العلاقة بين الغرب وروسيا خصوصًا. فكيف استطاعت هذه المنظمة الدولية المحافظة على بقائها وجدواها لأكثر من سبعة عقود، رغم التغير العميق في بنية النظام الدولي وفي موازين العلاقات الدولية؟ وما دلالة هذا البقاء وهذا التكيف المستمر مع البيئات الاستراتيجية المتغيرة في علاقات الغرب بالشرق؟

(أ) ثبات في بيئة استراتيجية متغيرة:

تراجعت حدة سباق التسلح الذي بلغ أوجه مع إعلان الرئيس رونالد ريغان في عام 1983 مبادرته للدفاع الاستراتيجي (SDI) التي فتحت الباب لما عُرف حينها بحرب النجوم. استمر حلف شمال الأطلسي منذ نشأته في أواخر أربعينيات القرن الماضي

في التمدد جغرافياً، وضمّ المزيد من الدول الأعضاء، كما استمر في تطوير استراتيجياته العسكرية وشركاته من خارج الدول الأعضاء ومن خارج الفضاء الأورو-أطلسي. يستمر كل ذلك رغم التغيير العميق في البيئة الاستراتيجية، وفي توازنات القوة العالمية، وفي شكل النظام الدولي الذي نشأ فيه الحلف.

باختصار، لقد انهار النظام الدولي الثنائي القطب الذي أعطى حلف شمال الأطلسي معناه، فلعب على مدى عقود أدواراً متقدمة في الدفاع عن أمن أعضائه، والمحافظة على توازن استراتيجي دقيق مع الكتلة الشرقية. انهار ذلك النظام وتفرقت الولايات المتحدة بقيادة العالم بصفتها القوة العظمى الوحيدة المتبقية من صراعات الماضي، لا سيما بعد فشل محاولات التكتل لتشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. ولم تتمكن الصين الصاعدة اقتصادياً وتكنولوجياً - التي ظلّت تتمدد خارج مجال نفوذها التقليدي بربط أكثر من سبعين بلداً في قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا باقتصادها عبر طريق الحرير الجديدة - من ملء الفراغ الذي تركه انهيار الكتلة الشرقية. ولم تتمكن روسيا العائدة إلى الساحة الدولية كقوة عسكرية ضخمة متنامية التأثير - سواء بمفردها أو في إطار معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) التي تجمعها في حلف دفاعي مع خمس من الجمهوريات السوفييتية السابقة - من استئناف الدور الذي كان يلعبه في الماضي سلفها الاتحاد السوفييتي.

بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والشكوك التي ألققتها سياسات ترامب الأوروبية حول مدى استمرار التزام الولايات المتحدة بشركتها الأورو-أطلسية في إطار حلف شمال الأطلسي، تعززت حاجة الأوروبيين إلى قوة عسكرية مشتركة خاصة بهم؛ فقد وصلت تلك السياسة التي مارسها ترامب تحت شعار "أمريكا أولاً"، إلى حدّ تهديده بالانسحاب من الحلف بعد ضغوط متوالية على شركائه لزيادة إنفاقهم. وستبقى حاجة الأوروبيين إلى تعزيز دفاعهم المشترك من خارج الناتو قائمة ما بقيت شكوكهم في شريكهم الأمريكي، في ظل تغيير إدارته وسياساته وأولوياته، وهي شكوك أكدتها بعض الخيارات والسياسات والتحالفات الأمريكية؛ حيث بدأ أن الرابط الأنجلو-سكسوني يغلب على الرابط الأورو-أطلسي، وأحياناً يكون على حسابه.

(ب) تمدد مستمر في ظل مخاوف أمنية متبادلة:

لم يؤثر تغيير البيئة الاستراتيجية والدولية التي نشأ فيها حلف شمال الأطلسي

على مسيرته التوسعية المطردة، ولم تُفقد الشكوك المتبادلة بين أطرافه جدواه أو شروط بقائه. وقد جددت الأزمة الأوكرانية النقاش حول الناتو، وأعادته عنواناً رئيسياً في العلاقات بين الشرق والغرب؛ فبين الزمن الذي تشكّل فيه الحلف في أواخر أربعينيات القرن الماضي، والزمن الذي تُعسكر فيه قواته على حدود روسيا في عام 2022، توسّعت عضوية هذه المنظمة العسكرية، وامتدت رقعة انتشارها الجغرافي والعمليّاتي بشكل دراماتيكي. وعلى امتداد السنوات الاثنتين والسبعين الماضية، اتسعت عضوية الحلف تدريجياً لتصل في عام 2020م إلى ثلاثين دولة، سبع وعشرون منها أوروبية، إضافة إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

(ج) الخطر العسكري الروسي:

أثبتت المناورات الروسية-البيلاروسية الأخيرة أن الخطر العسكري الروسي لا يزال يمثل رادعاً قوياً للغرب ينبغي أن يأخذه بعين الاعتبار في أي ترتيبات تخص أمن أوروبا والعالم. وأياً كانت خطط الناتو القادمة والحدود التي يمكن أن يقف عندها في المستقبل، فإن الأزمة الأوكرانية قد أعادته إلى الواجهة، وجددت حاجة الغرب إلى استمراره، ووحّدت صفّ الحلفاء على الضفتين، رغم التردد الذي يُبديه بعض أعضائه، مثل ألمانيا التي باتت تربطها بروسيا مصالح كبيرة أبرزها استثماراتها الضخمة في خط غاز نوردرستريم. الحقيقة التي كشفت عنها هذه العودة هي أن الناتو بدل أن يفقد جدواه مع نهاية الحرب الباردة وتفكُّك منافسه (حلف وارسو)، ازداد قوةً، وظلت الدول الغربية قادرة على تجديد شرعيته وتأكيد الحاجة المستمرة إليه. بجانب ذلك، لم يعد حلف الناتو، في مجال الأحلاف العسكرية الدولية، لاعباً وحيداً دون منافس وحسب، بل إن طبيعته قد تغيرت نسبياً من الدفاع إلى الهجوم، ومن الردع إلى التدخل؛ فمنذ نهاية الحرب الباردة، تدخّل عسكرياً في أكثر من ساحة، وانخرط في أكثر من أزمة، مثل تدخله في حرب البوسنة (1992م-1995م)، وحرب كوسوفا (1999م)، وأفغانستان (2001م)، وليبيا (2011م).

وبرغم هذا التوسع المستمر، وهذا التفرد على الساحة الدولية، تبقى روسيا هي العدو الأول للناتو، خاصةً بعد عودتها لاعباً قوياً؛ ليس فقط في مجالها الجيوسياسي القريب، بل أيضاً في ميادين أبعد، مثل سوريا وليبيا وبعض الساحات الإفريقية جنوب الصحراء. وقد أثبتت المناورات الروسية-البيلاروسية الأخيرة أن الخطر

العسكري الروسي، والقوة التدميرية لأسلحته الاستراتيجية الهجومية والنووية، لا يزال يمثل رادعاً قوياً للغرب ينبغي أن يأخذه بعين الاعتبار في أي ترتيبات تخص أمن أوروبا والعالم. وفي ظل هذه المعادلة، يبقى الاقتصاد هو خاصرة روسيا الرخوة؛ لذلك اختار الغرب أن يركز في خطابه الإعلامي والسياسي والدبلوماسي إزاء الغزو الروسي لأوكرانيا على تسليط عقوبات اقتصادية بالغة الشدة، لا على الرد العسكري.

(د) أوكرانيا محور قمة حاسمة لمستقبل حلف الناتو في مدريد:

كانت الحرب في أوكرانيا محور قمة حلف شمال الأطلسي؛ حيث اجتمع أكثر من 40 من قادة الدول والحكومات للبحث في مستقبل الناتو الذي سيمكن السويد وفنلندا من الانضمام إليه بعد الضوء الأخضر التركي. ووصف الأمين العام لحلف شمال الأطلسي قمة مدريد بأنها "محورية"، ودعى الرئيس الأوكراني فولودومير زيلينسكي إلى المشاركة في النقاشات عبر الفيديو، في وقت تواصل فيه كييف مطالبة شركائها بتزويدها بالأسلحة. وقال الأمين العام إن دول الناتو التي سبق أن منحت كييف مساعدات بمليارات الدولارات في اتفاق على برنامج مساعدة كامل لأوكرانيا تأكيدياً لحقها في الدفاع المشروع عن النفس، من الأهمية بمكان أن تكون مستعدة للاستمرار في توفير الدعم؛ لأن أوكرانيا تواجه اليوم وحشية لم تشهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

وكان للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الموقف نفسه، داعياً الناتو إلى توجيه "رسالة وحدة وقوة" في ختام قمة لمجموعة السبع في ألمانيا نظمت قبل قمة الناتو. وشدد ماكرون على أن "روسيا لا يمكنها ولا يجب أن تكسب الحرب". ودعا رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون كل دول حلف شمال الأطلسي إلى زيادة نفقاتها العسكرية رداً على الغزو الروسي لأوكرانيا من أجل "إعادة تشكيل قوة الردع وضمان الدفاع خلال العقد المقبل".

(هـ) نهاية الفيتو التركي:

وبجانب أوكرانيا، أتاحت اجتماعات الناتو اعتماد "مفهومه الاستراتيجي" الجديد الذي يشكل أول مراجعة لخارطة الطريق المنتهجة منذ عام 2010م. وتطرقت القمة للمرة الأولى إلى التحديات التي تطرحها الصين. ومثلت القمة أيضاً فرصة لمباشرة عملية انضمام فنلندا والسويد اللتين قررتا دخول الناتو رداً على الهجوم الذي باشرته روسيا

على أوكرانيا في 24 فبراير، وخرجنا بذلك عن حيادهما التقليدي. وكانت تركيا العضو في الحلف منذ 1952م تُعطل انضمام البلديين، متهمَةً ستوكهولم وهلسنكي خاصةً بإيواء ناشطين من حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره أنقرة "منظمة إرهابية"، لكن بعد اجتماعات طويلة على هامش القمة، أعطت تركيا الضوء الأخضر لدخول هذين البلدين في الحلف. واعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنه حصل على "تعاون كامل" في مكافحة حزب العمال الكردستاني. وقال الأمين العام للحلف إن "سياسة الباب المفتوح التي يعتمدها الحلف أفضت إلى نجاح تاريخي"، وأضاف: "استقبال فنلندا والسويد في الحلف سيجعلهما أكثر أمانًا، والحلف أكثر قوةً، ومنطقة أوروبا-الأطلنطي أكثر أمانًا". وفي بيان، هنا الرئيس الأمريكي جو بايدن تركيا وفنلندا والسويد على توقيع الاتفاق، وقال: "فيما نبدأ هذه القمة التاريخية في مدريد، بات حلفنا أقوى وأكثر اتحادًا وأكثر عزمًا من أي وقت مضى". وسيسمح هذا الاتفاق لدول الحلف بإظهار وحدتها، إلا أن الدخول الرسمي للبلدين الذي ينبغي أن تصادق عليه برلمانات الدول الأعضاء الثلاثين في الحلف، عملية طويلة تحتاج إلى أشهر.

خامسًا | مفهوم مدريد الاستراتيجي ومستقبل الناتو:

يهدف المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو إلى تقديم تشخيص لبيئة أمنية دولية ديناميكية، وتحديد التهديدات والتحديات الرئيسية للأمن الأوروبي الأطلنطي، وتحديد طرق مواجهة مثل هذه التحديات؛ لذلك من المفترض أن تكون سياسات الناتو مدروسة لسنوات قادمة. طوال الحرب الباردة، استمرت المفاهيم الاستراتيجية لحلف الناتو - التي ظلت سرية - ما يقرب من عقد من الزمان في المتوسط. وعند اعتماده، سيكون مفهوم مدريد الاستراتيجي هو الرابع لحلف شمال الأطلنطي منذ نهاية الحرب الباردة.

وفي مدريد دارت مناقشات المفهوم الاستراتيجي حول الحاجة إلى إعداد التحالف لعالم يتسم بعودة التهديدات بين الدول ومنافسة القوى العظمى. وكان هذا وحده بمنزلة تناقض حادٍّ مع تركيز الحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة على التحديات العابرة للحدود والمنافسين من غير النظراء.

ومع عودة المنافسة بين القوى العظمى، يصبح من الضروري مراعاة ما يطرأ على

التوازن بين المهام الأساسية الثلاث لحلف الناتو (أي الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات والأمن التعاوني). وينبغي لحلف الناتو أن يوازن بين التركيز المتجدد على التهديدات بين الدول والمنافسين من القوى العظمى وبين الأهمية المستمرة للتهديدات والتحديات العابرة للحدود، مثل الإرهاب والعلاقة بين المناخ والأمن. وعند التفكير في منافسة القوى العظمى، يجب على الناتو أن يتحسّب للتهديد الروسي المباشر لأوروبا، في مقابل التحدي الأكثر منهجية الذي يمثله الصعود الاستراتيجي للصين، وأن يبحث عن التوازن الصحيح بين الجوانب العسكرية وغير العسكرية لمنافسة القوى العظمى في ضوء تزايد بروز أشكال الحرب الهجينة والتقنيات التدميرية الناشئة، التي تجبر التحالف على تأكيد المرونة المجتمعية في الداخل وتكثيف جهوده للابتكار التكنولوجي. أصبحت الحرب في أوكرانيا - والمناقشات الجارية حول كيفية مساعدة الحلف لأوكرانيا مع تعزيز الردع في أوروبا الشرقية - موضوعات مهمّة في مناقشات المفهوم الاستراتيجي. إننا نعيش بالفعل في عالم يتزايد فيه التنافس، وتتصاعد فيه التهديدات بين الدول. من ناحية أخرى، فإن الطبيعة العلنية والمباشرة للغزو الروسي تتحدّى بعض الافتراضات السائدة حول الكيفية التي من المحتمل أن يتكشف بها الصراع في المستقبل بطرق غير مباشرة وهجينة.

على الرغم من أن المفهوم الاستراتيجي يهدف إلى بناء استراتيجية طويلة المدى، فإن اندلاع الحرب في أوكرانيا، وحقيقة أنه من المحتمل أن يتردد صداها لسنوات قادمة، يُشير إلى أهمية الأزمة عند تطوير المفهوم. ومع ذلك، فإن عدم اليقين بشأن مصير العمليات الروسية في أوكرانيا أو كيف يمكن أن تؤثر على قوة روسيا وموقعها الاستراتيجي على طول الحدود الشرقية للحلف؛ يعني أن أي انعكاس لاستراتيجية الناتو في الشرق يجب أن يتجاوز المفهوم الاستراتيجي. وعلى نطاق أوسع، يجب أن ينظر المفهوم الاستراتيجي إلى ما وراء التحديات المباشرة في أوروبا، وأن يأخذ في الحسبان التحول الأوسع في القوة العالمية من المنطقة الأوروبية الأطلسية إلى المحيطين الهندي والهادئ.

الهدف الأساسي لقدرة الناتو النووية هو الحفاظ على السلام ومنع الإكراه وردع العدوان. هدف الناتو هو عالم أكثر أمانًا للجميع، وهو يسعى إلى خلق بيئة أمنية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولكن ما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيبقى

حلف الناتو تحالفًا نوويًا، كما يؤكد الحلف الأهمية الشاملة للاستثمار في الابتكار التكنولوجي ودمج تغير المناخ والأمن البشري وأجندة المرأة والسلام والأمن.

(أ) البيئة الاستراتيجية:

- بعد الحرب الروسية الأوكرانية لم تعد المنطقة الأوروبية الأطلسية تعيش في سلام، وأضحى احتمال شن هجوم على سيادة الحلفاء وسلامتهم الإقليمية ليس بالأمر المُستبعد. لقد استجرت تهديدات ذات طابع عالمي وأبعاد متداخلة، اجتاحت البيئة الأمنية الأوسع، وأشعلت المنافسة الاستراتيجية مع انعدام الاستقرار، وتفشي الصدمات المتكررة.
- ويرى الحلفاء الأوروبيون أن غرَماءهم في الشرق يتَحَدُون مصالحهم وقيمهم وطريقة حياتهم غير الديمقراطية، ويعكفون على استثمار القدرات التقليدية والنووية والصاروخية المتطورة، ويقومون بأنشطة ضارة في الفضاء السيبراني وفي الفضاء، ويستغلون الهجرة، ويتلاعبون بإمدادات الطاقة، ويمارسون الضغوط الاقتصادية.
- يُمثّل الاتحاد الروسي أكبر وأخطر تهديد مباشر لأمن الحلفاء، ويسعى إلى إقامة مناطق نفوذ وسيطرة مباشرة، باستخدام وسائل تقليدية وسيبرانية وهجينة ضد الحلفاء وضد شركائهم. يقوم الاتحاد الروسي بتحديث قواته النووية وتطوير أنظمة الصواريخ والطائرات الجديدة التي تحمل قدرات التدمير الفتاكة، مع التلويح بالخيار النووي، ولا ينفك عن تعطيل تعزيزات الحلفاء وحرية الملاححة عبر شمال الأطلسي، في تحدٍّ استراتيجيٍّ لهم. إن الحشد العسكري لموسكو، بما في ذلك الحشد في مناطق البلطيق والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، بجانب تكاملها العسكري مع بيلاروسيا؛ يتحدى أمن الحلف ومصالحه.
- يُمثّل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أخطر تهديد مباشر غير متكافئ asymmetric لأمن المواطنين وللسلام والازدهار الدوليين؛ إذ تسعى التنظيمات الإرهابية إلى مهاجمة الحلفاء أو تحريضهم على شن هجمات عليهم. وتواصل الجماعات المسلحة غير الحكومية، بما في ذلك الشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية والجهات الفاعلة المدعومة من الدولة، استغلال الصراع وضعف الحكومات لتجنيد وتعبئة الأفراد وتوسيع أنشطتها.

- يؤثر النزاع والهشاشة وعدم الاستقرار في إفريقيا والشرق الأوسط بشكل مباشر على أمن الحلف وأمن شركائه. يواجه الجوار الجنوبي لحلف الناتو تحديات أمنية وديموغرافية واقتصادية وسياسية متداخلة. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب تأثير تغير المناخ، والمؤسسات الهشة، وحالات الطوارئ الصحية وانعدام الأمن الغذائي. يوفر هذا الوضع أرضاً خصبة لانتشار الجماعات المسلحة خارج سيطرة الدولة، بما في ذلك التنظيمات الإرهابية، كما أنه يُمكن من التدخل المزعزع للاستقرار والضغط من قِبَل المنافسين الاستراتيجيين.
- تستهدف العمليات الهجينة والسيبرانية لجمهورية الصين الشعبية، وخطاب المواجهة والمعلومات المضللة، الحلفاء وتضر بأمن التحالف. تسعى الصين إلى التحكم في القطاعات التكنولوجية والصناعية الرئيسية والبنية التحتية الحيوية والمواد الاستراتيجية وسلاسل التوريد. إن تعميق الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، ومحاولاتهما المتعاضدة لتقويض النظام الدولي المُتعارف عليه؛ يتعارض مع قيم الحلف ومصالحه.
- يظل الفضاء السيبراني موضع نزاع في جميع الأوقات؛ إذ تسعى بعض الجهات المغرضة إلى إضعاف البنية التحتية الحيوية للحلف، والتدخل في الخدمات الحكومية، واستخراج المعلومات الاستخباراتية، وسرقة الملكية الفكرية، وإعاقة الأنشطة العسكرية.
- يستثمر المنافسون الاستراتيجيون والخصوم المحتملون في التقنيات التي يمكن أن تقيد وصول الحلف إلى الفضاء وحرية العمل هناك. وهم يهدفون إلى تقويض القدرات الفضائية للحلف، وتخريب البنية التحتية المدنية والعسكرية، وإضعاف الدفاعات والإضرار بالأمن.
- من شأن التكنولوجيات البازغة أو تلك التي في مراحل التجريب، أن تجلب الفرص والمخاطر على حد سواء؛ فهي تُغيّر من طبيعة الصراع، وتكتسب أهمية استراتيجية أكبر، وتصبح ساحات رئيسية للمنافسة العالمية. وتؤثر الأسبقية التكنولوجية بشكل متزايد على النجاح في ساحة المعركة.
- لا يزال الاستخدام المحتمل للمواد أو الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية ضد الناتو من قبل أطراف معادية وغير حكومية يمثل تهديداً للأمن

الحلف . تواصل إيران وكوريا الشمالية تطوير برامجهما النووية والصاروخية . تعمل جمهورية الصين الشعبية على توسيع ترسانتها النووية بسرعة ، وتطور أنظمة معقدة لحمل شحنات التدمير إلى أهدافها بشكل متزايد .

- يمثل تغير المناخ تحديًا في هذا العصر؛ إذ يؤثر تأثيرًا عميقًا على أمن الحلفاء، ويتسبب في أزمات تتضاعف خطورتها، وتنعكس على تفاقم الصراع والهشاشة والمنافسة الجيوسياسية. يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، واندلاع حرائق الغابات، وإلى مزيد من الظواهر الجوية المتكررة والعنيفة. يؤثر تغير المناخ أيضًا على طريقة عمل القوات المسلحة، ويُعرض البنية التحتية والأصول والقواعد العسكرية لمخاطر غير متوقعة. وتحتاج القوات إلى العمل في ظروف مناخية أكثر قسوة، كما يتم استدعاء الجيوش بشكل متكرر للمساعدة في الإغاثة في حالات الكوارث.

(ب) المهام الأساسية لحلف الناتو:

الردع والدفاع:

- سيعمل أعضاء الناتو على رفع مستويات الاستعداد، والوصول إلى قدرات عالية للردع والدفاع والمنافسة والمواجهة في جميع المجالات والاتجاهات، بما يتماشى مع النهج الشامل للحلف، وهو نهج يعتمد على مزيج متكامل من القدرات الدفاعية النووية والتقليدية والصاروخية، تعززها القدرات الفضائية والإلكترونية، بما يتوافق تمامًا مع الالتزامات الدولية. وسيستخدم الحلف أدواته العسكرية وغير العسكرية بطريقة متناسبة ومتكاملة وحاسمة للرد على جميع التهديدات التي تستهدف أمنه وسلامته.

- سيضمن الوجود المكثف والمستمر على الأرض وفي البحر والجو، تعزيز وتكامل الدفاعات الجوية والصاروخية. ستكون هناك قوات قوية جاهزة في الموقع، متعددة المجالات، مستعدة للقتال، وأنظمة مُحكَّمة للقيادة والسيطرة، وإمداد مسبق بالذخائر والمعدات، وقدرات وُبنِيّ تحتيّة مُحسَّنة لتدعم على الفور أي حليف. سيعمل الحلف على ضبط التوازن بين القوات الموجودة في الموقع وقوات الدعم من أجل ردع أقوى ودفاع أشد. ستكون استعدادات الحلف متناسبة مع التهديدات التي يُواجهها، بما يضمن بقاء الموقف الدفاعي والردع مُتوجَّهًا بالثقة والمرونة والتصميم والاستدامة.

- يُعْتَبَرُ الأَمْنُ البَحْرِي مِفْتَاحَ السَّلَامِ وَالزُّدْهَارِ. وَلَا بَدَّ مِنْ إِتَاحَةِ القُوَّةِ وَالاسْتِعْدَادِ لِلدَّفَاعِ لِرَدِّ جَمِيعِ التَّهْدِيدَاتِ البَحْرِيَّةِ، وَدَعْمِ حُرِيَّةِ المَلَاحَةِ، وَتَأْمِينِ طَرِيقِ التِّجَارَةِ البَحْرِيَّةِ وَحَمَايَةِ خُطُوطِ الاتِّصَالَاتِ الرَّئِيسِيَّةِ.
- سَيَقُومُ النَّاوَتُو بِتَسْرِيعِ التَّحْوِيلِ الرِّقْمِيِّ لِدَيْهِ، وَإِعَادَةِ هَيْكَلَةِ قِيَادَةِ النَّاوَتُو لِمَسَايِرَةِ عَصْرِ المَعْلُومَاتِ وَتَعزِيزِ الدَّفَاعَاتِ السَّيْبِرَانِيَّةِ وَالشَّبَكَاتِ وَالبُنَى التَّحْتِيَّةِ. وَسَيَعْمَلُ عَلَى تَشْجِيعِ الابتِكَارِ وَزِيَادَةِ الاسْتِثْمَارَاتِ فِي التَّقْنِيَّاتِ البَازِغَةِ وَالجَارِي تَطْوِيرَهَا وَصَوِّلاً إِلَى مَرَاحِلِ التَّشْغِيلِ، وَتَحْقِيقِ التَّفُوقِ العَسْكَرِيِّ.
- يُعَدُّ الحِفَاظُ عَلَى الاسْتِخْدَامِ الآمِنِ وَالتَّعَامُلِ بِبَلَا قِيُودٍ، فِيمَا يَخْصُ الفِضَاءَ وَالفِضَاءَ السَّيْبِرَانِيَّ، هُمَا المِفْتَاحُ لِفَاعَلِيَّةِ الرَّدِّ وَالدَّفَاعِ. وَلَا بَدَّ مِنْ تَعزِيزِ القُدْرَةِ عَلَى العَمَلِ بِفَاعَلِيَّةٍ فِي الفِضَاءِ وَالفِضَاءِ السَّيْبِرَانِيَّ لِمَنْعِ وَاكتِشَافِ وَمَقَاوِمَةِ طَيْفِ كَامِلٍ مِنَ التَّهْدِيدَاتِ وَالتَّعَامُلِ مَعَهَا بِاسْتِخْدَامِ كُلِّ الأَدْوَاتِ المَتَاحَةِ.
- سَيَتَّبِعُ الحَلْفُ نَهْجًا أَكْثَرُ قُوَّةً وَتَكَامُلًا وَاتِّسَاقًا لِبِنَاءِ قُدْرَاتِهِ عَلَى المَسْتَوَى الوَطْنِيِّ أَوِ التَّحَالُفِيِّ ضِدَّ التَّهْدِيدَاتِ وَالتَّحْدِيَّاتِ الَّتِي تَمَسُّ أَمْنَهُ، سِوَا مَا كَانَتْ عَسْكَرِيَّةً أَوْ غَيْرَ عَسْكَرِيَّةً، كَمَسْئُولِيَّةٍ وَطَنِيَّةٍ وَالتَّزَامِ جَمَاعِيَّ طَبَقًا لِلْمَادَّةِ (3) مِنَ مَعَاهِدَةِ شِمَالِ الأَطْلَنْطِيِّ.
- سَوْفَ يَسْتِثْمِرُ النَّاوَتُو لَتَعزِيزِ قُدْرَتِهِ عَلَى الاسْتِعْدَادِ وَالرَّدِّ وَالدَّفَاعِ ضِدَّ أَيِّ اسْتِخْدَامٍ قَسْرِيٍّ لِلتَّكْتِيكَاتِ الهَجِينَةِ المَرْتَبِطَةِ بِالسِّيَاسَةِ وَالاقْتِصَادِ وَالطَّاقَةِ وَالمَعْلُومَاتِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِنْ قِبَلِ الدُّوَلِ وَالجِهَاتِ الفَاعِلَةِ غَيْرِ الحُكُومِيَّةِ. سَيَسْتَمِرُّ الحَلْفُ فِي دَعْمِ الشَّرَكَاءِ لِمُوجَهَةِ التَّحْدِيَّاتِ الهَجِينَةِ وَالسَّعْيِ لِتَحْقِيقِ أَقْصَى قُدْرٍ مِنَ المِشَارَكَةِ مَعَ الجِهَاتِ الفَاعِلَةِ الأُخْرَى ذَاتِ الصِّلَةِ، مِثْلَ الاتِّحَادِ الأَوْرُوبِيِّ.
- يَتِمَثَّلُ الهَدَفُ الأَسَاسِيُّ لِقُدْرَةِ النَّاوَتُو النُّوَوِيَّةِ فِي الحِفَاظِ عَلَى السَّلَامِ وَمَنْعِ الإِكْرَاهِ وَرَدِّ العَدْوَانِ. الأَسْلِحَةُ النُّوَوِيَّةُ فَرِيدَةٌ مِنْ نَوْعِهَا، وَتُعَدُّ الظُّرُوفُ الَّتِي قَدْ يَضْطَرُّ فِيهَا النَّاوَتُو إِلَى اسْتِخْدَامِ الأَسْلِحَةِ النُّوَوِيَّةِ مُسْتَبَعِدَةً لِلغَايَةِ. وَمِنْ شَأْنِ أَيِّ اسْتِخْدَامٍ لِلأَسْلِحَةِ النُّوَوِيَّةِ ضِدَّ النَّاوَتُو أَنْ يُغَيِّرَ طَبِيعَةَ النِّزَاعِ جَذْرِيًّا.
- تُعْتَبَرُ القُوَّاتُ النُّوَوِيَّةُ الاسْتِراتِيجِيَّةُ لِلحَلْفِ، وَلا سِيَمَا تِلْكَ التَّابِعَةُ لِلوَلَايَاتِ المُتَّحِدَةِ، هِيَ الضَّمَانَةُ الأَعْلَى لِأَمْنِ الحَلْفِ. وَتَلْعَبُ القُوَّاتُ النُّوَوِيَّةُ الاسْتِراتِيجِيَّةُ المَسْتَقِلَّةُ لِلْمَمْلَكَةِ المُتَّحِدَةِ وَفَرَنْسَا دَوْرًا رَادِعًا خَاصًّا بِهَا، وَتَسَاهِمُ بِشَكْلِ كَبِيرٍ فِي

الأمن العام للحلف. سيتخذ الناتو جميع الخطوات اللازمة لضمان مصداقية مهمة الردع النووي وما يتعلق بها من فاعلية وأمن وأمان. ويلتزم الحلف بضمان تكامل وتماسك أكبر للقدرات والأنشطة عبر جميع المجالات وأطراف الصراع، مع إعادة تأكيد الدور الفريد والتميز للردع النووي. سيستمر الناتو في الحفاظ على قوة الردع المؤكدة، وتطوير اتصالاته الاستراتيجية، وتحسين فاعلية تدريباته، وتقليل المخاطر الاستراتيجية.

- سيواصل الحلف الاستثمار في الدفاع ضد التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وسيواصل تطوير السياسات والخطط والتدريبات والتمارين، وتقييم قدراته لضمان تلبية الحدود والقصى لمتطلبات الردع والدفاع.
- يساهم دور الناتو في الحرب ضد الإرهاب، وهو جزء لا يتجزأ من نهج الحلف الشامل للردع والدفاع.
- يكفل الناتو الموارد والقدرات والتدريب ومتطلبات القيادة والسيطرة للتعامل مع الأزمات العسكرية والمدنية، وما يتعلق بتحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب داخل وخارج الحدود الاستراتيجية. يقدم الشركاء مساهمة مُهمّة في إدارة الأزمات بقيادة الناتو، وسيواصلون تأكيد المشاركة السياسية المستدامة والتعاون العسكري مع الشركاء الذين يُعربون عن اهتمامهم بالإسهام في المهام والعمليات.
- سيضعف الناتو الجهود لتوقع الأزمات والصراعات ومنعها، وسيؤقّر دعمه للشركاء، ويُساعدهم في بناء قدراتهم على مكافحة الإرهاب والتصدي للتحديات الأمنية المشتركة.
- تُشكّل حماية المدنيين وتخفيف الأضرار التي تلحق بهم، عنصرًا محوريًا في نهج الحلف لمنع الأزمات وإدارتها، وسيشارك الجهات الفاعلة الدولية الأخرى في معالجة الأزمات، وسيساهم في الاستقرار وإعادة الإعمار، وسيواصل التنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي.

الأمن التعاوني:

- ينتهج الحلف سياسة الباب المفتوح التي تتفق مع المادة العاشرة من معاهدة شمال الأطلسي، كتعبير عن قيمه الأساسية ومصالحه الاستراتيجية في السلام والاستقرار الأوروبي الأطلسي. ولا يزال الباب مفتوحاً لجميع الديمقراطيات الأوروبية التي تشارك قيم التحالف، ولديها الرغبة والقدرة على تحمل مسؤوليات والتزامات العضوية، ولا شك أن عضويتها ستُساهم في الأمن المشترك.
- إن أمن الدول التي تطمح إلى أن تصبح أعضاء في الحلف يتشابه مع أمنهم. ويؤيد أعضاء الحلف بقوة استقلال هذه الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية. سيُعزّز الحلف الحوار السياسي والتعاون مع أولئك الذين يهدفون إلى الانضمام إليه، وسيُساعد في دعم صمودهم ضد التدخل الهدام، وبناء قدراتهم، وتجسيد معاونتهم العملية لتلبية تطلّعاتهم الأوروبية-الأطلسية. سيواصل الحلف تطوير شراكاته مع البوسنة والهرسك وجورجيا وأوكرانيا لتحقيق المصلحة المشتركة في السلام والاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية، كما يُعيد تأكيد القرار الذي اتُخذ في قمة بوخارست عام 2008م وجميع القرارات اللاحقة فيما يتعلق بجورجيا وأوكرانيا.
- إن من شأن الحوار السياسي والتعاون العملي مع الشركاء، على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة، أن يسهما في الاستقرار خارج الحدود، وترسيخ الأمن في الداخل وتبني المهام الأساسية لحلف الناتو. وتُعتبر الشراكات ضرورية لحماية التوافقات العالمية، وإتاحة المرونة ودعم النظام الدولي واحترام قواعده وأحكامه.
- إن الاتحاد الأوروبي شريك فريد وأساسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي؛ إذ يشترك حلفاء الناتو وأعضاء الاتحاد الأوروبي في القيم. ويلعب حلف الناتو والاتحاد الأوروبي أدواراً متكاملة ومتماسكة وداعمة لخدمة السلام والأمن الدوليين. سيعمل الجميع على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الناتو والاتحاد الأوروبي، وإطلاق المشاورات السياسية وزيادة التعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل التحرك العسكري، والمرونة، وتأثير تغير المناخ على الأمن، والتقنيات الناشئة والمدمرة، والأمن البشري، والمرأة، وأجندة السلام والأمن، فضلاً عن مواجهة التهديدات السيبرانية والهجينة، والتصدي للتحديات النظامية التي تفرضها

جمهورية الصين الشعبية على الأمن الأوروبي الأطلسي. ومن أجل تطوير الشراكة الاستراتيجية بين الناتو والاتحاد الأوروبي، فإن المشاركة الكاملة للحلفاء من خارج الاتحاد الأوروبي في الجهود الدفاعية للاتحاد الأوروبي أمر ضروري. ويدرك حلف الناتو قيمة الدفاع الأوروبي الأقوى والأكثر قدرة، الذي يساهم بإيجابية في الأمن عبر الأطلسي والعالمي، ويكون مكملًا لحلف شمال الأطلسي وقابلًا لتبادل الأنشطة معه. إن المبادرات لزيادة الإنفاق الدفاعي وتطوير قدرات متماسكة ومتداعمة، مع تجنب الازدواجية غير الضرورية، هي مفتاح الجهود المشتركة لجعل المنطقة الأوروبية الأطلسية أكثر أمنًا.

- سيوطد الحلف علاقاته مع الشركاء الذين يتفقون مع الحلف في قيمه واهتمامه بدعم النظام الدولي القائم على الأحكام والقواعد. سيُطلق الحلف الحوار والتعاون للدفاع عن هذا النظام ودعم قيمه وحماية الأنظمة والمعايير والتقنيات التي تعتمد عليها، وسيعمل على زيادة التواصل مع دول الجوار الأوسع وفي جميع أنحاء العالم، وسيظل منفتحًا على المشاركة مع أي بلد أو منظمة، ما دام ذلك يؤدي إلى الحفاظ على الأمن المتبادل. سيظل نهج الحلف مدفوعًا بالاهتمامات، مُتَّسِمًا بالمرونة والتركيز على معالجة التهديدات والتحديات المشتركة، وقادرًا على التكيف مع الحقائق الجيوسياسية المتغيرة.

- يتسم غرب البلقان ومنطقة البحر الأسود بأهمية استراتيجية بالنسبة إلى التحالف. وسيواصل الحلف دعم التطلعات الأوروبية-الأطلسية للدول المهتمة في هذه المناطق، وسيعمل على بذل الجهود لتعظيم قدراتها على التصدي للتهديدات والتحديات المختلفة التي تواجهها، وتعزيز قدرتها على الصمود ضد التدخلات والضغط الخارجي. سيعمل الناتو مع الشركاء لمعالجة التهديدات والتحديات الأمنية المشتركة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للحلف، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل. وتتخذ منطقة المحيطين الهندي والهادئ أهمية لحلف شمال الأطلسي، بالنظر إلى أن التطورات في تلك المنطقة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الأمن الأوروبي الأطلسي. سيواصل الحلف حوار وتعاون مع الشركاء الجدد والحاليين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة التحديات عبر الإقليمية والمصالح الأمنية المشتركة.

- ينبغي أن يصبح الناتو المنظمة الدولية الرائدة عندما يتعلق الأمر بفهم تأثير تغير المناخ على الأمن والتكيف معه. سيقود الحلف الجهود لتقييم تأثير تغير المناخ على الدفاع والأمن والتصدي لتلك التحديات. سيساهم الحلف في مكافحة تغير المناخ من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين كفاءة الطاقة، والاستثمار في الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة والاستفادة من التقنيات الخضراء، مع ضمان الفاعلية العسكرية والثقة بإمكانات الدفاع والردع.

(ج) ضمان استمرار نجاح الحلف:

- إن الاستثمار في الناتو هو أفضل طريقة لتأكيد الروابط الدائمة بين الحلفاء في أوروبا وأمريكا الشمالية، مع المساهمة في السلام والاستقرار العالميين. سيواصل الحزب تعزيز وحدته السياسية وتماسكه، وسيتمسك في مشاوراته ويُعمِّقها لمعالجة جميع الأمور التي تمس أمنه، وسيلتزم بتكثيف المشاورات عندما يتعرَّض أمن واستقرار حليف للتهديد أو عندما تتعرَّض قيمه ومبادئه الأساسية للخطر.
- سوف يتقاسم الحلفاء المسؤوليات والمخاطر بالتساوي فيما يتعلق بالدفاع والأمن، وسيوفرون جميع الموارد والبنية التحتية والقدرات والقوات اللازمة لإنجاز مهامهم الأساسية بالكامل وتنفيذ قراراتهم، وسيضمن الحلف أن تفي دوله بالتزاماتها بموجب تعهد الاستثمار الدفاعي، في مجمله، لتوفير كافة القدرات المطلوبة. سيتم البناء على ما أحرز من تقدُّم لضمان أن تتناسب زيادة نفقات الدفاع الوطني والتمويل المشترك لحلف الناتو مع تحديات النظام الأمني.
- منظمة حلف شمال الأطلسي عنصر لا غنى عنه للأمن الأوروبي الأطلسي؛ إنه يضمن السلامة والحرية والازدهار. سيواصل الحلفاء الوقوف معًا للدفاع عن أمنهم وقيمهم ونهجهم الديمقراطي في الحياة.

ملاحظات ختامية:

(أ) قدرات الناتو:

استجابةً لبيئة التهديد الجديدة، يتعيَّن على الناتو أن يُعدَّ نفسه لمجموعة من الطوارئ العسكرية، بما في ذلك الرد على الدول والجماعات في جميع أنحاء العالم التي تُخطِّط لشن هجمات على أهداف في أوروبا وأمريكا الشمالية. والواقع أن أوروبا لا

تمتلك قدرة كبيرة على نقل قواتها مسافات كبيرة، فأكثر من 70% من القوات البرية الأوروبية لا يمكنها الانتشار، ولم يتم الوفاء بالمتطلبات الدنيا التي وضعها الحلف لنفسه لإنشاء قوة رد Respond force للناو وقوامها خمسة وعشرون ألفاً من القوات البرية والجوية والبحرية المشتركة، وكذلك توفير المعدات المهمة مثل المروحيات.

وبالإضافة إلى الوفاء بالمتطلبات المعلنة لقوة الرد، سيحتاج الناو إلى تركيز اهتمامه بشكل متزايد على القدرات الدفاعية البحرية والصاروخية. وفي إطار عملية المجهود النشط Operation Active Endeavor، تقوم سفن الناو بدوريات في البحر الأبيض المتوسط لمكافحة الإرهاب واعتراض أسلحة الدمار الشامل والحد من تهديدات القرصنة. تتطلب مهمة المادة الخامسة هذه تعزيز قدرات الناو لمكافحة التهديدات غير الحكومية في البحر. وفيما يتعلق بالدفاع الصاروخي، أدى قرار الرئيس أوباما بالتركيز على قدرات الصواريخ الإيرانية القصيرة والمتوسطة المدى إلى تركيز الانتباه على التهديدات التي تواجه أوروبا من الشرق الأوسط، ومن ثم تغيير مفهوم التعامل مع الدفاع الصاروخي من كيفية حماية الوطن الأمريكي إلى كيفية الدفاع عن أراضي الناو. وتتمثل الخطوة التالية في الحصول على موافقة الحلفاء على أن الدفاع الصاروخي الإقليمي هو مهمة المادة الخامسة؛ ما يتطلب مساهمة التحالف ككل في المشروع، وليس فقط الولايات المتحدة.

بينما يستعد الناو للرد على التهديدات غير العسكرية الموجهة للأعضاء، يجب أن يدرك أنه لا يمتلك القدرة على الرد بنفسه على هذه التحديات. على الرغم من تأسيس منظومة (NATO Computer Incident Response Capability) تمكّن الناو من التعامل مع حوادث الكمبيوتر للرد على العدوان السيبراني، على سبيل المثال، إلا أنه لا يمتلك قدرات تكنولوجية كافية داخل المنظمة لمقاومة الحرب السيبرانية. وبينما تحدث مسئولو الناو عن الحاجة إلى (حماية البنية التحتية الحيوية للطاقة)، أنشئت عملية المسعى النشط لحماية تدفق النفط والغاز عبر البحر الأبيض المتوسط من الأعمال الإرهابية؛ إذ يمثل أمن الطاقة تحديًا سياسيًا إلى حد كبير.

ويتمثل أحد خيارات الحلف في تطوير القدرات العسكرية، وليس ذلك فقط بل القدرات غير العسكرية أيضًا للتعامل مع الحالات الطارئة المستقبلية. وسيكون من الأفضل العمل مع منظمات مثل الاتحاد الأوروبي التي لديها الموارد والخبرة لتكملة

الدور العسكري لحلف الناتو. يمكن لحلف الناتو التركيز على ضمان امتلاكه القوة الصلبة اللازمة للتعامل مع التهديدات المختلفة، بدءاً من تطوير الدول قدرات الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، إلى الإرهابيين والقراصنة، بينما يعمل بشكل وثيق مع المؤسسات الأخرى وحتى المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة لحل التهديدات غير العسكرية التي يواجهها أعضاء التحالف. وهناك حاجة إلى التحرك نحو (عالم مُتعدّد الشركاء)، وربما لا يوجد من هو جدير بذلك أكثر من حلف الناتو. فيما يتعلق بالمسائل العسكرية، يمكن لحلف الناتو أن يأخذ الدور القيادي، كما فعل في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان، حتى لو لجأ في النهاية إلى منظمات مثل الاتحاد الأوروبي لتولي المسؤولية بمجرد استقرار الوضع، كما كان الحال في البلقان. فيما يتعلق بقضايا مثل الأمن السيبراني وأمن الطاقة، من الأفضل أن يتولى الاتحاد الأوروبي الدور القيادي، بينما يمكن لحلف الناتو المساعدة في الدعم اللوجستي والأفراد حسب الحاجة لحل المشكلات. وبالنظر إلى التداخل الكبير في العضوية بين المنظمتين، لا ينبغي أن يكون هذا التنسيق صعباً. إن تحقيق التعاون الضروري يتطلب استعداداً أكبر من جانب الولايات المتحدة لتطوير علاقتها الخاصة مع الاتحاد الأوروبي، وسيطلب الأمر جهوداً متضافرة من جانب أعضاء الاتحاد الأوروبي للعمل بشكل أوثق مع الناتو.

(ب) ماذا يعني انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو؟

بصرف النظر عن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية لكل من فنلندا والسويد، فذلك يسمح أيضاً بتحويل بحر البلطيق إلى بحيرة للناتو، ومنع تعبئة أسطول البلطيق الروسي وقطع قاعدته العسكرية المعزولة في كالينينجراد، وتعريض روسيا نفسها لمخاطر أكبر بكثير في حالة حدوث نزاع. ونظراً إلى موقع فنلندا والسويد، فهما تضيفان إلى الناتو أكثر بكثير من مجرد اقتصاداتهما القوية وجيوشهما المدربة جيداً والمجهزة جيداً. من الناحية الاستراتيجية، يعتبر تحول هذه الدول من الوضع المحايد إلى عضوية الناتو بمنزلة تحدٍّ للدب الروسي.

المنافسة مع الصين ليست (حتى الآن) منافسة عسكرية في المقام الأول؛ فبينما تعمل الصين بالتأكيد على زيادة قدرتها العسكرية، فإنها تظل قوة أضعف مقارنة بالولايات المتحدة، كما أن المنافسة ليست في المقام الأول مسألة قوة اقتصادية. لا يزال الاقتصاد الأمريكي هو الأكبر والأكثر تنوعاً في العالم. اليوم، يتمثل أهم جانب

من منافسة الولايات المتحدة مع الصين في عداد التوقعات. الدول في جميع أنحاء العالم تتطلع إلى المستقبل وتضع رهاناتها. تميل تصورات القوة وتصورات الضعف إلى تحقيق الذات، وإذا أدركت الدول الأخرى أن الصين ترتفع بينما الولايات المتحدة في حالة تدهور، فإن الإجراءات التي تتخذها ستقوّي الصين وتزيد من إضعاف الولايات المتحدة؛ على اعتبار أن هذه الدول سوف تستثمر في الصين، وتتماشى معها، وتقترض منها، أي أنها ستحرص على الارتباط بالصين الصاعدة.

(ج) الناتو واستراتيجية المستقبل:

اختبرت الحرب في أوكرانيا - وهي أكبر حرب بريّة تشهدها أوروبا منذ عام 1945م - قدرة الحلفاء على الاصطفاف، بل ودفعت حلف شمال الأطلسي "الناتو" للعودة إلى مهمته التأسيسية، وهي الدفاع الجماعي ضد روسيا. وفتحت هذه الحرب أيضًا الباب لتقدّم الولايات المتحدة إلى مناطق نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق؛ فقد أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن عزم بلاده الاحتفاظ بوجود عسكري دائم في بولندا، وستكون تلك أول قوات أمريكية دائمة على الجانب الشرقي لحلف الأطلسي. ورغم أن الحرب في أوكرانيا لا تزال في مقدمة التحديات التي تواجه العالم الغربي، فإن مستقبل الناتو كان من أولويات القمة التي عُقدت أخيرًا في مدريد بإسبانيا؛ حيث أتاحت أول مراجعة لمفهومه الاستراتيجي منذ عام 2010م. ولانعقاد قمة الناتو بالصورة التي جرت عليها، وبحضور أكثر من 40 من قادة الدول والحكومات، دلالات عدة. تقول مصادر الحلف إن التوقيع على بروتوكولات انضمام كل من فنلندا والسويد إلى عضوية الحلف خبر سار؛ حيث تتمتع فنلندا على وجه الخصوص بجيش جيد التسليح والموارد والتدريب. ورغم أن هناك الكثير من الإجراءات قبل أن يدخل هذا الانضمام حيز التنفيذ، فإنه يمثل دفعة إيجابية للحلف الذي يبدو في هذه اللحظة هو التحالف المتعدد الجنسيات الأكثر استدامة وأهمية في العالم.

ومن ناحية أخرى، فإن حضور قادة اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا هذه القمة يبعث رسالة قوية أن اهتمام الحلف يتعدى المحيط الأطلسي إلى المحيطين الهندي والهادئ. وقد أعرب الأمين العام للناتو "ينس ستولتنبرج" عن الإحساس بخيبة الأمل؛ لأن الصين لم تكن قادرة على إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا، ولأنها تنشر العديد من الروايات الكاذبة - على حد تعبيره - عن الناتو والغرب. ومع ذلك

أكد المسئول الأوروبي أنهم لا يعتبرون الصين خصمًا، بل إن أوروبا في حاجة للتعامل مع الصين التي ستصبح قريبًا أكبر اقتصاد في العالم. وكان "تشاو ليغيان" المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية قد انتقد وصف الحلف للقوة الشيوعية الصاعدة بـ "التحدي"، داعيًا الحلف إلى التوقف عن خلق أعداء وهميين / والتخلي عن عقلية الحرب الباردة، واصفًا ما يسميه الناتو بالمفهوم الاستراتيجي الجديد بأنه مجرد "نبيذ قديم في زجاجة جديدة".

غير أن بعض سهام النقد الموجهة للحلف تأتي من الداخل، وتستهدف تعزيز قوته؛ إذ يرى "تشارلز كوبشان" الزميل بمجلس العلاقات الخارجية وأستاذ الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون، ضرورة مواجهة أوروبا مشاكلها الداخلية، كالتضخم ومشاكل الطاقة المحتملة في الشتاء المقبل وأزمة اللاجئين، بما يعزز قوتها ومن ثم يعزز فاعلية التحالف الأطلسي، مع ضرورة الحد من الاعتماد على الولايات المتحدة في شؤون الدفاع. أما الخبير الاستراتيجي "توم روجان" فيقول إن مصداقية الناتو لا تُقاس بالمجاملات، بل بالقدرات الحقيقية، وإن على واشنطن مواصلة الضغط على حلفائها لتحمل أعباء دفاعية أكبر، وصولًا إلى أن تُخصَّص كل دولة أوروبية نسبة 2% من دخلها القومي لتنمية قدراتها العسكرية. وفي بلوغ ذلك الهدف تعظيم لقوة الحلف.

(د) ما بعد أوكرانيا:

منذ ولادة الناتو في عام 1949م - وربما يعود ذلك إلى الثورة الصناعية - كانت المنطقة الأوروبية الأطلسية مركز ثقل بلا منازع في السياسة العالمية. كان للتطورات في المنطقة الأوروبية الأطلسية وما حولها تأثير عميق على التوازنات الجيوسياسية والاستراتيجية في أماكن أخرى. مع ذلك، فإنه في عالم اليوم وعالم الغد، من المرجح أن يكون العكس هو الصحيح؛ نظرًا إلى أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ أصبحت مركز الثقل للنمو الاقتصادي العالمي والمنافسة العسكرية والابتكار التكنولوجي؛ فمن المحتمل أن يكون لديناميكيات المنبثقة من تلك المنطقة تأثير متزايد على مناطق أخرى، بما في ذلك المنطقة الأوروبية الأطلسية. ومن ثم، من المرجح أن تتأثر البنية الجيوسياسية والأمنية للمنطقة الأوروبية الأطلسية بشكل متزايد بالعوامل الخارجية.

وفي عالم لم يُعد يدور حول المنطقة الأوروبية الأطلسية، ويتجلى فيه الصعود

الاستراتيجي للصين والمركزية المتزايدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، سيحتاج الحلف إلى مزيد من التفكير عالمياً بشأن الأمن. من المؤكد أن المنطقة الأوروبية الأطلنطية ستظل المرجع المباشر لحلف الناتو. ومع ذلك، من المرجح أن يتأثر مستقبل تلك المنطقة - ومستقبل حلف الناتو نفسه - بشكل متزايد بالديناميكيات الجيوستراتيجية الأوسع بطرق غير مألوفة لدى الناتو والدول الأعضاء فيه، وإلى مدى لا يمكن توقعه.

لذلك يجب على الناتو أن يتكيف مع عالم ستظل فيه المنطقة الأوروبية الأطلنطية ذات أهمية، لكنها ستصبح على الأرجح مسرحاً ثانوياً في السياسة العالمية. وفي سياق الاستراتيجية الجيو-أطلسية للولايات المتحدة. يجب أن تدفع هذه التغييرات الحلف إلى تطوير نهج أكثر عالمية للأمن. وبجانب السؤال الأكثر تحديداً حول إذا ما كان ينبغي للناتو أن يتصرف على مستوى العالم (على سبيل المثال، من خلال حضور في منطقة المحيطين الهندي والهادئ)، يجب على الحلفاء التفكير بشكل أكثر منهجية في محاور الاتصال الرئيسية بين الأمن الأوروبي الأطلنطي والديناميكيات الجيوستراتيجية الأوسع، وعلى وجه التحديد المحيطين الهندي والهادئ. وهنا تبرز في الصدارة ثلاثة محاور: التداعيات العالمية لصعود الصين، وتطور العلاقات الصينية الروسية، وحاجة الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب أولوياتها بين أوروبا وآسيا. ولا بد من تدبر ما يعنيه ذلك فيما يخص حلف شمال الأطلنطي والأمن الأوروبي والنقاش الطويل الأمد حول تقسيم العمل عبر المحيط الأطلنطي.

يبدو أن الحرب في أوكرانيا وجهود الحلفاء لمساعدة أوكرانيا وتعزيز الردع في الشرق، كل ذلك قد أدى إلى إحياء العلاقة عبر الأطلنطي، وتجديد التركيز على أوروبا والولايات المتحدة. ومع ذلك، على عكس ما قد يعتقد المرء، من غير المرجح أن تغير الحرب في أوكرانيا التحول المطرد في مركز الاستراتيجية والسياسة العالمية - أو أن تُغيّر، في هذا الصدد، في الاستراتيجية الجيولوجية الأمريكية - تجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وبدلاً من وقف التحول نحو المحيطين الهندي والهادئ، تقدم الأزمة الأوكرانية والاستجابة لها حتى الآن، إشارات قوية توضح كيفية تأثر الديناميكيات الجيوسياسية والأمنية الأوروبية بشكل متزايد بالديناميكيات غير الأوروبية. دارت تساؤلات حول كيفية استجابة الولايات المتحدة للعدوان الروسي، وتركزت

الاعتبارات حول الصين وآسيا. يرى البعض أن الولايات المتحدة يجب أن تتجنب الوقوع في المستنقع في حرب أوروبية، خشية أن يصرف ذلك انتباهها عن المحيطين الهندي والهادئ. ورأى آخرون أن الرد الأمريكي القوي سوف يردع الخصوم ويطمئن الحلفاء في أماكن أخرى، لا سيما في المحيطين الهندي والهادئ. ما دام أمن أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ يتوقف إلى حد كبير على قوة الولايات المتحدة، وما دامت هاتان المنطقتان تستمران في ممارسة ضغوط كبيرة على موارد الدفاع الأمريكية، فمن المحتمل أن تظل هياكل التحالف والردع الخاصة بهما متشابكة، وهذا يؤكد أهمية زيادة التنسيق السياسي والعسكري بين الناتو وشركائه الرئيسيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهم اليابان وأستراليا وجمهورية كوريا ونيوزيلندا. من ناحية أخرى، من المهم أيضاً أن يكون لدى حلف الناتو وشركائه في آسيا والمحيط الهادئ تصور مشترك حول روسيا والصين، وكيف يمكن أن تتطور علاقتهما. ودونما تجاهل للاحتكاكات القائمة، فإذا ظلت العلاقة الصينية الروسية تعاونية على نطاق واسع، فإن محاولات الوقعة بينهما قد تكون صعبة. ومع ذلك، فإن النظرة الأوسع هي أنه مهما كان ما يدور في فكر الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ حول إمكانية إشراك روسيا أو الصين، أو التلاعب بعلاقتهما، يجب أن يظلوا متحالفين. بخلاف ذلك، إذا خلصوا إلى استنتاجات مختلفة حول مسار أي من القوتين أو كيف يمكن أن تتطور العلاقات فيما بينهما، فسببنون سياساتهم على أساس فرضيات مختلفة. وربما يؤدي ذلك إلى إثارة المنافسة بين الولايات المتحدة وحلفائها، وبين حلفاء الناتو أنفسهم.

أصبحت الحرب في أوكرانيا جانباً مهماً في النقاش حول المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو، وحول كيفية مواصلة مساعدة أوكرانيا وتعزيز الردع على طول الجزء الشرقي من الحلف. إن تجنّب أوروبا ويلات الحرب هو الهدف الذي أنشئ من أجله الناتو. وفي الواقع، يتعلق الأمر بتحقيق التوازن بين مهام أساسية تتمثل في تهديدات دولية وأخرى لا دولية؛ وتهديدات عسكرية وغير عسكرية، وتهديدات مصدرها روسيا وأخرى من الصين. وما سوف تسفر عنه الحرب في أوكرانيا ربما يُغاير ما كان يتوقَّعه الكثيرون قبل الغزو.

ومع ذلك فإن إعداد الحلف سيأقاً تحده بشكل متزايد منافسة القوى العظمى، يتطلّب النظر إلى ما وراء الأزمة الحالية في أوروبا الشرقية، وتقييم التطورات الجغرافية الاستراتيجية الأوسع. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في ضوء تراجع مركزية المنطقة الأوروبية الأطلنطية في المنافسة الاستراتيجية العالمية، وحقيقة أن الديناميكيات الأمنية في أوروبا وما حولها ستتأثر تدريجياً بالتطورات خارج أوروبا. ولا ريب أن الحلف في حاجة إلى تطوير نهج أكثر عالمية للأمن، وفهم أفضل للتطورات الجيوستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وأثارها المحتملة على الأمن الأوروبي الأطلنطي.

وكما هو الحال دائماً، فإن مفتاح بقاء الناتو المستمر هو قدرته على التكيف مع البيئة الأمنية الخارجية المتغيرة بما يتمشى مع الاحتياجات الأمنية لأعضائه. إن مجرد رفع مستوى الطموح دون ضمان التماسك السياسي والموارد الكافية لن يؤدي إلا إلى تقويض مصداقية التحالف وأهميته للعقد القادم. يمكن أن يساعد فحص المسارات التي سبق ذكرها حلفاء الناتو في التأثير على المستقبل الذي يرغبون في رؤيته، أما المستقبل فلا يمكن التنبؤ به بطبيعته؛ فإن إبقاء الحلف على المسار الإيجابي سيتطلّب تقاسماً أكثر إنصافاً للأعباء داخل الناتو، والاستفادة من كفاءات الجهات الفاعلة الأخرى القادرة، مثل الاتحاد الأوروبي والشركاء العالميين الذين لهم التفكير نفسه، والاستثمار في الابتكار للحفاظ على التفوق التكنولوجي لحلف الناتو، وبناء المرونة لمواجهة محاولات الخصوم تفكيك التحالف.

- Rachel Ellehuus, "NATO Futures, Three Trajectories", Center for Strategic and International Studies, 2021. <https://www.csis.org/analysis/nato-futures-three-trajectories>
- Prof. Luis Simón, "The Madrid Strategic Concept and the future of NATO", 02 June 2022. <https://www.nato.int/docu/review/articles/2022/06/02/the-madrid-strategic-concept-and-the-future-of-nato/index.html>
- STRATEGIC CONCEPT, Adopted by Heads of State and Government at the NATO Summit in Madrid, 29 June 2022, <https://www.nato.int/strategic-concept/#StrategicConcept>.
- James M. Goldgeier, "The Future of NATO" Council Special Report No. 51, The Council on Foreign Relations (CFR), February 2010. <https://www.cfr.org/report/future-nato>
- مركز الجزيرة للدراسات "إعادة إحياء الناتو.. كيف منحت أزمة أوكرانيا قبلة الحياة للحلف الأطلسي؟"، 25/2/2022 <https://1-a1072.azureedge.net/midan/reality/politics/2022/2/25/>
- د. بلال عقل الصنديد، "مستقبل أوروبا بين حلف «الناتو» و«المجموعة السياسية الأوروبية»"، 22-05-2022. <https://www.aljarida.com/articles/1653149978854789100>
- Jeffrey Mankoff, Russia's War in Ukraine: Identity, History, and Conflict, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 22 April 2022. <https://www.csis.org/analysis/russias-war-ukraine-identity-history-and-conflict>
- الناتو يعلن الاتفاق على زيادة الإنفاق الدفاعي: روسيا أكبر تهديد لأمننا، 29 يونيو 2022، الشرق <https://bit.ly/3CzVlic>
- The Secretary General's Annual Report", Report of 2019, NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 2020.
- Russia's military aggression against Ukraine: EU agrees new sectoral measures targeting Belarus and Russia, European Council, 9 March 2022. <https://bit.ly/3RadU10>

تكتسب دراسة مستقبل حلف شمال الأطلسي أهمية فكرية وعملية، بوصفه الحلف العسكري الوحيد الذي ما زال مستمرًا منذ منتصف القرن الماضي، وكذلك بوصفه الذراع العسكرية للمنظومة المؤسسية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (القوة العظمى الوحيدة التي ما زالت قائمة). فقد مر الحلف بمراحل مختلفة اقترنت بتحول موازين القوة من الغرب باتجاه الشرق والجنوب، فضلًا عن التغيير في طبيعة تفاعلات هذا النظام كَمَا وكيفًا. وقد تناول الكتاب عبر فصوله تاريخ الحلف، والظروف المحيطة بنشأته ومراحل تطوره المختلفة والعوامل المؤدية إلى هذا التطور، وكذلك بنيته التنظيمية وتطورها، وكيف انعكس هذا على المهام والعمليات التي شارك فيها الحلف. وكان هناك اهتمام واضح بأداء الحلف وإشكالياته في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي تطور فيها الحلف تعريفه لأهدافه وأعاد صياغة مفهومه الاستراتيجي، لتعريف التهديدات ومجالات العمل وأولوياته أكثر من مرة، وتحول الحلف خلالها إلى منظمة عسكرية بأهداف سياسية وليست أمنية.

وتم إفراد مساحة واضحة في الكتاب لتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على حلف شمال الأطلسي، سواء من خلال ما ظهر من تطور في مفهومه الاستراتيجي (النسخة الأحدث في يونيو 2022)، أو التداعيات المحتملة على الحلف التي يمكن أن تؤدي إلى استعادة دوره العسكري خالصًا، أو تساهم في إنهائه.

وقد انتهى الكتاب إلى عدة استخلاصات يمكن استعراض أهمها فيما يلي:

1. استطاع حلف شمال الأطلسي أن يستمر بعد الحرب الباردة، رغم زوال التهديد الأساسي لأمنه ممثلًا في الاتحاد السوفييتي؛ نتيجةً لعدة أسباب يرتبط أغلبها بالبيئة الاستراتيجية المحيطة بالحلف، وبطبيعة النظام الدولي، وانضداد الولايات المتحدة بقيادته والهيمنة عليه، كما تطور الحلف مفهومه للأمن، ليشمل الأمن التقليدي والأمن الإنساني. وتسبب هذا في تحول جزئي في طبيعة الحلف من منظمة عسكرية فقط إلى منظمة سياسية لديها أداة عسكرية تنفيذية.

2. ظل استمرار حلف الناتو وتطويره مرتبطًا بالمصالح الأمريكية في العالم، خاصةً أن واشنطن تعاملت مع الحلف على أنه من أدوات تنفيذ استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تطوّرت بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأخذت تهتم بالتهديدات الناشئة وغير التقليدية؛ حيث تلعب الولايات المتحدة دورًا مؤثرًا في تحديد توجه الحلف وتطويره بما يتوافق مع رؤيتها لأمنها القومي في بعده الخارجي.

3. ظلت "روسيا" عدوًا واضحًا في العقلية الغربية، على الرغم من تراجع قوتها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق؛ ولهذا كان هناك دائمًا مخاوف أوروبية من اتجاه روسيا نحو تبني سياسات توسعية أو عدائية. وكانت هذه المخاوف أحد الدوافع لتوسع الحلف شرقًا بخلاف التعهدات التي قدمها لروسيا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. وكان لهذه المخاوف تأثيرها الكبير في تقوية تمسك الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف باستمرار بقائه بعد انتهاء الحرب الباردة ليكون هو الأداة العسكرية التي يمكن من خلالها ردع أي توسّع عسكري روسي، والتصدي له في حال وقوعه.

4. يعد دور حلف شمال الأطلسي محوريًا في تحقيق الأمن الأوروبي، حتى إذا تنامت القدرات الدفاعية للاتحاد الأوروبي؛ حيث يتبنى الأخير مفهومًا شاملاً للأمن يهتم بأبعاده غير العسكرية، مثل الطاقة والإرهاب والأمن السيبراني واللاجئين والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، في حين يتبنى حلف الناتو مفهومًا سياسيًا-عسكريًا للأمن يهتم بالقدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية (النووية بالأساس)، باعتبارها الأداة الرئيسية لتحقيقه. ولا يعتبر هذا التمايز في الأدوار الأمنية للمؤسستين العامل الوحيد لمحورية دور الحلف، بل ينضم إليه ارتباطه بالولايات المتحدة بقدراتها العسكرية التي تفوق القدرات العسكرية لأكبر الدول في الاتحاد الأوروبي، خاصةً بعد خروج المملكة المتحدة منه.

5. مكنت قدرة الحلف على التكيف مع البيئة الاستراتيجية المتغيرة منذ نشأته حتى الآن من تعزيز مكانته كفاعل دولي، وساعدت زيادة عدد الدول الممثلة فيه، واتساع نطاق عملياته خارج المجال الأطلسي على اكتساب قوة لتأثيره. هذا التكيف يمكن تفسيره بوجود درجة من الثبات في الأهداف والمبادئ المعلنة (الدفاع الجماعي، والأمن التعاوني)، مع تغيير تعريفه لهذه الأهداف والمبادئ وتغيير وظائف الحلف ومهامه.

6. اعتمد الحلف على إجراء عملية مراجعة شاملة دوريًا لمفهومه الاستراتيجي وهيكله التنظيمي، ومن ثم كان التطوير الاستراتيجي هو الهدف العملي المستمر لهذه المراجعات بما يحقق أداءً وظيفيًا أفضل ينسجم مع الرؤية الاستراتيجية التي وضعها الحلف. وقدّمت الحرب الروسية-الأوكرانية سببًا مباشرًا لإجراء مراجعة جديدة للمفهوم الاستراتيجي للحلف، بعد أن بنى رؤيته على تحديد التهديدات التي يواجهها، وهي: زعزعة استقرار البيئة الأمنية للحلف، والتهديد القريب جغرافيًا بحكم موقع أوكرانيا، والتهديد الروسي باستخدام السلاح النووي، والتهديد الصيني الناتج عن طموحات بكين المعلنة بدور عالمي يناظر الولايات المتحدة أو ربما يتجاوزها.

7. على الرغم من أن الحرب الروسية الأوكرانية تبدو كنقطة فارقة في تطور الأمن الأوروبي، وتبدو أنها قد بدأت في دفع الاتحاد الأوروبي ودوله بمختلف توجهاتها إلى اتباع نهج أكثر ديناميكيةً وفاعليةً تجاه قضايا الأمن الأوروبي؛ فإن هذا يُعدّ مبالغًا في تأثير الحرب؛ إذ إنه من خلال تحليل تاريخ الأمن الأوروبي، يتضح أن هذه الحرب كانت بمنزلة مُسرّعٍ لطموحات كانت موجودة من قبل، وأظهرت مواطن ضعف المؤسسات ذات الصلة بالأمن الأوروبي؛ أي حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

8. يُمكن النظر إلى حرب روسيا ضد أوكرانيا التي بدأت في فبراير 2022، وما زالت مستمرة دون حسم، وتداعياتها على الأمن الأوروبي-الأطلسي، ومن قبلها ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، بأنه يُمثّل انتهاكًا للقانون التأسيسي الذي تم إبرامه في عام 1997 بين روسيا وحلف "الناتو" الذي يتم بموجبه تحديد أهداف وآلية التشاور والتعاون والعمل، وصنع القرار المشترك الذي يُشكل أساس العلاقات بين الجانبين. وبفعل التوتر في العلاقات الأطلسية مع روسيا، عمل حلف شمال الأطلسي على تبني العديد من الاستراتيجيات والإجراءات المُعززة لمواجهة روسيا والتصدي لها، للبرهنة على أنه ما زال الضامن التقليدي للأمن الأوروبي.

9. الاستجابة الغربية تحت مظلة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الحالية والمُحتملة في المرحلة المُقبلة، تُعتبر رسالة ضمنية مفادها أن الترتيبات الأمنية القائمة منذ نهاية الحرب الباردة، التي رسختها الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى، ما زالت تُشكل ترابعية القوى الدولية في النظام الدولي، وأن أي محاولة لتغيير هذا النمط بالقوة العسكرية لن يتم السماح به.

10. هناك حالة من الجدل حول مستقبل حلف شمال الأطلسي وبقاء دوره العسكري قويًا في ظل المتغيرات العالمية الراهنة، من التنافس العالمي بين الولايات المتحدة (القوة المحافظة والمهيمنة على النظام العالمي الحالي) وبين روسيا والصين (القوى الصاعدة التي تسعى لتغيير النظام العالمي وإنهاء الهيمنة الغربية الأمريكية). وهذا التنافس يسفر عن متغيرات أخرى مؤثرة؛ أهمها أزمة الطاقة العالمية بصفة عامة والأوروبية على وجه الخصوص. هذا الجدل ينقسم إلى اتجاهين أساسيين: إما بقاء الحلف وإما زواله.

11. يصعب حسم الجدل الوارد ذكره؛ ففي واقع الأمر لا توقف مستقبل الحلف على البيئة الاستراتيجية الأوروبية فقط، بل الأمر يتطلب النظر إلى ما وراء الأزمة الحالية في أوروبا الشرقية، وتقييم التطورات الجغرافية الاستراتيجية الأوسع. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في ضوء تراجع مركزية المنطقة الأوروبية الأطلسية في المنافسة الاستراتيجية العالمية، وحقيقة أن الديناميكيات الأمنية في أوروبا وما حولها ستتأثر تدريجيًا بالتطورات خارج أوروبا، خاصةً في إقليم الباسيفيك والهندوباسيفيك.

12. أن مجرد رفع مستوى التوقعات بعودة قوة الحلف وازدياد تأثيره وقدرته على التصعيد المحتمل مع روسيا ومع الصين بدرجة أقل، دون ضمان التماسك السياسي والموارد الكافية؛ لن يؤدي إلا إلى تفويض مصداقية التحالف وأهميته للعقد القادم. فإن إبقاء الحلف على المسار الإيجابي سيتطلب تقاسمًا أكثر إنصافًا للأعباء داخل الناتو، والاستفادة من كفاءات الجهات الفاعلة الأخرى القادرة، والحفاظ على التفوق التكنولوجي للحلف، وبناء المرونة لمواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة.

رقم الإيداع بدار الكتب:

2023-4101

الترقيم الدولي (ISBN):

978-977-86525-3-6



ارتبط حلف شمال الأطلسي منذ نشأته عام 1949 بالحرب الباردة وأجواء التنافس بين القوى الكبرى. وفي عام 2022 يعود الحلف لذات الأجواء بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية، ويعيد صياغة مفهومه الاستراتيجي وكأنه يبدأ حرباً باردة جديدة.

وخلال مرحلة ما بين انتهاء الحرب الباردة الأولى في التسعينيات من القرن الماضي وبداية حرب باردة جديدة في الوقت الراهن، استمر الحلف وطور استراتيجياته ومهامه وأهدافه، لكنه كان أقرب لمنظمة سياسية بذراع عسكري منه لحلف عسكري، وتساءل البعض عن هوية الحلف خلال تلك المرحلة إن المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي قدمه الحلف في يونيو 2022، شديد الطموح، يزيد من القوة العسكرية والدفاعية للحلف، ويزيد أيضاً من أعبائه. ويناقش هذا الكتاب مستقبل حلف شمال الأطلسي إذا ما طبق هذا المفهوم، ويني استشرافه على ما يتم تأصيله من الخبرة التاريخية للحلف، والخبرة الحركية أيضاً، وما طوره عبر العقود الماضية في مفهومه الاستراتيجي الذي أتاح له التوسع الجغرافي والتوسع في تعريف الدفاع والأمن. ويفرد الكتاب المساحة لمناقشة تأثير الحرب الروسية - الأوكرانية على الأمن الأوروبي، وكيف يتعامل الحلف مع التداعيات القائمة والمحتملة.

ويلقي الكتاب الضوء على العوامل المؤثرة في مستقبل الحلف، والتي تمتد لحدود تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على هذا المستقبل، وبيلاور اتجاهات الجدل البحثي حول هذا المستقبل، وما إذا كان المستقبل يحمل عوامل لمزيد من قوة الحلف أم عوامل تفككه وانهيائه.